# قضايا اقتصادية معاصرة

الاستاذ الدكتور

عبدالرحمن يسرى أحمد

استاذ الاقتصاد - كلية التجارة

جامعة الاسكندرية

٢٠٠٠

الدار الجامعية

طبع - نشر - توزيع

الإدارة : ٨٤ شارع زكريا غنيم

الاسكندرية ☎ ٥٩٦٧٨٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أتقدم بهذا المؤلف إلى طلابنا الأعزاء فى جامعة الاسكندرية والجامعات الأخرى فى مصر والعالم العربى وإلى كل من يريد أن يتعرف على أبرز القضايا الاقتصادية التى نواجهها فى عصرنا الحاضر . ويأتى فى **مقدمة هذه القضايا** الاقتصاد المصرى فى مطلع القرن ٢١ أين نحن ؟ أين موقعنا الاقتصادى على خريطة العالم ؟ وماهى أهم القضايا التى علينا أن نواجهها فى مطلع القرن القادم؟ ، ونعرض هنا قضيتين فى غاية الأهمية وهما : عدالة توزيع الدخل ، وتنمية المعرفة للإنسان المصرى .

**والقضية الثانية** متصلة تمام الاتصال بالأولى حيث يتركز فيها الاهتمام على برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى الذى شرعت الحكومة المصرية فى تنفيذه على مراحل منذ ١٩٩٠ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى وبمساندة من البنك الدولى . إلى أى مدى حقق البرنامج ماكان منتظراً منه ؟ وهل يكفى هذا البرنامج فى حل جميع مشكلاتنا الاقتصادية والانطلاق بنا إلى عصر جديد تندفع

الاعتماد من القطاع العام إلى القطاع الخاص لأجل جهد أكثر فاعلية فى مجال التنمية الاقتصادية . ولكن هل هناك مدى معين نقف عنده فى عملية الخصخصة لنقول هنا دور يجب للدولة ـ عن طريق القطاع العام ـ أن تقوم به أم أنها عملية تعتمد على فلسفة جديدة وتوجه عارم نحو الليبرالية الرأسمالية فى إطار التطورات العالمية .. وماهى مشكلات عملية التحول هذه إلى القطاع الخاص وإلى أى مدى استطعنا أن نواجهها بحلول ناجحة .

**والقضية الرابعة** هى قضية تنمية الصادرات ودور الدولة فيها فى إطار الظروف المعاصرة وهذه القضية من أخطر القضايا المعاصرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والمديونية الخارجية .. فطالما استمرت الصادرات تنمو بمعدلات أقل من الواردات فإن العجز الجارى فى ميزان المدفوعات سوف يستمر ويتفاقم وتنمو معه بالضرورة المديونية الخارجية .. وحقيقة أن هناك جهوداً تبذل فى سبيل تنمية الصادرات لكنها فى رأينا غير كافية أو غير فاعلة وتحتاج إلى مزيد من التنسيق على مستوى الدولة .. ان الظروف المعاصرة تتميّز بسريان تيار حرية التجارة العالمية وذلك بعد عقد اتفاقية جات أورجواى ، المسماة باتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO كما تتميّز بسريان العولمة .. وهذه الظروف فى مجموعها تمثل ضغطاً متزايداً على الدول النامية التى أخفقت فيما مضى فى تنمية صادراتها ، فلا بد إذاً من مواجهتها بشكل جاد .. وفى إطار آليات السوق التى تعتمد عليها الدولة الآن فى توجيه الموارد الاقتصادية لايمكن اصلاح كل شىء إن لم تكن هذه الآليات حرة فعلاً تتم من خلال درجة عالية من المنافسة .. كذلك فإن آليات السوق قد لاتحقق كل شىء بالنسبة لقضية أفضل توزيع ممكن للموارد ـ الآن ومستقبلاً ـ والذى يتسق مع الرغبة فى تنمية الصادرات .. لذلك يلزم بالضرورة أن يكون هناك دور إيجابى للدولة يصحح بعض آليات السوق ويستكمل بعضها ويضع الاستراتيجية اللازمة لمواجهة تيار حرية التجارة العالمية والعولمة وذلك من أجل

تنمية الصادرات . وبالرغم من عرض هذه القضية فى إطار التجربة المصرية إلا أن من الممكن الاستفادة منها على مستوى أي دولة عربية متقاربة تواجه تحديات التنمية الاقتصادية .. وتنمية الصادرات على وجه الخصوص .

**والقضية الخامسة** هى قضية التضخم وهى من أكثر القضايا التى أثارت الاهتمام ودعت المفكرين للبحث والكتّاب ورجال الاقتصاد فى مواقع العمل إلى التقدم بسياسات علاجية .. وبالرغم من أن معدلات التضخم قد هدأت نسبياً فى عديد من الدول فى خلال تسعينات القرن العشرين إلا أن مشكلة التضخم مازالت قائمة .. ذلك لأن الهدوء النسبى للأسعار قد حدث فى عديد من حالات الدول النامية بفعل سياسات ذات طابع انكماشى تضر عملية التنمية فى الأجل الطويل .. والمشكلة أن معظم نظريات التضخم والسياسات الموجهة لعلاج التضخم قد نبعت من عقول غربية ومتأثرة بتجربة العالم الغربى المتقدمة .. فكيف إذاً نستطيع أن نعالج القصور فى هذه النظريات حتى نأخذ منها مافيه نفع لنا كدول نامية ونترك مالا فائدة منه ؟ .. ثم ان هناك أيضاً قضية معالجة التضخم فى إطار القيم التى مازالت تحتفظ بها عديد من الدول النامية الإسلامية ؟ .. ومن ثم يلزم التعقيب .

**والقضية السادسة** قضية ذات أهمية كبيرة ليس فى قرننا الحالى فقط بل كانت كذلك فى القرن الماضى وستظل كذلك فى القرن القادم .. الحادى والعشرين .. وهى قضية ذات أهمية كبيرة ليس فقط فى مصر بل أيضاً فى كل البلدان النامية ، وهذه هى قضية الصناعات الصغيرة .. فما هى الصناعات الصغيرة ولِمَ الاهتمام بها ؟ وكيف نواجه مشكلاتها خاصة فى جانب التمويل؟.

**والقضية السابعة** هى قضية الوطن العربى العزيز فى محاولاته لأجل «التكامل» .. لماذا لم تثمر هذه المحاولات إلى الآن ؟ ماهى المعوقات ؟ .. وما هو

وضع التكامل العربى من مشروعات التكامل البديلة والتى طرحت فى السنين الأخيرة على الساحة : السوق شرق الأوسطية والشراكة الأوربية ؟ .

**وفى القضية الثامنة** نعرض لاتجاهات العلاقات الاقتصادية الدولية وتيار العولمة ، وهى من أبرز القضايا المثارة على المستوى العالمى .. ماهو دور المنظمات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية أو التدخل فيها ، ماهى اتفاقية الجات وكيف تطورت بعد دورة أورجواى وتوقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO لتحل محلها فى ١٩٩٤ . وماهى هذه الاتفاقية الجديدة وأبعادها بالنسبة للدول النامية وبالنسبة لمصر ؟ .. ثم ماهى « العولمة » وهل هى حقيقة واقعية أم تيار قادم وماهو مفهومها أو فلسفتها ؟ .

**أما القضية الأخيرة** والمثيرة لكثير من النقاش فهى قضية الفائدة المصرفية وربويتها .. ان هذه القضية لم تنته ولن تنتهى لأن الله سبحانه وتعالى أحل البيع وحرم الربا . فعلينا أن نعرف الحلال والحرام فى هذه القضية الخطيرة . ونحن نتعرض هنا لقضية الفائدة من الوجهة الاقتصادية حتى نبين أن الله سبحانه وتعالى لم يحرمها عبثا وإنما لما يترتب عليها من مضار كثيرة من الناحية الاقتصادية .

تلك هى أبرز القضايا اخترناها لطلابنا ، الذين أكملوا من قبل دراساتهم للنظرية الاقتصادية ولاقتصاديات النقود والبنوك والاقتصاديات الدولية ، وذلك حتى تمتزج النظرية مع الواقع فنتمكن من فهم هذا الواقع فى إطاره الصحيح ومن التعامل معه بعد ذلك فى حياتنا العملية فى إطار الفهم ..

ولقد اعتمدت فى أسلوب هذا الكتاب على تيسير العرض مع عمق فى التحليل قدر الامكان وحسب الحاجة والاقتصار فى المعلومات على القدر المناسب منها فقط للقضايا المعروضة ومع هذا فاننى أتقدم بنصيحة خالصة لطلابنا أن

يطلعوا على المزيد من المعلومات فى مصادر أخرى خارجية حتى تصبح لديهم ذخيرة من المعلومات وخبرة فى أحوال أوطانهم وكذلك مايجرى عليه أمور عالمنا الكبير ، الكوكب الذى نعيش عليه .

وفقنا الله جميعاً لما يحب ويرضى وبارك الله فى ماوهبنا من نعم وعلى رأسها نعمة العلم وفى أرضنا العربية والإسلامية ومن عليها .

والحمدلله رب العالمين .

**الأستاذ الدكتور**

**عبدالرحمن يسرى أحمد**

**استاذ ورئيس قسم الاقتصاد (سابقا)**

**كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية**

**الاسكندرية فى يناير ٢٠٠٠ مـ**

**رمضان ١٤٢٠ هـ**

# الفصل الأول
# الاقتصاد المصرى فى مطلع القرن ٢١

تردى الوضع الاقتصادى للفرد فى مصر فى العامين ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ وصنفت الدولة لأول مرة فى ١٩٩٢ ضمن فئة الدول ذات الدخل المنخفض فى تقرير البنك الدولى وذلك بمتوسط ٦٦٠ دولار للفرد ثم ٦٠٠ دولار فى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ على التوالى . ولقد كانت مصر منذ بداية الخمسينات إلى عام ١٩٨٩ تصنف فى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض . وللأسف فإن تردى الوضع الاقتصادى للفرد فى مصر لم يكن قاصرا على العامين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ بل بدأ منذ منتصف الثمانينات على وجه التقريب . وتكفى الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى كان ٧٦٠ دولار فى ١٩٨٦ . وفى النصف الأول من التسعينات توقف الاتجاه النزولى لمتوسط دخل الفرد فى مصر وبدأ هذا فى الارتفاع مرة أخرى مسجلاً ٦٤٠ دولار فى ١٩٩٢ ثم ٧٩٠ دولار فى ١٩٩٥ ثم ١١٨٠ دولار فى ١٩٩٧ كما فى التقرير الأخير للبنك الدولى الصادر فى ١٩٩٨ . وبهذا عادت مصر مرة أخرى تصنف فى عداد الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض وأصبحت تحتل المرتبة ٧٢ ضمن ١٣٣ دولة [١] .

---

(١) انظر تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العام ١٩٩٨ ـ المؤشرات الأساسية ، وينبغى الإشارة إلى أن الأرقام الواردة فى الجداول الاحصائية للبنك الدولى فى تقريره السنوى عن التنمية قد أخذت بصفة رسمية من مصادر حكومات البلدان المختلفة ، وقد تم علاجها للتخلص من آثار التغيرات فى الأسعار ، بمعنى أنها تعبر عن قيم حقيقية . كما أنها حولت إلى دولارات أمريكية باستخدام متوسطات لأسعار الصرف التى تم التعامل بها فى كل دولة من دول العالم . ويلاحظ التغير المفاجىء فى متوسط نصيب الفرد بعد ١٩٩٥ ويرجع هذا إلى البيانات الرسمية التى يستمدها البنك الدولى من الحكومة المصرية والتى تغيرت نتيجة لإعادة الحسابات وليس للنمو .

ويبين الجدول رقم (١ – ١) البيانات المتاحة عن ١٩٩٧ لبعض الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع وتلك ذات الدخل المرتفع .

وحينما نقارن متوسطات الدخول فى البلدان ذات الدخل المنخفض وتلك المتوسطات السائدة فى البلدان ذات الدخل المرتفع سوف نتبين مدى اتساع الفجوة الرهيبة بين المجموعتين كأنه الفرق بين الأرض والسماء . تأمل مثلاً الفرق بين ١١٨٠ دولار للفرد فى مصر و ٤٤٣٢٠ دولار للفرد فى سويسرا ، أو تأمل الفرق بين مصر واليابان حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد فى الأولى نحو ٣٧٫٥ مرة وفى الأخيرة ٣٢ مرة متوسط نصيب الفرد فى مصر فى ١٩٩٧ .

من جانب آخر فإن المؤشر الخاص بمتوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل لابد أن يستكمل ببيانات عن معدلات نموه . ذلك لأن معدلات النمو السنوى المحققة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج بالنسبة لأية دولة نامية سوف تعكس مدى اتساع أو انكماش الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول الأخرى المتقدمة .

وتبعاً لبيانات البنك الدولى فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج فى مصر كان ينمو خلال الفترة ١٩٦٥–١٩٩٠ بمعدل سنوى يصل إلى ١٫٤ ٪ والذى يعتبر فى الواقع مرتفعاً بالمقارنة بالمعدلات المحققة فى نفس الفترة الزمنية فى الدول ذات الدخل المنخفض فيما عدا الصين ٥٫٨ ٪ سنويا، وليسوتو ٤٫٩ ٪ ، وأندونيسيا ٤٫٥ ٪ . ولكن يلاحظ أن متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج فى مصر قد سجل هذا الرقم (١٫٤ ٪ سنويا) أساساً بسبب الفترة الممتدة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٢ . فمن المعروف أن معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج كان منعدماً أو شبه منعدم وسالب أحياناً فى الفترة التى امتدت مابين نكسة حرب ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

جدول ( ١ ـ ١ )

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى بعض الدول

فى ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ بالدولار الأمريكى

| الدولـــة | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|
| موزبيق | ٨٠ | ٨٠ | ١٣٣ |
| الهند | ٣٥٠ | ٣٤٠ | ٣٩٠ |
| باكستان | ٣٨٠ | ٤٦٠ | ٤٩٠ |
| ليسوتو | ٥٠٠ | — | ٦٧٠ |
| الصين | ٣٧٠ | ٦٢٠ | ٨٦٠ |
| بوليفيا | ٦٣٠ | ٨٠٠ | ٩٥٠ |
| سوريا | ١٠٠٠ | ١١٢٠ | ١١٥٠ |
| مصر | ٦٠٠ | ٧٩٠ | ١١٨٠ |
| تركيا | ١٦٣٠ | ٢٧٨٠ | ٣١٣٠ |
| جنوب افريقيا | ٢٥٣٠ | ٣١٦٠ | ٣٤٠٠ |
| المكسيك | ٢٤٩٠ | ٣٣٢٠ | ٣٦٨٠ |
| كرواتيا | ٣٠٦٠ | ٣٢٥٠ | ٤٦١٠ |
| ماليزيا | ٢٣٢٠ | ٣٨٩٠ | ٤٦٨٠ |
| البرازيل | ٢٦٨٠ | ٣٦٤٠ | ٤٧٢٠ |
| شيلى | ١٩٤٠ | ٤١٦٠ | ٥٠٢٠ |
| العربية السعودية | ٧٠٥٠ | ٧٠٤٠ | ٦٧٩٠ |
| البرتغال | ٤٩٠٠ | ٩٧٤٠ | ١٠٤٥٠ |
| كوريا الجنوبية | ٥٤٠٠ | ٩٧٠٠ | ١٠٥٥٠ |
| اليونان | ٥٩٩٠ | ٨٢١٠ | ١٢٠١٠ |
| اسرائيل | ١٠٩٢٠ | ١٥٩٢٠ | ١٥٨١٠ |
| الامارات العربية | ١٩٨٦٠ | ١٧٤٠٠ | ١٧٣٦٠ |
| هونج كونج | ١١٤٩٠ | ٢٢٩٩٠ | ٢٥٢٨٠ |
| الولايات المتحدة | ٢١٧٩٠ | ٢٦٩٨٠ | ٢٨٧٤٠ |
| سنغافورة | ١١١٦٠ | ٢٦٧٣٠ | ٣٢٩٤٠ |
| اليابان | ٢٥٤٣٠ | ٣٩٦٤٠ | ٣٧٨٥٠ |
| سويسرا | ٣٢٦٨٠ | ٤٠٦٣٠ | ٤٤٣٢٠ |

المصدر : تقرير البنك الدولى ـ التنمية فى العالم ١٩٩٢ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨/١٩٩٩ .

أما فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢ فقد كانت معدلات المستوى المحققة على الوجه الآتى فى مصر:

**جدول ( ١ - ٢ )**

**مصر : معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى**

| السنة | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو السنوى ٪ | - | ١٤٫٣ | ١٢٫٥ | ١٣٫٩ | - | ٧٫٣ | ١٣٫٦ | ١٠ | ١٠ |

تم حسابها على أساس الأرقام الواردة فى : World Tables 1993, A World Bank Book, pp. 232-233.

وخلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠ تعرضت معدلات النمو للانخفاض وبشدة فى بعض السنوات على النحو الآتى :

**جدول ( ١ - ٣ )**

**مصر : معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى**

| السنة | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ | ١٩٩٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو السنوى ٪ | ٣ | ٣ | ٤٫٧ | ١٫٥ | ١٫٥ | -٤٫٣ | -٣ | -٦٫٣ |

المصدر السابق .

وهكذا فإن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ كانت فترة انتكاسة اقتصادية ، وهذه المعدلات المنخفضة للنمو والتى أصبحت سالبة فى نهاية الثمانينات هى التى تفسر تردى متوسط نصيب الفرد من الدخل فى هذه الفترة كما سبق أن رأينا .

ويلاحظ أن موقف مصر الاقتصادى كان يمكن أن يكون أفضل بكثير مما هو عليه فى بداية التسعينات لولا أمرين أولهما انتكاسة ١٩٦٧ الحربية وماجرت إليه من ضرورة بذل الجهود المكثفة فى المجال الحربى استعداداً لمعركة فاصلة والتى لم تتم بنجاح إلا فى ١٩٧٣ . فكانت سبع سنين عجاف لم تعجز فيها مصر فقط من مواصلة جهودها الانمائية التى سبقت الانتكاسة بل انها أكلت بعض هذه الجهود وثمارها . أما الأمر الثانى فتمثل فى معدلات منخفضة للنمو فى النصف الأول من حقبة الثمانينات ثم معدلات سالبة للنمو فى متوسط نصيب الفرد فى نهاية الحقبة وذلك لأسباب كثيرة سنتعرض لها فيما بعد .

وخلال التسعينات تحسن الوضع الاقتصادى فى مصر تدريجيا . وتشير البيانات الرسمية إلى أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى قد تزايد بشكل منتظم من ٢ر٥٪ فى ١٩٩٣/٩٢ إلى ٣ر٥٪ فى ١٩٩٧/١٩٩٦(١). فإذا أخذنا فى الحسبان المعدل الصافى للنمو السكانى خلال هذه الفترة (٢٪ سنويا) فإن معدل النمو الحقيقى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى يمكن تقديره على النحو الآتى :

| السنة | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ١٩٩٧/٩٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو ٪ | ٠ر٥ | ١ر٩ | ٢ر٧ | ٣ر٠٠ | ٣ر٣ |

وترجع جميع التغيرات المذكورة إلى السياسات الاقتصادية التى التزمت بها الحكومة المصرية فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والذى جرى تنفيذه بالتنسيق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

---

(١) البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى ١٩٩٧/٩٦ .

ومع ذلك لايزال موقف مصر يحتاج إلى مراجعة ، ففجوة التخلف مسألة نسبية وعملية التنمية سباق بين الدول المختلفة . فالدول التى تحقق معدلات نمو أكثر ارتفاعاً هى التى تتقدم السباق أو هى التى سوف تتمكن من اللحاق بمن يتقدمها أو سبقه فى سنة أو أخرى مستقبلاً . أما الدول التى تحقق معدلات نمو منخفضة فإما أن يبقى وضعها كما هو بلا تغير أو تزداد تخلفاً . ولذلك إذا أردنا التنمية لمصر فلا ينبغى علينا أن نقارن معدلات النمو المحققة فى مصر خلال التسعينات بتلك المعدلات الضعيفة أو السالبة المحققة فى بعض الدول (مثل الدول الاشتراكية السابقة) ولكن علينا أن نقارنها بتلك المعدلات السنوية المرتفعة المحققة فى بلدان مثل الصين وشيلى وسنغافورة . انظر أيضا جدول ( ١ ـ ٤ ) .

ولكى تتحقق التنمية على هذا النحو فى مصر لابد من بذل جهود حقيقية ومنظمة عبر الزمن لاحداث التغيرات الهيكلية اللازمة فى النشاط الانتاجى للبلد. ويأتى على رأس هذه التغيرات الهيكلية الاهتمام بتنمية الصناعات ذات المزايا النسبية وهى الصناعات الرائدة التى تتمتع بأعلى معدلات نمو ممكنة [١] . وترجع الأهمية البالغة لهذا الهدف إلى قيام عدد من الصناعات فى مصر منذ الستينات على أساس اعتبارات الاحلال محل الواردات أو تقليل الاعتماد على العالم الخارجى أو الوجاهة والمنظرة دون اعتبار لعامل الكفاءة أو دراسة الميزات النسبية . ولقد شرعت الدولة فى عملية بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى وعملت على تشجيع القطاع الخاص على قيادة عملية التنمية من خلال السوق . وبالتالى فإن عملية التغير الهيكلى المنتظرة تعتمد على القطاع الخاص ولابد إذن من تشجيع أصحاب الأعمال الخاصة بكافة الطرق الممكنة ، ومن أهم مايلزم فى هذا الصدد خفض معدلات الضرائب وتعديل تشريعات العمل وخفض حجم الاجراءات الرسمية المرتبطة بالأعمال الصناعية مع التشديد على مستويات الجودة والكفاءة ، وإزالة الممارسات الاحتكارية من السوق حتى يمكن للمشروعات أن تنمو على أساس الكفاءة .

---

(١) انظر : عبدالرحمن يسرى أحمد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ ، صفحات ٦٨ـ٧٠ وكذلك أ . د . محمد محروس اسماعيل الفصل الخاص باستراتيجية التصنيع فى مصر فى هذا الكتاب .

جدول (١ ـ ٤)

متوسط معدل النمو السنوى للدخل الفردى فى عدد من الدول

| الدولـــة | الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥ | الفترة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| | ٪ | ٪ |
| الأردن | (٤ر٥) | ١ر٥ |
| الأرجنتين | ١ر٨ | ٤ر٧ |
| اسرائيل | ٢ر٥ | .. |
| أندونيسيا | ٦ر٠ | ٢ر٨ |
| باكستان | ١ر٢ | صفر |
| بنجلاديش | ٢ر١ | ٣ر٧ |
| بوليفيا | ١ر٨ | .. |
| تونس | ١ر٩ | ٩ر٧ |
| جورجيا | (ـ ١٧ر) | .. |
| السعودية | (١ر٩) | .. |
| سنغافورة | ٦ر٢ | ٧ر٢ |
| سوريا | ٠ر٩ | (٠ر٦) |
| شيلى | ٦ر١ | ٦ر١ |
| الصين | ٨ر٢ | ٧ر٨ |
| كوريا | ٧ر٧ | ٣ر٨ |
| مصـــر | ١ر١ | ـ٣ر |
| موزمبيق | ٣ر٦ | ٥ر٧ |
| نيجيريا | ١ر٢ | ١ر٢ |
| هونج كونج | ٤ر٨ | ٢ر١ |
| اليابان | ٢ر٩ | ٠ر٢ |

(١) تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، ١٩٩٨/١٩٩٩ـ البنك الدولى .

(٢) الأرقام بين الأقواس ( ) معدلات نمو سالبة .

(٣) (..) غير متاحة .

ويجب التأكيد على مسألة خلو السوق من الاحتكارات ، لأن آلية التغيير الهيكلى تعتمد على الأسعار التنافسية ، فإذا اختلت الأسعار بسبب التصرفات الاحتكارية سيصبح من المستحيل التعرف على الأنشطة الأكثر ربحية من الناحية الحقيقية ومن ثم لايتم تحول الموارد الاقتصادية إليها من الأنشطة غير المتميزة نسبياً أو الأقل ربحية .

ولايعنى الاهتمام بتنمية الصناعات ذات الميزات النسبية اهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى التى تتمتع بميزات نسبية أو بقدرة خاصة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة . ومن هذا القبيل الاهتمام بأنواع الانتاج الزراعى ـ فى الأراضى القديمة أو الجديدة التى يمكن أن تواجه منافسة الانتاج الأجنبى المماثل فى داخل السوق المحلى ـ خاصة بعد الانفتاح على العالم الخارجى ، كما تواجه منافسة هذا الانتاج فى الأسواق العالمية . كذلك تنمية الخدمات السياحية للزائرين الدوليين ، حيث لمصر مزايا نسبية كبيرة فى النشاط السياحى متمثلة فى مالديها من آثار قديمة لاتقارن بما هو موجود فى أى مكان آخر فى العالم ومناخ ممتاز فى معظم العام .. ولكى يتحقق هذا لابد من تفادى اضطراب هذا النشاط كما حدث فى التسعينات .. والبحث فى استقرار النشاط السياحى ونموه المستمر لابد أن يقترن ببحث المقومات الحقيقية للسياحة الآمنة وهذه ليست قضية أمنية بحتة مرتبطة بالحراسة والشرطة .. الخ ولكنها ترتبط قطعاً بالوعى السياحى لدى الأهالى وحرصهم على هذا النشاط الحيوى وهو أمر لن يتحقق إلا إذا شعروا أن ماتحققه من دخل مرتفع لايتركز فى طبقة أصحاب الأعمال والفنادق وحدهم وإنما يصيبهم جميعاً .

وليس فيما سبق محاولة للكشف عن كل مافيه مزايا نسبية ويستحق مزيداً من الاهتمام ، ولكنها مبادىء عامة يلزم مراعاتها للتنمية فى القرن القادم الذى سيشهد صراعات تنافسية فى الأسواق الداخلية والخارجية بسبب حرية التجارة العالمية .

## قضيتان من أهم القضايا المصرية فى نهاية قرن وبداية آخر :

### القضية الأولى : عدالة توزيع الدخل القومى :

ان متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج ليس الا « رقم أصم » ينتج من خارج قسمة الدخل أو الناتج القومى على عدد السكان فى الدولة . لذلك فإنه يخفى عملية التوزيع الفعلية بين السكان . فمن الناس من قد يحصل على أضعاف المتوسط المذكور ومنهم من قد يحصل على أقل منه بكثير . وهذه المشكلة المرتبطة بعملية توزيع الدخل أو الناتج القومى ومدى عدالتها موجودة فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء . ومع ذلك فإنه كما تشير الدراسات فإن احتمال وجودها فى الدول النامية أكبر بسبب مايصاحب التخلف الاقتصادى من اختلالات اقتصادية واجتماعية تؤدى بشكل مباشر إلى اساءة توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع الواحد . والقاعدة العامة هى أنه كلما كان توزيع الدخل الكلى فى المجتمع مختلاً كلما أصبح مايسمى بمتوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل شيئاً وهمياً لايعبر إلا عن خارج قسمة عددية

وبالنسبة لمصر فإننا حقيقة نفتقر إلى دراسات احصائية واقتصادية عن هكيل توزيع الدخل أو الناتج القومى وماتعرض له فى الحقبة أو الحقبات الأخيرة . غير أنه من الواضح أن نمط توزيع الدخل القومى قد تغير كثيراً فى مرحلتين الأولى بعد حرب ١٩٧٣ مباشرة وخلال الثمانينات بفعل التضخم والانفتاح الاقتصادى والثانية فى التسعينات بفعل برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى . أما فيما بعد حرب ١٩٧٣ فقد تغير توزيع الدخل فى غير صالح أصحاب الدخول الثابتة أو شبه الثابتة من أصحاب الملكيات الزراعية والعقارات السكنية المؤجرة بعقود ثابتة غير قابلة للتعديل ، وفى غير صالح معظم موظفى الدولة والهيئات العامة الذين ارتفعت دخولهم النقدية بمعدلات تقل كثيراً عن معدلات التضخم. هذا بينما ارتفع نصيب المنتجين والعاملين فى قطاع الخدمات الخاص ارتفاعاً كبيراً حيث أن هؤلاء تمكنوا دائماً من رفع أسعار خدماتهم ومن ثم دخولهم

بمعدلات تفوق وربما تفوق كثيراً معدلات الارتفاع فى المستوى العام للأسعار. من هؤلاء المشتغلين بخدمات الاستيراد والتصدير والسياحة ( فيما عدا فترات كساد هذا النشاط ) والنقل والمقاولون والسماسرة والمشتغلون بالفنون السينمائية والمسرحية . وكذلك المدرسون الذين يعيشون على اعطاء الدروس الخصوصية وأصحاب المهن الحرة والحرفيون على اختلاف صنائعهم .. الخ .

ويأتي بعد هؤلاء رجال الصناعة الذين انتعشت أعمالهم فى اطار الانفتاح الاقتصادى وبناء المدن الجديدة والتشجيع المتزايد للقطاع الخاص منذ الثمانينات، ثم المزارعون الذين اشتغلوا بانتاج محاصيل غير تقليدية لم تكن خاضعة للتسعير أو للتسليم إلى الحكومة .. ولقد انتعشت أحوال هذه الفئات التى ارتفعت دخولها الحقيقية إلى حد كبير وصار هذا واضحاً فى نمط معيشتهم وسلوكياتهم وزيادة حجم ثرواتهم الخاصة .

أما فى المرحلة الثانية خلال التسعينات فقد زاد مركز الفئة المنخفضة الدخل فى مصر سوءاً بسبب الاستمرار فى الغاء الدعم على كثير من السلع الضرورية ، وتقلص المستوى الحقيقى للخدمات العامة المجانية المتاحة فى مجالات التعليم والصحة والنقل العام . هذا بالإضافة إلى اشتداد أزمة الإسكان وعدم قدرة الغالبية العظمى من أصحاب الدخول المنخفضة على مواجهة هذه الأزمة فى حالة الحاجة إلى مسكن إلا بتكلفة باهظة جداً .

ويحتاج الأمر حقيقة إلى دراسة أو دراسات ميدانية على أسس علمية حتى نعرف إلى أى مدى قد أدت كل هذه التغيرات فى مصر إلى زيادة الفجوة بين التوزيع المتساوى المطلق الذى يفترضه الأخذ بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل والتوزيع الفعلى للدخل .

والبيانات الرسمية المتاحة فى آخر تقرير للبنك الدولى (١٩٩٨/١٩٩٩)[١]

(١) انظر جدول ٤ : الفقر ، ص ١٩٦ التقرير السنوى (المنشور باللغة العربية) عن التنمية فى العالم .

عن بداية التسعينات (١٩٩٠/١٩٩١) تشير إلى أن ٦ر٧٪ من سكان مصر يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد يوميا ، ٦ر٥١٪ يعيشون على أقل من ٢ دولار للفرد يوميا . ويؤكد ماجاء فى هذه البيانات عموماً ولكن ويزيدها تفصيلاً أو تحديداً ماورد فى تقرير خاص للبنك الدولى عن نفس الفترة [١] ـ أى بداية التسعينات من أن نحو ٢٠ ـ ٢٥٪ من سكان مصر كانوا يعيشون على دخل لايتجاوز ٣٥ دولار شهرياً ( نحو ١٠٥ جنيه مصرى بسعر صرف عام ١٩٩١) أى نحو ٢ر١ دولار يومياً . ويذكر التقرير أن هذا هو تعريف الفقر فى مصر . أما الفقراء المدقعون Ultra Poor فيضيف التقرير أنهم نحو ١١ ـ ١٣٪ من السكان يعتدون على الاعانات الرسمية والسلع الضرورية المدعمة من الدولة ، ولايحصلون على احتياجاتهم الأساسية . ويستشف من التقرير أن الدخل اليومى للفرد فى هذه الفئة كان نحو ٣ر٠ دولار يومياً .

والمشكلة الآن ونحن فى مطلع القرن ٢١ أننا لاندرى ما الذى حدث لهذه الفئات ضعيفة الدخل أو التى كانت تعيش فى فقر مدقع فى بداية الحقبة الأخيرة من القرن . هل تحسنت الأحوال المعيشية لهذه الفئات؟ أم بقيت على حالها؟ أم تدهورت؟ ولاشك أن ارتفاع متوسط الدخل الفردى فى مصر سيثير احتمالاً بتحسن الأحوال المعيشية لنسبة من أفراد هذه الفئات ، ولكن الغالب أن هذه النسبة التى ربما تحسنت أحوالها « صغيرة ومحدودة » وأن البقية أو « النسبة الكبرى » قد ظلت أحوالها المعيشية على حالها أو تعرضت للتدهور . **لماذا؟**

**أولا** : لأن نمط توزيع الدخل القومى كما هو معروف بصفة عامة ( فى مصر أو فى غيرها ) لايتغير إلا على مدى الأجل الطويل جداً وببطء . وإذا تحقق التغير فى توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المنخفضة أو الفقراء فإن هذا سوف يكون نتيجة تغيرات سياسية / اجتماعية جذرية ( كما حدث مثلاً فى مصر فى

---

(١) انظر : World Bank, Country Brief 1992, p. 433 .

الخمسينات بعد إعادة توزيع الأراضى من ملاك الأراضى الأغنياء إلى الفقراء من المستأجرين ) أو نتيجة تغير الهيكل الضريبى وزيادة معدلات الضرائب التصاعدية أو زيادة الانفاق العام الاجتماعى على الفقراء من قبل الدولة . والمعروف أن شيئاً من هذا لم يحدث فى التسعينات بل ان ضريبة غير مباشرة ذات أثر تراجعى وهى ضريبة المبيعات فرضت على الناس من جهة ، بينما تلاشى الدعم الرسمى المقدم من الدولة للسلع والخدمات الضرورية من جهة أخرى . **ثانيا** : لأن الفئات المذكورة مميزة بمعدلات نمو سكانى أعلى من غيرها مما يجعل متوسط الدخل الفردى فيها لايرتفع بنفس المعدل الذى يرتفع به متوسط الدخل الفردى للبلد عموماً بل ربما ظل ثابتا أو تدهور فى بعض الحالات . **ثالثا** : أن معظم الأفراد العاملين فى هذه الفئات يصنفون ضمن العمل غير الماهر ولايستطيعون المساومة مع أصحاب الأعمال على زيادة معدلات أجورهم لأن عرضهم يفوق الطلب على خدماتهم . **رابعاً** : ان معدلات البطالة قد ارتفعت بصفة عامة داخل الاقتصاد المصرى ، إلى نحو ١٢ ٪ ـ ٢٠ ٪ من قوة العمل ، ومن المؤكد أن هذه الفئات قد نالت نصيبها منها ..

هذا ومرة أخرى نقول أنه يلزم القيام بدراسات مسحية دقيقة للتعرف على نمط توزيع الدخل لأن هذه القضية بالغة الأهمية والخطورة ولها آثار لايمكن التهوين من شأنها على قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً بالإضافة إلى قضية الاستقرار السياسى والتماسك الوطنى .

## القضية الثانية ـ تنمية المعرفة :

لقد أصبح من الواضح فى الكتابات الحديثة أن الأولوية فى قيادة عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تعطى إلى العنصر البشرى وللاستثمار فيه وذلك على عكس الاتجاه التقليدى الذى ارتبط بعنصر رأس المال لمدة قرن أو قرنين من الزمان، بعبارة أخرى أصبح مفتاح التنمية الاقتصادية يتمثل فى التنمية البشرية ،

أى فى الإنسان الذى كلما زادت معرفته كلما أمكن أن ينتج أكثر ويصل إلى اختراعات جديدة ويرفع جودة المنتجات بالإضافة إلى الأشياء الأساسية التى لاغنى عنها لمتعة الحياة وهى الصحة والتعليم والأبناء الأصحاء والبيئة النظيفة .

ولقد تبين هذا الأمر فى العالم المتقدم منذ البحث العلمى الذى قام به الاقتصادى الأمريكى سولو Solow أن نسبة هامة من النمو فى الناتج الحقيقى لايمكن أبداً تفسيرها بزيادة رأس المال المادى أو غير ذلك من العوامل المادية المؤثرة فى النشاط الانتاجى . إلا أن علماء المسلمين منذ قرون يدركون هذا الأمر، إذ أن الله سبحانه وتعالى قد كرم آدم وذريته فوق جميع المخلوقات على سطح كوكب الأرض الذى نعيش عليه بل جعل كل مايحيط به وما حوله من سحاب أو كواكب محيطة به من شمس وقمر ونجوم مسخراً لبنى آدم . وكان الكرم الالهى فى قضية المعرفة أنه علّم الانسان مالم يعلم وأمر الملائكة بالسجود له بعد أن علمه الأسماء كلها (١) .

والكثير من الناس لايعرف هذا وهذه هى فجوة المعرفة الأساسية حينما لايدرى الإنسان أن لديه قدرة هائلة تمكنه من أن يمتلك كل شىء حينما تنمو معرفته . لذلك يصبح من الضرورى فهم الكيفية التى نعمل بها على زيادة المعرفة لدى الإنسان المصرى .

ولانريد أن نبدأ فى عرض أهمية هذا الموضوع من الحديث عن ثورة المعلومات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة وأجهزة الحاسب الآلى وكيفية استخدام الأنترنت لتنمية المعلومات والتجارة .. بل نبدأ من البداية الصحيحة .. التعليم الأساسى .. ان هذا التعليم مازال مرتبطاً فى مصر بمناهج القرن التاسع عشر

---

(١) قال تعالى : ﴿ **وعلّم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئونى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين . قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ماعلمتنا إنك أنت العليم الحكيم** ﴾ (البقرة/٣١ ، ٣٢ ) ثم قوله تعالى فى الآية (٣٤) : ﴿ **وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ...** ﴾ .

وماقبله من جهة المقررات وضرورة حفظ محتوياتها بينما تتضاءل الفرصة ؛ الا للقلة القليلة ، لكى يفكروا فى هذه المقررات على النحو الذى يمكنهم من تطوير قدرتهم المعرفية .. وهناك فرق شاسع بين امتلاك المعلومات عن طريق حبسها أو تعبئتها فى الأدمغة وامتلاك المعلومات بمعنى التمكن منها واستخدامها على النحو الذى يفيد الإنسان ويتلاءم مع احتياجاته المتغيرة ، فهذه هى المعرفة ، وترتفع درجة المعرفة مع المقدرة على تطويرها ذاتيا .. ويستمر التعليم فى المراحل الثانوية بل والجامعية على نفس الأساس .. نظرية القدور .. تعبئة الرؤوس بالمعلومات ثم افراغها على أوراق الامتحانات ثم لايتبقى إلا أقل القليل الذى يمكن الفرد من متابعة عملية البحث العلمى .. ولكن المناهج التعليمية غير المتطورة ليست وحدها المسئولة عن تخلف المعرفة ، بل أيضاً الاصرار الرسمى من قبل الدولة على مايسمى بمجانية التعليم فى جميع المراحل .. تلك المجانية التى يقال أنها لأجل اتاحة تكافؤ الفرص بين الجميع فى جميع مراحل التعليم ولكن الحقيقة أنها من أكبر العوامل التى تهدم تكافؤ الفرص وذلك على النحو الذى هى مطبقة به . فالجميع لايدفعون تكلفة تعليمهم الحقيقية وإنما مصروفات رمزية لاتغطى شيئاً . وفى إطار الأعداد الكبيرة التى تتعلم عن هذا الطريق والمرتبات الرسمية المتدنية للمدرسين ينخفض متوسط نصيب التلميذ فى المدارس أو الطالب الجامعى من التسهيلات التعليمية والخدمات التى يمكن أن ترتقى بمستوى معرفته . ومن هنا يبدأ الصراع على الدروس الخصوصية وينال النصيب الأكبر من هذه أبناء العائلات ذات الدخل المرتفع أو المتوسط المرتفع . أما البقية من التلاميذ أو الطلاب من أبناء الطبقات الأقل دخلاً فلا ينالون سوى التعليم الرسمى الذى تدنى مستواه بسبب الظروف المشار إليها إلا على سبيل الاستثناء . ومن هنا فقد تحولت مجانية التعليم إلى آلة تعمل على خفض مستوى المعرفة بشكل مستمر للغالبية من أبناء الطبقات الأقل دخلاً .. وأحد التقارير الرسمية ذكر أن بعض الخبراء يقدر الدروس الخاصة فى مصر بنحو ١٠ مليار جنيه سنوياً بينما أن

الاعتماد المخصص للتعليم فى خطة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ بلغ ١ر١٦ مليار جنيه[١] ونحن محتاجون لإعادة التفكير فى الثورة التعليمية التى يمكن أن تتحقق لو أخذت الدولة تكلفة التعليم الحقيقية من جميع القادرين فى جميع مراحل التعليم فتمكنت بذلك من اتاحة تعليم أفضل لأبناء أصحاب الدخول المحدودة والدخول المرتفعة على حد سواء . هذه مسألة أما المسألة الثانية فتختص بالأبحاث العلمية .. لابد لأجل تنمية المعرفة من الاعتماد على الذات .. فلقد ثبت بالتجربة أن الشركات الأجنبية التى تأتى للاستثمار داخل البلاد النامية لاتساعد الا بالنذر اليسير فى تنمية المعرفة التقنية ، كما ثبت أيضاً عدم جدوى نظام نقل المعرفة التقنية عن طريق انشاء المصانع الحديثة « بعقود تسليم المفتاح » .. وبالإضافة إلى هذا فإن اتفاقية جات اورجواى أو منظمة التجارة العالمية ، كما عرفت WTO قد شددت جداً فى نقل حقوق الملكية الفكرية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية . ومازالت الدول النامية فى حاجة ماسة لطرح هذه القضية الخطيرة دولياً .. على أي حال فإن الباب الرئيسى الذى سيظل مفتوحاً والذى ينبغى الدخول منه هو باب التنمية الذاتية للمعرفة التقنية والتى لن تتحقق إلا بالبحث العلمى الجاد والمرتبط بالواقع العملى واحتياجاته المتطورة . أما البحث العلمى الجاد فلا يحتاج فقط إلى ميزانية أكبر من جانب الدولة بل أيضاً إلى رجال على درجة عالية من المعرفة والقدرة على تحمل المسئولية دون حسابات سياسية أو حسابات مجاملات شخصية ، وإلى برنامج زمنى مرتبط بأهداف معينة يتم تصميمه بالتعاون مع رجال الصناعة والمزارعين حتى يأتى ملبياً للاحتياجات العملية .

---

(١) جمهورية مصر ، مجلس الشورى ، دور الانعقاد ١٩ ، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/٩٩ ، ١٩٩٩ ، ص ٤٩ ، وذكر التقرير أن الدروس الخصوصية تشكل عبئاً خطيراً على ميزانية كل أسرة فى مصر كما أنها من أسباب الركود التجارى نظراً لأن الشطر الأعظم مما يدفع للدروس الخصوصية يكتنز ويخرج من دائرة التعامل .

أما المسألة الثالثة فى المعرفة فهى تنمية المعرفة « بالجودة » .. فالجودة بالنسبة للمنتج الوطنى ستصبح قضية فى غاية الأهمية سواء يبيع فى السوق المحلى أو فى السوق العالمى وذلك بعد تحول العالم بأكمله إلى نظام تجارة حرة فى إطار اتفاقية WTO وكذلك فى إطار العولمة . فإن لم يستطع المنتج المصرى مستقبلاً أن ينتج بالجودة المطلوبة فلن يتمكن لا من المنافسة داخلياً أو خارجياً . ولكن النقطة المحورية هنا هى أن يتعرف أولاً على « مواصفات الجودة العالمية » . والافتقار إلى المعرفة هنا يعنى الفشل فى المنافسة فى السوق الداخلى والخارجى حتى إذا افترضنا حسن النوايا والاتجاه نحو تحسين الجودة على أسس محلية بحتة أو على أسس غير متفق عليها عالمياً ..

والقضاء على فجوة المعرفة بالنسبة للجودة ليس هاماً فقط للمنتج بل أيضاً للمستهلك . فالأخير رقيب على الأول .. وإذا كان المستهلك عليماً بمواصفات الجودة الصحيحة للخدمة أو السلعة فإنه لن يشترى أو لن يشجع المنتجات التى لاتتفق مع هذه المواصفات ، والعكس صحيح . ومن ثم يشجع الانتاج الذى يتصف بالجودة المطلوبة فقط ..

كذلك فإن تعرف المستهلك على « الجودة » فى مجالات الخدمات سوف يسهم كثيراً فى رفع مستوى رفاهيته بشكل مباشر وغير مباشر . فالمستهلك الذى يقف على درجة من المعرفة بمواصفات مياه الشرب النظيفة أو الطعام الصحى أو طرق الوقاية من بعض الأمراض المعدية الخطيرة سيتمتع بصحة جيدة ولن يتكلف مصاريف اضافية للعلاج أو لن يكلف الدولة مصاريف لعلاجه أو لعلاج من يصيبهم بالعدوى إذا مرض . والمستهلك الذى يعرف معنى الخدمة التعليمية الجيدة لن يفرط أبداً فى تعليم أولاده أو بناته على النحو الصحيح .. ومن ثم فلا بد من القضاء على فجوة المعرفة الخاصة «بالجودة » (١) .

---

(١) معظم الناس لايدرون ولايقدرون الفرق بين اجتياز أبنائهم الامتحانات على أساس المقدرة الحقيقية أو على أساس الحظ . ولو قيل للواحد من الآباء أن ابنه أو ابنته قد نجح وتفوق بالحظ وحده فسيفرح جداً . مع أن هذا الأمر على المستوى الكلى يعنى الفشل التام مستقبلاً للجميع .

والمسألة الرابعة تخص استخدام الأجهزة المعلوماتية الحديثة والتمكن من التوصل إلى المعلومات عن طريقها .. والمشكلة أن مصر مثل معظم البلدان النامية تفتقر إلى المقدرة على حيازة الأجهزة المعلوماتية الحديثة ( الكمبيوتر وأجهزة الفاكس والتليفون المحمول ... الخ ) وهذا يقلل جداً من الفرصة المتاحة للحصول على مزيد من المعلومات والاستفادة من هذه المعلومات . وبالإضافة إلى هذا فإنه ليس كل من يملك جهازا كالكمبيوتر أو غيره يستفيد منه على النحو الذى ينمى معرفته ويسهم فى التنمية الاقتصادية لبلده . فكم شخص فى البلدان النامية يملك هذه الأجهزة للتسلية ؟ وكم عدد الذين يملكونها لمعرفة الصفقات التجارية المتاحة فى أماكن أخرى من العالم ؟.

وتشير الاحصائيات عن مصر إلى أن ٦٤ شخص فى كل ١٠٠٠ من السكان يشترون صحفاً يومية ، ١٢٦ شخص فى كل ١٠٠٠ من السكان يمتلكون أجهزة تليفزيون ، ٥٠ فى كل ألف يمتلكون خطوط تليفون رئيسية (أما التليفون المحمول فما زالت أعداده محدودة جداً وغير محصورة ) وكل ٨ر٥ فى الألف من السكان يمتلكون أجهزة كمبيوتر شخصية . أما مضيفو الأنترنت فلا يزيدون عن ٣١ر٠ لكل عشرة آلاف من السكان . والاحصائيات السابقة عن ١٩٩٦ . وعند مقارنتها باليابان فى نفس العام سنجد أن ٥٧٦ فى الألف من السكان يشترون صحف يومية ، ٧٠٠ فى الألف يمتلكون أجهزة تليفزيون ، ٤٨٩ فى الألف مشتركون فى خطوط تليفون رئيسية ، ٢١٤ فى الألف لديهم تليفون محمول ، ١٢٨ فى الألف يمتلكون أجهزة كمبيوتر شخصية و ٨٠ر٧٥ مضيفو الانترنت لكل عشرة آلاف . والرقمين الأخيرين أقل بكثير من الولايات المتحدة إذ يبلغ الأشخاص الذين يمتلكون أجهزة كمبيوتر شخصية ٤ر٣٦٢ فى الألف بينما أن مضيفو الأنترنت يبلغون ١١ر٤٤٢ لكل عشرة الاف شخص (١).

ان تنمية المعرفة من أخطر المعارك التى يجب أن تخوضها مصر فى بداية القرن ٢١ وإلا فلن تقوم لها قائمة .

---

(١) تقرير البنك الدولى ، التنمية فى العالم ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .

# الفصل الثانى
# الإصلاح الإقتصادى فى مصر
# « الضرورة ، والبرنامج الرسمى ، وتقويم الانجازات »

## أولاً - تفاقم المشكلات فى الثمانينات وضرورة الاصلاح الإقتصادى :

اتبعت حكومة مصر فى مطلع الستينات سياسة كان من شأنها الالقاء بثقلها شبه كاملاً فى النشاط الاقتصادى . فقد أقدمت على السيطرة على قطاعات التمويل والصناعة والنقل من خلال التأميمات واتبعت أسلوباً للتخطيط أقرب إلى المركزية منه إلى اللامركزية ، هذا بالإضافة إلى سابق سيطرتها على القطاع الزراعى من خلال السياسات الزراعية والسعرية والتسويق التعاونى للمحاصيل الايرادية الرئيسية .

وأصبحت الحكومة بهذا مسئولة مسئولية أساسية عن تنمية الناتج والتوظف داخلياً على المستوى الكلى .. ومن جهة أخرى أظهرت الحكومة ميلاً واضحاً إلى استراتيجية التوجه إلى الداخل Inward Looking Strategy من خلال أسلوب بدائل الواردات إلا أنها اضطرت إلى الاعتماد على الخارج فى التمويل .. وأحكمت السيطرة على التجارة الخارجية من خلال القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات من جهة ومن خلال السيطرة على أنشطة التصدير من جهة أخرى ، كما أصبحت محتكرة للنقد الأجنبى من خلال « جهاز الرقابة على النقد الأجنبى » . وبهذا أصبحت الحكومة مسئولة مسئولية شبه كاملة عن التنمية الاقتصادية لمصر .

وبالرغم من تشجيع القطاع الخاص فى النصف الثانى من السبعينات ومابعد ذلك فقد بقى القطاع العام مستأثراً بنحو ثلثى ناتج النشاط الصناعى ونصف

الناتج المحلى (١) . كما ظلت الحكومة مسيطرة على ناتج المحاصيل الزراعية الرئيسية من خلال سياسات الدورات الزراعية والتسليم الجبرى بالأسعار الرسمية ، إلى أن بدأت فى تغيير هذه السياسات تدريجياً فى أواخر الثمانينات .

وأمكن خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ تحقيق معدلات مرتفعة فعلاً للنمو الاقتصادى من خلال تزايد حصيلة صادرات البترول وايرادات قناة السويس والسياحة الدولية بالإضافة إلى تحويلات العاملين المصريين فى الدول العربية وتدفقات الاستثمار الأجنبى .. ومع ذلك فقد زاد الدين الخارجى بمعدلات مرتفعة وغير عادية خلال نفس الفترة .. كما زادت أيضاً المعونات الرسمية التى حصلت عليها مصر (٢) .

وخلال فترة الرواج الكبير ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ازداد الاعتماد على البترول إلى حد أن صادرات هذه السلعة بلغت مابلغه القطن فى الخمسينات أى نحو ٨٠٪ من اجمالى الصادرات .. وبذلك انخفضت الأهمية النسبية للصادرات التقليدية من السلع الأولية وكذلك لصادرات السلع الصناعية . ومع انحسار أسعار البترول فى السوق العالمى بعد ١٩٨٢ كان الأثر بالغاً على حصيلة الصادرات المصرية بوجه خاص وعلى التنمية بوجه عام .

وخلال الثمانينات استمر العجز فى ميزان الحساب الجارى واستمر الاعتماد على القروض الأجنبية لمواجهته بالرغم من ازدياد أعباء خدمة الدين بشكل صارخ وتزايد نسبة القروض غير الميسرة ذات الفائدة المتغيرة . وقد قيل أن استمرار

---

(١) انظر د. عبدالرحمن يسرى أحمد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، طبعة ١٩٩٥ ، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، الاسكندرية ، صفحات ٨٨ - ٩٠ ، لمعرفة لماذا لم يتوسع القطاع الخاص بالرغم من تشجيعه على مستوى السياسة الرسمية .

(٢) زاد الدين العام الخارجى على مصر من ٤٣٥١ مليون دولار فى ١٩٧٥ والذى كان يمثل ٢ر٣٩٪ من الناتج القومى إلى ٣٢٦٣٦ مليون دولار فى ١٩٨٣ ممثلا ٤ر١٢٤٪ من الناتج القومى للدولة .

التمويل الخارجى كان ضرورياً لضمان استمرار القطاع العام فى دفع عملية التنمية . ولكن كما أثبتت التجربة فإن هذا القطاع لم يكن يدفع التنمية فى مصر بقدر ماكان يعرقلها . فالاختلالات الهيكلية فى النشاط الصناعى الذى يحتويه القطاع ظلت قائمة والسياسات السعرية الرسمية لم تكن قادرة على علاج هذه الاختلالات بل كانت تؤدى إلى مزيد من التشوهات . كما ثبت أن العراقيل الادارية وضعف الحوافز الخاصة ، والعمالة الزائدة ، بالإضافة إلى سياسات الدعم والحماية كانت جميعاً وراء ضعف الكفاءة الانتاجية وانخفاض المقدرة التنافسية للقطاع العام خاصة فى السوق العالمى .

وفى نهاية حقبة الثمانينات كان موقف المديونية الخارجية قد أصبح سيئاً فعلاً حيث وصل اجمالى الدين الخارجى إلى أكثر من ١٥٠ ٪ من اجمالى الناتج القومى كما أصبحت فوائده أكثر من ٤ ٪ من هذا الناتج .

وتدهورت معدلات التنمية الاقتصادية فلم يزد معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى عن ١٫٥ ٪ فى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ثم انقلب المعدل سالباً فى السنوات ١٩٨٨ – ١٩٩٠ بشكل خطير ( انظر جدول ١–٣

وانعكست مشكلات التنمية الحادة داخلياً على الحكومة فى شكل عجز متزايد للميزانية ، وعلى الأفراد فى شكل ارتفاع لمعدلات البطالة ومستويات الأسعار ، وانخفاض لمستويات المعيشة الحقيقية .

وبالنسبة لميزانية الدولة وصل العجز إلى نحو ٢٠ ٪ سنوياً من اجمالى الناتج المحلى فى الفترة ١٩٧٥ – ١٩٩٠ . ولقد ازداد الانفاق العام من حوالى ٥٠٪ إلى ٥٥٪ من اجمالى الناتج المحلى فى منتصف السبعينات إلى نحو ٦٣ ٪ من هذا الناتج فى النصف الأول من الثمانينات . هذا علماً بأن النسبة المقارنة فى الدول النامية فى نفس الفترة لم تتجاوز فى المتوسط ٤٠ ٪ من اجمالى الناتج المحلى .

وتمثلت الأسباب الأساسية لزيادة الانفاق العام فى زيادة نفقات الدفاع والأمن الداخلى والدعم والزيادة المستمرة والسريعة فى أعداد موظفى الدولة مع الالتزام بترقياتهم الدورية .. وقد تمكنت الحكومة من زيادة الايرادات العامة من نحو ٣٠٪ من اجمالى الناتج المحلى فى منتصف السبعينات إلى نحو ٤٠٪ من هذا الناتج فى أوائل الثمانينات إلا أن هذه الزيادة لم تجابه إلا جزء محدود من مشكلة العجز فى الميزانية العامة . ولقد كانت مشكلة الدعم تمثل بالنسبة للحكومة مايشبه الكابوس الثقيل .. فقد اعتادت العائلات ذات الدخل المنخفض ( الفقيرة، والتى قدرت فى أحد تقارير البنك الدولى بنحو ٦ ملايين عائلة ) (١) الحصول على معظم السلع الضرورية : الخبز والسكر والشاى وزيت الطعام ووقود الطهى (الجاز السائل أو الغاز ) بأسعار مدعمة من الدولة. وكذلك اعتاد « الجميع » الحصول على مواصلات رخيصة وتعليم بالمجان من الألف إلى الياء للأبناء ورعاية صحية مجانية فى المستشفيات العامة ، بالإضافة إلى ضمان وظائف للأبناء بمجرد أن يتموا تعليمهم وضمان الترقى وزيادة الراتب دورياً حتى وإن لم يزد الناتج ... الخ . . وقد زادت أعباء هذه النفقات العامة مع النمو السكانى سنة بعد أخرى فكيف يمكن تقليص هذه النفقات أو وقف نموها ؟؟ لقد أسرفت الدولة فى الوعود الخلابة لعامة الناس منذ الستينات ، برعايتهم الاجتماعية وضمان حد أدنى لمستويات معيشتهم وضمان التوظف الكامل .. وفى ظل العجز المستمر عن تحقيق معدلات تنمية مناسبة فى الثمانينات وزيادة أعباء المديونية الخارجية أصبحت المعادلة صعبة بل تكاد تكون مستحيلة الحل مالم يحدث تراجع سياسى منظم عن الوعود الخلابة التى قطعت فى زمن سابق .

وتطورت الأسعار تطوراً خطيراً فى النصف الثانى من السبعينات وبعد ذلك بشكل أكثر حدة فى الثمانينات . وقد كانت مصر تضرب مثلاً فى كتب التنمية

---

(١) وذلك بمتوسط دخل يتراوح بين ٤٠ - ٤٢ دولار للعائل شهريا .
انظر . World Bank, Country Brief, 1992, p. 433

الاقتصادية على المستوى العالمى فى الستينات بأنها دولة نامية تتمتع باستقرار أسعارها بالرغم من زيادة انفاقها الاستثمارى وانفاقها العام ، ولكن استقرار أسعار الستينات كان فى جزء منه مصطنعاً بسبب الرقابة الحكومية المتشددة على الأسعار حتى فى أوقات اختناقات العرض التى ترتبت على نقص الناتج من بعض السلع مابين الحين والآخر . أما الجزء الآخر من الاستقرار فلاشك أنه كان مرتبطاً بالوضع الاقتصادى العام للدولة المتميز نسبياً ( بالمقارنة بالحقبات التالية فى السبعينات والثمانينات ) والذى لم يكن قد شهد بعد آثار السياسات الاقتصادية الخاطئة والاختلالات الهيكلية التى وضعت بذورها حينذاك .

والجدول ( ٢ – ١ ) يبين تطورات الأسعار على مدى واحد وعشرين عاماً من ١٩٧١ إلى ١٩٩١ .

جـ

تطورات الأسعار

أرقام قياسية للأسعار

| السنوات | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ |
|---|---|---|---|
| رقم شامل للناتج المحلى الاجمالى ( GDP ) | ٢١٫٩ | ٢٢٫٣ | ٢٣٫٨ |
| الزراعـــــــة | ١٥٫٠ | ١٥٫٩ | ١٧٫٦ |
| الصناعـــــــة | ١٩٫٩ | ٢٠٫١ | ٢١٫٧ |
| اسعار المستهلـــــك | ١٤٫٧ | ١٥٫٠ | ١٥٫٨ |

| السنوات | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ |
|---|---|---|---|
| رقم شامل للناتج المحلى الاجمالى ( GDP ) | ٥٤٫٣ | ٥٨٫٩ | ٣٦٫٦ |
| الزراعـــــــة | ٤٥٫٣ | ٥١٫٤ | ٥٨٫٠ |
| الصناعـــــــة | ٦٧٫٩ | ٦٩٫٣ | ٦٩٫٣ |
| اسعار المستهلـــــك | ٣٨٫٦ | ٤٤٫٣ | ٥١٫٤ |

مصدر البيانات : World Bank, World Tables, 1993

ويلاحظ أن الرقم القياسى الشامل لأسعار الناتج المحلى ارتفع بنسبة ٧ر٤٥٪ فيما بين ١٩٧١ و ١٩٧٦ وبنسبة ٧ر١٤٥٪ فيما بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ . ويلاحظ أن معظم الزيادة فى الأسعار حدثت بسبب السلع الصناعية ثم الزراعية حيث ارتفعت هذه بنسب ٢٢٨٪ ، ١٦٥٪ على الترتيب فيما بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ . أما أسعار المستهلك فقد ارتفعت بنسبة ١٣٨٪ الأمر الذى يرجع إلى محاولة الحكومة الحفاظ على استقرارها نسبياً .. ولكن الارتفاع على أى حال من الأحوال كان كبيراً .

أما فى الثمانينات فقد استمرت الأسعار فى موجتها التضخمية وبمعدلات مرتفعة ولكن أقل نسبياً مما حدث فى السبعينات بالنسبة للسلع الزراعية والصناعية ، وأكبر بكثير جداً مما حدث فى السبعينات بالنسبة لسلع المستهلك . فارتفعت أسعار السلع الزراعية والصناعية بنسبة ٢٢٠٪ و ٧ر١٣٧٪ على الترتيب فيما بين ١٩٨١ و ١٩٩٠، بينما ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة ٦ر٣٣١٪ فيما بين العامين المذكورين .. وحدثت معظم الزيادات الهائلة فى النصف الثانى من الثمانينات .. وكان لارتفاع الرقم القياسى لأسعار المستهلك بالصورة الهائلة التى حدثت أثر كبير ومباشر فى خفض مستويات المعيشة الحقيقية وزيادة شعور الفقراء بالفاقة . وترجع هذه الزيادة الكبيرة فى أسعار المستهلك إلى تخلى الحكومة التدريجى عن دعم السلع الاستهلاكية الضرورية.

أما البطالة فقد ارتفعت معدلاتها . ولانتكلم هنا عن البطالة المقنعة أو العمالة الزائدة فى بعض القطاعات بانتاجية حقيقية منخفضة جداً (ربما تقترب من الصفر)، وانما نتكلم عن البطالة المفتوحة Open un-employment والتى تضاعفت فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٦ثم زادت مرة أخرى مع الانكماش التدريجى الذى حل بالنشاط الاقتصادى. وقد قدر عدد المتعطلين فى ١٩٨٦ بنحو ٦ر١ مليون شخص أو مايساوى ١٢٪ من قوة العمل الكلية . ثم ارتفعت هذه النسبة ٩ر١ مليون شخص أو ١٤٪ من قوة العمل الكلية فى ١٩٩١ . وقد لوحظ أن نحو ٧٥٪ من المتعطلين كانوا ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة ، وأن ٩٠٪ منهم ممن يحملون مؤهلات تعليمية

متوسطة (٦٥٪) أو مؤهلات عالية (٢٥٪) . كما لوحظ أنه بخلاف بطالة المتعلمين أصحاب الشهادات فإن بقية المتعطلين عبارة عن عمال ( غالباً من الذكور ) غير مهرة وغير متعلمين غالباً مما يدل على أنه لم تكن هناك مشكلة بطالة بالنسبة للعمال ذوى الخبرة أو المهارة . أما عن أهم أسباب بطالة المتعلمين فى الثمانينات فيتمثل أولاً فى السياسة الحكومية الجديدة التى تراجعت تدريجياً عن الالتزام بتدبير وظيفة لكل حاصل على مؤهل علمى . فهبطت التعيينات الجديدة للخريجين من الجامعات والمعاهد المتوسطة من ١١٠٫٠٠٠ سنوياً فى ١٩٨٥ إلى ٣٠٫٠٠٠ سنوياً فى ١٩٩١ . ثانياً أن بعض القطاعات الخدمية الهامة التى كانت فى حالة توسع فى النصف الثانى من الثمانينات وعلى رأسها قناة السويس والسياحة اتبعت سياسات توظف متحفظة . ثالثاً أن القطاع الخاص الذى كان يتلقى تشجيعاً متزايداً من الدولة والذى كانت استثماراته تنمو بنسبة أكبر من الاستثمارات العامة ظل محوطاً بعديد من المشكلات التى عرقلت نمو نشاطه الانتاجى بصفة عامة وحدت من مقدرته على امتصاص نسبة متزايدة من قوة العمل . وقد تناولنا هذه المشكلات فيما قبل (١) . ولكننا فى مجال الحديث عن البطالة لابد أن نذكر أن أهم المشكلات التى أعاقت نمو قوة العمل لدى القطاع الخاص تمثل فى تشريعات العمل التى لاتستطيع أن تحمى أصحاب المشروعات الخاصة من العامل المهمل أو المستهتر أو العامل غير الكفؤ .. وقد تسببت هذه المشكلة فى حد ذاتها فى ضعف مرونة التوظيف لدى القطاع الخاص بكافة المقاييس . رابعاً لوحظ أن الكفاءات أو المؤهلات المتاحة لدى النسبة الكبرى ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة من المتعلمين تعليماً عالياً أو متوسطاً لاتتناسب مع الاحتياجات الفعلية أو الواقعية فى سوق العمل .. وهذه هى مشكلة الفجوة بين برامج التعليم وواقع النشاط الاقتصادى فى مصر .

وفى اطار التراجع عن الدعم الرسمى للسلع الضرورية ، وارتفاع المستوى العام

---

(١) د. عبدالرحمن يسرى ، قضايا اقتصادية معاصرة ، ١٩٩٥ ، انظر الفصل الثالث ـ مشكلات القطاع الخاص ص ٨٨ – ٩٠ .

للأسعار بصفة مضطردة وزيادة معدلات البطالة كان من الطبيعى أن تنخفض مستويات المعيشة الحقيقى لدى فئة عريضة من المجتمع . هذه الفئة لاتتكون فقط ممن يحصلون على المستويات الدنيا من الدخل وانما أيضاً من غالبية موظفى الدولة ونسبة كبيرة من موظفى القطاع العام ، بالإضافة إلى المتقاعدين والمسنين والأرامل اللاتى لاعمل لهن وأطفالهن والعاجزين عن العمل .. أما أصحاب المستويات الدنيا من الدخل فيتألفون من العمال الأجراء الذين يفتقرون إلى مهارة معينة سواء فى النشاط الزراعى أو الصناعى أو غيرها .. وهناك أعداد كبيرة من الرجال والنساء تعمل فى أنشطة هامشية فى قطاع الخدمات سواء فى الحكومة أو خارجها .. وربما لم يحصل الواحد منهم فى المتوسط على أكثر من ٧٥ - ٨٥ جنيها مصرياً شهرياً فى أواخر الثمانينات بينما يعول عدداً من الأفراد . ولقد ذكر فى أحد التقارير الدولية الصادرة فى مطلع التسعينات أن نحو ٢٠ - ٢٥ ٪ من السكان فى مصر يعيشون على دخل لايتجاوز ٣٥ دولار شهرياً ( نحو مائة جنيه وخمسة بسعر صرف ١٩٩١ ) وأن هذا هو تعريف « الفقر » فى مصر (١) . أما الفقراء المدقعون Ultra Poor فيكونون نحو ٦ - ٧ مليون نسمة أو نحو ١١ ٪ - ١٣ ٪ من السكان وهم يعتمدون غالباً على الاعانات الرسمية من الحكومة والتى لاتكفى احتياجاتهم المعيشية الأساسية . كما ذكر نفس التقرير أن عوامل « النحر » التى عملت فى الدخول الحقيقية بسبب التضخم فى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩١ دفعت العديد من العائلات إلى خط الفقر ، أو قريباً جداً منه . وذكر أن معظم أرباب هذه العائلات مستخدمون لدى القطاع العام . وهؤلاء هم صغار العاملين الذين ربما كانوا يحصلون على دخول تتراوح بين ٤٢-٤٥ دولار شهرياً (٢) .

أما عن كبار موظفى الحكومة والقطاع العام فقد كانوا ينتمون فعلاً إلى طبقة

---

(١) انظره . World Bank, Country Brief 1992, p 433

(٢) نفس التقرير السابق - نفس الصفحة

مميزة اجتماعياً ومتوسطة الحال اقتصادياً حتى ١٩٧٣ . ثم بدأت الأمور تتغير سريعاً بالنسبة لهم من الناحية الاقتصادية حيث كانت دخولهم لاتزيد اطلاقاً بمعدلات متناسبة مع الارتفاع المتتالى فى المستوى العام للأسعار .. وربما أن مثالاً عددياً تقريباً يشرح الحالة المذكورة .. فقد كان السيد فلان يحصل على خمسين جنيها مصرياً شهرياً فى مطلع عام ١٩٧٣ وهو عائل لزوجة لاتعمل وثلاثة أبناء . ومرتبه هذا كان يكفل له حياة معيشية متوسطة بل وكريمة من ناحية الغذاء والملبس والسكن والتعليم.. لقد أصبح فى ١٩٩٠ يحصل على أربعمائة جنيه مصرى وهو يعتبر بهذا من كبار موظفى الدولة . لقد ارتفع مرتبه بنسبة ٧٠٠٪ بين ١٩٧٣ و ١٩٩٠ ولكن نفقات المعيشة ( تبعاً للرقم القياسى لأسعار المستهلك ) ارتفعت فى نفس الفترة بنحو ٩٥٥٪ ( انظر الجدول ٢-١ ) وقد أصبح ابناءه يتعلمون فى الجامعة وزادت مصروفاتهم .. انه الآن « أفقر » مما كان عليه منذ سبعة عشر عاماً رغم أنه ترقى وظيفياً وتضاعف راتبه عدة مرات .

وهناك فئة أخرى لاتذكرها عادة التقارير بالرغم من أن أحوالها المعيشية تدهورت بصفة مستمرة منذ أواخر السبعينات وهذه تضم ملاك العقارات السكنية والأراضى الزراعية المؤجرة . فهؤلاء الملاك قد خضعوا للقوانين التى حددت العلاقة بينهم وبين المستأجرين لعقاراتهم أو أراضيهم .. وقد ظلت أجرة الوحدات السكنية ثابتة منذ منتصف الستينات .. ولم يشعر الملاك بحدة المشكلة الا بعد ١٩٧٥ حينما بدأت الأسعار فى الارتفاع بصفة متتالية بينما أن ايراداتهم من الاجارة ثابتة لاتتغير .. وتدهورت الدخول الحقيقية بشكل هائل بالنسبة لهذه الفئة . ونفس هذا الوضع تقريباً حدث بالنسبة لملاك الأراضى الزراعية الذين قاموا بايجار أراضيهم للغير وتحددت اجارة الفدان الواحد لهم بسبعة أمثال الضريبة وظلت هذه الضريبة ثابتة فظلت أيضاً الاجارة ثابتة بالرغم من استمرار الأسعار فى الارتفاع . ولم يتغير هذا الوضع الا فى أواخر الثمانينات وبشكل فى غاية البطء لم يغير من الأحوال إلا هامشياً .. ويمكن تمييز بعض حالات صغار الملاك الذين أصبحوا فقراء مدقعين فى ظل هذه الظروف

بسبب اعتمادهم أساساً فى معيشتهم على الايجارات المستمدة من ملكياتهم .

ويلاحظ أن مشكلات ملاك العقارات السكنية والأراضى المؤجرة لم تقتصر عليهم وعلى أحوالهم المعيشية وانما انعكست على بقية المجتمع وكان لها اثار مضاعفة. فلقد ترتب على الايجارات المنخفضة للأراضى الزراعية اساءة استخدام لها وبالتالى اخفاق فى تحقيق أقصى ناتج زراعى منها (١) مما كان له أثره على التنمية الزراعية ومستويات المعيشة للجميع فيما بعد .

أما الايجارات المنخفضة الثابتة للعقارات السكنية فقد أدت إلى نمو عرض الوحدات السكنية المخصصة للايجار نمواً بطيئاً للغاية لايتناسب مع زيادة الطلب على الإسكان ، خاصة فى المدن . فظهر فائض طلب متزايد فى مجال الشقق المخصصة للايجار . وفى أواخر السبعينات أصبحت هناك أسواق سوداء غير عادية فى نشاط الإسكان بالإيجار رفعت الايجارات الفعلية أحيانا إلى حدود خرافية عن طريق ترتيبات « خلو الرجل » (٢) للشقق السكنية التى سبق استخدامها و «مقدمات الايجار» (المفقودة) للشقق السكنية الجديدة . وظلت الأزمة تتزايد فى الثمانينات واشتدت حدتها على أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة من الشباب الذى يبحث عن سكن فى مقتبل حياته . ولم تتوانى الحكومة فى تضييق الخناق على من يتعاملون فى نشاط الإسكان بترتيبات « خلو الرجل » أو « المقدمات » ولكن هذه السياسة لم تحل المشكلة القائمة بل زادتها حدة حيث احجم القطاع الخاص تقريباً بالكلية عن بناء مساكن جديدة للايجار واقتصر الأمر على البناء

---

(١) حدد قانون الاصلاح الزراعى اجارة الفدان بسبعة أمثال الضريبة المفروضة عليه والتى يدفعها المالك . ومع ارتفاع المستوى العام للأسعار انخفضت القيمة الحقيقية للاجارة بشكل مستمر . وأصبح دفع الاجارة سنويا لايستلزم بالضرورة الاستخدام الكثيف للأرض أو العمل على رفع انتاجيتها للحصول على أقصى ناتج ممكن . وزاد الأمور تعقيدا وجود فرص عمل متاحة للعمال المصريين فى البلدان العربية الخليجية بأجور مرتفعة . فهاجر كثير من الفلاحين وأهملوا الزراعة والأرض مع استمرار احتفاظهم بها ودفعهم للاجارة .

(٢) مقابل تنازل المستأجر للشقة عنها لمستأجر جديد .

لأجل التمليك ..

وهكذا وصلت المشكلة إلى أقصاها حيث كانت أسعار شقق التمليك محلقة فى الارتفاع بالمقارنة بمتوسط الدخل للفرد فى المجتمع .. وأصبح بند الاسكان المرتفع التكلفة، أو قل « الباهظ التكلفة » (والذى لم تعبر عنه أبداً الأرقام الرسمية للأسعار ) ، أحد أسباب انخفاض المستوى المعيشى الحقيقى لمعظم أفراد المجتمع المصرى . ولقد كان من الممكن أن تسهم الحكومة فى حل المشكلة ببناء مساكن للايجار لتعويض النقص فى نشاط القطاع الخاص .. وقد تم هذا ولكن بمعدلات لم تكن تكفى اطلاقاً لمواجهة المشكلة (١) . وللأسف فإن النسبة الكبرى من نشاط الحكومة فى مجال بناء المساكن تم خلال الثمانينات على الشواطىء الشمالية الغربية لأغراض السياحة المحلية الصيفية . ولقد اعتبر البعض أن المدن السياحية الجديدة على الشاطىء الشمالى غرب الاسكندرية ، ابتداء من زهراء العجمى ثم مراقيا ثم ماربيللا ومارينا العلمين تعد انجازاً رائعاً لوزارة التعمير مع أنها فى الواقع تمثل انحرافاً خطيراً عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية . فهذه المدن لم تواجه المشكلة الحقيقية للمجتمع المتمثلة فى أزمة الاسكان الحادة داخل المدن الكبرى: القاهرة والاسكندرية وغيرهما . وبالإضافة فإنها لاتستخدم إلا فى شهر أو شهرين فقط من فصل الصيف وتظل معطلة بقية العام .. فما هى تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمجتمع فى هذه الحالة ؟ أنها تكلفة باهظة بجميع المقاييس .

---

(١) ورد فى تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولى عن الخطة الخمسية ٨٢ / ١٩٨٧ الصادر فى ١ فبراير ١٩٨٦ ، أن هذه الخطة استهدفت انشاء ٨٠٠ ألف وحدة سكنية بمتوسط سنوى قدره ١٦٠ ألف وحدة .. ولما كان القطاع الخاص عازفاً عن بناء المساكن لمحدودى ومتوسطى الدخل فكان الأمر يستلزم أن تخصص هذه الوحدات للاسكان الاقتصادى . ومع ذلك يقر التقرير المذكور « زيادة نسبة التنفيذ بالنسبة للاسكان فوق المتوسط والفاخر وارتفاع الأهمية النسبية عما هو مستهدف لها بالخطة » حيث بلغ ٤٢٫٥٪ من الاجمالى « الأمر الذى تطلب صدور قرارات ادارية بوقف اصدار تراخيص لهذا المستوى من الاسكان .. » التقرير المذكور ص ٢٠ .. وثمة سؤال آخر وهل كانت ١٦٠ ألف وحدة سكنية فى السنة تكفى حتى بفرض تخصيصها جميعاً للاسكان الاقتصادى إذا علمنا أن نحو ٤٠٠ ألف وحدة سكنية فى السنة كانت مطلوبة بسبب الزيادة السكانية .

وتبقى فى النهاية مشكلة عدالة توزيع الدخل فى المجتمع . والعدالة فى التوزيع ليست مطلوبة فقط على أسس دينية وانسانية واجتماعية وانما أيضاً على أسس اقتصادية . فالشعور الذى يصيب بعض فئات المجتمع بأنها أصبحت أكثر فقراً لأسباب خارجة عنها أو أنها لاتنال حقها فى الناتج القومى يضعف حافزها على المشاركة الايجابية فى الجهود الانمائية المتواصلة .. بل يضعف شعورها بالانتماء إلى الوطن ويحفزها على الهجرة (١) .

لقد أدت مشكلات الفقر المتزايدة لدى فئة عريضة من السكان فى الثمانينات إلى الانحراف عن النمط العدل لتوزيع الدخل .. ولقد كان للتضخم دور أساسى فى تزايد هذه المشكلات .. ومن جهة أخرى ساعد التضخم فئات أخرى أقل عدداً وتمثل نسبة صغيرة من السكان على تحقيق زيادات كبيرة فى دخولها الحقيقية . لقد تمكن بعض المزارعين من تحقيق ارتفاع فى دخولهم الحقيقية من خلال اقدامهم على انشاء مشروعات للانتاج الحيوانى أو الداجنى أو من خلال قيامهم بانتاج محاصيل غير تقليدية وغيرها خاضعة للسياسات الزراعية والسعرية للدولة .. كذلك نجح بعض أصحاب المشروعات الصناعية الخاصة فى تنمية أعمالهم بمعدلات مرتفعة نسبياً ،

---

(١) لاحظ العديد ممن تناولوا الموضوع أن « هجرة العقول » من معظم الدول النامية إلى العالم المتقدم ارتبطت أساساً بشعور الفئات المهاجرة أنها لاتستطيع أن تنال حظها العادل من الدخل بالإضافة إلى أنها لاتلقى تقديراً كافياً من المجتمع . وحيث لوحظ أن التضخم يلعب دوراً هائلاً فى عملية اعادة توزيع الدخل فقد وجد أنه يتسبب فى ابتعاد أصحاب الخبرات والمؤهلات العلمية العالية عن الوظائف العامة للدولة أو الوظائف التى تتطلب شعوراً خاصاً بالمسئولية مثل التعليم أو الخدمة فى المستشفيات العامة أو القضاء وذلك لتدهور الدخول الحقيقية لهذه الوظائف، بينما أن أعمالاً أخرى يسيرة تجلب دخولاً حقيقية متزايدة . وهذا كله مما يؤثر على « اتزان المجتمع » وتنميته الاقتصادية والاجتماعية .

راجع أيضاً : عبدالرحمن يسرى أحمد ، التحليل الاقتصادى ، ١٩٨٨ قسم الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية ، ص ١٤٠ - ١٤٤ .

مثال أصحاب مشروعات الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية ، فحققوا دخولاً «حقيقية» متزايدة . أما الفئة التى تمكنت فعلاً من زيادة نصيبها من الدخل القومى خلال التضخم المستمر والظروف الصعبة التى مر بها المجتمع فتمثلت فى أصحاب الأنشطة الخدمية الخاصة ، والتى تضم سماسرة العقارات والأراضى ، وكبار التجار خاصة العاملين منها فى أنشطة التصدير والاستيراد ، والحرفيين أمثال من يعملون فى اصلاح السيارات وأعمال السمكرة والدهانات وصيانة الأدوات الكهربائية فى المنازل ومن يمارسون أعمال المعمار والبناء ، والمهنيين أمثال الأطباء أصحاب العيادات الخاصة والمدرسين الخصوصيين والمحامين ... الخ بالإضافة إلى من يمتهنون أعمال اللهو مثل الغناء والرقص .. وكل هؤلاء حققوا زيادات متتالية وغير عادية فى دخولهم الحقيقية بسبب مقدرتهم على تحديد أسعار خدماتهم بمرونة بما يتناسب مع أحوال النشاط الاقتصادى وتمكنوا من رفع هذه الأسعار دائماً بمعدلات تفوق معدلات التضخم (ربما بكثير) وبسبب أن معظم نشاطهم يتم من خلال القطاع غير الرسمى فلايصل رجال الضرائب اليهم أبداً وحتى إذا توصلوا إليهم لايستطيعون اثبات حقيقة نشاطهم.

## ثانيا - برنامج الاصلاح الاقتصادى :

اتضحت الضرورة الماسة للاصلاح الاقتصادى فى مصر فى اطار المشكلات العديدة التى تراكمت وتفاقمت خلال الثمانينات ، وهذا ما أقدمت عليه الدولة من خلال برنامج رسمى فى ربيع ١٩٩٠ .. ولم يكن قيام الدولة بهذا البرنامج منفصلاً عن توجيه وتشجيع صندوق النقد الدولى IMF والبنك الدولى WB وبعض الدول الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ويطلق على البرنامج الاصلاحى الذى تعهدت الحكومة المصرية القيام به « برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى » (١)

" Economic Reform and Structural Adjustment Program ( ERSAP ) " .

---

(١) البيانات التالية عن البرنامج الاصلاحى (ERSAP) من :
World Bank, Country Brief ( Egypt ), 1992 .

وهدفه الأساسى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يؤكد رفع المستوى المعيشى للأفراد . ويرتكز البرنامج على ثلاث قواعد : ١ - تحقيق الاستقرار لأجل استعادة التوازن الكلى وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولى من خلال ماسمى ترتيبات المساندة(أو استعدادات الإسعاف Stand-by Arrangement)، ٢ - التعديل الهيكلى لتحسين الكفاءة فى تعبئة عناصر الانتاج وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بينما تجرى عملية التحول لصالح القطاع الخاص واستراتيجية تنمية الصادرات وذلك بمساعدة قرض من البنك الدولى سمى بقرض التعديل الهيكلى ( مايساوى ٢٠٠ مليون دولار ) ٣ - تعديل السياسات الاجتماعية حتى يمكن التضييق من نطاق الآثار المعاكسة للاصلاحات الاقتصادية على محدودى الدخل والفقراء إلى أدنى حد ممكن وذلك بمساعدة ؛ صندوق اجتماعى للتنمية Social Fund for Development" والذى يتم تمويله بواسطة البنك الدولى وجهات أخرى مانحة للمساعدات .

واستهدفت المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح والتعديل الهيكلى مايلى :

( أ ) خفض معدلات التضخم وعجز الميزان الجارى والميزانية واستعادة الملاءة المالية Credit worthiness للدولة ، (ب ) تقوية الثقة بالبنوك ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها Banks' solvency والرقابة عليها وتنظيم نشاطها بما يكفل رفع مستوى أدائها ، (جـ ) خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام واصلاح العلاقات المالية بينها وبين الحكومة ، ( د ) تحرير معظم الأسعار فى قطاعى الصناعة والزراعة والعمل على رفع أسعار المواصلات والطاقة تدريجياً بما يتناسب مع التكلفة الحدية فى الأجل الطويل أو مستويات الأسعار الدولية ، (هـ ) التخلص من أى قيود غير جمركية ( خلاف التعريفة ) على الواردات والصادرات والعمل على خفض التعريفة على الواردات ، ( و ) تشجيع القطاع الخاص على النمو من خلال الغاء أنواع الرقابة على الاستثمار والانتاج وانهاء الاحتكارات الحكومية وكذلك أوضاع

التحيز القائمة ضد المشروعات الخاصة فى مشترياتها لمستلزمات انتاجها من القطاع العام ، ( ز ) تقليل الآثار المعاكسة للاصلاح الاقتصادى على الفقراء إلى أدنى حد ممكن عن طريق صندوق التنمية الاجتماعى .

وفيما يلى نستكشف ماتمكن البرنامج من اصلاحه أو تعديله أو التهيئة لتعديل هيكله فى نشاطنا الاقتصادى . ولايعنى هذا أننا سوف نتطرق إلى كل نقطة من نقاط البرنامج .. فالحقيقة أننا سوف نولى فقط أهم النقاط بالاهتمام فى هذه المرحلة .

**١ – مواجهة التضخم**

إن مواجهة التضخم لأجل خفض معدلاته التى وصلت إلى متوسط ٢٠ ٪ سنوياً فى أواخر الثمانينات وقبل الشروع فى برنامج الاصلاح لم تكن عملية سهلة أو يسيرة . وقد تمثلت السياسة المتبعة لخفض معدل التضخم فى مجموعة اجراءات انكماشية تعمل فى مجموعها على خفض الطلب النقدى على المستوى الكلى وهى :

أ – التحكم الشديد فى الاصدار النقدى الجديد .

ب – تضييق الإئتمان المصرفى بالتشدد فى السقوف الإئتمانية .

ج – رفع مستوى سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لتشجيع الأفراد على زيادة ودائعهم بالبنوك ولخفض القروض لأجل الاستهلاك .

د – رفع مستوى سعر الخصم .

هـ – اقتراض الدولة من الأفراد باصدار أذون خزانة مميزة بأسعار فائدة تعتمد على حالة الطلب والعرض ( فائدة معومة ) ، وذلك لامتصاص السيولة النقدية من أيدى الأفراد .

و – خفض الانفاق العام للدولة .

وقد قيل أن هذه الوسائل لم تأت بنتائج ايجابية خلال السنة الأولى من البرنامج إذ أن معدل التضخم السنوى بلغ ٢٠ر٧ ٪ فى العام ١٩٩١/٩٠ مقابل ٢١ر٤ ٪ فى العام ١٩٩٠/٨٩ مما يعنى انخفاض بنسبة ٠ر٧ ٪ فقط (١) .

وتشير بيانات البنك المركزى إلى أن معدل التضخم انخفض فى ١٩٩٢ إلى ٩ر٧ ٪ ثم ارتفع فى ١٩٩٣ مرة أخرى حتى وصل ١٥ ٪ . وفى ١٩٩٤ أشارت البيانات الرسمية إلى انخفاض معدل التضخم إلى ٦ر٤ ٪ وهو معدل لم يعرف منذ حقبات عديدة ثم ارتفع المعدل إلى ١٠ ٪ فى ١٩٩٥ (٢) .

وثمة مشكلتان فى البيانات الرسمية عن الأسعار **أولهما** أنها ليست بالضرورة كافية أو شاملة أو طازجة دائماً ، الأمر الذى يحتم علينا أن نأخذها على أنها تقريبية إلى أن نتأكد من دقتها بطرق أخرى .

فمثلاً نجد أن المتوسط السنوى لمعدل التضخم كما ورد فى تقارير البنك الدولى (نقلاً عن المصادر الرسمية) بلغ ١٣ر٢ ٪ خلال الثمانينات وهذا أقل بكثير مما كان سائداً فعلاً فى مصر ، كما عرف فيما بعد . **والثانية أن الرقم** القياسى للأسعار يظهر لنا الرقم العام وعلينا أن نفحص التغيرات فى أسعار السلع التى يتركب منها حتى نعرف أيها كان السبب فى ثبات الرقم العام للأسعار أو فى زيادته أو انخفاضه ، وأى هذه الأسعار تغير لصالح المستهلك محدود الدخل أو الفقير أو لغير صالحه .. فمثلاً ارتفع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فيما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بنسبة ١٥ ٪ ولكننا نجد أن أسعار المسكن والوقود ارتفعت بنسبة ١٨ر٢ ٪ وأن أسعار الأثاث ومواد النظافة والخدمات ارتفعت بنسبة ٣٨ ٪ بين العامين المذكورين . مثال آخر : نجد أنه بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ سجل الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ارتفاعاً بنسبة ٦ر٤ ٪ فقط ومع ذلك ارتفعت أسعار

---

(١) انظر الأهرام الاقتصادى ١٩٩٢/١/٦ ص ١٢ . والأرقام عن تقرير البنك المركزى المصرى .

(٢) انظر البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، مجلد ٣٥ ، عدد ١٩٩٥/٩٤/٤ ، ص ١٤٦ .

الحبوب والنشويات بنسبة ٨ر٧ ٪ كما ارتفعت أسعار الخضر والفاكهة بنسبة ١٧ ٪ واستمرت أسعار المسكن والوقود فى الارتفاع بنسبة ٤ر١٠ ٪ .

ومهما كان الأمر فقد أمكن عن طريق الوسائل الانكماشية التى اتبعت ابتداء من تنفيذ البرنامج الاصلاحى فى مطلع ١٩٩١ الحد من معدل التضخم. وتشير البيانات الرسمية أن هذا المعدل قد انخفض إلى ٦ ٪ فى ١٩٩٧ .

إلا أن المشكلة فى مواجهة التضخم خلال المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح حتى عام ١٩٩٥ تمثلت فى الاعتماد المفرط على الوسائل الانكماشية. ولم يكن من الممكن الاستمرار فى توقع مزيد من الخفض فى معدلات التضخم سنة بعد أخرى باتباع نفس الأساليب الانكماشية فهذه الأساليب بطبيعتها قصيرة الأجل ، فلا يمكن التمادى فى استخدامها بشدة فى الأجل الطويل .

إن السقوف الإئتمانية مثلا على مستوى النشاط المصرفى كله والتى اتبعت فى السنوات الأولى لم تكن سوى سقوفاً على الاستثمار الكلى داخل الاقتصاد . كذلك فإن رفع أسعار الفائدة المدينة لتشجيع الأفراد على زيادة ودائعهم بالبنوك أدى دوره وأكثر خلال ١٩٩١ و ١٩٩٢ على وجه الأخص ، بل وأن الكثير من الأفراد الذين كانوا يحتفظون بدولارات أمريكية بدلاً من الجنيهات المصرية تشجعوا بأسعار الفائدة المرتفعة على الجنيه المصرى والتى صاحبتها أسعار فائدة منخفضة على الدولار الأمريكى فى نفس الوقت ، وقاموا بتحويل مدخراتهم الدولارية إلى جنيهات مصرية وأودعوها فى البنوك المصرية [١] .. وهكذا امتصت البنوك فى مصر سيولة كبيرة كانت فى أيدى الأفراد ، حتى أن الجهاز المصرفى

---

(١) وساعد على هذا الاتجاه الفتوى الرسمية بجواز التعامل بالفائدة وذلك بالرغم من اجماع علماء المسلمين ورأى مشيخة الأزهر حينذاك بأن الفائدة ربا أكيد . ولاشك أن الفتوى جاءت فى توقيت مناسب للبرنامج .

قد تجمع لديه فى يونيو ١٩٩٣ ودائع بالعملة المحلية بلغت ٨٨ مليار جنيه مصرى[١]. واستطاعت الحكومة أيضاً امتصاص قدر كبير من السيولة فى أيدى الأفراد عن طريق أذون الخزانة التى أصدرتها « بأسعار فائدة تتحدد وفقاً للعرض والطلب » وقد ترتب على ذلك تزايد الاعتماد على المدخرات الحقيقية فى تمويل عجز الموازنة العامة بدلاً من الاعتماد على اصدار البنكنوت مما ساعد على الحد من الضغوط التضخمية [٢] .. ولكن لم يكن ممكنا أن تستمر مكافحة التضخم بهذه الأساليب . فمعظم مدخرات الأفراد أصبحت ودائع لدى البنوك أو تحولت إلى أذون خزانة لدى الحكومة . وماذا تفعل البنوك بالسيولة النقدية الكبيرة أو الهائلة التى تجمعت لديها بعد أن ارتفعت أسعار الفائدة الدائنة (تبعاً لارتفاع الأسعار المدينة ) إلى حد لم يعد يشجع رجال الأعمال على الاستثمار . فهم يقارنون بين معدلات الربحية الصافية المتوقعة من استثماراتهم وسعر الفائدة . كيف كان يمكن إذاً الاستمرار فى نفس الأساليب .

وكيف كان يمكن للحكومة الاستمرار فى اصدار أذون خزانة بأسعار فائدة معومة وذلك لتغطية العجز فى الموازنة العامة ؟ فالمعلوم أن المبالغ المجمعة من أذون الخزانة لم تكن تستثمر مما أصبح يمثل عبئاً متزايداً على الحكومة فى شكل مدفوعات الفوائد فى حالة الاستمرار .

إن الأساليب التى اتبعت لمعاجة التضخم فى مصر كانت بطبيعتها قصيرة الأجل وانكماشية ولم يكن ممكناً أن تستمر فى علاج المشكلة إلا على حساب التنمية الاقتصادية وهو على خلاف المطلوب . فماذا كان متوقعاً من هذه الأساليب ؟ معجزة تتحقق داخل الاقتصاد المصرى فينخفض معدل التضخم بشكل حاد خلال عام أو عامين ثم نبدأ فى علاج المشاكل الأخرى؟ لقد كان

---

(١) التقرير السنوى للبنك المركزى ١٩٩٣/٩٢ ، وقد بلغت الودائع بالعملة الأجنبية فى نفس التاريخ ٤١٫٣ مليار جنيه .

(٢) بيان رئيس الحكومة فى ديسمبر ١٩٩١ ـ نفس المصدر السابق .

هذا مستحيلاً لأن الأسباب الهيكلية للتضخم فى مصر لم تتعرض للعلاج إلا هامشياً خلال فترة المواجهة بالأساليب النقدية والمالية الانكماشية .... وهذه الأسباب الهيكلية قد أعدت لها وسائل علاجية أخرى من خلال البرنامج الاصلاحى . لهذا تغيرت السياسة الاقتصادية للدولة تدريجيا فى اتجاه العلاج الهيكلى فى النصف الثانى من التسعينات . ومع ذلك مازالت السياسة المالية تلعب دوراً انكماشياً إلى الآن .

والحقيقة أن التضخم فى مصر يرجع أساساً إلى الفجوة القائمة بين المعدلات المنخفضة التى كان الناتج الحقيقى ينمو بها – ومازال – بالمقارنة بالمعدلات المرتفعة لنمو الطلب الكلى النقدى داخل الاقتصاد .

وبالنسبة للسنوات القادمة فإنه لم يعد ممكنا فى هذه الظروف أن نتوقع من الأساليب العلاجية النقدية أو المالية أن تأتى بنتائج أكثر مما تحقق فى الأعوام الماضية من التسعينات .. بل ان الاستطراد فى معالجة التضخم اعتماداً على بعض الأساليب الانكماشية يمكن أن تسبب فى عرقلة خطوات العلاج الهيكلى للتضخم بدلاً من مساعدته على مدى الأجل الطويل .. والعلاج الهيكلى هو الأهم فى ظروفنا .. وهو الذى كان ينبغى أن يعطى الأولوية والوزن الأكبر فى السياسة مع تدعيمه بالعلاج النقدى والمالى وليس العكس . وقد يقال أن العلاج الهيكلى قد أُخذ فى الحسبان ، ولكن المسألة فى الواقع مسألة أولويات وجرعات وحينما لاتحدد على الوجه الصحيح قد تأتى بنتائج معاكسة للهدف النهائى من البرنامج .

## ٢ – معالجة عجز الموازنة العامة للدولة فى اطار الإصلاح الإقتصادى :

تشير المقارنة بين جانبى الانفاق والايرادات إلى أن عجز الموازنة العامة فى مصر بلغ ٢٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى منتصف السبعينات و ٢٣ ٪ فى ١٩٨٢ ثم ١٩٫٥ ٪ فى مطلع ١٩٩٠ .

وقد تمثل أحد الأهداف الرئيسية فى البرنامج الاصلاحى فى خفض عجز الموازنة العامة تدريجياً – أى تضييق الفجوة تدريجياً بين جانبى الايرادات والنفقات

العامة – وعملت الحكومة على تحقيق هذا الهدف من خلال تنمية موارد الدولة بشكل تدريجى ومنتظم من جهة وخفض الانفاق العام من جهة أخرى .

وبالنسبة لتنمية موارد الدولة اتخذت الخطوات التالية : (١)

أ – تطوير ضريبة الاستهلاك لتصبح ضريبة عامة على المبيعات .

ب – العمل على حصر كافة الأنشطة المستجدة أو المخفاة لاخضاعها للضرائب .

ج – احكام مكافحة التهرب الضريبى وتنشيط تحصيل المتأخرات وسرعة الفصل فى المنازعات الضريبية .

د – العمل على تدعيم « الثقة » بين الممولين ومصلحة الضرائب .

هـ – العمل على تطوير نظم العمل فى مجال الجمارك من خلال تبسيط الاجراءات وترشيد الاعفاءات وسد ثغرات التهرب إلى جانب ترشيد الرسوم الجمركية وتيسير اجراءات التصدير .

وفى أواخر عام ١٩٩٣ تقدمت الحكومة بقانون « الضريبة الموحدة » إلى مجلس الشعب لأجل تحسين الأداء الضريبى ، فالضريبة الجديدة كما قيل تعمل على حصر المجتمع الضريبى على نحو أسهل وأيسر ، وتتيح ملاحقة كل دخل متهرب وتسد أى ثغرات أمام الممولين الذين لاتتوفر لديهم النوايا الحسنة ولكنها لاتضيف أعباء جديدة (٢) .

ومن جهة خفض الانفاق العام اتخذت الخطوات الآتية : (٣)

---

(١) المصدر : بيان السيد رئيس الحكومة ـ ديسمبر ١٩٩١ – المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) صدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وهو مايعرف بقانون الضريبة الموحدة ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٩٣/١٢/٣١ على أن يعمل به فى اليوم التالى لنشره أى اعتباراً من ١٩٩٤/١/١ .

(٣) المصدر : World Bank, Country Brief, 1992, p. 429

وكذلك بيان السيد رئيس الحكومة فى ديسمبر ١٩٩١ – المصدر السابق .

أ – خفض نطاق ومخصصات دعم السلع الاستهلاكية تدريجياً .

ب – العمل على تجميد أعداد موظفى الحكومة وتقييد الزيادة فى الرواتب .

ج – خفض مصروفات الدفاع .

د – العمل على ترشيد المصروفات العامة بالحد من الاسراف فى كافة المجالات .

هـ – تخلى الحكومة عن التزامها بتمويل استثمارات القطاع العام ( قطاع الأعمال العام ) وذلك بعد فصل هذه الاستثمارات عن الاستثمارات الحكومية . ويلاحظ أن هذه الخطوة قد اتخذت فى اطار سياسة تحرير القطاع العام وضرورة اعتماده على تمويله الذاتى ومايتاح له من قروض محلية أو خارجية .

و – التخلى عن أعباء دعم بعض الهيئات الاقتصادية الهامة فى مجال النقل والكهرباء وذلك باصلاح هياكلها الاقتصادية وجعلها تعتمد على التمويل الذاتى.

ولم تثمر الخطوات السابقة فى خفض عجز الموازنة كثيراً فى عام ١٩٩١/٩٠ بسبب ظروف حرب الخليج . فقد نمت الموارد العامة إلى ٢٨ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى مطلع ١٩٩١ مقابل ٢٤٫٥ ٪ فى مطلع ١٩٩٠ . أما الانفاق العام فبالرغم من محاولة خفضه الا أنه ازداد بسبب ظروف حرب الخليج من ٤٤ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى مطلع عام ١٩٩٠ إلى ٤٩ ٪ فى مطلع ١٩٩١ . فقد اضطرت الحرب الحكومة إلى زيادة الانفاق على الجيش وزيادة الدعم الغذائى لمواجهة عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين بالخليج فى ظروف غير عادية .

إلا أن ظروف الحرب نفسها ساعدت من جهة أخرى فيما بعد فى تخفيف أعباء الموازنة العامة . فقد حدث خفض كبير فى الدين الخارجى لمصر من قبل الدول الغربية والخليجية مما أدى إلى تخفيف أعباء خدمة الدين التى تتحملها الموازنة العامة ، وسنتطرق إلى هذا فيما بعد .

وتشير البيانات الرسمية إلى تطور الانفاق العام والايراد العام وعجز الموازنة على النحو التالى :

جدول ( ٢ - ٢ )

**مصـر : مؤشرات الموازنة العامة للدولة**

( مليـون جنيـه )

| السنـة | ٩٢ /٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦ /٩٥ |
|---|---|---|---|---|---|
| (١) اجمالى النفقات | ٤٧٥٦٣ | ٥٢٢٢٣ | ٥٦٢٦٤ | ٥٨٢٥٦ | ٦٣٨٨٩ |
| النسبة إلى الناتج المحلى ٪ | ٤٠٫٢ | ٣٩٫٣ | ٣٢٫٥ | ٢٩٫١ | ٢٨٫٣ |
| (٢) اجمالى الإيرادات | ٤١٤٠٦ | ٤٦٧٠٣ | ٥٢٥٦٧ | ٥٥٧١٩ | ٦٠٨٩٣ |
| النسبة إلى الناتج المحلى ٪ | ٣٥٫٠ | ٣٥٫٢ | ٣٠٫٤ | ٢٧٫٨ | ٢٧٫٠ |
| العجز الكلى | ٦١٥٧ | ٥٥٢٠ | ٣٦٩٧ | ٢٥٣٧ | ٢٩٩٦ |
| النسبة إلى الناتج المحلى ٪ | ٥٫٢ | ٤٫١ | ٢٫١ | ١٫٣ | ١٫٣ |

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٩٦/٩٥ ص ٥٣ .

والواقع أن عجز الموازنة العامة قد انخفض كثيراً اعتباراً من عام ١٩٩٢/٩١ بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل برنامج الإصلاح . ولقد استمر عجز الموازنة العامة للدولة فى التقلص حتى أصبح ١٫٣ ٪ من الناتج المحلى فى ١٩٩٦/٩٥ مقارنا بنسبة ١٩٫٥ ٪ فى مطلع ١٩٩٠ .

وقد كان للنتائج المحققة أثرها فى الحد من معدلات التضخم كما أسلفنا من قبل . ولكن ينتقد على الأساليب التى اتبعت فى تنمية الايرادات العامة أنها أخذت فى الاعتبار هدف خفض عجز الموازنة العامة كهدف مالى أكثر من

اهتمامها بالهدف النهائى وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر .. فمعدلات الضرائب على نشاط الأعمال سواء قبل قانون الضريبة الموحدة أو بعده كانت ومازالت تعتبر مرتفعة جداً فى ظروف دولة نامية مثل مصر . والتشدد فى جمع الضرائب من الممولين مطلوب فى حد ذاته إذا كانت الضرائب معقولة أو متناسبة مع النشاط الانتاجى وتشجع على تنميته ، وكثيراً ماتكون تقديرات حجم النشاط مبالغ فيها فيتهرب الممولون ، لا من عدم رغبة فى أداء ماعليهم من حقوق تجاه الدولة وإنما شعوراً حقيقياً بأن مافرض عليهم أكثر مما يتحمل نشاطهم عاجلاً أو آجلاً (١) .. وقد كان من المطلوب فى ظروف دولة نامية مثل مصر أن تبدأ بخطوات جادة فى سبيل خفض أعباء الضرائب على الممولين بشكل ملموس بما يسمح بتنمية نشاطهم . ولقد احتج رجال الصناعة أيضاً على فرض ضريبة المبيعات على السلع الاستثمارية وقطع الغيار ومستلزمات الآلات سواء المستوردة أو المصنعة محليا . وقالوا أنها تزيد من تكلفة الانتاج وطالبوا بأن يسمح لهم باسترداد قيمة المبيعات المسددة عن هذه البنود من واقع أول اقرار ضريبى ويكون استرداد هذه المبالغ بذاتها منفصلاً عن الرصيد فى الاقرار الضريبى (٢) .

إن موضوع الإصلاح الضريبى فى الواقع جزء لايتجزأ من أى برنامج للاصلاح الاقتصادى . وسياسة الضرائب ذات المعدلات المرتفعة أو اضافة ضرائب جديدة لاتمثل فى حد ذاتها اصلاحاً ضريبياً خاصة إذا ثبت أنها لاتساعد على تنمية النشاط الانتاجى بأعلى معدلات ممكنة ولاتسمح بالتالى بنمو الموارد الضريبية فى النهاية بأعلى معدلات ممكنة ، حيث هذه الموارد دالة فى حجم النشاط الانتاجى المحقق . بل وانه يترتب على التشدد فى جمع الضرائب المرتفعة

---

(١) وليس فى هذا دفاع عن التهرب الضريبى بأى حال ، وإنما تفسير سلوكى لهذا التهرب فى إطار ظروفنا .

(٢) اقتراح محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات ـ تحقيق زينب إبراهيم ، الأهرام الاقتصادى ، ١٩٩٤/٩/٢٦ ، ص ١٣٠ .

مزيد من التهرب والمنازعات الضريبية والتواطؤ بين بعض الممولين وبعض الموظفين العاملين فى جهاز الضرائب عن طريق دفع الرشاوى .. وقد تكلم عن هذا نيكولاس كالدور Nickolas Kaldor من عدة حقبات مضت كما أشار إلى امكانية زيادة الحافز على التنمية بخفض معدلات الضريبة وتبسيط اجراءات جمعها (١) . بل وان العالم العربى الشهير عبدالرحمن بن خلدون منذ أربعة قرون مضت أعزى أسباب انهيار النشاط الاقتصادى للدولة فى نهاية عمرها إلى قيام الحكام بجمع ضرائب تفوق طاقة الممولين والتشدد فى ذلك ، كما أوضح فى تحليل علمى دقيق أن تسامح الدولة فى أول عهدها مع الرعايا والرفق بهم وتخفيف العبء الضريبى عليهم إلى حده الأدنى يؤدى إلى تزايد الناتج الكلى بشكل متضاعف (٢) .

ويتسائل المرء أيضاً وهل فكرنا ونحن فى مرحلة اصلاح اقتصادى حقيقى فى دولة اسلامية ماذا تكون النتائج بالنسبة للتنمية الاقتصادية وللايرادات الضريبية إذا قررنا أولاً جمع الزكاة كما تقررت وفقاً للنسب التى شرعها الإسلام ، والتى لاتتعدى ٥ ٪ – ١٠ ٪ ضريبة موحدة على قيمة الناتج فى حالة النشاط الزراعى ومايماثل ذلك تقريباً فى حالة النشاط الصناعى؟ بينما لاتتعدى ٥ر٢ ٪ على رأس المال العامل فى النشاط التجارى ومايماثله . هل قمنا ببحث النتائج التى يمكن أن تترتب على هذا التوجه ، وانخفاض حجم التهرب الضريبى ربما إلى الصفر وانتهاء المنازعات الضريبية ؟ نحن فى الواقع مطالبون ببحث علمى دقيق لهذا البديل « الأصلى » لنعرف آثاره على التنمية الاقتصادية وعلى الايرادات العامة ثم لنرى بعد ذلك إذا كان من الضرورى فرض ضرائب اضافية أم لا ؟ وإلى أى مدى ؟ .

---

(١) Nickolas Kaldor, Taxation for Econ. Development, Journal of Modern African Studies, Vol. 1. No 1, 1963 .

(٢) انظر مقدمة ابن خلدون ، طبعة دار الشعب ، ص ٢٤٨ ويقرر أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع ( قليلة الضرائب ) كثيرة الجملة ( كثيرة الايرادات ) وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة . وانظر أيضاً صفحة ٣٢٤ ومابعدها .

والواقع أن ثمة دفاع كان يمكن أن يقدم لزيادة الجباية إذا كانت الحكومة تزمع القيام بدور متزايد فى عملية التنمية . ولكن الواقع أن الحكومة المصرية قد أقدمت على زيادة مواردها الضريبية الاجمالية فى الوقت الذى بدأت تنسحب فيه تدريجياً من المشاركة فى الاستثمارات الإنتاجية اللازمة للتنمية وتلقى بعبء القيام بها على قطاع أعمال مستقل (القطاع العام سابقا) أو على القطاع الخاص . ولقد تركز الانفاق الاستثمارى للدولة فى السنوات الأخيرة من التسعينات على مشروعات الخدمات العامة الصحية والتعليمية وكذا مشروعات البنية الأساسية (١).

ومن جهة أخرى فقد ترتب على أساليب خفض عجز الموازنة العامة آثار توزيعية لغير صالح محدودى الدخل والفقراء . فضريبة المبيعات هى ضريبة على الاستهلاك بالنسبة للقطاع المنزلى وهى تراجعية بطبيعتها فيزداد عبئها مع انخفاض مستوى الدخل . وقد حاول المشرع التخفيف من هذه الآثار غير العادلة عن طريق اعفاء بعض السلع الضرورية مع الارتفاع بسعر الضريبة على بعض المجموعات السلعية الأخرى . ولكن هذه المحاولات لم تنج فى الحد من الطبيعة التراجعية لهذه الضريبة (٢) .

كذلك ترتب على خفض الانفاق العام للدولة المخصص لدعم السلع الاستهلاكية وبعض الخدمات الضرورية آثار توزيعية لغير صالح محدودى الدخل والفقراء . وقد قيل أن الدعم لم يكن يصل إلى مستحقيه من قبل . والحقيقة أن جانباً من هذا الدعم من واقع التجربة لم يكن يصل إلى الفئات المستحقة فعلاً ولكن جانباً آخر كان يصل إليها على سبيل التأكيد .. وقد انعكس خفض الدعم على ارتفاع تدريجى فى أسعار بعض السلع والخدمات الضرورية وكانت الحكومة حريصة على أن لايتم هذا الارتفاع مرة واحدة . ومع ذلك فإن الأثر التراكمى

---

(١) انظر البنك المركزى ، التقرير السنوى ١٩٩٦/٩٥ ، ص ٥٢ .

(٢) انظر ورقة د . جنات السمالوطى فى أعمال المؤتمر السنوى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى نوفمبر ١٩٩٢ عن الآثار التوزيعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر .

لخفض الدعم على بعض السلع أو للارتفاع التدريجى فى أسعارها كان واضحاً خاصة فى الخبز والمنشويات وزيت الطعام والسكر والشاى وكذلك فى تكلفة المواصلات والوقود . وقد قيل أن آثار خفض الدعم على محدودى الدخل والفقراء يمكن أن تعالج بوسائل أخرى حتى تتلاشى وهذا ماسوف ننتظره .

وأخيراً وليس آخراً نقول أن هدفاً من أهداف البرنامج الاصلاحى وهو تخفيض عجز الموازنة العامة قد تحقق إلى حد كبير فى خلال السنوات التالية لتنفيذ هذا البرنامج وأدى دوراً هاماً فى خفض معدلات التضخم ، ولكن الأساليب التى اتبعت لخفض العجز فى الموازنة كانت « مالية بحتة » فلم تتسع لرؤية شاملة للآثار المترتبة عليها بالنسبة للنشاط الانتاجى وهى آثار لن تتضح بكاملها وبأبعادها الا فى المدى الطويل وهنا تكمن خطورة الأمر . كذلك فإن هذه الأساليب أثارت قضية اعادة توزيع الدخل لغير صالح محدودى الدخل والفقراء من دون أن يكون لهذه القضية مواجهة عملية مطروحة فى نفس الوقت .

## ٣ ـ عجز الميزان الجارى ، وكيف تطور فى ظل البرنامج؟ .

من غير الممكن أن نتبين كيف تطور وضع ميزان الحساب الجارى بعد تنفيذ البرنامج دون أن نتعرف على وضعه السابق لهذا البرنامج . والجدول ( ٢ – ٣ ) يبين لنا تفاصيل ميزان الحساب الجارى للفترة ١٩٧١ – ١٩٩٠ . ونستطيع أن نرى من الجدول كيف أن عجز ميزان الحساب الجارى كان مستمراً طوال الفترة ١٩٧١–١٩٩٠ دون انقطاع ( فيما عدا عام ١٩٧٣ ) . وبالرغم من انكماش مقدار العجز فى بعض السنوات ( مثلاً ١٩٨٣ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ) إلا أنه كان متزايداً بصفة عامة على مدى الفترة . فارتفع هذا العجز من متوسط سنوى بلغ ٨١١ مليون دولار فى السنوات ١٩٧٤ – ١٩٧٦ إلى متوسط سنوى ٢٠٢٦ مليون دولار فى السنوات ١٩٨٤ – ١٩٨٦ ثم إلى ٢٦٣٧ مليون دولار فى ١٩٩٠ .

## جدول ( ١ ـ ٣ )

مصر : ميزان الحساب الجارى ١٩٧١ - ١٩٩٠

الفائض ( + ) والعجز ( - )

ملايين الدولارات

| السنة | (١) الميزان التجارى | (٢) ميزان الخدمات | (٣) ميزان التجارة السلعية والخدمات (١) + (٢) | (٤) صافى التحويلات الخاصة الجارية | (٥) ميزان الحساب الجارى بعد اضافة التحويلات الخاصة (٣) + (٤) | (٦) صافى التحويلات الرسمية | (٧) ميزان الحساب الجارى بعد إضافة التحويلات الرسمية (٥) + (٦) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧١ | - ٢٨٠ | - ٢٣٢ | - ٥١٢ | + ٣٨ | - ٤٧٤ | ٢٦٨ | - ٢٠٧ |
| ١٩٧٢ | - ٣٥٧ | - ٢١٧ | - ٥٧٤ | + ١١٠ | - ٤٦٤ | ٢٩٠ | - ١٧٤ |
| ١٩٧٣ | - ٤٢٩ | - ٢٥٣ | - ٦٨٢ | + ١٢٣ | - ٥٥٩ | ٥٧٩ | + ٢٠ |
| ١٩٧٤ | - ١٨٠٠ | - ٢٧ | - ١٨٢٧ | + ٢٣١ | - ١٥٩٦ | ١٢٦١ | - ٣٣٥ |
| ١٩٧٥ | - ٢٧٣٣ | - ١٤٩ | - ٢٨٨٢ | + ٤٥٦ | - ٢٤٢٦ | ٩٨٦ | - ١٤٤٠ |
| ١٩٧٦ | - ٢٤٩٠ | + ٢٨٥ | - ٢٢٠٥ | + ٨٤٢ | - ١٣٦٣ | ٧٠٥ | - ٦٥٨ |
| ١٩٧٧ | - ٢٧٦٤ | + ٣٤٨ | - ٢٤١٦ | + ٩٦٠ | - ١٤٥٦ | ٣٨٢ | - ١٠٧٤ |
| ١٩٧٨ | - ٣٤٤٠ | + ٢٦٤ | - ٣١٧٦ | + ١٨١٥ | - ١٣٦١ | ٢٩١ | - ١٠٧٠ |
| ١٩٧٩ | - ٣٨٣٠ | - ٦١٩ | - ٤٤٤٩ | + ٢٥٣٤ | - ١٩١٥ | ٧٢ | - ١٨٤٣ |
| ١٩٨٠ | - ٢٩٦٠ | - ٢٦٨ | - ٣٢٢٨ | + ٢٧٩١ | - ٤٣٨ | ٢ | - ٤٣٦ |
| ١٩٨١ | - ٣٩١٩ | - ٤٤٧ | - ٤٣٦٦ | + ٢٢٣٠ | - ٢١٣٦ | ١ | - ٢١٣٥ |
| ١٩٨٢ | - ٤٧٧١ | + ١٠٦ | - ٤٦٦٥ | + ٢١٣٣ | - ٢٥٣٢ | ٥٢٧ | - ٢٠٠٦ |
| ١٩٨٣ | - ٥١٢٩ | + ٤١٧ | - ٤٧١٢ | + ٣١٩١ | - ١٥٢١ | ٦٠١ | - ٩٢١ |
| ١٩٨٤ | - ٩٢٤٣ | - ٢١٨ | - ٩٤٦١ | + ٣٩٥٦ | - ٢٥٠٤ | ٦٨٦ | - ١٨١٩ |
| ١٩٨٥ | - ٩٥٨٨ | - ١٤٣ | - ٩٧٣١ | + ٣٥٢٢ | - ٣٢٠٩ | ١٠٩٧ | - ٢١١٢ |
| ١٩٨٦ | - ٥٩٤٩ | - ٤٠٤ | - ٦٣٥٣ | + ٢٩٩٥ | - ٣٣٥٧ | ١٢٠٩ | - ٢١٤٨ |
| ١٩٨٧ | - ٥٦٨٨ | + ٨٠١ | - ٤٨٨٧ | + ٣٠٣٣ | - ١٨٥٤ | ٩٧٤ | - ٨٨٠ |
| ١٩٨٨ | - ٦٥٦٧ | + ١٩٢٥ | - ٤٦٤٢ | + ٣٤٠٦ | - ١٢٣٧ | ٦٩٨ | - ٥٣٩ |
| ١٩٨٩ | - ٧٣٨٠ | + ٦٧٣ | - ٦٧٠٧ | + ٣٥٥٦ | - ٣١٥١ | ٧٥٦ | - ٢٣٩٥ |
| ١٩٩٠ | - ٨٢٩٦ | + ٧٩٨ | - ٧٤٩٨ | + ٣٧٦٨ | - ٣٧٣٠ | ١٠٩٤ | - ٢٦٣٦ |

وخطورة العجز المستمر فى ميزان الحساب الجارى أنه يعكس عجز الاقتصاد القومى عن سداد قيمة احتياجاته الجارية من السلع والخدمات التى ينتجها العالم الخارجى على مدى الأجل الطويل . فالدولة تحتاج آلات ومعدات ومستلزمات انتاج من سلع وسيطة ، كما تحتاج إلى واردات غذاء وسلع استهلاكية أخرى ..

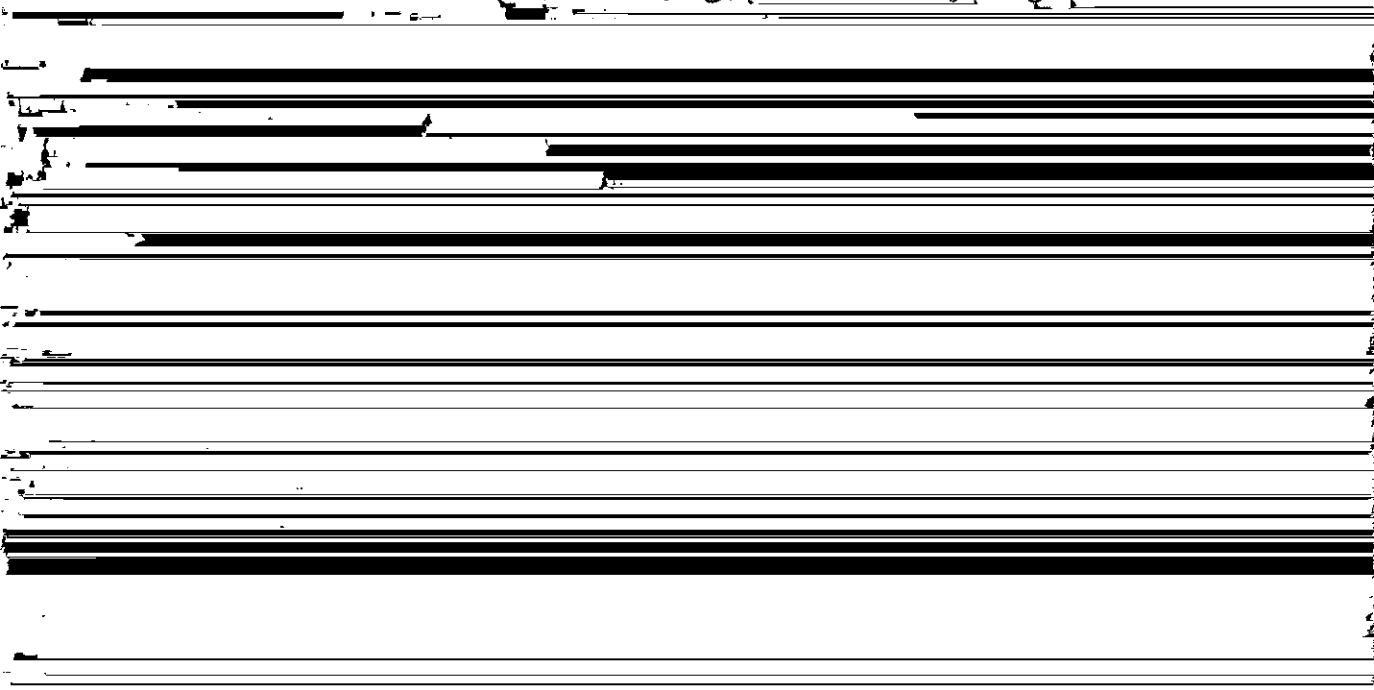

قصور نشاطها التصديرى . وبالتالى فإن هذا العجز لابد أن يقابل بتدفقات رأسمالية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل من الخارج فى شكل استثمارات أو قروض أجنبية ، أو بزيادة التزامات الدولة تجاه الخارج ، أو بنقص مالديها من احتياطيات رسمية فى النهاية .

ويلاحظ أن زيادة القروض الأجنبية والتزامات الدولة تجاه الخارج تعنى تضخم المديونية الأجنبية .

ولقد كان من الطبيعى أن تنعكس هذه الظروف المتمثلة فى عجز الميزان الجارى ونضوب الاحتياطيات الدولية على سعر صرف الجنيه المصرى . والجدول التالى ( ٢ – ٤ ) يبين كيف تدهور سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار تباعاً ، من ١٩٧١ إلى ١٩٩٠ .

جدول ( ١ ـ ٤ )

متوسط سنوى لسعر صرف الدولار بالجنيه المصرى

| السنة | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قروش للدولار | ٣٩ | ٣٩ | ٤٠ | ٤٨ | ٤٦ | ٥٠ | ٥٧ | ٦٦ | ٧٠ | ٧٢ |

لاحظ أن سعر الصرف المذكور عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف كانت سائدة ، فلقد كانت الحكومة المصرية تتبع نظام سعر الصرف الرسمى وتثبته لفترات طويلة قبل أن تغيره وفى نفس الوقت تسمح بالتعامل بأسعار أخرى غير السعر الرسمى فى حالة تشجيع الصادرات المصرية . وهذا مايعرف بنظام أسعار الصرف المتعددة . ولقد اختلف الوضع فى ١٩٨٧ حيث قررت الحكومة أن يكون سعر الصرف معلناً يومياً تبعا لقوى العرض والطلب فى السوق مع الابقاء على بعض قيود خاصة بالصرف الأجنبى .

ولقد اتخذت الحكومة من خلال البرنامج عدداً من الاجراءات استهدفت بها تحسين أوضاع التجارة الخارجية وتحريرها من القيود سواء فى جانب التصدير أو جانب الاستيراد (١) ، بالإضافة إلى استكمال عملية تحرير سعر الصرف والمعاملات فى الصرف الأجنبى . وكان من هذه الاجراءات ، كما ورد فى بيان رئيس الحكومة فى ديسمبر ١٩٩١ : (٢)

أ – التحرير التدريجى لقوائم السلع الموقوف استيرادها بهدف التحول إلى ادارة الواردات من خلال الأدوات السعرية مثل التعريفة الجمركية وسعر الصرف بدلاً من الأدوات الكمية .

ب – تبسيط اجراءات التصدير والاستيراد وتقليص دور الأجهزة الحكومية تدريجياً فى اصدار الموافقات على عمليات الاستيراد والتصدير .

ج – ازالة القيود على استيراد الخامات ومستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة وقطع

---

(١) كما هو معروف فى الدراسات النظرية والتطبيقية فإن تنمية الصادرات لايمكن أن تتم بمعزل عن تنمية التعامل مع العالم الخارجى فى شكل واردات ... الخ . لذلك فإن أية اجراءات تتخذ لتحرير التجارة الخارجية وتحسين وضع الميزان الجارى لابد أن تتوازن فى نظرتها تجاه الصادرات والواردات معاً .

(٢) انظر الأهرام الاقتصادي العدد ١١٩٩ – ١٩٩٢/١/٦ نص بيان رئيس الحكومة تحت عنوان « محاور الاصلاح الاقتصادي » ص ٢٦ ومابعدها إلي ٣١ ( انظر ص ٣١ ) .

الغيار ، لأن كل قيد يمثل تكلفة وازالته تؤدى لخفض تكاليف الانتاج وبالتالى زيادة فرص التصدير .

د – المساواة بين القطاعين العام والخاص واتاحة الفرص المتساوية لكل منهما فى مجال التجارة الخارجية ، بما فى ذلك السماح للقطاع الخاص بعقد وتنفيذ الصفقات المتكافئة .

ومن الممكن أن نعمل على تبين وضع ميزان المعاملات الجارية وكيف تطور فى السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج على أساس بيانات الجدول ( ٢ – ٥ ) والذى يبين تطورات ميزان الحساب الجارى بين ١٩٩١/٩٠ وعام ١٩٩٦/٩٥ .

**جدول ( ١ ـ ٥ )**

**مصر : ميزان الحساب الجارى**

بالمليون دولار

| البيان | ١٩٩١/٩٠ | ١٩٩٢/٩١ | ١٩٩٣/٩٢ | ١٩٩٤/٩٣ | ١٩٩٥/٩٤ | ١٩٩٦/٩٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | ٣٨٨٦٫٨ | ٣٦٣٣٫٥ | ٣٤١٦٫٧ | ٣٣٣٧٫٣ | ٤٩٥٧٫٠ | ٤٥٩٢٫٨ |
| الواردات | ١١٤٢٤٫٥ | ١٠٠٥٤٫١ | ١٠٧٢٨٫٢ | ١٠٦٤٧٫١ | ١٢٨١٠٫٥ | ١٣٨٢٦٫٤ |
| الميزان التجارى | -٧٥٣٧٫٧ | -٦٤٢٠٫٦ | -٧٣١١٫٥ | -٧٣٠٩٫٨ | -٧٨٥٣٫٥ | ٩٢٣٣٫٦ |
| ميزان الخدمات | ٣٦٦٦٫٨ | ٥٤١٢٫٣ | ٤٥٦٧٫٩ | ٣٤٥٥٫٢ | ٤٠٤١٫٨ | ٥٣٧٧٫١ |
| **الميزان الجارى بدون التحويلات** | -٣٨٧٠٫٩ | -١٠٠٨٫٣ | -٢٧٤٣٫٦ | -٣٨٥٤٫٦ | -٣٨١١٫٧ | -٣٨٥٦٫٥ |
| **التحويلات ؛ منها:** | ٥٢٦٢٫٢ | ٤٧٦٠٫٩ | ٧٢٩١٫٥ | ٤٠٤٦٫٠ | ٤١٩٧٫٦ | ٣٧٣١٫٩ |
| الرسمية | ٣٧٧٥٫٣ | ١٠٣٩٫٣ | ١٣٥٣٫٠ | ٨١٣٫٦ | ٩١٨٫٦ | ٩٣٢٫٤ |
| الخاصة | ١٤٨٦٫٩ | ٣٧٢١٫٦ | ٥٩٣٨٫٥ | ٣٢٣٢٫٤ | ٣٢٧٩٫٠ | ٢٧٩٩٫٥ |
| رصيد الميزان الجارى | ١٣٩١٫٣ | ٣٧٥٢٫٦ | ٤٥٤٧٫٩ | ١٩١٫٤ | ٣٨٥٫٩ | -١٢٤٫٦ |

المصدر : البنك المركزى ، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة .

ويظهر من بيانات الجدول السابق :

١ ـ أن ميزان الحساب الجارى قد سجل رصيداً دائناً فى ١٩٩١/٩٠ بلغ ١ر٣٩ مليار دولار بعد أن ظل هذا الميزان فى حالة عجز مستمر من ١٩٧١ إلى ١٩٩٠ . ولقد استمر الرصيد الدائن للميزان الجارى فى تزايد خلال العامين ١٩٩٢/٩١ ، ١٩٩٣/٩٢ فوصل فى العام الأخير إلى ٤ر٥٥ مليار دولار . ولقد أدت هذه التطورات إلى القول بنجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى نجاحاً باهراً فى سنواته الأولى فى علاج العجز المستمر للميزان الجارى . ولكن الانخفاض فى مقدار هذا الفائض بعد ذلك ثم العجز الذى تحقق فى ١٩٩٦/٩٥ يستدعى اختبار صحة النتائج الأولية .. وعلينا أن نتبين أسباب تحقيق الفائض المذكور .. هل يرجع إلى نمو الصادرات السلعية بمعدلات تفوق الواردات السلعية ؟ أم يرجع إلى نمو متحصلات الخدمات ( قناة السويس والسياحة ... الخ ) بمعدلات تفوق مدفوعات الخدمات؟ أم أنه يرجع إلى بند « التحويلات » ؟ هذا ماسوف نختبره .

٢ ـ باختبار تطورات الصادرات والواردات السلعية نجد أن الصادرات قد انخفضت تباعاً أولا بنسبة ٥ر٦٪ فيما بين ١٩٩١/٩٠ وعام ١٩٩٣/٩٢ ثم بنسبة ٦٪ فى السنة التالية ، ومابعدها . ولقد تغير هذا الوضع فقط فى ١٩٩٥/٩٤ فزادت الصادرات ثم عادت فانخفضت فى ١٩٩٦/٩٥ . وربما كان متوقعاً أن يؤثر البرنامج فى الصادرات بعد النجاح فى تحرير أسعار الصرف وخفض معدلات التضخم داخلياً ، الأمر الذى يعنى ( نظرياً ) انخفاض فى الأسعار النسبية لسلع الصادرات المصرية . وفى ظل هذه الظروف كان يمكن أن تزيد متحصلات الصادرات المصرية إذا كانت مرونة الطلب الأجنبى على هذه الصادرات أكبر من الواحد .. ولكن هذه الفرضية لم تختبر جدياً وربما كانت غير صحيحة .. وهناك احتمالات أخرى يمكن أن تقف وراء هبوط حصيلة الصادرات فى ظل الظروف الجديدة .. مثلا :

مرونة عرض الصادرات ضئيلة أو ربما أن العقبات المؤسسية والهيكلية داخليا أو المنافسة الأجنبية خارجياً لها أهمية أكبر بكثير مما نتصور فى الحد من نمو صادراتنا . فى ظل هذه الظروف سوف نجد أن انخفاض الأسعار النسبية للصادرات المصرية بسبب ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة للجنيه المصرى أو بسب انخفاض معدلات التضخم لن يجدى فى تنمية الصادرات.

٣ ـ بالنسبة للواردات فقد انخفضت مدفوعاتها بنسبة تصل إلى نحو ١٢ ٪ بين ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ ولكنها عاودت الارتفاع بنسبة ٦ر٧ ٪ فى ١٩٩٣/٩٢ ولم تتغير إلا بنسبة ضئيلة لاتذكر فى العام التالى ثم ارتفعت بنسبة ٢٠ ٪ فى ١٩٩٥/٩٤ ثم بنسبة ٨ ٪ فى ١٩٩٦/٩٥ . وهكذا يبدو أن الاتجاه العام هو استمرار تزايد الواردات السلعية بمعدلات تفوق فى الحقيقة ماحدث قبل البرنامج . ومرة أخرى فإن تحرير سعر الصرف وخفض معدلات التضخم (ارتفاع الأسعار النسبية للسلع المستوردة) لم يكن ذو تأثير يذكر فى الحد من نمو الواردات السلعية .

٤ ـ يلاحظ أن التطورات فى ميزان الخدمات تظهر زيادة غير عادية فى الفائض بين عامى ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ بنسبة ٦ر٤٧ ٪ ويعتبر هذا هو العام الأول بالنسبة لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى . وبالرجوع إلى بيانات تفصيلية عن ميزان الخدمات سنجد أنه بين العامين المذكورين تمثلت أهم التطورات فيما يلى :

أ ـ ازدادت ايرادات السياحة بنسبة ٩ر٨٦ ٪ ( من ٩٢٤ مليون دولار إلى ١ر٧٢٧ مليار دولار ) .

ب ـ ازدادت ايرادات قناة السويس بنسبة ٣ر١٧ ٪ تبعا لنمو التجارة العالمية العابرة فى القناة .

جـ ـ انخفضت مدفوعات الفوائد على القروض والالتزامات بنسبة ٣ر١٤ ٪.

ويلاحظ أن نمو ايرادات السياحة لم يكن طبيعيا . والحقيقة أن نسبة كبيرة من هذه السياحة تمثلت فى قدوم أعداد كبيرة من الكويتيين والخليجيين (بصفة عامة) إلى مصر تحسباً أو هرباً من مخاطر حرب الخليج (١٩٩١/٩٠) . أما انخفاض مدفوعات الفوائد الذى ساعد فى نمو فائض ميزان الخدمات فقد ترتب على انخفاض مقدار الدين العام الخارجى على مصر فى غضون ١٩٩١/٩٠ نتيجة تنازل الدائنين الدوليين عن نحو ٥٤٪ منه . ولم يكن هذا التطور نتيجة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى وإنما نتيجة من نتائج المساعدات التى قدمتها مصر للغرب والدول الخليجية ابان حرب الخليج .

وهكذا فإن نمو فائض ميزان الخدمات فيما بين ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ ترتب أساساً على أحداث حرب الخليج أكثر مما ترتب على برنامج الإصلاح الاقتصادى . أما فيما بعد فقد هبط فائض ميزان الخدمات حتى عام ١٩٩٤/٩٣ . وربما كان هبوط النشاط السياحى الدولى فى مصر بسبب أحداث الارهاب الداخلى للأجانب فيما بين ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ سببا رئيسياً فى هذا التطور . والواقع أن ايرادات السياحة هبطت فى تلك الظروف بنسبة ٢٥٪ بين ١٩٩٣/٩٢ ، ١٩٩٤/٩٣ .

وقد كان منتظراً للسياحة الدولية أن تستمر فى نموها الكبير الذى بدأ قبل أحداث حرب الخليج ثم استأنف بعد هذه الأحداث مباشرة .. ويلاحظ أن تحرير أسعار ومعاملات الصرف الأجنبى فى مصر كان وراء نمو الايرادات السياحية منذ ١٩٨٧ . وتطور الايرادات من السياحة الدولية يثبت الحساسية الكبيرة لهذا النشاط بالنسبة للأحوال السياسية والأمنية فى مصر وفى منطقة الشرق الأوسط ، ويثبت بالتالى خطورة « الاعتماد عليه كقاعدة للتنمية فى الأجل الطويل » مثلما نعتمد على الزراعة أو الصناعة إلا إذا كان لدينا السياسات الحكيمة والاستعدادات الكافية لتلقى الصدمات الناجمة عن

العوامل الخارجية Exogenous Factors المفاجئة المؤثرة عليه وموازنتها بشكل متناسب معها .

٥ – تعرضت التحويلات الجارية الخاصة وهى بصفة أساسية تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى التزايد بمعدلات كبيرة بلغت ١٥٠ ٪ فيما بين ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١ و ٥٩٫٦٠ ٪ فيما بين ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٣/٩٢ .

والغالب أن حركة التحويلات قد ازدادت بسبب ثلاثة عوامل رئيسية :

أ – مناخ الصرف الحر الذى ساد مصر وأعطى الدولار المحول من الخارج سعره الفعلى داخل مصر بالإضافة إلى حرية التصرف فيه أو اعادة تحويله إلى الخارج دون رقابة ؛ ب – أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً على الجنيه المصرى فى الداخل مقابل أسعار الفائدة المنخفضة على الدولار والتى سادت فى نفس الفترة على المستوى الدولى ؛ جـ – الحالة النفسية للعاملين المصريين بالخارج الذين شعروا بعد أحداث الخليج أن الاحتفاظ بمدخراتهم داخل بلدهم أكثر أماناً (١) .

وقد ساهمت التحويلات الخاصة بدور رئيسى فى مقابلة عجز ميزان المعاملات الجارية والمساعدة فى تكوين فائض فيه .

٦ – وعلى أساس الملاحظات السابقة وبالاستعانة ببيانات الجدول نجد أن :

أ ـ عجز الميزان التجارى ظل مستمراً طوال الفترة من ١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٩٦/٩٥ وسجل اتجاهاً إلى الانخفاض فقط فى ١٩٩٢/٩١ .

ب ـ بالرغم من تزايد الرصيد الدائن لميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة) إلا أنه لم يكفى لسداد عجز الميزان التجارى . وهذا هو نفس الوضع الذى ساد من قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى . ولكن التحويلات الخاصة ساعدت بصفة أساسية فى تحويل هذا العجز اعتباراً من ١٩٩١/٩٠ .

---

(١) وقد فقد الكثير من العاملين المصريين بالمنطقة الخليجية التى شهدت الحرب مدخراتهم خلال الأحداث .

ولقد كان للتحويلات الرسمية دور هام أيضاً فى تحويل عجز ميزان المعاملات الجارية إلى فائض اعتبارا من ١٩٩١/٩٠ . ففى ذلك العام بالذات انخفضت التحويلات الخاصة بشكل حاد بسبب أحداث الخليج . والتحويلات الرسمية عبارة عن مساعدات أجنبية فى شكل منح ومساعدات فنية ومعونات غذائية وعادة ماتساعد الدول النامية فى خفض عجز ميزانها الجارى .

لذلك يمكن القول فى النهاية أن المدخل النقدى فى علاج عجز الميزان الجارى ( تحرير سعر الصرف ورفع سعر الفائدة على الجنيه ) قد أدى دوره بشكل رئيسى من خلال حركة التحويلات الخاصة وذلك بمساعدة ظروف أخرى خارجية ، كما كان يمكن أن يؤدى دوراً أكبر من خلال السياحة الدولية لولا الظروف غير العادية التى ولدتها أعمال العنف ضد السائحين الأجانب داخل مصر. ولكن هذا المدخل لم يكن له دور يذكر فى التأثير على الميزان التجارى .

ولنا هنا ملاحظتين من أجل المستقبل :

**أولاً** ، حيث كان للتحويلات الخاصة دور فى غاية الأهمية فى معالجة عجز الميزان الجارى فى السنوات الأخيرة فإن لنا أن نتسائل إلى أى مدى يمكن أن تتأثر هذه التحويلات بالضريبة التى فرضتها الحكومة المصرية على دخول العاملين المصريين فى الخارج اعتباراً من ١٩٩٤ ؟ أو بأوضاع أكثر تميزاً بالنسبة لعوائد المدخرات فى المنطقة الخليجية وخصوصاً بعد أن انخفض سعر الفائدة المدين على الودائع بالجنيه فى البنوك المصرية فى ١٩٩٤ إلى نحو نصف أو أقل مما كان عليه تقريباً فى ٩١ ، ١٩٩٢[١] منذ عامين . وسوف نلاحظ انخفاض التحويلات الخاصة بنسبة ١٤ر٦ ٪ فى عام ١٩٩٦/٩٥( انظر جدول ٢ – ٥ ) .

---

(١) وصل متوسط سعر الفائدة المدين على الودائع قصيرة الأجل ٣ – ٦ شهور بالبنوك المصرية إلى ٩ر٥ ٪ سنوياً وعلى الودائع متوسطة الأجل ٢ – ٣ سنوات إلى ٨ر٥ ٪ سنوياً ( انظر الأهرام الاقتصادى – رئاسة مجلس الوزراء [ عالم الأعمال ] أهم المؤشرات المالية والاقتصادية الكلية ص ٣٦ العدد ١٩٩٤/١٠/٢٤ ) هذا بينما كان متوسط سعر الفائدة لمدة ثلاثة أشهر ١٩ر٤ ٪ ولمدة ستة أشهر ٢٠ ٪ فى شهر سبتمبر ١٩٩١ – انظر البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٤٧/ عدد ١ / ١٩٩٤ .

**ثانيا** ، حيث لم يؤثر المدخل النقدى الاصلاحى على التجارة السلعية فإن هذا يجعلنا نؤكد أهمية المدخل الهيكلى لاصلاح وضع الميزان الجارى فى الأجل الطويل . فتحرير معاملات الصرف الأجنبى وتحديد سعر الصرف بناء على عوامل العرض والطلب والسياسة التحررية للتجارة الخارجية فى اطار الظروف الدولية المعاصرة لن تحرر فى حد ذاتها الجهاز الانتاجى داخل مصر من بعض العوامل الهيكلية التى تسببت فى جموده أو فى اختلاله ، والتى تعوق تنمية الصادرات بمعدلات مرتفعة والتى تؤدى إلى استمرار نمو الواردات من سلع قد نستطيع انتاجها داخلياً بتكلفة نسبية أقل ..

ومن الأهمية بمكان التأكيد على ازالة العقبات الهيكلية الداخلية لأجل تنمية الصادرات المصرية مستقبلاً على أساس تنافسى فى السوق العالمى وكذلك لأجل مواجهة منافسة السلع الأجنبية للسلع المصرية فى السوق المحلية والحد من الواردات . ولقد اعتمدت مجموعة الدول الآسيوية التى حققت أعلى معدلات للتنمية الاقتصادية فى السبعينات والثمانينات على نشاط الصادرات بصفة أساسية . وقد أصبحنا فى مصر فى أمس الحاجة إلى دراسة كل مايعوق نشاطنا التصديرى ونعمل على ازالته وكل مايساعد على نمو هذا النشاط لكى نعمل على دفعه وتشجيعه .. وفى هذا المجال لابد من بحث قضايا التقدم التقنى اللازم لنمو كفائتنا الانتاجية والتصديرية ، والتعرف على الدور الذى يمكن أن تقوم به أجهزة البحث العلمى لهذا الغرض .. كما أننا بحاجة إلى وضع ضوابط دقيقة للجودة السلعية تتفق مع المواصفات العالمية ويتم تنفيذها بطرق عملية غير مطولة أو مرهقة للمنتجين ، ودراسة الأسواق الخارجية وكيفية اختراقها .. وبالنسبة للنقطة الأخيرة يجب أن نتحرر من التبعية التقليدية للأسواق الغربية فى أوربا وأمريكا سواء فى التصدير أو الاستيراد . ولابد أن نعمل على استكشاف أسواق جديدة فى آسيا وأفريقيا ، مع استمرار محاولة تنمية أسواقنا فى البلدان العربية والإسلامية . ومشكلة معظم الدول النامية أنها متعلقة بالدول المتقدمة فى محاولات تنمية تجارتها الخارجية ولاتحاول أن تنمى تجارتها مع دول نامية أخرى مثلها مع أن الدول المتقدمة تفعل العكس .. كذلك لابد من تنمية « المعلومات » عن

الأسواق الخارجية وإتاحة هذه المعلومات بتكلفة يسيرة للمنتجين ولمن يعملون بالتجارة الخارجية . فالمعلومات أصبحت « الدم الجديد » للنشاط التجارى الدولى وغيره ، ومن يمتلك المعلومات يمتلك « ميزة نسبية » متجددة يستطيع أن يغزو بها مايشاء من الأسواق .. وكل هذا ينبغى أن يدخل فى برنامج هيكلى للاصلاح الاقتصادى فى المرحلة القادمة بترتيبات منظمة مابين الحكومة والقائمين على النشاط الانتاجى والتصديرى سواء فى القطاع العام أو الخاص . أما إذا أهملنا هذا فسوف يتعرض ميزاننا التجارى وميزان معاملاتنا الجارية إلى أوضاع أسوأ بكثير مما عرفنا من قبل خاصة وأننا مقبلون على مرحلة تحدى حقيقية فى اطار اتفاقية الجات الأخيرة التى سوف تعمل على تحرير التجارة بين الدول إلى أقصى حد وفى اطار محاولات اسرائيل غزو السوق المصرى والأسواق العربية فى السنوات المقبلة تحت مظلة السلام.

## موقف المديونية الخارجية :

تحسن موقف المديونية لمصر كثيراً نتيجة لأحداث حرب الخليج . فلقد قدرت القوى الغربية ( الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ) لمصر مشاركتها بقوات عسكرية ومعدات فى عملية ردع العراق ( الشقيق ) بعد هجومه على الكويت ( الشقيق ) كما قدر الخليجيون أيضاً هذا الموقف كثيراً لمصر .. فتم فى غضون ١٩٩٠/١٩٩١ اسقاط حوالى ١٣٫٣ مليار دولار من المديونية الخارجية وهى تمثل فى الديون العربية الخليجية وهيئة الخليج للتنمية والديون العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وبالإضافة إلى ماسبق قرر الدائنون الأجانب الذين اجتمعوا فى فرنسا ، فيما يسمى بنادى باريس Paris Club ، فى مايو ١٩٩١ تخفيض ديونهم على مصر بنسبة ٥٠٪ تشجيعاً لها على المضى قدماً فى برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى .. وبالطبع فإن هذا التشجيع جاء فى اطار العلاقات الحسنة بين مصر وهؤلاء الدائنين . وقد تقرر توزيع هذا التخفيض فى قيمة الديون والذى يقدر بحوالى ٧ مليار

دولار على ثلاث مراحل : ١٥٪ اعتباراً من ١٩٩١/٧/١ و ١٥٪ اعتباراً من ١٩٩٣/١/١ و ٢٠٪ اعتباراً من ١٩٩٤/٧/١ .

وقد أدت هذه الاسقاطات للديون إلى خفض قيمة الدين الخارجى المستحق على مصر إلى نحو ٢٦ مليار دولار فى غضون ١٩٩٠/١٩٩١ مقابل نحو ٤٠ مليار دولار قبل أحداث الخليج .

وبطبيعة الحال فإن التخفيف فى عبء الديون الخارجية الذى حدث فى اطار التحركات السياسية على المستوى الدولى والتعاطف مع مصر ساعد كثيراً فى تحسين وضع ميزان المدفوعات وتخفيف الأعباء الملقاة على الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال انخفاض قيمة المستحقات من أقساط الديون ومدفوعات الفوائد عليها . ومن جهة أخرى فقد أمكن توجيه الموارد بالنقد الأجنبى المحررة من خدمة الدين الخارجى إلى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية داخلياً .

ومن ناحية أخرى فقد تلقت مصر وعوداً بمساعدات ثنائية من عدد من الدول وباستمرار برنامج المساعدات الأمريكية مع مرونة أكثر للتمويل والتنفيذ وبمنح من الدول العربية الخليجية ، بالإضافة إلى ترتيبات صندوق النقد الدولى لمساندة برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى . وكان الغرض الأساسى من هذه المساعدات والترتيبات هو اعانة مصر على اصلاح أوضاعها الاقتصادية وتخفيض حاجتها إلى الاقتراض مجدداً من الخارج .

وقد أكد رئيس الحكومة فى بيانه الرسمى فى ديسمبر ١٩٩١ و١٩٩٣ الالتزام بعدم الاقتراض من الخارج إلا فى حالات الضرورة القصوى ولتمويل مشروعات منتجة تسمح عوائدها بسداد القروض (١) .

---

(١) بيان السيد رئيس الحكومة - الأهرام الاقتصادى - مصدر سابق ، ص ٢٨ . وجريدة الأهرام ١٩٩٣/١٢/١٤ ، ص ٣ .

والمشكلة تكمن فى تقدير حالات « الضرورة » ، وفى تحديد ماهية «المشروعات المنتجة التى تسمح عوائدها بسداد القروض» لأن مصر اقترضت من قبل على أساس أنها تنفذ مشروعات منتجة تسمح بسداد القروض ولكنها ثبت أنها لم تكن كذلك .

وتشير البيانات الاحصائية إلى أن حجم الدين العام الخارجى لمصر قد ازداد خلال سنوات مابعد حرب الخليج حتى أصبح فى ١٩٩٥ ( ٣٤ر١١٦ مليار دولار ) .

وفى الحقيقة لابد من التأكيد على أن الحل الحقيقى لمشكلة المديونية لن يتحقق إلا حينما يتحقق الاستغناء التام عن أية قروض جديدة أو مساعدات أجنبية. وبالطبع فإن هذا لن يتأتى إلا حينما تصبح مصر قادرة على تنمية مواردها من النقد الأجنبى ذاتياً اعتماداً على قاعدة انتاجية متنوعة ومتطورة وذات كفاءة نسبية تضع منتجاتها من حيث الجودة والتكلفة على مستوى تنافسى دولى وهذا «الأمل» لن يتحقق إلا بالعلاج الهيكلى الشامل لمشاكلنا الاقتصادية .

***

# الفصل الثالث
# التحول من القطاع العام إلى الخاص
# « الخصخصة »

يتعرض الفصل الحالى لعملية التحول من الاعتماد على القطاع العام إلى الخاص ، والتى يطلق عليها الخصخصة Privatization (١) .

وفى الستينات كان مجرد انتقاد بعض أخطاء القطاع العام فى مصر وفى عديد من الدول النامية أمراً مرفوضاً تماماً. وفى أواخر السبعينات برزت الانتقادات تجاه القطاع العام ولكن المساس بوضعه المؤسسى فى الدولة كان مرفوضاً . وفى الثمانينات تصاعدت الانتقادات تجاه القطاع العام وبرزت إرادة التغيير . وفى مطلع التسعينات تبنى برنامج الإصلاح فى مصر هدف التغيير ، وهو نفس الإتجاه الذى سرى فى معظم الدول النامية التى اعتمدت على القطاع العام من قبل .

## أولا ـ الخصخصة : الإطار والاستراتيجية :

يمكن اختصاراً القول بأن هدف اصلاح القطاع العام وتشجيع التحول إلى القطاع الخاص استند على ثلاثة أسباب رئيسية :

١ ـ انخفاض كفاءة معظم الوحدات العاملة فى القطاع العام وتحقيقها

---

(١) اعترض الكثير على الكلمة من الناحية اللغوية ويقول أهل المغرب العربى الخوصصة ويقول آخرون التخصيص والتخصيصية . واقترح دكتور أبوبكر متولى أستاذ الاقتصاد بجامعة حلوان كلمة « استخصاص » . وعلى أية حال فإننى فى هذا المؤلف أستخدم الكلمة الشائعة التى أصبح متفق عليها الآن عرفاً فى مصر بالرغم من عدم دقتها أو سلامتها لغوياً .

لخسائر مالية متكررة وعدم قدرة الحكومة على الاستمرار فى دعمها مالياً خاصة وقد بلغ عجز الموازنة العامة فى مصر نحو ٢٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٠ وأحد أسبابه الكبرى دعم القطاع العام .

٢ ـ تلقى القطاع العام تأييداً فى مصر ومعظم دول العالم الثالث من الفكر والتطبيق الاشتراكى ولكن النظرة إلى القطاع العام وضرورته داخل الاقتصاد القومى تغيرت بعد تجربة طويلة غير ناجحة .. فإن لم يكن قادراً على تحسين كفائته وتمويل نشاطه واستثماراته ذاتياً يجب أن يُصفى أو يحول إلى القطاع الخاص .

٣ ـ الاتجاه إلى الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص وآليات السوق لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل داخل الاقتصاد القومى ، وذلك فى إطار مناخ دولى مماثل يشجع ويدفع هذا الاتجاه . ويلاحظ أن هدف اصلاح القطاع العام والتحول إلى الخاص لم يكن أمراً تنفرد به مصر . لقد أصبح هدفاً ذائعاً على المستوى الدولى فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وذلك فى إطار التطورات التى صاحبت انهيار الاتحاد السوفياتى والكتلة الاشتراكية فى شرق أوربا ، والتجربة الرائدة الناجحة للخصخصة التى أنجزتها بريطانيا فى عهد مسز تاتشر وماتلاها من تجارب فى نفس المجال ، وحاجة معظم البلدان النامية إلى اصلاح اقتصادياتها ودفع عجلة التنمية بها بعد أن فشل القطاع العام فى هذه المهمة .

وتضمنت عملية التحول فى البداية ضرورة اخضاع شركات القطاع العام فى نشاطها لنفس القواعد الحاكمة لنشاط المشروعات الخاصة . ومعنى هذا أنها لم تعد قادرة على الاستمرار فى الحصول على دعم مالى من الحكومة أو الحصول على التمويل اللازم لها من البنوك إلا على أساس قاعدة الملاءة المالية Credit Worthiness تماماً كالمشروعات الخاصة . وقد أطلق على هذا

الوضع الجديد مصطلح « خصخصة الإدارة » حيث أن الملكية قد بقيت عامة بينما تساوت الإدارة فى الحقوق والمسئوليات مع المشروع الخاص . وبهذا أصبحت ادارة الشركة العامة تمتلك السلطة الكاملة لتسيير كافة النواحى المالية والتجارية وسلطة التصرف فى بعض الأصول أو تغيير هيكلها حتى تتمكن من تحقيق أقصى عوائد ممكنة من نشاطها الجارى .

من جانب آخر تقرر العمل على تصفية الشركات العامة المتعسرة التى يثبت أنها غير قادرة على الاستمرار ، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول مساهماً أو مشترياً للشركات العامة الناجحة . وهذا مايسمى « بخصخصة الملكية » حيث يعنى انتهاء وضع الملكية العامة جزئياً أو كلياً .

وفى إطار التطورات المذكورة أقدمت الحكومة المصرية على استبدال مصطلح « القطاع العام » إلى « قطاع الأعمال العام » وتم تعيين وزير لهذا القطاع [1] ليشرف على تنفيذ برنامج الإصلاحى وادارة عملية التحول إلى القطاع الخاص .

وبلغ عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام ٣٩٩ شركة فى يونيو ١٩٩١ ، ورأسمالها ٩٫٣ مليار جنيه مصرى واحتياطياتها ٧٫٥ مليار جنيه مصرى ، أما اجمالى أصول هذه الشركات فقد بلغ ١٤٨٫٦ مليار جنيه مصرى[2] . وهذه الأرقام يجب أن تعامل بحذر حيث اشتقت من بيانات الشركات التى تعرضت على مدى سنوات طوال لسياسات تسعير رسمية لاتعبر

---

(١) القانون المنظم لهذه التطورات هو القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فى شأن شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ تاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ ، وقد قام بمنصب وزير قطاع الأعمال فى البداية د . عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بمساعدة مكتب فنى تم تكوينه فى إطار البرنامج . ثم تولى المنصب فيما بعد د . عاطف عبيد الذى تولى رئاسة الوزارة فى أواخر ١٩٩٩ .

(٢) مركز معلومات القطاع العام ـ رئاسة مجلس الوزراء ، القطاع العام فى عشر سنوات ١٩٩١ .

عن الأسعار الاقتصادية Economic Prices ، وكانت فى ظل أوضاعها المتردية تخرج بميزانيات ختامية لاتعبر عن حقيقة هذه الأوضاع ، ومع ذلك كانت هذه الميزانيات تعتمد رسمياً .

وتشير البيانات الرسمية أيضا أن قطاع الأعمال العام ساهم بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٢/٩١ وأن التوظف فى هذا القطاع بلغ أكثر من مليون وثلاثمائة ألف عامل بنسبة ١٠٪ من حجم قوة العمل الموظفة على المستوى القومى (١) .

وفى يناير ١٩٩٣ أعلنت الحكومة المصرية عن البرنامج الذى أعدته ، وقطعت مرحلة منه ، لإصلاح قطاع الأعمال العام والتحول إلى القطاع الخاص . ويغطى هذا البرنامج فترة خمس سنوات تتمشى مع سنوات الخطة ١٩٩٣/٩٢ ـ ١٩٩٧/١٩٩٦ . وقد اتضح بعد اعلان هذا البرنامج أن الإتجاه قد تحدد إلى خصخصة الملكية بشكل قاطع . فالشركات العامة إما ناجحة يمكن أن يقبل القطاع الخاص على شرائها فتطرح للبيع ، وإما أنها تحتاج إلى إعادة هيكلة لإصلاح أوضاعها وتحسين كفائتها فتمهل إلى أن يتحقق لها هذا ثم تطرح للبيع أيضاً . فإذا لم يتحقق النجاح عن طريق استراتيجية إعادة الهيكلة وتعسرت الشركة وثبت أنها غير قادرة على الاستمرار إلا بمزيد من الخسائر فإنها تصفى .

وتقرر من خلال البرنامج أن يطرح للبيع كل عام أسهم أو أصول عامة لخمس وعشرين شركة على الأقل ، مع امكانية تعديل هذا العدد تبعاً للسوق وقدرته الاستيعابية . وقد حدد البرنامج بالفعل ٨٥ شركة مرشحة للبيع على مدى ثلاث سنوات امتدت من ١٩٩٢/٩١ إلى ١٩٩٤/٩٣ . وتركزت النسبة الكبرى من الشركات المرشحة للبيع فى قطاع الصناعة (٤٦ شركة) ثم فى قطاع

---

(١) الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢ ـ ١٩٩٧/٩٦ .

السياحة (١٤ شركة) وقد وضع البرنامج عدة معايير يسترشد بها عند ترشيح أى شركة عامة للبيع وهى أن تكون ذات جدوى اقتصادية وتتمتع باتزان هيكلها التمويلى وأن لاتكون متمتعة بأى مزايا حكومية خاصة ، مع اعطاء أولوية فى البيع للشركات الصغيرة والمتوسطة التى تحقق أرباحاً فى إطار تنافسى وكذلك للشركات التى تواجه مشاكل اجتماعية داخلية محدودة .

وبالنسبة للشركات العامة التى تخضع لاستراتيجية إعادة الهيكلة حتى يتم تحسين كفائتها ثم بيعها ، أو التأكد من أنها غير قادرة على الاستمرار فتصفى ، حدد البرنامج عدة معايير لها ـ أى للتعرف عليها . ومن أهم هذه المعايير انخفاض عائد التشغيل أو العائد على رأس المال المستثمر ، وضخامة الخسائر المجمعة وانخفاض انتاجية العامل مع وجود عمالة زائدة وارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية وانخفاض معدل دوران المخزون .

أما عن إعادة الهيكلة فتتم من خلال ثلاث قنوات : إعادة الهيكلة المالية وإعادة هيكلة العمالة وإعادة هيكلة النشاط . وأهم وسائل إعادة الهيكلة المالية إعادة جدولة الديون أو اسقاطها جزئياً أو كلياً أو تحويل المديونية إلى مساهمات فى رأسمال الشركة والعمل على تحصيل المستحقات لدى الغير وإعادة تقييم الأصول . ويسمح لها بزيادة رأسمالها فى حالات استثنائية . أما إعادة هيكلة العمالة فيقصد بها تطوير نظم الادارة ورفع كفاءة المديرين وتدريب العاملين وتنمية قدراتهم وتطوير هياكل الأجور وأنظمة الحوافز للعمال ومعالجة مشاكل العمالة الزائدة عن طريق تشجيع التقاعد المبكر أو توزيعها على شركات تابعة أخرى أو دفع تعويضات نقدية لمن يرغب فى ترك الخدمة اختيارياً . وحدد البرنامج أيضاً سبل إعادة هيكلة النشاط عن طريق استخدام تقنيات جديدة لها مبرراتها الاستراتيجية (؟) والاقتصادية ، وإعادة توزيع وسائل الإنتاج للاستفادة من مزايا أسواق قريبة أو بنية أساسية ملائمة أو فرص للتكامل الصناعى ، وكذلك

عن طريق بيع بعض الأصول غير الضرورية أو غير المنتجة لتوفير موارد نقدية [1] .

وقد أشار البرنامج إلى أن التكلفة الكلية لإعادة الهيكلة قد تمثل عقبة أمام تنفيذها وأوصى بانشاء صندوق للمساعدة فى هذه العملية على أن تدبر موارده عن طريق المنح والمساعدات الدولية بالإضافة إلى جزء من فائض عمليات بيع بعض الشركات العامة .

## ثانيا ـ مشكلات التنفيذ :

واجه تنفيذ برنامج اصلاح القطاع العام والتحول إلى القطاع الخاص مشكلات عديدة فى التنفيذ منذ البداية . وهذه يمكن تقسيمها حسب حالة الشركات إلى مشكلات بيع ومشكلات إعادة هيكلة ومشكلات تصفية .

### ( أ ) مشكلات البيع :

وهذه تواجه الشركات الناجحة التى تحول إلى القطاع الخاص عن طريق البيع . ومعظم المشكلات فى الممارسات العملية تركزت أولاً حول عملية تقييم أصول هذه الشركات . فهناك أكثر من طريقة لتقييم [2] الأصول بعد حصرها وتوصيفها توصيفاً دقيقاً : القيمة التاريخية أو الدفترية للأصول والقيمة الحاضرة أو تكلفة الاحلال بالأسعار الجارية ، والقيمة المقدرة على أساس طاقة الكسب أو التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً من التشغيل فى إطار البدائل الممكنة .

« وقد لوحظ .. تباين واضح فى تقييم أصول بعض الشركات حيث اختلف تقييم أصول الشركة الواحدة من مقيّم لآخر. فقد يقيّمها مكتب استشارى أجنبى

---

(١) المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام ، دليل الاجراءات والارشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة ، الجزء الأول ، يناير ١٩٩٣ .

(٢) الأفضل لغوياً على حد علمى أن نقول « تقويم » ولكنى خشيت أن أستخدم هذه الكلمة فيختلط الأمر على الكثيرين ويظنون أمراً مختلفاً .

بمبلغ ٧٥ مليون جنيه بينما تقيّمها الشركة نفسها بضعف هذا المبلغ » (١)
كذلك أشار أحد التقارير إلى أنه « أثيرت اعتراضات عديدة على القيم المطروحة لأصول بعض المشروعات ، وتركزت آراء المعارضين فى أن الطريقة التى يتم بها التقييم والبيع تتيح فرص المضاربة على الشراء بأقل من القيمة الحقيقية للأصول المباعة واحتمال قيام المشترين بإعادة بيع هذه الأصول فيما بعد بأسعار أعلى ... وقد ثارت هذه المشكلة على سبيل المثال بالنسبة للتقييم الذى أعدته بيوت الخبرة الأجنبية لفندقى شبرد وشيراتون القاهرة وشركة مصر للأسواق الحرة » (٢) .

والبعض قد يظن أن مشكلة التقييم يمكن تجاوزها والتغلب عليها أو على الأقل أنه لاينبغى المبالغة فى حجمها لإمكان الاعتماد على السوق المالية أو على تقديم العروض العامة من المتنافسين على الشراء . وهذا فى الواقع غير صحيح لأن مصر مثل بقية الدول النامية التى خاضت التجربة تواجه ظروف سوق مالية ضعيفة أو غير ناضجة وكذلك ظروف بعيدة عن المنافسة الكاملة فى مجال العروض أو العطاءات العامة مع احتمالات حدوث التواطؤ بين بعض المتقدمين للشراء وبعض المسئولين (٣) . فلابد إذاً من التوصل إلى تقييم صادق لأصول الشركة العامة قبل التصرف فيها بالبيع وإن استلزم هذا جهداً ووقتاً أو مشاورة أكثر من بيت خبرة . وقد ذكر أحد تقارير البنك الدولى أن الشكوك حول قيمة الشركات العامة التى بيعت للقطاع الخاص فى التجربة الألمانية كانت فى البدء « ضخمة بدرجة جعلت من المتعين تسوية أسعار الشراء فيما بعد عن طريق

---

(١) أ . د . أحمد سيد مصطفى ، التخصيصية البطيئة هى الحل ، الأهرام الاقتصادى ، ١٩٩٣/٦/٢١ ص ٣٦ .

(٢) البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية مجلد ٤٦ ، عدد ١ ، ١٩٩٣/٢ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) وفى الأرجنتين أدى مازعم عن وجود فساد فى بعض عمليات نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص إلى تعديل فى الوزارة » ، البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العام ١٩٩١ ، ص ١٧٩ النسخة العربية .

التحكيم » [1] والمشكلة ذاتها فى البلدان النامية أضخم بكثير كما تدل التقارير الدولية وذلك لانتشار الفساد فى الأروقة الحكومية وبين المسئولين .

والمشكلة الثانية التى تلقت اهتماماً تخص الشكوك والمخاوف المترتبة على عملية نقل ملكية الشركات العامة إلى الأجانب . فالواقع أنه « لم تفرض حدود قصوى للتملك فى المشروعات ولم يتم تحديد جنسيات معينة حيث يتم البيع للمصريين والعرب والأجانب أياً كان موقع المشروع المباع فيما عدا سيناء والتى يقتصر بيع مشروعاتها وفنادقها على المصريين دون سواهم » [2] . واحدى الحالات الأخيرة هى بيع ٩٠٪ من شركة أسمنت أسيوط إلى شركة مكسيكية . وقد أذيعت أنباء الصفقة بعد اتمامها وكان من المفروض مناقشتها على نحو أوسع ، خاصة وأن صناعة الأسمنت فى مصر من الصناعات المتمتعة بميزة نسبية ويسهل على العنصر الوطنى ادارتها . وإذا كان ثمة فائدة من دخول العنصر الأجنبى بنسبة كبيرة فى الملكية فيجب أن يكون هذا لأسباب واضحة مثل هدف التقدم التقنى أو فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية فى الخارج .

والأمر يبدو مثيراً للدهشة حينما يسمح للأجانب بتملك المشروعات العامة المحولة إلى القطاع الخاص مثلما يسمح للمصريين خصوصاً حينما لاتكون هناك حدود قصوى للتملك . ماذا يحدث لو وقعت عدة مشروعات كبيرة وهامة فى يد واحدة أجنبية ؟؟ ولو وقعت هذه المشروعات فى يد واحدة « وطنية » لكان فى هذا مايكفى من المتاعب حيث لايعنى سوى الاحتكار واحباط أهداف الكفاءة ورفع مستوى الرفاهة للمواطنين .

---

(١) معظم مشاكل الخصخصة فى ألمانيا بدأت بعد انضمام ألمانيا الشرقية ( أثر سقوط النظام الاشتراكى ) إلى الدولة الاتحادية ـ انظر البنك الدولى ، المصدر السابق ، ص ١٨١ .

(٢) انظر البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ـ المصدر السابق ص ٢٦ .

ومسألة استثناء « سيناء » لها أهميتها حقاً ، ولكن ماهى نسبة القطاع العام التى تقع فيها؟؟ لكن دعنا نناقش الأمر ، فإننا بعد أن تخطينا المرحلة الأولى من « السلام » لم يعد هناك فى الحقيقة فرق بين « سيناء » و « القاهرة » أو « الاسكندرية » بالنسبة لاسرائيل أو لغيرها . وليس من الضرورى أن يأتى الأجنبى وقد لف صدره بعلم بلاده أو وشم نجمة على جبهته لنعرف من هو .. فهناك وسطاء ماليون عالميون وهناك فى العالم الرأسمالى الغربى شركات تشترى لتبيع لشركات أخرى بعد ذلك وشركات تتكون تحت أسماء وهمية وتخفى وراء الستار احتكارات عالمية ضخمة .. هل تريد مصر أن تقع فى أى واحدة من هذه الحفر؟ ولاشك « أن وضع ضوابط أو معايير لقدر الملكية الأجنبية لوحدات النشاط الاقتصادى أمر مطلوب، وهو ماتطبقه دول كثيرة لاسيما لتحجيم آثار الاحتكار » . ففى بريطانيا بالرغم من أنها دولة كبيرة ومتقدمة كان هناك حرص شديد على ألا تقع ملكية محلات هارودز بلندن فى أيدى اخوان فايد المصريين وألا تزيد حصة مكتب الاستثمار الكويتى فى شركة البترول البريطانية British Petroleum بعد تحويلها للقطاع الخاص عن ٩ ٪ (١) .

---

(١) أ . د . أحمد سيد مصطفى ، المصدر المسابق ص ٣٧ . ويذكر أن مكتب الاستثمار الكويتى «قام بشراء ٦ر١٠ ٪ من أسهم شركة البترول البريطانية بعد تحويلها للقطاع الخاص فى أكتوبر ١٩٨٧ عندما طرحت الحكومة البريطانية حصتها الباقية بهذه الشركة والبالغة ٣٢ ٪ . ورغم أن المساهمة الكويتية فى شراء أسهم هذه الشركة أدت لانقاذ الأسهم المطروحة من انهيار سعرى حيث كان ذلك فى أعقاب انهيار أسعار الأسهم فى أسواق المال العالمية ، إلا أن لجنة مكافحة الاحتكار تحركت ضد مكتب الاستثمار الكويتى عندما زاد حصته فى هذه الشركة إلى ٢٥ر٢١ ٪ فى مارس ١٩٨٨ . وعارضت أطراف متعددة فى بريطانيا هذه الصفقة باعتبار أن معظم الشركات التى حولتها الحكومة للقطاع الخاص ومنها شركة البترول قد باتت فى أيدى ملاك أجانب . وانتهى الأمر بصدور حكم قضائى بالزام مكتب الاستثمار الكويتى بخفض حصته بهذه الشركة إلى ٩ ٪ عن طريق بيع مازاد عن ذلك من أسهمه فيها » انتهى المقتطف.
وفى توصياته حذر مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية فى مصر المنعقد بكلية التجارة جامعة الاسكندرية مايو ١٩٩٣ من بيع الممتلكات العامة للأجانب .

وفى عدد من الدول النامية مثل شيلى ( فى تجربتها الأولى للخصخصة ) والبرازيل والباكستان لم يسمح للأجانب بالتقدم لشراء المشروعات العامة المعروضة للبيع . وفى عديد من الدول النامية وضعت قيود قانونية على نسبة تملك الأجانب . ويذكر E . Berg أنه حتى فى بعض الدول التى لم تضع تشريعات بشأن ملكية الأجانب تصرفت الحكومات أحياناً بطرق عملية لتستبعد هؤلاء من تملك الشركات العامة المحولة للقطاع الخاص خشية عودة السيطرة الأجنبية ، ومازالت ماثلة فى الأذهان من عهد الاستعمار . ففى الكوت دى فوار سحبت الحكومة فى بداية الثمانينات عرضاً يخص ملكية عامة حينما وجدت جميع المتقدمين من الأجانب (١) .

ومهما يقال من جانب بعض الخبراء الأجانب أن أبناء البلدان النامية لديهم حساسية خاصة تجاه المشترى الأجنبى وأن هذا مما يبطىء من عملية الخصخصة ولايصل بها إلى أهدافها ، فإننا متمسكون بوجهة نظرنا التى تعتمد على منطق موضوعى سليم فى إطار ظروفنا المعاصرة الاقتصادية والسياسية .. وليست هناك فى العالم كله مخاطرة أشد من فقدان الاستقلال الاقتصادى (وبالتالى السياسى) حينما يتملك الأجانب حصة كبيرة فى الأصول الانتاجية للوطن . وقد يقال أن العالم قد أصبح « قرية صغيرة » فى إطار اتجاهات العولمة وأن ملكية الأعمال لم تعد فى أى بلد قاصرة على العنصر الوطنى . ولانستطيع أن ننكر هذا الاتجاه ولكننا نرى أن الدول النامية لايجب أن تخضع لمثل هذه الاتجاهات التى تمهد لسيطرة الشركات الرأسمالية الكبرى فى العالم على مقاديرها الاقتصادية وأن

---

(١) انظر برفسور E . Berg :

E . Berg, " Privatization : Experience and Prospects " in " Portfolio : International Economic Perspectives " R . Dunn (Editor), Volume 14, No. 4, Dept. of Econ. George Washington University, U.S.

الدولة يجب أن يكون لها دور واضح فى حماية الاقتصاد والسيادة القومية من سيطرة هذه الشركات .

أما المشكلة الثالثة فتتعلق بالاشتراطات التى تفرض أو ينبغى أن تفرض على المالك الجديد من أجل الصالح العام أو من أجل تفادى مشاكل اقتصادية واجتماعية بعد نقل الملكية . وفى هذا المجال أثيرت مشاكل العاملين بالشركات العامة المباعة للقطاع الخاص وضرورة الابقاء عليهم أو بذل التعويضات المناسبة لهم على سبيل الترضية ، وقد يجد المالك الجديد مشكلة فى هذا الأمر ولكن المشكلة على المستوى القومى أصعب . فالمالك الخاص على أقصى تقدير سيواجه مشكلات عشرات أو قل مئات من العمال ولكن الحكومة ستواجه مشكلات آلاف من العمال الذين قد يتعرضون للبطالة كلما تم تحويل عدد أكبر من الشركات العامة إلى القطاع الخاص دون الزام الأخير بشرط التوظف .

وحقيقة المشكلة أنه لابد أن يكون هناك التزام تجاه قضية التوظف فى إطار التشريعات القائمة والتى تحمى العمال من الفصل أو انهاء العمل إلا فى أضيق نطاق . ومعروف أن القطاع العام فى مصر عام ١٩٩٢/٩١ قد احتوى على أكثر من مليون وثلاثمائة ألف عامل ، وأن البطالة فى مصر خارج القطاع العام قد وصلت إلى حدود خطيرة ، فكيف يمكن أن يضاف إليها ؟ ونفس هذه المشكلة أثيرت فى جميع البلدان النامية التى دخلت فى عمليات الخصخصة « ولاسيما فى أفريقيا حيث يوظف القطاع العام فى أغلب الأحيان نحو نصف القوة العاملة بأجر » (١) وسنعود مرة أخرى لمناقشة مشكلة البطالة المحتملة فى الشركات التى تخضع لاستراتيجية إعادة الهيكلة أو التى تتعرض للتصفية .

كذلك لابد من وضع اشتراطات بالنسبة للممارسات فى مجال الانتاج والأسعار حتى لاتستغل بعض أوضاع الشركات العامة المحولة فى تكوين مراكز

(١) البنك الدولى ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .

احتكارية ، وكذلك في مجال الاستثمار والتطور التقنى حتى تتحقق أهداف الكفاءة والتنمية التى من أجلها تمت عمليات الخصخصة . والمشكلة هنا لها جانبان أحدهما أن مشكلة الشروط التى توضع عند البيع من المشكلات الشائكة حقاً فى التنفيذ العملى . فالمشترى المتقدم يجد من الصعب عليه قبول شروط قد تؤدى إلى خسارته .. ومن جهة أخرى فإن التهاون في أمر الشروط اللازمة للحفاظ على المصلحة العامة أمر لن يتسبب فى مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية فحسب بل قد يؤدى إلى فشل الأهداف المتوقعة من عملية الخصخصة فى حد ذاتها بعد ذلك إذا ترتب على هذه المشكلات ردود فعل معاكسة .

والحقيقة أننا لم نسمع أو نقرأ فى حالة التجربة المصرية إلى الآن عن «استراتيجية» أو «سياسة معينة» لمتابعة «شروط مابعد الخصخصة» أو عن أية ضمانات محددة للالتزام بالصالح العام من قبل الملاك الجدد ، ومايمكن أن يتخذ من اجراءات فى حالة عدم الالتزام .

وفى تجربة بنغالاديش أهملت بعض الشركات الخاصة التى انتقلت إليها ملكية شركات عامة (سابقا) عمليات الاستثمار والصيانة والطاقة الجديدة ، وركزت اهتمامها فى الحصول على ايرادات نقدية فورية وعلى هذا « تبخر قدر كبير من مكاسب الكفاءة Effeciency التى كانت متوقعة من عملية نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص » (١) .

ومن المشكلات الخطيرة أيضاً التى أثيرت ، مدى قانونية البيع للشركات العامة فى حد ذاته . وكما يقرر أحد المتخصصين فإن عمليات البيع هذه قد استمدت شرعيتها من قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وأن هذا القانون فى حد ذاته « قد شابت بعض مواده مخالفات دستورية واضحة » . ويضيف قائلاً « أن القضاء المصرى لن يسمح بمخالفات دستورية

(١) البنك الدولى ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ .

مهما كانت نتائج ذلك ونتائج ذلك خطيرة جداً فى مجال الحياة الاقتصادية خاصة إذا ماكانت البيوع قد تمت فعلاً بالنسبة للأصول أو للأسهم » (١) .

والواقع أن نفس هذه المشكلة قد أثيرت من قبل فى دول نامية أخرى مرت بنفس الظروف وترتب عليها مشاكل جمة . وهى توجه النظر إلى ضرورة تعديل الدستور لأجل اتمام عملية الخصخصة على مايرام . وفى المكسيك مثلاً كان يتعين اقرار تعديلات دستورية فى عام ١٩٨٣ قبل أن يبدأ تنفيذ عملية نقل الملكية إلى القطاع الخاص . وفى تركيا تم الغاء عمليات البيع عندما قضت المحاكم بأنها عمليات غير قانونية (٢) . ومع ذلك يبقى حسم هذه القضية عمليا متعلقا أساساً بمراضاة الطبقة العاملة التى تملك فى الحقيقة زمام المبادرة فى الاعتراض على الخصخصة ورفع الأمر للقضاء . فمن الممكن أن يتم البيع فقط

---

(١) المستشار حسن أحمد عمر ، « اقتصاد مصر بين الخصخصة والتراكم الرأسمالى » الأهرام الاقتصادى ١٩٩٣/٦/٢١ ص ٣٨ ـ ٤١ . « وأما عن كيفية مخالفة سياسة الخصخصة لأحكام الدستور المصرى فقوامها أن قانون شركات قطاع الأعمال العام قد شابت بعض مواده مخالفات دستورية واضحة يمكن بيانها من مراجعة أحكام المادتين الثانية والتاسعة من القانون ذاته. وكذلك المواد : ٢ ( فى فقرتيها ٢ ، ٤ ) ، ٣٦ ، ٣٩ من القانون المرافق للقانون المذكور وذلك باعتبار أن تلك المواد قد نصت على حلول الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام ، وحلول الشركات التابعة للشركات الأولى محل الشركات التابعة للهيئات الثانية . بل أنها أجازت تحويل أى من الهيئات ـ أو المؤسسات العامة ـ أو مايتبعها من شركات ـ المقرر لها أنظمة خاصة إلى شركات قابضة أو شركات تابعة . وقد يكون التحويل فى ذاته دستورياً ، لكن أن يسرى على هذه الشركات بعد تحولها قواعد بيع أصولها وأسهمها لغير جهات القطاع العام كما نصت على ذلك المادة ٢ فى فقرتيها ٢ ، ٤ من القانون المرافق أو أن يتخذ مبدأ الدمج والتقسيم لهذه الشركات كسبب تصفيتها وبيع أصولها وأسهمها لغير جهات القطاع العام أيضاً ، كما نصت المادتان ٣٦ ، ٣٩ من القانون المرافق .. هذه كلها مخالفات لأحكام دستورية صريحة وتتمثل النصوص الدستورية التى لايجيز مثل هذه التصرفات فى أحكام المواد ١/١ ، ٤ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٥٩ ، ٧٣ » ... انظر المقال .

(٢) البنك الدولى ، مصدر سابق ، ص ١٧٨ .

بعد التراضى مع القوة العاملة فى أى شركة من الشركات العامة وبعد دفع تعويضات عادلة للعمال الذين لايرغبون فى انتقال ملكية شركاتهم إلى القطاع الخاص أو الذين يتم الاستغناء عنهم خلال عملية الخصخصة . وقد تميزت التجربة المصرية بالحرص على معالجة مشكلات العمل فى الشركات العامة وأن يتم بيع نسبة من أسهم الشركات العامة إلى العمال أنفسهم فيصبحوا ملاكاً فى هذه الشركات بعد خصخصتها .

**ب ـ مشكلات إعادة الهيكلة :**

**تعتبر الديون القائمة المتبادلة** من أوائل المشكلات التى واجهت ومازالت تواجه عملية إعادة الهيكلة المالية . وفى كثير من الحالات نجد الشركة العامة مدينة بمئات الملايين من الجنيهات لبنوك القطاع العام أو لشركات عامة أخرى كانت تتعامل معها ، وتتحمل أعباء فوائد الدين المتراكم لسنوات عديدة ، ومن جهة أخرى دائنة بمئات الملايين من الجنيهات وفوائدها على شركات عامة أخرى أو على وزارة المالية . فأوضاع المديونية القائمة معقدة وتعكس الأوضاع المختلفة التى عاشتها شركات القطاع العام خلال ثلاث حقبات متتالية . لقد كانت الشركات تقترض من بنوك القطاع العام وتوسعت فى الاقتراض ثم تراخت فى عملية السداد أو عجزت عنها .. كما كانت تتعامل مع بعضها البعض من خلال النشاط الجارى فتسجل ويسجل عليها ديون وفوائد هذه الديون بعد ذلك .. وكانت الشركات العامة تتلقى تعليمات سيادية بأن عليها أن تسعر السلعة أو السلع المنتجة بكذا بدلاً من كذا مع أن هذا يخفض أرباحها أو يعرضها للخسارة ، وتتلقى وعوداً وتأكيدات بأن وزارة المالية سوف تتحمل الفروق أو

الخسائر الناجمة من التسعير الرسمى . ولكن حيث لم تقم وزارة المالية بتحمل هذه الأعباء كانت الشركات تحتسب هذه الفروق ديوناً على الوزارة وتظل تضيف إليها فوائدها . وهكذا تعقدت الأمور إلى أقصى حد . وفى التجربة المصرية شاعت هذه الممارسات السيادية فى قطاع القطن على وجه الخصوص .

إن المديونية القائمة للشركات العامة أو عليها باهظة وهيكلها معقد ومن ثم فهي تحتاج إلى حلول جذرية تتم على المستوى الكلى لقطاع الأعمال العام تحت اشراف الوزير المسئول عن القطاع وبالتنسيق مع وزارة المالية وممثلى البنوك الدائنة . وهناك اقتراحات عديدة بكيفية إعادة جدولة الديون أو اسقاطها جزئيا أو كلياً أو تحويل المديونية إلى مساهمات فى رأسمال الشركة .. ونحن لاننناقش هنا هذه الحلول وإنما نريد أن نؤكد أن مشكلة المديونية القائمة لن تحل أبداً إذا تركت لتحل على مستوى كل شركة على حده ، فهى ليست مشكلة جزئية Micro وإنما هى مشكلة كلية Macroولابد من أن تتحمل وزارة المالية بصفة عاجلة مسئولياتها كاملة عن قرارات سيادية اتخذت من قبل الحكومة ليس فقط فى سنوات بل أيضاً إلى عهد قريب جداً بالنسبة لبعض الشركات العامة (قطاع القطن مثلاً ) . كذلك لابد من تصفية مديونية الشركات تجاه بعضها البعض ومع البنوك عن طريق مقاصة تحت اشراف وزير قطاع الأعمال العام وممثلى البنوك .

وكل هذا ضرورى وعاجل حيث يساعد على التعرف على حقيقة المراكز المالية لهذه الشركات الخاضعة لاستراتيجية إعادة الهيكلة . وثمة اقتراح نقدمه هنا أن يتخذ قرار باسقاط « الفوائد المستحقة » للشركات العامة أو عليها تجاه الغير . فهذه الفوائد لايمكن تبريرها موضوعياً على أسس اقتصادية فى إطار فلسفة الملكية العامة والتخطيط التى كنا نعيشها فيما مضى ، والتى تميزت بتلقى أوامر سيادية فى مجالات الانتاج والتبادل ، وكانت بنوك القطاع العام تتولى خلالها وظيفة التمويل تبعاً لآليات قريبة جداً من الآليات التى سادت المجتمعات الاشتراكية المخططة مركزياً وليس أبداً انطلاقاً من آليات الاقراض الرأسمالية المتعلقة بحسابات دقيقة عن الفوائد وآجال القروض أو الملاءة المالية للمقترضين . لقد كانت الفوائد جزء من هيكل النشاط المصرفى فى الاقتصاد المصرى فيما قبل

التأميم ولكنها وضعت بعد ذلك فى إطار نظام مختلف تماماً قرابة نحو ثلاثين عاماً . ولم تكن أسعار الفائدة تؤدى أى دور يذكر فى سياسات نقدية كلية أو ائتمانية مصرفية بل كانت أسعار الفائدة « الحقيقية » المنخفضة فى حد ذاتها سبباً فى زيادة البلاء حيث شجعت شركات عامة غير ناجحة على التمادى فى الاقتراض والتمادى فى استثمارات قليلة العائد ، وربما فاشلة . ان حجم هذه الفوائد المتراكمة داخل قطاع الأعمال العام على الشركات أو للشركات أو البنوك أو على وزارة المالية ليس إلا عبارة عن تجسيد لأخطاء أوضاع تنظيمية ومؤسسية وسياسات فشلت على مدى الحقبات الماضية فى دفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام .. ولذلك فالمطالبة بهذه الفوائد تثير الدهشة حقاً فى النفس لأنها لاتنطلق من منطق خاطىء فحسب وإنما تزيد تعقيد المشكلات فى وقت يراد فيه حل هذه المشكلات.

أما من الناحية العقائدية فإن الفائدة ربا صريح ـ ليس فى الإسلام فحسب وإنما فى المسيحية واليهودية ـ وجدير بنا فى مصر أن نسقطها كلية حتى نتخلص من كثير من المشكلات التى تسبب فيها نظامها .

أما المشكلة الحقيقية الثانية فتتمثل فى مشكلات العمالة الزائدة واختلال الهياكل الوظيفية وضعف الشخصية الادارية على المستويات العليا . فالقوة العاملة بالشركات العامة كما رأينا من قبل تزايدت دونما اعتبار للاحتياجات الحقيقية المحددة بالكفاءة الانتاجية حتى أصبحت الأعداد الفعلية فائضة بمعدلات تصل إلى ٢٠ ٪ و ٤٠ ٪ فوق هذه الاحتياجات . وإذا كان من الممكن علاج مشكلة الشركة الواحدة أو الشركتين والثلاثة فلا يمكن علاج المشكلة دفعة واحدة على مستوى جميع الشركات التى تعانى من المشكلة . وكل مايقال عن تشجيع التقاعد المبكر للعاملين قد يلقى ترحيبا ممن يملكون فرصة أو فرص أخرى للعمل بنفس الأجر أو الراتب أو أعلى . وهؤلاء عادة هم أفضل النوعيات الموجودة فى الشركات العامة والذين يطمع القطاع الخاص فى امتصاصهم سريعاً ولذلك فإن

قبولهم للاقتراح له ارتداد عكسى على عملية اصلاح شركاتهم .. أما من لايملكون أو لايتصورون وجود فرصة أخرى للعمل فلا يرحبون اطلاقاً بالتقاعد المبكر . وهؤلاء يمثلون أغلبية بسبب عدم وجود الاستعداد أو القدرة على التدريب على أعمال جديدة من جهة وارتفاع مستوى البطالة فى الاقتصاد المصرى من جهة أخرى . وبالإضافة إلى هذا فإن العامل النفسى يلعب دوراً كبيراً فى عدم قبول فكرة « التقاعد » فى حد ذاتها أو التخلى عن مكان العمل الذى قضى الإنسان فيه معظم عمره الوظيفى .

وفى السنوات الأخيرة من التسعينات مع تسارع عمليات الخصخصة حصلت أعداد متزايدة من العاملين فى الشركات العامة سابقاً على تعويضات مناسبة للتخلى عن وظائفهم . وقد كان هذا أمراً هاماً من وجهة نظر المسئولين عن ادارة برنامج الخصخصة حتى تقبل الشركات الخاصة على شراء شركات عامة غير مثقلة بأعباء عمالة زائدة . ولكن كان من الأفضل ـ فى رأينا ـ أن تلتزم الدولة بتشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مشروعات جديدة وإعادة تدريب العمال الزائدين عن حاجة القطاع العام ، ومثل هذه السياسة تحتاج إلى مدى زمنى طويل نسبياً و « صبر » ولكن ثمارها المقدرة أفضل بالنسبة للتنمية الاقتصادية والتوظف .. ويلاحظ البعض أن كثيرين ممن حصلوا على التعويضات من العمال قد أنفقوها على نواحى استهلاكية بحتة ومازالوا متعطلين .

**والمشكلة الثالثة** تتمثل فى اختلال الهياكل الوظيفية القائمة فى الشركات العامة . ويتضح هذا الاختلال فى كثرة رؤساء الأقسام والمديرين بالنسبة للعمال الفنيين ، وهى مسألة الهرم المقلوب الذى تكلم عنه الكثير ممن تناولوا أحوال القطاع العام منذ أواخر السبعينات .. وهذه المشكلة تعنى أن العمالة الزائدة قد تكون موجودة على مستوى الوظائف الادارية بشكل أكثر حدة مما هى عليه فى الوظائف الفنية ، وموجودة على مستوى أصحاب الرواتب المرتفعة نسبياً بالمقارنة

بغيرهم . وهذا مما أسهم فيما مضى ومازال يسهم فى رفع تكاليف الانتاج . والمشكلة أنه حينما تثار مشكلة العمالة الزائدة فإن العديد من أصحاب المناصب الادارية المميزة نسبياً لن يفكر أبداً أنه قد يكون من ضمن هذه العمالة . والواقع أنه من الصعب اقناع العديد من هؤلاء الذين نالوا رتبة مدير ادارة داخلية أو رئيس قسم فى شركة أن يتنازلوا عن مكانهم أو يتقاعدوا مبكراً . فالاستمرارية فى هذه المناصب المميزة نسبياً غالباً ماتكون أهم بكثير من الرواتب وضمان استمرارها عند ترك العمل .

**والمشكلة الرابعة** تتمثل فى ضعف الشخصية الادارية على المستويات العليا وهى ليست إلا ناتج مناخ العمل الذى أحاط بالقطاع العام منذ نشأته وسيطرة الوزراء عليه بقوة نفوذهم السياسى ، وقيادات الهيئات العامة بقوة نفوذها الادارى على ادارة وقرارات الشركات العامة . ولقد اعتاد رجال الادارة العليا فى معظم الحالات على اطاعة الأوامر التى تصدر إليهم على اعتبار أن هذه لازمة من لوازم استمرارهم فى مناصبهم القيادية المميزة بالإضافة إلى خوفهم من أن يتهموا بأن عدم امتثالهم لهذه الأوامر كان سبباً فى سوء أحوال شركاتهم . لذلك كانت احدى المشكلات هى عدم امكانية الاعتماد بفاعلية على شخصيات الادارة العليا السالفة فى إطار البرنامج الإصلاحى لإعادة هيكلة الشركات على النحو المرغوب . ان عمليات إعادة الهيكلة تحتاج إلى قرارات صائبة تتخذ فى الوقت المناسب دون أدنى تردد ودون حساب لأي شىء آخر سوى مصلحة الإنتاج والكفاءة الإنتاجية . والواقع أن التجربة الفعلية إلى الآن تثبت أن عمليات إعادة التكوين للشخصية الادارية على المستويات العليا سوف تأخذ وقتا لايمكن أن يكون قصيراً . وقد يكون للبرامج التدريبية دوراً فى رفع كفاءة الادارة العليا فى مجال اتخاذ القرار ، ولو أن هذا غير مؤكد إلى الآن ، وكذلك قد يكون لتطعيم مجالس ادارة الشركات بعناصر خارجية وجديدة دور مماثل . ولكن كل شىء كان يسير ببطء ملحوظ بينما أن برنامج الإصلاح قطار أرادت الدولة له منذ

البداية أن يتحرك بسرعة خصخصة ٢٥ شركة عامة فى السنة على الأقل . وهذه هى المشكلة .. وفى بعض تجارب الخصخصة ـ مثال التجربة الألمانية بعد انضمام ألمانيا الشرقية إلى الاتحادية ـ استبعدت فكرة تطوير الادارة العليا وإعادة الهيكلة وفضل عليها فكرة البيع للقطاع الخاص بعد اجراء التقييم المناسب لأن الشك كان كبيراً فى نجاح الأولى. وفى مصر أعتقد أن لدينا بعض ذوى القدرات الادارية الممتازة (كما أن لدينا النقيض ) داخل بعض شركات القطاع العام .. ولكن لكى يقوموا بعملية إعادة الهيكلة المطلوبة لابد من طرح المسئولية عليهم « بالكامل » وعدم التدخل فى شئونهم بتاتاً لا من قبل وزير مختص ولا رئيس شركة قابضة لأن هذا ضرورى لتحرك دافع الإنجاز Achievement Motivation لديهم فى اطار استقلالى . أما عن كيفية التعرف على هؤلاء الرجال الذين يمتلكون هذه القدرات فهى مهمة الوزير المختص مع رئيس الشركة القابضة . كما أن محاولات القطاع الخاص للاستحواذ على بعض القيادات الادارية من الشركات العامة بمرتبات أو مكافآت مرتفعة جداً سوف تكون مؤشراً جيداً للتعرف على بعض المميزين من بين الرجال . والمراقبة المستمرة من الجهات العليا ضرورية خلال عملية إعادة الهيكلة ولكن دون التدخل فى الشئون حتى تتحرك الأمور فى مسارها المطلوب . ومن جهة أخرى لابد من ايجاد حوافز مالية مميزة لرؤساء وأعضاء مجالس الادارة الذين ينجحون فى إعادة هيكلة شركاتهم وتصحيح أوضاعها المالية خلال فترات محددة وليكن ذلك بمنحهم دون مقابل حصة من الأسهم فى شركاتهم عند طرحها للبيع .

## عملية التحول : الأطر المناسبة والفلسفة :

لم يثبت فشل القطاع العام فحسب فى دفع عجلة التنمية ، بل أنه بالإضافة ساهم فى خلق مشكلات عجز الموازنة العامة من حيث حاجته إلى دعم وعجز الميزان الجارى من حيث ضعف مقدرته على التصدير مع حاجته المستمرة

إلى استيراد آلات ومعدات ومستلزمات انتاج .. وفى هذا الإطار ومن واقع الاعتماد على القروض الأجنبية ساهم القطاع العام فى مشكلة المديونية الخارجية...

ولكن ماهو القدر من المسئولية الذى يتحمله القطاع العام من هذا الفشل الذى ظل يتراكم وماهو القدر الذى تتحمله الحكومات المتتالية التى وضعت السياسات الاقتصادية والسعرية وخططت وتدخلت فى إدارة هذا القطاع . قد يقرر البعض أن القطاع العام كمؤسسة قائمة على الملكية العامة ليس مسئولاً البتة عن أخطاء السياسات والممارسات الحكومية . وقد يكون هذا صحيحاً على أسس نظرية تجريدية محضة . ولكننا دعنا نتسائل : وأنّى كان للحكومات أن تتدخل فى النشاط الاقتصادى إلا عن طريق قطاع عام ؟ .. أردنا أم لم نرد لقد كان القطاع العام بمثابة البوابة التى دخل منها الجهاز الحكومى بكل ثقله ومشكلاته إلى ساحة النشاط الاقتصادى ، فحدث كل ماحدث .

ورأينا فى الصفحات السابقة أن هناك مشكلات عديدة تواجه عملية التصحيح والتحول من القطاع العام إلى الخاص ... ولكن بالإضافة إلى هذه المشكلات أو غيرها نعتقد أن المشكلة الكبرى والأكثر خطراً فى المرحلة الحالية أن القطاع الخاص فى مصر ليس قادراً بعد على الانطلاق وتحمل مسئولية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية . ولكن هذه المشكلة لاتتعلق بالقطاع الخاص كمؤسسة قائمة على الملكية الخاصة وإنما هى مرتبطة بالإطار العام غير الملائم لانطلاق هذا القطاع .

لقد بذلت الحكومة جهوداً متتالية فى السنوات الأولى من التسعينات من أجل تشجيع القطاع الخاص وذلك بتهيئة البنية الأساسية عن طريق زيادة حجم الاستثمارات فى بناء الطرق ورفع كفاءة السكك الحديدية ومضاعفة خطوط التليفونات نحو ٦ مرات وانتاج الكهرباء بنحو ٧ مرات بالمقارنة بعام ١٩٨١

ومحاولة استكمال خدمات المياه النقية والصرف الصحى فى كل عواصم المحافظات وتنمية عدة مجتمعات عمرانية جديدة مزودة بالمرافق الأساسية اللازمة للنشاط الصناعى وغيره [1] وقد استمرت الجهود الحكومية تتوالى بشكل يثير الإعجاب فى مجال استكمال البنية الأساسية خلال التسعينات .. ليس هناك انكار لكل هذا ولأهميته الفائقة فى تهيئة المناخ للنشاط الاقتصادى عموماً . ولكن لأجل دفع خطوات القطاع الخاص لابد أولاً من طفرة تشريعية .

**إن التشريعات الضريبية القائمة** إلى الآن لاتختلف فى جوهرها من تلك التى سادت فى ظل اشتراكية الستينات وكان القصد منها وضع حدود على نمو الملكية الخاصة والمساهمة فى تحقيق ايرادات يتم منها الانفاق على دعم عدد من السلع الضرورية ، وتمويل استثمارات القطاع العام ... الخ وقد تغير كل هذا المناخ فكيف تبقى هذه التشريعات معوقاً أساسياً لانطلاقة المشروعات الخاصة ؟ لِمَ لاتقل معدلات الضرائب إلى أدنى حد ممكن فى ظل الإطار الجديد للانفاق العام ؟ لقد تعلقت السياسة الضريبية خلال التسعينات بالرغبة فى التخلص من عجز الموازنة العامة ، ولكن آن الأوان فى بداية القرن ٢١ أن تتغير السياسة وتتغير الأهداف منها . والحقيقة أن هدف جمع أكبر ايرادات ضريبية ممكنة يجب أن يستبدل بهدف توظيف النظام الضريبى لتشجيع نمو النشاط الانتاجى الخاص . ويجب أن يتم مثل هذا التحول فى السياسة الضريبية بعد دراسات دقيقة وذلك لتشجيع نمو المشروعات التى تسهم فى عمليات التقدم التقنى وتدريب العمال بمعدلات ضريبية منخفضة ، وكذلك أيضا المشروعات التى تتمتع بميزات نسبية وتستطيع أن تسهم بشكل ايجابى فى تنمية الصادرات . كذلك أيضاً يجب تعديل التعريفة الجمركية بشكل فاعل لإزالة أية ضرائب على مستلزمات الإنتاج اللازمة للمشروعات النامية خاصة التى تعمل فى نشاط التصدير . وبالإضافة إلى هذا فإن

---

(١) الأهرام ١٩٩٤/١١/١٣ ـــ من خطاب السيد رئيس الجمهورية أمام مجلس الشعب .

المشروعات العامة قد تمتعت فيما سبق بحماية جمركية لمنتجاتها وان استمرار هذه الحماية الآن فى إطار الخصخصة لايعنى إلا تمكين المشروعات الخاصة من احتكار السوق الوطنية وهو أمر خطير يجب التخلص منه .

**وتشريعات العمل القائمة** إلى الآن هى نفس تشريعات الستينات والتى قصد بها أصلاً حماية حقوق الطبقة العاملة ، ومع ذلك ثبت من التطبيق أنها استغلت لحماية وزيادة أجور وترقية فئات لاتعمل ولاتنتج جنباً إلى جنب مع الفئة العاملة الكادحة المنتجة فأدت إلى نتائج عكسية حيث تحملت هذه الفئة الأخيرة وحدها أعبائها بالكامل فى شكل أجور أقل بكثير من انتاجيتها الحقيقية . فكيف تبقى مثل هذه التشريعات ويتحقق معها انطلاق القطاع الخاص؟ يجب أن تعدل التشريعات بما يحمى حقوق الكادحين المنتجين ويضمن تطور أجورهم مع كل زيادة فى انتاجيتهم من جهة وبما يمنح المشروعات الخاصة الحق كاملاً فى التخلص الفورى ممن لايعمل أو يهمل أو من يثبت عدم تناسب مؤهلاته وقدراته مع الاحتياجات الانتاجية المطلوبة .. ولكن كل ذلك لابد أن يتم فى إطار مؤسسى متطور يسمح بنقابات عمالية منظمة وفاعلة ولجان رسمية عليا مكونة من الأطراف الثلاثة : الحكومة ورجال الأعمال والعمال للتفاوض فى أمر المشكلات العمالية وحسمها بحلول عمليـة مرضية للجميع فى إطار ديمقراطى.

**وحقوق الملكية الخاصة** .. كيف يمكننا صيانتها بكل حزم ؟ وكثيراً مانقرأ أو نسمع عن اعتداءات على أملاك خاصة وأن أصحابها يلتجأون إلى القضاء ليستعيدوا حقوقهم فلا يتحقق لهم ذلك إلا بعد أعوام .. والمعتدى يبقى محتمياً طوال هذه الأعوام بقاعدة الحيازة سند الملكية إلى أن يثبت اعتداءه وقد لايثبت !! كيف يمكن أن تنطلق مؤسسة تعتمد على الملكية الخاصة دون تعديل واضح للتشريع ولاجراءات التقاضى بما يحمى حقوق الملكية الخاصة دون أى ابطاء . ومع ذلك فإن ثمة تحذير واجب من تملك الأجانب للأراضى المصرية ،

أى بقعة من مصر وليس فى سيناء وحدها . وعلى الدولة أن تعمل على معالجة الأوضاع التى نتجت عن بيع أراض مصرية لغير المصريين خلال السنوات الماضية، وأن تسمح فقط بعقود إيجار للأراضى أو امتياز استغلال أراضى لفترات زمنية لاتزيد عن عشر سنوات قابلة للتجديد مع امكانية تعديل القيمة الإيجارية وبشروط الإجارة .

**من جهة أخرى فإن التشريع الحاسم ضد الاحتكار** أصبح مطلوباً على نحو لايمكن تأجيله ... فلقد أثمرت تجربة التحول إلى القطاع الخاص إلى نمو بعض الشركات الخاصة على نحو احتكارى استهدف السيطرة على السوق الوطنية . ولايمكن أن يقع ضرر على اقتصاد دولة نامية أكبر من ضرر الاحتكار حيث يقضى على مشروعات ذات كفاءة فى مهدها ويؤدى إلى حصول فئة قليلة من رجال الأعمال على معظم ثمرات النشاط الإنتاجى وإلى عرقلة عملية التنمية .

ويلاحظ أن مهمة القضاء على الاحتكار عن طريق التشريع المناسب ثم تطبيقه لم تكن أبداً بالمهمة السهلة فى أى مكان فى العالم . فالمحتكرون هم أصحاب الثروات والنفوذ وعادة مايقترن الاحتكار بالفساد على أعلى المستويات فى الأجهزة الحكومية .

**كذلك نحتاج إلى طفرة ادارية فى الجهاز الحكومى** تسمح بالتخلص من البيروقراطية المعقدة والاجراءات المطولة المرتبطة بها .. وهذه البيروقراطية ليست منفصلة عن التنظيمات الادارية العتيقة للأجهزة الحكومية التى لم تتغير منذ مطلع هذا القرن بالرغم من توسع مهام الحكومة وتضاعف نشاطها عشرات المرات. كذلك فقد تعقدت أمور هذه البيروقراطية كثيراً مع تزايد حجم العمالة الزائدة فى الأجهزة الحكومية .

متى التطوير؟ أليس الجهاز الحكومى هو المنوط به عملية منح التراخيص لمزاولة النشاط الانتاجى كما أنه مسئول عن مراقبة وتوجيه النشاط الاقتصادى

على المستوى الكلىّ فى إطار الخصخصة ؟ متى يمكن للمشروع الخاص الجديد أن يحصل على مايريد من تراخيص فى أسبوع أو أسابيع بدلاً من شهر أو شهور أو سنة أو أكثر ؟ متى يمكن للمصدرين أو المستوردين أن يتموا أعمالهم فى الجمارك دون وساطات أو اتاوات مرهقة لهم؟ متى يمكن مراقبة جودة المنتجات وسياسات الأسعار من جهة الأجهزة الحكومية بكل دقة وحزم ومع ذلك فى إطار مريح لرجال الأعمال ولايتدخل مع سير نشاطهم الإنتاجى ؟ .

**إن تصفية القطاع العام فى ظل استمرار عقبات هيكلية أو مؤسسية تعوق نمو القطاع الخاص أو تحد من كفائته لن تحل المشكلة الاقتصادية لأى دولة نامية بل قد تزيد الأمور خطورة** ولابد إذن من أن نمكن القطاع الخاص من تحمل التبعة الملقاة عليه بطفرات تشريعية وتنظيمية تكفل تعديل المناخ العام للنشاط تعديلاً هيكلياً .. من الذى سيملأ الفجوة بعد بيع القطاع العام إن لم يكن لدينا قطاع خاص يعمل فى إطار تشريعى ملائم وفى ظل مناخ تنافسى؟ أن الذى يستطيع أن يملأ الفجوة فى مثل هذه الظروف هو المشروع الخاص المحتكر والطفيلى ـ وطنى أو أجنبى ـ والذى يستطيع أن يتعامل مع كافة المعوقات القائمة التى أشرنا إليها بمهارة مقابل « تكلفة معينة » غير رسمية أو غير شرعية . ثم يقوم بتحميل هذه التكلفة على المستهلك ولكنه لن يستطيع أن يدفع عجلة التنمية ولا أن ينمى الصادرات الوطنية إلى الخارج .

ان معظم المشكلات التى تحدثنا عنها بالنسبة للقطاع العام فى مرحلة تحوله يمكن أن تحل تلقائياً بتهيئة المناخ المناسب لانطلاق القطاع الخاص وأكبر هذه المشكلات من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية هى مشكلة البطالة . والقطاع الخاص فى حالة توسعه السريع يمكن أن يمتص العمالة الزائدة فى الشركات التى يعاد هيكلتها كما يمتص العمالة التى يمكن أن تتعطل نتيجة عملية نقل الملكية أو التصفية . ولن يحتاج الأمر إلى نظام تقاعد مبكر للموظفين أو تكبد نفقات تعويضية باهظة مقابل تسريح العمال دون أن يكون لهم فرص عمل

جديدة . كذلك فإن القطاع الخاص إذا أتيح له الانطلاق سيعمل على توليد فرص عمل جديدة للشباب ، ويمكن أن تتحول مساعدة الصندوق الاجتماعى المخصصة لهؤلاء الشباب مباشرة إلى الصناعات الصغيرة القائمة حتى تنمو وتستوعب أعداداً أكبر وتنتج أكثر . ومن أهم التوصيات هنا أن تتبنى الدولة استراتيجية واضحة المعالم وبرنامج زمنى لتنمية الصناعات الصغيرة المميزة التى يمكن أن تسهم فى دفع عجلة التنمية فى مناطق جغرافية معينة .

كذلك فإن الحل الأمثل لمشكلة توغل الأجانب فى دائرة الاقتصاد القومى والتى قد نعانى منها مستقبلاً لن يتحقق إلا بتقوية القطاع الخاص الوطنى ودعمه إلى أقصى حد ، ليس دعماً مالياً من خزانة الدولة وإنما « دعماً تشريعياً » يحمى حقوقه فى بلده ، و « دعماً اقتصادياً » حقيقياً من خلال أسواق مالية متطورة وتمويل مصرفى غير مرهق ، وعلاقات عمل / انتاج متوازنة وسياسات اقتصادية كلية تكفل استمرار المنافسة وتكفل القضاء على الممارسات الاحتكارية كما تكفل جودة المنتجات المصرية بما يؤدى إلى تشجيعها وحمايتها دون حاجة إلى تعريفة جمركية .

هناك أمر آخر خطير فى قضية اصلاح القطاع العام والتحول إلى القطاع الخاص . ان المصلحة العامة Public Interest تقضى بأن تبقى أنشطة معينة فى نطاق القطاع العام . فلا يصح لنا أن ننجرف بلا روية فى تيار الملكية الخاصة كما انجرفنا يوماً فى طريق الملكية العامة . هناك أمور لاتحكم بمعايير اقتصادية فقط وإنما بمعايير اجتماعية وعقائدية . ولقد انبعثت الدعوة إلى اصلاح القطاع العام وتحوله إلى الخاص فى عالمنا المعاصر من منطلقات براجماتية Pragmatic تعالج الأمور من وجهة نظر الواقع والتجربة والدروس الواقعية .. وعلى سبيل التأكيد فإن التجربة والدروس الواقعية ليست كل شىء ولا يجب أن تتحكم فى كل شىء وإلا صار الواقع آلهنا نتحرك منه وبه وإليه وهذا محال على أصحاب

العقائد السليمة أياً كانت عقائدهم .

ان الاختيار بين الملكية الخاصة والملكية العامة والتوازن بينهما على المستوى الكلى جزء لايتجزأ من فلسفة النظام الاقتصادى . وهذا الأمر لايمكن أن نحتكم فيه إلى تجربتنا الواقعية فقط ، بل لابد أن نعرف ماذا نريد على أساس مايتناسب مع قيمنا وماينبغى لنا أيضاً . هل نحول كل القطاع العام إلى قطاع خاص لأنه فشل فى تحقيق أرباح كافية ولم ينجح فى دفع عجلة التنمية ؟ أليس لدينا معايير أخرى للحكم ؟ هل يصح مثلاً أن نطلق عقال عملية الخصخصة فى مرفق مياه الشرب أو بالنسبة لكهرباء المنازل ؟ هل يصح أن نترك التعليم مستقبلاً للقطاع الخاص بالكامل أم يجب للدولة أن يكون لها دور مميز فيه ؟ هل الصحة العامة والرعاية الصحية لمحدودى الدخل يمكن أن تدخل أيضاً فى إطار الخصخصة ؟ . ان لدى الولايات المتحدة الأمريكية الآن « سجون » تدار بواسطة مشروعات خاصة؟ هل يمكن أن نسمح بهذا مستقبلاً ؟ هناك حدود قصوى للخصخصة لابد أن نفكر فيها .

وهناك أيضا النمط الذى نريده للقطاع الخاص عندنا وهل يتحقق من خلال :

أ ـ قطاع خاص ينمو ذاتياً بشكل تدريجى دون أدنى مساعدة من الحكومة وإنما تتم مراقبته بشكل فاعل ولكن دون تدخل فى حريته لتنقية نشاطه من الممارسات الاحتكارية والضارة بالبيئة والصحة العامة . والفلسفة العامة هنا أن التدخل من جانب الدولة لايحدث إلا عند حدوث خطأ فى الممارسات .

ب ـ قطاع خاص موجه من خلال سياسات اقتصادية كلية أو تخطيط تأشيرى يستهدف تحقيق التنمية بمعدلات مرتفعة . ويتضمن هذا دعم بعض الأنشطة المميزة فى مجال التنمية بطرق غير مباشرة [ تسهيلات ائتمانية ـ اعفاءات ضريبية ـ تيسير الحصول على مواقع لإقامة المشروعات ... الخ ]

والضغط على بعض الأنشطة بطرق غير مباشرة أيضاً [ عكس الأولى ] لأنها ليست ذات أهمية أو جدوى بالنسبة للتنمية الاقتصادية .

جـ ـ قطاع خاص فى اطار سياسة اجتماعية تستهدف رفع مستوى عدالة توزيع الدخل وتحقيق حد أدنى من المعيشة أو الرفاهة للطبقة العاملة . ولايتنافى هذا بالضرورة مع ( أ ) أو (ب) وإنما يتضمن تدخلاً اضافياً فى آلية توزيع الدخل فى المجتمع .

هذه مسائل أساسية يجب أن تبحث ونحن فى مفترق طرق ، وليس من اللائق بمصر البلدة التى تتمتع بحضارة أصيلة ، بالرغم من مشاكل التخلف التى تعانى منها الآن ، أن تجرى وراء كل تيار جديد دون تفكير فى كافة عواقبه فتقع مستقبلاً فى مشكلات الافراط فى الخصخصة كما وقعت قبل ذلك فى مشكلات الافراط فى الملكية العامة .

وفى الحقيقة أن أى نظام اقتصادى فى العالم يقوم أصلاً على قيم أو عقائد ( وتختلف المجتمعات فى هذه القيم أو العقائد ماشاء الله لها أن تختلف ) . وفى إطار هذه القيم أو العقائد Values or Idiologies تتحدد أهداف المجتمع الاقتصادية Economic Targets وتتحدد أشكال المؤسسات والأساليب التى يتم بها تحقيق هذه الأهداف من خلال المؤسسات .

فما هى القيم التى يقوم عليها المجتمع المصرى المعاصر ؟ هل كانت الاشتراكية العلمية فى الستينات ثم انقلبت فأصبحت الليبرالية الغربية فى التسعينات ؟ ان التجربتين ـ ومازلنا على أعتاب الثانية ـ تعنيان أننا لم نقف على حقيقة هويتنا الأصلية . وفى اعتقادى أن تراث مصر الأصيل والخالد يتمثل فى القيم المستمدة من الأديان السماوية التى عاش بها شعبها وحاول المحافظة عليها . وخاتم هذه الأديان هو الإسلام والذى يتفق مع الأديان الأخرى فى القيم الفاضلة التى تحكم أهداف وسلوكيات المعاملات . وهو الدين الرسمى للدولة

والمصدر الرئيسى للتشريع . وقد أكمل الإسلام المسيرة التى بدأتها الأديان السابقة فبيّن للناس أنه بينما يتم الاعتماد على مؤسسة الملكية الخاصة فى معظم نواحى النشاط الاقتصادى إلا أن هناك مجالات لمؤسسة الملكية العامة لايمكن التعدى عليها وذلك لأجل المصلحة العامة التى كان حريصاً عليها كل الحرص . كذلك يبيّن لنا الإسلام أن مؤسسة الملكية الخاصة لها وظيفة اجتماعية لاتعمل أو لايسمح لها أن تعمل إلا من خلالها . فإذا انحرفت عنها تقوم وتصحّح مسيرتها بواسطة السلطة دون مصادرة أو تأميم لمال خاص . ومن جهة أخرى فإن مؤسسة الملكية العامة تدار فى إطار خدمة عامة الناس لتحقيق مصالحهم فى مجالات الموارد المائية والطاقة والموارد الطبيعية التى ينبغى أن يبقى نفعها للجميع . وأنه ليس من الضرورى أن تدار مؤسسة الملكية العامة بموظفين عموميين بل يمكن كما قرر الفقهاء أن تدار بواسطة مشروعات خاصة تقع تحت اشراف السلطة وذلك لتحقيق المستهدف منها . [ انظر ملحق هذا الفصل وفيه بيان لأسس الملكية الخاصة والملكية العامة فى الإسلام وكيف أنهما ركنان أساسيان للمجتمع ] . هذا ماينبغى لنا أن نفكر فيه جيداً لأننا إلى الآن نفتقر إلى فلسفة خاصة بنا فى عملية التحول بينما أن لدينا ثروة حقيقية لم يكتشفها الكثير منا بعد .

## ملحق الفصل الثالث

# دور المشروع الخاص والمشروع العام في النظام الاقتصادى الإسلامى [1]

كثير من المسلمين وغير المسلمين لم يتعرف بعد على القواعد الحاكمة لكل من النشاط الخاص والنشاط العام فى الإسلام . والواقع أن هذا الأمر من الأهمية بمكان لنا فى مصر خلال عملية التحول الحالية التى يقف فيها القطاع العام فى موقف تصفية مشابه لذلك الذى واجهه القطاع الخاص فى أوائل الستينات . والواقع أن الإسلام يؤكد على ضرورة وجود المشروع الخاص مع المشروع العام فى اطار خدمة المصلحة العامة .

وإذا كان لنا أن نضع مفهوماً للخصخصة من وجهة نظر إسلامية نقول أنها: عملية تصحيحية ينبغى أن يقصد بها استعادة الأطر الشرعية والسياسات الاقتصادية الإسلامية التى تهيىء للقطاع الخاص استرجاع نشاطه والعمل بكفاءة فى مجالات امتدت إليها الملكية العامة وسيطرت عليها خارج النطاق المحدد لها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها . أو هى : عملية تصحيحية ينبغى أن تحصر قيام القطاع العام فقط فى المجالات التى حددتها الشريعة الإسلامية لتحقيق المصلحة العامة والإنسحاب من غير ذلك من مجالات حتى يستعيد المشروع الخاص نشاطه فيها مع توفير المناخ الشرعى والاقتصادى له حتى يعمل بكفاءة فى خدمة المصلحة العامة [2] .

### دور وأسس المشروع الخاص فى النظام الإسلامى :

لاشك أن هناك شبه اتفاق كامل بين من كتبوا فى الاقتصاد الإسلامى على أن المشروع الخاص هو الوحدة الأساسية فى النشاط الانتاجى .

والمشروع الخاص كما هو معروف يقوم على الملكية الخاصة وحرية التعاقد وحرية

---

(١) المصدر : عبدالرحمن يسرى أحمد ، مقدمة فى علم الاقتصاد الإسلامى ، الناشر المؤلف ، الاسكندرية ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م ، الطبعة الثانية ، صفحات ٤٩ ـ ٨٤ .

(٢) مع تعديلات طفيفة هذه التعريفات ذكرها المؤلف فى ورقة عمل قدمت لمؤتمر « الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية فى مصر » مايو ١٩٩٣ ، ملحق مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية .

التصرف وهذه الأمور جميعاً ، مع التقيد بقيود الشريعة ، لها احترامها بشكل قاطع فى النظام الإسلامى . أولاً بالنسبة للملكية الخاصة قوله تعالى : ﴿ فلكم رؤوس أموالكم لاتظلمون ولاتظلمون ﴾ (من الآية ٢٧٩ البقرة) وقول رسول الله ﷺ فى خطبته فى حجة الوداع : « أيها الناس إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم ، كحرمة يومكم هذا ، وكحرمة شهركم هذا . وانكم ستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ، وقد بلغت ، فمن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها ، وان كل ربا موضوع ، ولكن لكم رؤوس أموالكم، لاتظلمون ولاتظلمون » (١) .

ولكن الملكية الخاصة ، التى يقوم المشروع الخاص على أساسها ، تختلف فى طبيعتها ووظيفتها فى المجتمع الإسلامى عن المجتمعات الرأسمالية الغربية . فالملكية الخاصة لدى الأفراد فى مجتمعات أوربا الغربية وأمريكا كانت ومازالت حق مكتسب لهم بقوة القانون الوضعى ، هذا بينما أن المسلمين مطالبون بنظرة أكثر عمقاً من هذه بكثير . فالملكية الخاصة التى تكونت من غير ظلم أو اعتداء حق مكتسب للمسلم لا نزاع فى ذلك ، ولكن تجاه الأفراد الآخرين فقط .. أما تجاه رب العالمين فهى « أمانة » ومن ثم فهى مسئولية كبرى . فعقيدة «الاستخلاف» لدى المسلم لاتمنعه من أن ينسب لنفسه ما يملك تجاه بقية أفراد المجتمع ولكنها تجعله غير قادر على أن ينسب لنفسه أى شىء تجاه المالك الحقيقى وهو رب العالمين . ويترتب على ذلك اختلاف كبير فى وظيفة الملكية الخاصة . فبينما نجد أن الفرد فى المجتمعات الغربية الرأسمالية يتصرف فيما يملك كيف يشاء ـ ولو أدى هذا إلى ضرر يلحق بمصالح الآخرين أحياناً ـ نجد أن المسلم لايستطيع ذلك حيث أنه مستخلف ولا بد أن يلتزم بأوامر الشريعة والتى هى أوامر ونواهى مالك الملك فيما يفعله الفرد بما لديه من مال . فلا يستطيع المسلم أن يوظف ماله فى استثمار فيه ضرر للآخرين من أبناء المجتمع وان كان فى هذا نفع خاص مؤكد له . كما أن على المسلم أن يلتزم بتشغيل مشروعه الخاص فيما يحقق النفع له وللمجتمع الإسلامى .

ولهذا بينما يستطيع صاحب أى مشروع خاص فى المجتمعات الرأسمالية أن يحدد

---

(١) وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يارسول الله : أرأيت ان جاء رجل يريد أخذ مالى؟ قال : لاتعطه مالك . قال : أرأيت ان قاتلنى؟ قال : قاتله . قال : أرأيت ان قتلنى ؟ قال : فأنت شهيد . قال أرأيت ان قتلته؟ قال : هو فى النار .

أهدافه الخاصة من وراء العملية الإنتاجية بحرية تامة طالما احترم القانون الوضعى فان صاحب المشروع الخاص المسلم لايستطيع أن يحدد أهدافاً خاصة له إلا فى اتجاه تحقيق الأهداف العامة للمجتمع الإسلامى . وأن المناقشة التى دارت بين شعيب عليه السلام وقومه بشأن حرية استخدام المال الخاص مازالت هى نفسها المناقشة التى يمكن أن تجرى بين المؤمنين بشرع الله وغيرهم حتى الآن فى هذا الأمر ذاته . فقد تسائلوا كما يقول الحق سبحانه وتعالى ﴿ ياشعيب أصلاتك تأمرك أن نترك مايعبد آباؤنا أو أن نفعل فى أموالنا مانشاء إنك لأنت الحليم الرشيد ﴾ (هود ـ ٨٧) . وكانت اجابة النبى شعيب عليه السلام قاطعة بأن الأموال الخاصة لايجب أن تستخدم فى سبيل بخس حقوق الناس أو غشهم بأى طريق كان . وعن النبى عليه الصلاة والسلام أنه قال : «لاتغبطن جامع المال من غير حله ، أو قال من غير حقه ، فإنه ان تصدق به لم يقبل منه ومابقى كان زاده إلى النار » رواه الحاكم عن حسين بن قيس .

أما بالنسبة لحرية التعاقد وحرية التصرف فهى مكفولة لصاحب رأس المال ويدل على ذلك قوله تعالى ﴿ لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ وهذه قاعدة عامة لحرية التعاقد وحرية التصرف فى مجال النشاط الانتاجى .

فالتراضى بين المتعاقدين هو دليل حريتهم فى التعاقد وفى التصرفات . والاستثناءات من هذه القاعدة هى ماحرم الله على لسان نبيه ﷺ من عقود فاسدة بالرغم من تحقق شرط التراضى بين المتعاقدين . وتتأكد حرية التعاقد وحرية التصرف بسيادة الحرية الاقتصادية فى السوق بالمفهوم الإسلامى . ومن شروط الحرية الاقتصادية فى السوق الإسلامى انتفاء الاحتكار بجميع أشكاله وضرورة احاطة المتعاملين فى السوق بأى عيب أو نقص فى السلعة المباعة والنهى عن الغش وتطفيف الميزان والمكيال والغبن بأى صورة من الصور وكذلك السماح لكل من يريد أن يشترى أو يبيع فى السوق بأن يمارس نشاطه بحرية تامة ودون فرض أية قيود أو مكوس . وهذه الشروط لها أدلة قوية فى القرآن والسنة المطهرة ولها شواهد من التجربة الإسلامية ، فى عصر الرسول عليه الصلاة والسلام ومابعده من عصور صالحة ، وسوف نزيدها وضوحاً فيما بعد ونبين أهميتها البالغة بالنسبة للنشاط الانتاجى عموماً .

**السلوك الإسلامى للمشروع الخاص :**

ان المشروع الخاص الذى يلتزم بالسلوك الإسلامى لايمكن أن يسعى إلى تحقيق هدف أقصى ربح ممكن بالمفهوم الغربى الرأسمالى ، مفهوم السوق الحر، القائم على حرية تامة فى التصرف دونما قيود إلا ماتفرضه القوانين أو الاجراءات الحكومية وذلك من أجل تحقيق

أقصى مصلحة ممكنة للذات .

وفى اعتقادى أن السلوك الإسلامى للمشروع الخاص يمكن تصوره فى اطار الحرية المقيدة بأربعة قيود أساسية :

١ ـ ان الأهداف الانتاجية للمشروع تتم فى اطار الشريعة الإسلامية وتمثل أهدافاً رشيدة تهتم بها جماعة المسلمين فى المقام الأول .

٢ ـ ان قدرة المشروع على فرض أسعار احتكارية منعدمة عند أى مستوى من مستويات الإنتاج أو عند أى مستوى من مستويات الحجم .

٣ ـ ان قدرة المشروع منعدمة من حيث الاستفادة بأية أساليب أخرى ـ خلاف السعر ـ من أجل تحقيق أرباح غير عادية (احتكارية) على حساب المستهلكين .

٤ ـ ان قدرة المشروع منعدمة من حيث التأثير على أسعار خدمات عناصر الانتاج أو استخدامها فيما يضر جماعة المسلمين .

بالنسبة **للقيد الأول** نستطيع أن نؤكد أن مسئولية الملكية الخاصة النابعة من عقيدة راسخة بأن الإنسان مستخلف فيما يملك تضمن دائما توجيه أصحاب الأعمال إلى استخدام العناصر الانتاجية التى يمتلكها أو يستأجرها ـ سواء رأسمال أو أرض أو عمل ـ على النحو الذى يؤدى إلى انتاج الاحتياجات الرشيدة لجماعة المسلمين . هذه الاحتياجات يتم التعبير عنها أساساً من خلال السوق ، الأمر قد يبدو مماثلا لما يحدث فى مجتمع السوق الحر للوهلة الأولى ، ولكن إذا تمعنا فيما أمامنا نجد أن المستهلكين أصلاً قد تقيدوا بالشريعة الغراء وأهداف مجتمعهم الإسلامى ثم قاموا بترتيب احتياجاتهم وفقاً للنمط الإسلامى الرشيد (١).

ومجرد تلبية الحاجات التى تكونت على مثل هذا النمط الرشيد فيه ضمان أولى على أن المشروعات الخاصة قد التزمت عموماً بالأهداف التى تهم جماعة المسلمين ككل . ولكن يلاحظ أن السلوك الذاتى لرجال الأعمال فيه ضمان آخر على الالتزام بتنفيذ الأهداف الانتاجية لصالح الجماعة ، بمعنى أنه حتى ان لم يلتزم المستهلكون بالنمط الإسلامى الرشيد فى اختيار حاجاتهم فإن رجال الأعمال سوف يلتزمون . هذا بالطبع على خلاف ماهو معروف فى النظم الوضعية . بعبارة مختصرة انه حيث يكون السلوك الاستهلاكى والسلوك

---

(١) راجع عبدالرحمن يسرى أحمد ، مقدمة فى علم الاقتصاد الإسلامى ، الفصل الثانى (سبق ذكر المرجع) .

الانتاجي منبعثا من نفس الاعتبارات ، وهي اعتبارات غير اقتصادية ، فان كل منهما يصبح مصححاً للآخر في حالة انحرافه . فالمستهلك المسلم لن يقبل مثلاً على تدخين أوراق التبغ لأنه يعلم أن فيها ضرراً مؤكداً على صحته ولكن إذا فرضنا أنه انحرف ففعل هذا فان رجل الأعمال المسلم لن ينتجها له . فكلا الطرفين رقيب على سلوك الآخر طالما كان هناك التزام صادق بالشريعة والعقيدة واللتان تحددان معاً أهداف الجماعة اقتصادياً بشكل مباشر أو غير مباشر .

والمعروف أن رجال الأعمال في النظم الاقتصادية الحرة التي تعتمد على المشروع الخاص قد لايبالون في أي المجالات يستخدمون امكانياتهم الإنتاجية ، ويفترض أنهم طالما يسعون لتحقيق أقصى أرباح ممكنة فإنهم يحققون مصلحة الجماعة . وهذا المنطق غير صحيح كلما انحرف السوق عن حالة المنافسة الكاملة، وكلما ابتعد الأفراد عن نمط السلوك الرشيد.

ولذلك مثلا تتجه المشروعات الخاصة في البلدان النامية التي تأخذ بنظام السوق الحر في كثير من الحالات إلى الدخول في مجالات انتاجية غير مجدية للتنمية الاقتصادية ولكنها تضمن تدفق الأرباح إلى جيوب رجال الأعمال . مثال ذلك الاشتغال بانتاج المساكن الفاخرة بينما عامة الناس تفتقد المسكن الشعبي الملائم ، أو انتاج أدوات الزينة والسجائر وبعض السلع والخدمات الترفيهية الأخرى بينما أن الجماعة لم تشبع حاجتها بعد من الضروريات . بل وانه من الملاحظ أحيانا تعمد بعض المشروعات الخاصة سواء في بلدان متقدمة أو نامية إلى انتاج بعض السلع والخدمات المفسدة للأخلاق أو المضرة بالصحة ولكن المدرة للأرباح بمعدلات غير عادية .

ولقد قلنا ان رجال الأعمال « سوف يلتزمون » بالنمط الإسلامي الرشيد في انتاج حاجات المجتمع ـ أي تنفيذ الأهداف الانتاجية للمجتمع الإسلامي . ولكن يثور السؤال وما الضمان على تنفيذ هذا الالتزام ؟ بعبارة أخرى ما الضمان على الالتزام بالأهداف الانتاجية للجماعة الإسلامية إذا اختلت القيم لدى الأفراد؟ .. وليس من ضمان يوجد في هذه الظروف إلا لدى الحكومة التي عليها أن تراقب النشاط الانتاجي والأسواق بصفة مستمرة وتقف دائما على أتم الاستعداد لانزال العقاب بكل من يخالف الشريعة وكذلك لتوجيه وتقويم سلوك رجال الأعمال بالحسنى أو إذا لزم الأمر باتباع أساليب تأديبية .

أما الرقابة فيكفلها من حيث المبدأ نظام « الحسبة » الإسلامي . وفي تصورى أن نظام الحسبة كي ينفذ على أتم وجه يحتاج أولا إلى رجال مشهود لهم بالخلق الإسلامي القويم

وثانيا ذوى كفاءات فنية وادارية عالية فى مجال الأنشطة المختلفة التى يتولون مراقبتها حتى لايكونون مجرد أصوات عالية أو أعين تهتم بالمظاهر أو أيدى تمتد للتأديب أو للعقاب ولاتعلم بواطن الأمور . فنظام الحسبة سوف يكفل رقابة علمية وفنية واقتصادية محكمة على الأنواع المختلفة للسلع صناعية أو زراعية أو خدمات على اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق مايراه المجتمع من أهداف مثلى . وبالنسبة لتوجيه الحكومة الإسلامية لرجال الأعمال فيمكن أن يتم بوسائل مختلفة منها الدعم مثلاً ( وله وسائل عديدة ) فى حالة الرغبة فى تنمية بعض أنواع الانتاج ومنها تحريض المؤسسات المالية الإسلامية على عدم تمويل أنشطة معينة فى حالة الرغبة فى ابعاد المشروعات الخاصة عن أنواع غير مجدية من الإنتاج .

أما انزال العقاب ببعض المشروعات الخاصة فيجب أن يكون مؤكداً فى حالة مخالفة قواعد الشريعة الصريحة . وبالنسبة لأنواع الانتاج التى يتوخى منها ضرراً أكثر من النفع فإن على الحكومة أن تقوم بالدراسات الاقتصادية والفنية اللازمة وتستشير فى ذلك أولى الرأى ثم تقدم على اتخاذ موقف حازم صريح . ممن يستخدمون رؤوس أموالهم فيما يضر المجتمع أو لاينفعه ، والحق سبحانه وتعالى يقول ﴿ ولاتؤتوا السفهاء أموالكم ﴾ (النساء ـ٥) .

والحكومة الإسلامية فى كل ماتفعل فى هذا المجال تستند إلى مسئوليتها الشرعية فى رعاية الجماعة والحفاظ على مصالحها . والقاعدة الشرعية العريضة المستمدة من الحديث الشريف أنه « لاضرر ولا ضرار » ولاشك أنه مما يوقع الضرر على الجماعة بصفة مؤكدة أن يستخدم بعض أصحاب المشروعات امكانياتهم الإنتاجية على النحو الذى يفيدهم وحدهم خاصة بينما لايفيد جماعة المسلمين إلا فى أقل الحدود المتصورة ، وقد لايفيد الجماعة اطلاقاً. وباللغة الاقتصادية الحديثة فان النظام الإسلامى سوف يمنع القيام بأنواع الانتاج التى قد تسىء إلى الاستخدام الأمثل للموارد أو التى قد تكون انتاجيتها الحدية الخاصة مرتفعة بينما أن انتاجيتها الحدية الاجتماعية قد تكون منخفضة جداً (Private Social Marginal Product) .

وثمة أدلة يمكن أخذها للدلالة على أن المصلحة الخاصة إذا تعارضت مع المصلحة العامة فإن الأخيرة هى الأولى بالمناصرة (١) .

---

(١) من ذلك ماذكره الإمام مالك فى الموطأ أن رجلاً اسمه الضحاك بن خليفة ساق خليجاً من العريض فأراد أن يمر به فى أرض محمد بن مسلمة . فأبى محمد . فقال له الضحاك : لم تمنعنى؟ وهو لك منفعة . تشرب به أولا وآخراً ، ولا يضرك ، فأبى محمد . فكلم فيه =

بالنسبة **للقيد الثانى** نجد أنه يتحقق فى النظام الاقتصادى الإسلامى عن طريقين : أولهما سيادة درجة عالية من المنافسة التى يمكن تسميتها « بالمنافسة الإسلامية الكاملة » مع تعريفها بوضوح حتى لايظن البعض خطأ أنها نسخة مطابقة لما عرفه الاقتصاديون الغربيون من المدرستين التقليدية القديمة والحديثة . ثانيهما محاربة كافة أشكال الاحتكار .. وفى ظل سيادة درجة عالية من المنافسة ومحاربة كافة أشكال الاحتكار تنتفى تماماً قدرة أى مشروع خاص على التأثير فى أسعار السوق أو على فرض أسعار خاصة به وهذا أمر يسهل اثباته بالتحليل الاقتصادى الحديث .

أما الدرجة العالية من المنافسة فقد تحققت فى مجتمع المدينة المنورة فى عصر سيد الأولين والآخرين محمد ﷺ . والمثال واضح والأدلة القطعية عليه موجودة فى كتب السيرة النبوية المطهرة ويبقى أن نحتذى به دون تحريف أو تبديل . وأول خطوة اتخذها الرسول ﷺ فى المدينة لأجل تحقيق المنافسة الإسلامية الكاملة تمثلت فى اتخاذه سوقاً للمسلمين لايمنعون أحداً من دخولها ولايضربون فيها جزية على أحد على خلاف ما كان اليهود يفعلون قبل عصر الإسلام(١) والسبب فى هذا أن اليهود فى المدينة حاولوا ممارسة نفس السلوك الاحتكارى الذى اتبعوه قبل الهجرة مع المسلمين الأوائل فرفضوا ذلك ووضعوا شكواهم عند رسول الله الذى أوجد لهم الحل الصحيح ، وسرعان ماكبرت أسواق المسلمين الحرة وتقوضت الأسواق الاحتكارية لليهود حتى اختفت تماما ... وأول شروط المنافسة الكاملة هو حرية الدخول إلى السوق دونما أية قيود من أى نوع . وثانى الشروط التى تتحقق بها المنافسة الإسلامية الكاملة هو تفشى النصيحة والصدق فى السوق بين المتعاملين .

---

= الضحاك عمر بن الخطاب . فدعا عمر ابن الخطاب محمد بن مسلمة ، فأمره أن يخلى سبيله . فقال محمد : لا . فقال عمر لم تمنع أخاك ماينفعه وهو لك نافع . تسقى به أولا وآخراً . وهو لايضرك . فقال محمد لا والله . فقال عمر : والله ليمرن به ولو على بطنك فأمره عمر أن يمر به ففعل الضحاك . [ الموطأ ـ باب القضاء فى المرفق ، وساق خليجاً من العريض أى استمد نهرا صغيراً من آخر أكبر منه عن طريق الحفر وذلك لتوصيل المياه إلى الأرض ] . وحدث الإمام مالك رضى الله عنه [ فى الموطأ ـ باب القضاء فى المياه ] عن الأعرج ، عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لايمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ » .. أى أن صاحب الماء يروى ولكن لايمسك مايفيض عن حاجته من الماء ـ وهذا هو فضل الماء ـ حتى لايمنع خروج الكلا ـ أى النبات ـ وهو منفعة لجميع الناس بلا تفرقة . فالناس جميعاً شركاء فى الكلأ كما ورد فى حديث رسول الله ﷺ .

(١) انظر : السمهودى ، وفاء الوفاء جـ ٢ ص ٧٤٧ ـ ٧٤٨ وكذلك الأنصارى : آثار المدينة المنورة .

فإذا تناصح المتعاملون (١) وصدقوا فى كل معاملاتهم لايخافون فى ذلك إلا الله تفشى العلم الكامل بكل مايجرى فى السوق فلا يستطيع أحد أن يفرض سعراً خاصاً لسلعته مستغلا جهالة فى الطرف الآخر أو مدعيا بأن هذه السلعة لها مزايا خاصة ... الخ .

أما عن محاربة الاحتكار فكانت قاطعة .. ففى حديث معمر بن أبى معمر ـ وقيل ابن عبدالله بن نضلة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : من احتكر طعاماً فهو خاطىء » ( رواه مسلم وأبوداود والترمذى وصححه وابن ماجه ولفظهما لايحتكر الا خاطىء ) . وفى حديث معاذ رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « بئس العبد المحتكر ، ان أرخص الله الأسعار حزن وان أغلاها فرح » (رواه الطبرانى) وفى حديث معقل بن يسار رضى الله عنه ، عن النبى ﷺ من دخل فى شىء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة » ، وفى رواية أخرى « كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن يقذفه فى معظم النار » (أحمد والطبرانى) ورواه الحاكم مختصراً وفيه كان حقاً على الله أن يقذفه فى جهنم رأسه أسفله » (٢) .

---

(١) روى مسلم عن أبى رقية تميم ابن أوس الدارى رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : «الدين النصيحة» قلنا لمن ؟ قال : « لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » .. وفى حديث جرير بن عبدالله رضى الله عنه (متفق عليه) أنه بايع رسول الله ﷺ على اقام الصلاة وايتاء الزكاة والنصح لكل مسلم . وقد أخرجت أحاديث عديدة فى فضيلة «الصدق» بالنسبة للتجار وفى الترهيب من الكذب فيما بينهم أو بينهم وبين المشترين منهم . ومن هذه الأحاديث ماروى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : « التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء » (رواه الترمذى وقال حديث حسن) . ومنها ايضا ما رواه مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه عن أبى ذر رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : « ثلاثة لاينظر الله إليهم يوم القيامة ولايزكيهم ولهم عذاب إليم » .. فذكر النبى ﷺ من هؤلاء الثلاثة المنفق سلعته بالحلف الكاذب.

(٢) وكذلك نهى رسول الله ﷺ فى أحاديث صحيحة عن تلقى الركبان وعن بيع الحاضر للباد وهى مظاهر احتكارية أخرى عرفت أخطارها بعد ذلك فى الفكر الاقتصادى الوضعى ، ولكن قرون طويلة بعد بعثة نبى الإسلام ﷺ ، فتلقى الركبان ينشىء أسواقاً خاصة ينفرد فيها أحد أطراف التبادل (المحتكر) بالطرف الآخر مستغلاً فيه عدم معرفته بالسوق وجهالته بظروف الأسعار فيستطيع أن يفرض أسعاراً ملائمة له . أما بيع الحاضر للباد فهى وان كانت شبيهة بالوضع الأول إلا أنها أقرب مايكون إلى مايعرف حديثاً بالاتفاقيات الاحتكارية الخاصة والتى يقع عبئها الأكبر على جمهور المشترين . وقد فرق الفريد مارشال Marshall (١٨٤٢ ـ ١٩٢٤) عميد المدرسة النيوكلاسيكية بين السوق الخاص والسوق العام . وقال أن الأول يمكن أن يتعرض للاحتكار نتيجة عزلة جغرافية عن السوق العام أو نتيجة وجود فئة خاصة من الزبائن لسلعة معينة أو مرتبطين ببائع معين .

ولقد اجتهد رجال الاقتصاد من المدارس الغربية المؤمنة بالنظام الحر فى تعريف المنافسة الكاملة ووضع شروطها .. فقالوا يشترط لتوافرها وجود أعداد كبيرة جداً من البائعين والمشترين، وتجانس السلعة والعلم الكامل ، وحرية الدخول إلى السوق ووجود البائعين والمشترين فى مكان واحد .. ولكنهم اكتشفوا أن معظم هذه الشروط عسيرة التحقيق عملياً .. كذلك تحولت اجتهاداتهم إلى كيفية منع الاحتكار بكافة أنواعه وصدرت تشريعاتهم المعروفة باسم Monopolistic and Restrictive Trade Practices من أجل محاربته .. ولقد رأينا أن الإسلام كان متميزاً منذ البداية فوضع أساسين واضحين للمنافسة فى نفس الوقت الذى حارب فيه الاحتكار .

**بالنسبة للقيد الثالث :** يعتبر هذا القيد مكملا للسابق . فأصحاب الأعمال الخاصة يستطيعون تحقيق أرباح احتكارية اما عن طريق فرض أسعار خاصة للسلع التى يبيعونها أو بتغيير مواصفات هذه السلع .. وهذا الأمر الأخير يتم دائما بطرق ملتوية وغير صريحة فلا ينتبه إليه الطرف الآخر وقت المبادلة وقد لاينتبه إليه اطلاقاً . ومن الطرق المعتادة فى تغيير مواصفات السلع انقاص وزن الوحدة المباعة أو خفض جودتها .. ويلعب الاعلان التجارى فى العصر الحديث دوراً هائلاً فى اقناع جمهور المستهلكين بأن السلعة المعينة تتمتع بمواصفات كذا وكذا وقد تكون الحقيقة غير ذلك على الاطلاق ... ولذلك فإن الاعلان الخادع يترك فرصة هائلة لكل منتج يرد أن يحقق أرباحاً غير عادية على حساب تغيير المواصفات مع اقناع المستهلك بأن الوضع الجديد بعد التغيير المذكور أفضل مما كان عليه . ولقد قامت فى اوربا وأمريكا جمعيات عديدة لحماية المستهلك من الاعلانات وتنبيهه إلى المواصفات الحقيقية للسلعة .. ويعتبر نشاط هذه الجمعيات ضرورى من أجل تحقيق درجة أكبر من المنافسة فى الأسواق وتقليم أظافر المحتكرين ، ولكن هذا النشاط مازال محدوداً بل وقليل الأثر فى معظم الدول الغربية التى تدين بالنظام الحر .

والإسلام كان ومازال ، وسيظل ، رائداً للفكر الملائم بل والضرورى لصلاح النشاط الاقتصادى . ولذلك نجد أن الحق سبحانه وتعالى ينهى عن تطفيف الميزان ويحذر المتعاملين الذين يتعمدون انقاص أوزانهم عند البيع للناس فإذا اشتروا منهم لايتنازلون عن حقوقهم اطلاقاً بل ربما سألوا عن الزيادة .. قال تعالى ﴿ ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون .. ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم ﴾ (المطففين ١ ـ ٥) .. والرسول عليه الصلاة والسلام يساوى بين من يحارب المسلمين

بالسلاح ومن يغشهم فى البيع (١) .

وخلاصة القول أنه فى ظل هذا الفهم لقواعد الإسلام التى تقضى بالامتناع عن الغش بكافة أشكاله والاقتناع بهذه القواعد والعمل بها سنجد أن المنتجين لايستطيعون الالتجاء إلى أية طرق لخفض جودة السلعة المباعة أو التلاعب فى وزنها أو خلط السلع الرديئة بالجيدة أو ادعاء جودة خاصة للسلعة بغير حق .. فكل هذه التصرفات يعتبرها الإسلام غشاً صريحاً ومايأتى من ورائها من ربح فهو حرام محض . وهكذا تنتفى قدرة المشروع الخاص على الاستفادة بأية أساليب أخرى ـ خلاف السعر ـ من أجل تحقيق أرباح احتكارية .. ويلاحظ أن الحكومة من حيث مسئوليتها الشرعية هى الرقيب النهائى على أحوال وشروط التعامل فى السوق . ومن ثم فإن أى انحراف للمشروعات الخاصة عن النمط المذكور يجب أن يقوم فوراً حتى لايتفشى .

**والقيد الرابع** : هذا القيد ضرورى للغاية مع القيود الثلاثة السابقة . فالمشروع له وجهين من أوجه النشاط ، فى أولهما مشترى لعناصر الإنتاج وفى الثانى بائع للسلع . وفى القيود الثلاثة السابقة تكلمنا عن الاطار الذى يحيط بالمشروع الخاص كبائع للسلع وفى هذا القيد الأخير نبحث الاطار الذى يحيط به كمشترى لعناصر الإنتاج . ولابد أن نؤكد هنا على عدة أمور ، أولها أن الإسلام الذى حرم التحكم فى انتاج أو عرض السلع المباعة فى السوق من

[redacted]

فى عرضها أو فى أسعار خدماتها ابتغاء تحقيق المصالح الخاصة . فمثلا إذا كان الاحتكار فى شراء أو بيع السلع خطيئة كبرى تعرض مرتكبها لسخط الله وعذابه يوم القيامة فإن الاحتكار فى شراء و بيع خدمات الاجراء بقصد بخسهم حقوقهم أو بخس حقوق مستخدميهم لن يقل

---

(١) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من حمل علينا السلاح فليس منا ، ومن غشنا فليس منا » (رواه مسلم) . وعنه أيضا رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام (طعام موضوع بلا وزن أو كيل ومعروض من أجل البيع ) فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بللا ، فقال ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال أصابته السماء يارسول الله .. قال : أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ؟ من غشنا فليس منا ( رواه مسلم وابن ماجه والترمذى ) .. وأخرج الإمام أحمد والبزاز والطبرانى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : مر رسول الله ﷺ

فى جريمته بل يزيد بلا شك . ولذلك لابد من شروط يرضاها الاجراء وأصحاب الأعمال ، والمسلمون عند شروطهم كما قال النبى ﷺ . ولقد أمر النبى ﷺ باعطاء الأجير حقه قبل أن يجف عرقه . أى الوفاء بالحقوق كما اتفق عليها ومن غير تأجيل أو تسويف . كذلك ناقش فقهاء المسلمون مسألة استخدام الأرض عن طريق الإيجار أو طريق المزارعة مناقشة تفصيلية ابتغاء منع أى نوع من الغبن يقع على صاحب العين أو مستخدمها أو يقع بسبب شروط غير عادلة تفرض فى عقد المزارعة . وبالنسبة لرأس المال واستخدامه فإن الإسلام كان حاسماً فقطع دابر الربا تماماً حيث هو مصدر الظلم الأساسى فى استخدام هذا العنصر الانتاجى . قال تعالى ﴿ والذين يأكلون الربا لايقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ (من الآية ٢٧٥ البقرة) وقال تعالى ﴿ يا يها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا مابقى من الربا ان كنتم مؤمنين (٢٧٨) فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لاتظلمون ولاتُظلَمون ﴾ (٢٧٩ البقرة) .

وهكذا نرى أن الإسلام يقدم ضمانات تلقائية لتوافر القيود الأربعة السابقة والتى يمكن بدورها أن تكفل عدم انحراف المشروع الخاص الإسلامى فى نفس الطريق الذى انحرف فيه المشروع الخاص الرأسمالى .

**والواقع أن ماتعرض له المشروع الخاص فى النظام الرأسمالى يرجع أصلاً إلى نقص أو تخلخل الفكر الوضعى الذى استند إليه هذا النظام** . فلقد حاول فلاسفة هذا النظام أن يثبتوا توافقاً خاصاً يتحقق تلقائياً ودائماً بين المصلحتين الخاصة والعامة من خلال المعاملات المادية وكانت هذا مجرد رغبة لم تتحقق إلا فى فترة محدودة ثم ظهرت المشاكل . ظهرت التناقضات الحادة بين المصلحتين الخاصة والعامة ونمت الاحتكارات بأنواعها فى أسواق السلع وكذلك فى أسواق عناصر الانتاج . وتسبب الربا الذى اعتبروه جزءا أساسيا من النظام الاقتصادى فى زيادة ثروات البعض بصورة مضطردة وغير متوازنة . ومع المحاولات المستمرة لأصحاب الأعمال ـ أصحاب رؤوس الأموال ـ لتحديد الأجور عند أقل المستويات الممكنة نمى شعور الكراهية من جانب الأجراء تجاههم وبدأت المجتمعات تتفكك . وفى أواخر القرن التاسع عشر بدأت الاضرابات العمالية العنيفة تظهر على ساحة المجتمعات الغربية . وتكونت الاتحادات العمالية كما برزت أيضا المدارس والنظريات الاشتراكية على اختلاف ألوانها واتجاهاتها من ماركسية وفابية وتعاونية ومسيحية .. الخ . وظلت الأمور تتطور فى شكل

مواجهات حادة بين طبقتى العمال وأصحاب الأعمال . ثم حدثت الأزمة الاقتصادية أو «الكساد العظيم» فى ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ . وتعطلت الآلاف من العمال فى المدن الصناعية فى العالم الغربى وهبط تيار الانتاج إلى أدنى الحدود . وكان التغيير يبدو حتميا فى هذه الظروف. وبينما لم تتحقق نبوءة ماركس بانهيار النظام الرأسمالى إلا أن الأحزاب العمالية قفزت إلى الحكم فى معظم البلدان الغربية مؤذنة ببداية سياسة جديدة وثوب جديد للنظام الرأسمالى . فصدرت تشريعات تضمن حقوقاً راسخة للطبقة العاملة منها مايؤدى هذا الغرض بشكل مباشر كتشريعات الحد الأدنى للأجر ومعونات البطالة ومنها مايؤديه بشكل غير مباشر مثل زيادة الانفاق العام على المؤسسات التعليمية والعلاجية التى يتعلم فيها أساساً أبناء الطبقات العاملة ومثل تشريعات الضرائب التصاعدية . ومن ناحية أخرى تدخلت الدولة لتفرض قيوداً على حرية المشروع الخاص وتحد من الاحتكار والسيطرة الاحتكارية وتحاول اشاعة قدر أكبر من المنافسة بين المشروعات فى الأسواق .. كما أقرت الدولة أيضاً ضرورة اقامة بعض المشروعات العامة لتحقيق بعض الأهداف العامة التى يعجز المشروع الخاص عن تحقيقها .. وقد حدث هذا فى معظم الحالات عن طريق تأميم المشروعات الخاصة فى المجالات الحيوية مثل النقل العام والحديد والصلب والكهرباء والاذاعة والتليفزيون وعوضت المشروعات الخاصة المؤممة من قبل الدولة تعويضاً مناسباً .

وحينما نراجع وضع المشروع الخاص فى النظام الاقتصادى الإسلامى والقيود المفروضة عليه ، وحينما نستعرض فيما يلى وضع الملكية العامة ودورها فى هذا النظام أيضاً سوف نتأكد دائماً من أن نظاماً قام على قواعد دين قيم كان كاملاً منذ البداية من حيث المبادىء الأساسية التى تحكم سيره . ان المبادىء الأساسية التى حكمت سير المشروع الخاص والمشروع العام فى النظام الإسلامى لم تكن وليدة تطور تاريخى أو تجارب بشرية .. وكل ماتحتاجه المجتمعات الإسلامية هو أن تتمكن من خلال التطورات الاقتصادية التى تمر بها من تصميم القوالب العملية التى تضمن تحقيق الجوهر أو المبادىء الأساسية .. والقوالب العملية تتغير ولكن الجوهر لايتغير .

## الملكية العامة ودورها فى النشاط الانتاجى :

فيما يلى نعرض القواعد التى تستند عليها الملكية العامة من حيث النشأة، ثم الأهداف المرتبطة بمصلحة الجماعة والتى يستلزم تحقيقها وجود الملكية العامة فى النظام الاقتصادى الإسلامى .

**نشأة الملكية العامة :**

لاحظنا فيما سبق أن الملكية الخاصة فى الإسلام ذات طبيعة مزدوجة إذ أنها تجمع بين الفردية والجماعية فى آن واحد . فهى تقوم على الفردية من حيث حق التملك وحق الانتفاع بالملك والتصرف فيه . وتقوم على الجماعية من حيث القيود المفروضة عليها من قبل المجتمع وضرورة مراعاة المصلحة العامة .

ولكن من ناحية أخرى نجد أن الإسلام يسمح بالملكية العامة ويحدد لها دوراً تقوم به فى خدمة النشاط الاقتصادى والاجتماعى . **ولدمة نوعين من الملكية العامة فى الإسلام ، الأول** منهما لم يدخل فى مجال الملكية الخاصة منذ النشأة ويضم الماء والنار والكلأ . هكذا فهم من قول رسول الله ﷺ : « ان المسلمين شركاء فى ثلاثة : فى الماء والنار والكلأ » ان هناك منافع عامة فى هذه المجالات وأن الدولة بصفتها ولى أمر المسلمين ، مسئولة عن رعاية هذه المنافع لأجل مصلحة الجميع . وقد أضيف الملح إلى الماء والنار والكلأ كما جاء فى رواية أخرى للحديث . وأضاف فقهاء المالكية المعادن إلى قائمة المنافع العامة وأخذ برأيهم آخرون . **أما النوع الثانى** فكان داخل نطاق الملكية الخاصة ثم أخرجه الإسلام إلى الملكية العامة لتحقيق المصلحة العامة . وهذا ظاهر فى « الوقف » وفيه تنازل اختيارى عن حقوق خاصة لأجل الجماعة . وظاهر أيضاً فيما فعله النبى ﷺ من قسمة غنائم خيبر نصفين جعل أحدهما للنوائب والوفود التى تفد على رسول الله وعلى المسلمين [1] . كما ظهر أيضا فى الأراضى المفتوحة فى عصر عمر بن الخطاب والتى لم توزع على الفاتحين وانما ادخلت فى نطاق الملكية العامة للدولة .

**ب ـ أهداف الملكية العامة :**

لم يكتشف الإسلام إذن أمر الملكية العامة من خلال مراحل التطور الاقتصادى التى مرت بها المجتمعات البشرية كما حدث فى الأنظمة الوضعية . فالدين القيم الذى ارتضاه الخالق للناس جميعاً عرف الحاجات العامة قرونا طوال من قبل أن يعرفها الناس ويجادل فيها الحكماء والعلماء ورجال السياسة بين مؤيد ومعارض . بل وإن المدارس الوضعية مازالت حتى الآن لاتستطيع أن تضع حداً فاصلاً بين مايجب أن يدخل فى اطار الملكية العامة ومايجب أن يخرج منها على سبيل التأكيد . أما الإسلام فكان قاطعاً منذ البداية فى أمر الملكية الخاصة وحدودها وكذلك فى تحديد مجال الملكية العامة .

---

(١) انظر محاضرات الشيخ على الخفيف فى الملكية ( المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية فى القاهرة ص ١١٠ ـ ١١١ ) منشورات المؤتمر الأول ـ القاهرة .

وحينما نتكلم عن أهداف الملكية العامة فى الإسلام فانما نفعل هذا **أولا** لكى نزداد فهما لطبيعتها وهذا أمر له أهميته فى ادارتها وتحقيق المرجو منها . **وثانيا** لكى تكون لدينا قاعدة سليمة نحتكم إليها إذا بدا للبعض أن يدخل فى نطاق الملكية العامة ماليس منها أو يخرج منها ماهو فيها أصلاً .

**وأول الأهداف** وأبرزها مايتضح من حديث رسول الله ﷺ فى أن المسلمين شركاء فى ثلاثة : الماء والنار والكلأ .. فهذه الأشياء **تمثل حاجات ضرورية لايستغنى عنها فرد أو جماعة سواء من الناحية الاستهلاكية أو من الناحية الانتاجية .. ومن ثم فانه إذا وقعت هذه المنافع العامة فى أيدى بعض الأفراد خاصة فاحتكروها فانهم يتمكنون عن طريقها من التحكم فى مصائر عامة الناس ، مستهلكين أو منتجين ، فيلحقون بهم الضرر بشكل مباشر أو غير مباشر** .. ولقد أثبتت الدراسات الاقتصادية فى القرن الميلادى الحالى (٢٠) ان قيام مشروعات خاصة لاستغلال المياه أو انتاج الطاقة ( النار ) [١] يمكن ان يؤدى إلى قيام مايسمى بالاحتكار الطبيعى . ولهذا فقد كان منطقياً أن يقترح الاقتصاديون المعاصرون على الحكومات أن تقوم بنفسها ـ أو عن طريق المشروعات العامة ـ بالاشراف على استخدامات المياه وتكريرها وكذلك انتاج الطاقة من أجل المصلحة العامة Public Interest . أما « الكلأ » فهو العشب الرطب أو اليابس ، والمقصود بالكلمة فى الحديث الشريف الأرض المشاع التى ينمو فيها العشب وترعى فيها الحيوانات .. فلا يحتكر أحد هذه الأرض حتى لايضيق على عامة الناس قضاء نشاطهم فى الرعى وغيره مما يتصل به من نشاط . وأرض الكلأ المباحة لعموم الناس قد تكون أيضاً مرتعاً للصيد أو مكانا لقطع الأخشاب أو قد يمكن استصلاحها للزراعة أو استخراج معادن ذات قيمة اقتصادية منها تنفع الناس جميعا ، فلا يصح لأحد أن يجعلها ملكية خاصة لنفسه ولورثته من بعده. ويتضح أهمية اباحة أرض الكلأ لعامة الناس وعدم السماح لأحد باحتكارها أو احتكار أجزاء منها من واقع التجربة التاريخية . ففى تاريخ المجتمعات البدائية وفى تاريخ العصور الوسطى مايدل على الظلم البشع والاستعباد الذى وقع على عامة الناس من جراء سيطرة أفراد قلائل أو فرد واحد على مساحات شاسعة من الأراضى النافعة والضرورية لعامة الناس .. ولعل فى تاريخ الاقطاع فى أوربا فى العصور الوسطى ، وفى

---

(١) استخدمت النار قديما فى الطهى والاضاءة ليلاً وخلال السفر ﴿ نحن جعلناها تذكرة ومتاعاً للمقوين ﴾ (الواقعة ٧٣) أى المسافرين . وكل هذا وغيره يعتمد الآن على الطاقة بأنواعها المختلفة فى الحصول عليه .

غير أوربا قديما وحديثا مايدل على حكمة التشريع الإسلامى . لذلك فإنه **بخلاف ضمان قضاء الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع من المنافع العامة الثلاث الماء والنار والكلأ ، فإن جعل هذه المنافع فى اطار الملكية العامة له أثر هام فى توزيع الثروة والدخل داخل المجتمع توزيعاً عادلا . وكل هذا مما ينعكس أثره نهائيا على حالة النشاط الانتاجى فى المجتمع وقدرته على النمو فى المدى الطويل** .. فعامة الناس ينشطون للعمل والانتاج فى ظل مناخ اجتماعى ملائم يتميز بعدالة توزيع الثروة والدخل وسيادة المنافسة بدلا من الاحتكار والبعد عن الظلم والغش وما إلى ذلك .

وقد تثار مسألة « احياء الأرض الموات » هنا حيث يترتب على الاحياء تحول الأرض من ملكية مباحة للجميع إلى ملكية خاصة بمن احياها ، فالحديث عن الرسول ﷺ أنه « من أحيا أرضاً مواتاً فهى له » . ولكن هناك شروط محددة لذلك فالأرض الموات ليست بأرض الكلأ التى ينتفع منها عامة الناس . بل هى الأرض البعيدة عن العمران البشرى ، أى عن المساكن وعن النشاط الانتاجى لعامة الناس فى المجتمع وليس فيها حقوقاً خاصة أو مصالح عامة قائمة . والاحياء فى هذه الظروف فيه نفع مؤكد للفرد الذى يقوم بالعمل وللمجتمع من بعده ، ذلك لأن موردا من موارد المجتمع كان عاطلاً من غير نشاط انتاجى اطلاقاً فأصبح موظفاً وله انتاج يستفيد منه الفرد والمجتمع .

ومن جهة ثانية فإن الشريعة الإسلامية تقرر حق « الحمى » [1] للدولة فى أرض الكلأ . ونرى أن فى تشريع الحمى اتصالا أكيداً بالقاعدة الأصلية فى أن أرض الكلأ للناس جميعاً .. فأصحاب الثروات الخاصة أقدر على احياء الأرض الموات من غيرهم ، وكذلك فإن جانبا من الأرض الموات قد يلزم الدولة لتأدية بعض الحاجات العامة الملقاة على عاتقها .. لذلك فإن فى « **الحمى** » **حفظ لحق البعض الذين لا يستطيعون احياء الأرض الموات من أصحاب الحرف والدخول البسيطة بينما يريدون ذلك ويكون ذلك فى مصلحتهم ، وفى « الحمى » حفظ لحق البعض من الأجيال القادمة من المسلمين فى رصيد عاطل من الأرض الآن ، وفى « الحمى » تسهيل لأداء بعض الحاجات العامة كالجهاد فى سبيل الله** أو مانطلق عليه فى عصرنا الشئون الحربية أو الدفاع .

قال الماورد ى: وحمى « الموات » هو المنع من احيائه املاكاً ليكون مستبقى الاباحة

---

(١) فى المصباح المنير : « حميت » المكان من الناس حمياً ، وحمية بالكسر منعته عنهم والحماية اسم منه وأحميته بالألف جعلته حمى لا يقرب ولا يجترأ عليه .

لنبت الكلأ ورعى المواشى . وقد حمى رسول الله ﷺ جبلاً بالبقيع .. وقال « هذا حماى » وأشار بيده إلى القاع وهو قدر ميل فى ستة أميال ، حماه لخيل المسلمين من الأنصار والمهاجرة (١) وفيما بعد النبى عليه الصلاة والسلام، حمى عمر بن الخطاب رضى الله عنه « شرف » و « الربذة » (٢) .

وقد يفهم أن « الحمى » لاينبغى أن يتقرر إلا من أجل الجهاد فى سبيل الله، شئون الدفاع والشئون الحربية للمجتمع الإسلامى . ولكن فى وصية عمر رضى الله عنه لعامله على الربذة « هنى » ما يدل على حق لعامة الناس فى الأرض المحمية وللفقراء منهم بصفة خاصة . ففى الوصية المذكورة يقول عمر رضى الله عنه : « ياهنى اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وادخل رب الصُرَيمة والغُنَيمة (٣) . ودعنى من نَعَم ابن عفان ونَعَم ابن عوف (٤) فإنهما ان هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع وإن هذا المسكين ان هلكت ماشيته جاء يصرخ يا أمير المؤمنين ... » وهكذا فإنه بالرغم من أن الأرض قد حميت لأغراض الجهاد الا أنها أتيحت لعامة الناس مع تقرير أولوية النفع منها للفقراء خاصة .

وقد اختلفت آراء الفقهاء فيما بعد عمر رضى الله عنه فى أمر الحمى . فقيل ليس لأحد من الولاة أن يحمى للمسلمين الا ماحماه النبى صلى الله عليه وسلم . وقيل بل أمر الحمى جائز لولى الأمر من حيث أنه يقوم مقام النبى ﷺ . والقول الثانى عليه جمهور الفقهاء ، غير أن ولى الأمر لايحمى أرضاً الا تحقيقاً لمصالح المسلمين كافة وقال الماوردى : يتساوى فى الانتفاع بالحمى الغنى والفقير ، المسلم والذمى ، فإن خص بذلك المسلمين

---

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٧٦ .

(٢) وقال رضى الله عنه لعامله على الربذة فيما قال « ولولا النَعَم التى يحمل عليها فى سبيل الله ماحميت على الناس شيئا من بلادهم أبداً » وقال أيضا لاعرابى جاء يسأله فى أمر الحمى « المال مال الله والعباد عباد الله ، والله لولا ما أحمل عليه فى سبيل الله ماحميت من الأرض شبراً فى شبر » .

(٣) الصريمة تصغير « الصرمة » وهى القطيع من الابل .. والمقصود برب الصريمة أى صاحب العدد القليل من الابل . وكذلك المقصود برب الغنيمة أى صاحب العدد القليل من الغنم .

(٤) انعام أو ماشية ابن عفان وابن عوف ـ يقصد عثمان ابن عفان وعبدالرحمن بن عوف رضى الله عنهما وكانا من الأغنياء . وبهذا يقصد عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن انعام الفقراء هى الأحق بالرعاية .

اشترك به الفقراء والأغنياء منهم ، فإن خص به الفقراء دون الأغنياء كان ذلك صحيحاً . أما أن خص به الأغنياء دون الفقراء كان ذلك باطلاً [1] . والسند فى هذا هو وصية عمر رضى الله عنه لمن ولاه عامله بالربذة .

وكما رأينا فإن الدولة الإسلامية أعطت صغار الرعاة أولوية فى الانتفاع من الحمى ، وهذه قاعدة يمكن الاستناد إليها فى تقرير مصالح هامة فى النشاط الانتاجى خاصة فى البلدان النامية . لقد تقررت أولوية صغار الرعاة فى الانتفاع من الحمى فى ظروف اقتصادية تميزت بأهمية نشاط الرعى لأصحاب الدخول المنخفضة والدخول المرتفعة على السواء . والمجتمعات تختلف بالنسبة لما تمارسه من نشاط اقتصادى باختلاف المكان أو الزمان . فقد يتغلب نشاط الرعى تارة وقد يتغلب نشاط الزراعة تارة أو نشاط الصناعة تارة أخرى . **ولذلك فإننا حينما نقرر أولوية الاستفادة من أرض الحمى نقررها لصغار الرعاة فى مجتمع يحتل نشاط الرعى فيه أهمية كبيرة ولصغار المزارعين فى مجتمع يحتل نشاط الزراعة فيه همية كبيرة ولصغار الحرفيين أو لأصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة فى المجتمعات التى أصبحت الصناعة فيها نشاطاً رئيسياً** . وتستطيع الدولة أن تقدم التسهيلات الأساسية من مياه وطاقة لهؤلاء المستفيدين من الحمى بغية اعانتهم على قضاء نشاطهم الانتاجى . فالمشروع العام هو المسئول عن تنظيم استخدام المياه وتوفيرها وهو المسئول عن توفير الطاقة الكهربائية وغيرها كما أسلفنا ، فإذا أدى خدماته للمستفيدين من « الحمى » تكاملت الأهداف الانتاجية العامة من وراء ملكية الناس جميعاً للماء والنار والكلأ ومن وراء الحمى الذى تقرره الدولة .

وأخيراً فإن ثمة هدف آخر قد يتحقق من خلال « الحمى » مع أنه لم يكن محل الكلام والهدف من قبل . فالأرض الموات ماهى إلا أرض بعيدة عن العمران وغير مطلوبة لنشاط عامة الناس فى فترة زمنية حاضرة ولكنها قد لاتكون كذلك فى فترة زمنية أخرى مستقبلة مع توسع العمران وتطور النشاط الانتاجى وتطور الفنون الانتاجية . لذلك فاننا نرى أن « الحمى » فيه حفظ لحق البعض من الجيل المقبل من المسلمين فى رصيد عاطل من الأرض الآن موجود لدى الجيل الحالى . وهذا يحقق العدالة بين جيل حاضر قادم يأتى من بعد فى أرض موات أتاحها الله للناس جميعاً . ولو تركت الأرض الموات دون « حمى » لربما استأثر باصلاح معظمها أصحاب الثروات فى جيل من الأجيال فصارت ملكية خاصة لهم ولذرياتهم من بعدهم . **ولكن مع وجود « الحمى » يبقى جانب من الأرض الموات محمياً لمن**

---

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٧٧ .

**يأتى من بعد** . ولكن الدولة الإسلامية لايجب أن تشتط أو تتطرف فى تقرير « الحمى » على هذا الأساس لأن احياء الأرض الموات مطلوب لزيادة الانتاج وهذا ينعكس أثره على الجميع حاضراً ومستقبلاً وكذلك لأن كل جيل له رزقه عند الله . وهذا القول الأخير ليس بلا دليل .. فلقد ثبت من خلال التجربة البشرية خاصة فى المائة عام الأخيرة أن الأرض التى لم يكن استصلاحها للزراعة متصوراً من قبل قد استصلحت بعد ذلك بتكاليف يسيرة بفضل التقدم فى العلوم والفنون الانتاجية . كما ثبت أن الأرض التى لايمكن أن تستصلح للزراعة ( فى حدود المعرفة العلمية والفنية المتاحة ) يمكن أن تكون مصدراً لأنواع أخرى من الانتاج لايقل بل قد يزيد أهمية بكثير عن الانتاج الزراعى . ولذلك فإن القليل الذى قد يبقى من الأرض الموات للأجيال التالية قد يحوى لهم من الرزق مثل أو أمثال ما حوى الكثير من هذه الأرض التى كانت متاحة للأجيال السابقة . فسبحان من بيده رزق الأولين والآخرين إلى يوم الدين.

**وهناك أهداف أخرى للملكية العامة تتضح من مناقشة ملكية الدولة الإسلامية للمعادن وتتمثل فى ضمان تحقيق المصلحة العامة من بعض موارد الثروة الطبيعية التى تتميز بأهميتها الحيوية لجميع أنواع النشاط الاقتصادى ،وعدم وضع مثل هذه الموارد التى تعتبر ثروة للمجتمع كله تحت تصرف فرد واحد أو بعض الأفراد أو الشركات الخاصة .**

والمقصود بالمعادن المواد الخام الموجودة على سطح الأرض أو فى باطنها ويمكن الاستفادة منها فى النشاط الانتاجى أو الاستهلاكى . ورأى المالكية فى ملكية الدولة للمعادن من أهم الآراء وأبرزها فى الفقه الإسلامى فى هذا المجال . فلقد ذهب المالكية إلى أنه لايجوز للأفراد أن يمتلكوا المعادن الموجودة فى الأرض ملكية خاصة وأن ملكية هذه يجب أن تكون للدولة وذلك لأهمية المعادن لعامة الناس وأن الناتج الذى يتحقق من استخراج المعادن وفير ومن ثم فهو غير متوافق مع الجهد المبذول فيه . ويمكن القول أن المعادن ثروة قد قدرها الله للجميع وسواء ظهرت على سطح الأرض أم اكتشفت بالحفر فى باطن الأرض فإنه لايصح لفرد ( ولا لأفراد ) ادعاء ملكية هذه الثروة بمجرد المجهود المبذول فى استخراجها من مستقرها الطبيعى . وربما قيل أن المجهود الذى يبذل أحياناً فى استخراج المعادن كبير وشاق ولكن الأمر نسبى والمقارنة يجب أن تكون دائماً بين قيمة هذا المجهود وقيمة الثروة التى تخرج من مستقرها إلى حيز الاستخدام . وفى العصر الحاضر تميزت الجهوز التى تبذل فى اكتشاف المعادن واستخراجها بأنها علمية ومنظمة للغاية . ويستطيع العلم الحديث أن يميز بين المناجم الغنية بالمعادن وغيرها وبين الآبار البترولية الغنية وغيرها من غير حاجة لعمليات تنقيب وحفر

شاقة كما كان يحدث في الماضي . ومازال المنطق قائم في المقارنة بين قيمة المجهود المبذول أو تكلفته وقيمة الثروة المعدنية المكتشفة ومازال الميزان غالبا في صالح الأخير . وبفرض وجود استثناءات فيمكن القول أن القاعدة تخص الحالة العامة وهي الجديرة بالتشريع .

وقديما حكم بعض الفقهاء بعدم أهمية بعض المعادن حيث كانت أحيانا متوفرة أو لم يكن لها استخدامات كثيرة أو معروفة في المجتمعات . وكان النفط (البترول ) يدخل قديماً في تلك المعادن قليلة الأهمية . ولذلك لم يروا أهمية لضرورة تملك الدولة للمعادن . ولكن العصر الحاضر اختلف تماما وصارت جميع المعادن المعروفة ذات أهمية كبيرة واستخداماتها عديدة في ظل الفنون الانتاجية المتطورة .

مثال ذلك استخدام المعادن السائلة أو الجامدة في انتاج الطاقة أو كمواد خام للصناعة أو للزراعة أو عمليات تشييد المباني وتعبيد الطرق وغير ذلك .. ومن ثم أصبح رأى المالكية يحوز القبول والتأييد لكل من بحث الأمر باستفاضة . **فإذا كانت المعادن ذات أهمية كبيرة في النشاط الانتاجي ( خاصة في المجتمعات المعاصرة ) فإنه من الخطأ ترك ملكيتها في يد الأفراد يديرون عملية استغلالها وفقاً لمبدأ الربحية الخاصة** . وقد نجد أن القيود المفروضة على المشروع الخاص في النظام الإسلامي غير كافية لضمان تحقيق المصلحة العامة من خلاله في هذه الظروف . **ومن ناحية أخرى فإن الأفراد قد يعجزون أحياناً عن تحمل التكاليف التي تستلزمها عمليات اكتشاف واستخراج المعادن ـ وهذا أمر واقع في بعض الحالات خاصة في عصرنا الحالي ـ ومن ثم يتركون المعادن دون استغلال أو يقصرون في استغلالها . والدولة لاشك أكثر قدرة على تنظيم عمليات اعداد رأس المال اللازم للكشف والاستخراج وهي كذلك أكثر قدرة على ادارة عمليات الانتاج** . وهي في هذا الأمر لاتتنافس مع الأفراد في أمر يستطيعونه وانما تساعد في تحقيق مصلحة عامة للجميع . وقد يناقش البعض أمر الملكية العامة في مجال المعادن استناداً على آراء الفقهاء الآخرين الذين اختلفوا مع المالكية . وربما قيل أن الأفراد تمكنوا من استغلال المعادن في الولايات المتحدة وفي أوربا الغربية وبلدان أخرى واستطاعوا تكوين شركات ضخمة ذات كفاءة انتاجية عالية . وهذا الأمر الأخير لايمكن انكاره . ولكن يلاحظ أن عنصر الاحتكار واضح جداً في سلوك معظم هذه الشركات الضخمة المنتجة للمعادن ، وهذا أمر لاينكره أحد أيضاً . ولذلك حتى إذا سلمنا بأن الأفراد قد يكونون أحيانا ذوى كفاءة في استغلال المعادن أو حتى أكثر كفاءة من الدولة إلا أنه من الخطورة السماح لهم بتكوين احتكارات ذات شوكة قوية من خلال هذا المجال الحيوى . ومع

ذلك فإن النظام الإسلامى يسمح بالاستفادة من مواهب الأفراد والحوافز الخاصة الموجودة لديهم حتى فى ظل الملكية العامة وهذا أمر فريد إذا قورن بما هو موجود فى النظم الاقتصادية الأخرى . فالمالكية « يرون أن من حق الدولة أن تقطع المعادن لمن تجد فيه القدرة على استثمارها على أن يكون للمقطع له حق الاستغلال ، وتبقى ملكية الرقبة للدولة ، ويحق لها أن تسترد ذلك الحق متى انتهت فترة الاقطاع » (١) .

لاشك أن القاعدة الهامة التى ارتكزت عليها مناقشة الملكية العامة للمعادن تتمثل فى الحرص على عدم حصر ثروة هامة أو غير عادية أتاحها الله للمجتمع فى أيدى قلة من الأفراد. ولاشك أن هذه القاعدة نفسها تتأكد من معنى الآية الكريمة الخاصة بتوزيع أموال الفيء .. قال تعالى : ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لايكون دولة بين الأغنياء منكم .. ﴾ (الحشر : ٧) فهكذا أمر الله فى الثروة غير العادية التى منّ الله بها على المجتمع الإسلامى حينما آلت إليه أموال بنى النضير وثرواتهم ، أن يكون فيها نصيباً لرسول الله ﷺ وأنصبة لذوى الحاجات المختلفة وذلك كى لايتركز المال أو يبقى متداولاً فقط بين الأغنياء من المجتمع وهم القلة . وقد تأكدت هذه القاعدة الهامة فى عصر عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأرضاه فلم يقسم أرض السواد ومصر والشام بعد افتتاحها بين الفاتحين الغانمين وانما أبقاها ملكاً عاماً للأمة الإسلامية . وكان رسول الله ﷺ قد قسم أرض خيبر بين الفاتحين امتثالاً لأمر الله ( آية الغنائم ) . ولكن عمراً رضى الله عنه وقد ألهمه الله عز وجل فعل مافعل ، شعر أن استمرار الدولة فى قسمة الأرض المفتوحة بين الفاتحين سوف يؤدى إلى تركز الثروة فى أيديهم خاصة وأيدى ورثتهم من بعدهم ويحرم بقية المسلمين فى عصره ومن يأتى من بعدهم وهم الغالبية ، من ثروات غير عادية أصبحت فى حوزة المجتمع بفضل الله . ويروى أنه رضى الله عنه قال : « كيف بمن يأتى بعد ذلك من المسلمين ليجدوا الأرض قد اقتسمت وورثت عن الآباء ؟ » . وخالف بلال رضى الله عنه عمراً فيما فعل فقال « اتقف ما أفاء الله علينا بأسيافنا على

---

(١) انظر : محمد فاروق النبهان ، الاتجاه الجماعى فى التشريع الاقتصادى الإسلامى ص ٢٥٠ ، (رسالة دكتوراه ) دار الفكر ١٩٧٠ . ويلاحظ أن كلمة الاقطاع فى الفقه الإسلامى تستخدم بمعنى يختلف تماماً عن المعنى الشائع للكلمة فى عصرنا الحاضر . فالدولة حينما تقطع أرضا أو معدنا لفرد من الأفراد فانما تعطيه قطعة أرض أو منجما وذلك بشروط . وكذلك انظر : الماوردى ، الأحكام السلطانية ، ص ١٨٨ .

قوم لم يحضروا ولم يشاهدوا ، فقال عمر : إذا قسمت أرض العراق والشام ومصر فما يسد به الثغور ؟ وما يكون للذرية والأرامل ؟ ثم قال : لولا آخر الناس ما فتحت قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله خيبر » ووافقه معاذ رضى الله عنه فقال « والله .. انك ان قسمتها صار الريع العظيم فى أيدى القوم ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الإسلام سداً وهم لايجدون شيئا ، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم » (١) .

وهكذا حينما زادت ثروة المجتمع زيادة « غير عادية » ألهم الله عمراً بين الخطاب أن يعاملها معاملة « الفيء » رغم أنها كانت فى ظاهرها « غنيمة » واستند أمير المؤمنين رضى الله عنه ومن وافقه من صحابة رسول الله ﷺ إلى القاعدة القرآنية الهامة ﴿ كى لايكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ (الحشر - ٧) ورأوا منافع عامة لم تكن لتتحقق إذا صارت هذه الثروة غير العادية فى غير نطاق الملكية العامة للدولة الإسلامية . فمن أين تأتى الموارد المالية للدولة للانفاق على الجيوش المستمرة فى جهادها ؟ ومن أين تأتى الموارد المالية للدولة للانفاق على ذوى الحاجات فى مجتمع كانت حدوده تتسع بصفة مستمرة ؟؟

وقد اختلف الفقهاء رضوان الله عليهم فى مافعله عمر بن الخطاب . وكان ممن وافقه على الملكية العامة لأرض السواد ومصر والشام الإمام مالك رضى الله عنه . وقال أنه لايجوز لولى الأمر أن يفعل خلاف مافعل عمر . وقال مالك أن ابقاء أرض السواد ومصر والشام ملكاً عاماً فيه تحقيق لأهداف عامة ، فيصرف من خراج هذه الأرض فى بناء المساجد والمدارس وبناء القناطر وجميع السبل التى تعود على المسلمين عامة بالنفع (٢) . وذهب أبويوسف صاحب الإمام أبوحنيفةرضى الله عنهما إلى أن ذلك الفعل من عمر كان توفيق من الله « وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين، وفيما رآه من جمع خراج ذلك ( أى خراج الأرض التى بقيت ملكا عاماً ) وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم ، لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس فى الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ، ولم تقو الجيوش على السير إلى الجهاد (٣) . ونحن لانعرض هنا أمر ماجاء فى أمر الأرض المفتوحة عنوة من فقه . فالمجتمع الإسلامى أصبح ضعيفاً فارغاً من القوة بعد أن بعد حكامه عن الشريعة وانتابته كثير من عوامل التخلف الاقتصادى والاجتماعى . بل أن المجتمع الإسلامى هو الذى وقع فريسة سهلة

---

(١) أبوعبيد ابن سلام ، الأموال ص ٥٩ ، كذلك انظر : يحيى ابن آدم ، الخراج ( انظر المناقشة الخاصة بقسمة أرض العنوة ) .

(٢) انظر محمد فاروق النبهان ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

(٣) أبويوسف : الخراج ، ص ٣٢ .

للفاتحين فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .. ولكننا عرضنا ما عرضنا لكى نؤكد أنه فى حالة تحقق ثروات غير عادية للمجتمع الإسلامى بأى طريق كان أو فى حالة وجود ثروات غير عادية مخبوءة فى باطن الأرض أو سطحها فإنه لايحق لأحد أن يمتلكها ملكية خاصة بل ينبغى أن يتاح للجميع الاستفادة منها وفقا لعدالة الشريعة الإسلامية . وكذلك يتضح أيضاً أن من أهداف الملكية العامة إتاحة مايكفى من موارد مالية للدولة لكى تنفق منها على الجيش وبعض أنواع المرافق التى لايستغنى عنها عامة الناس مثل الجسور وكذلك على المساجد والمدارس ، وعلى أصحاب الحاجات الماسة مثل الأرامل واليتامى والفقراء . وربما يتسائل البعض ولِمَ لاتفرض الدولة ضرائب على الناس بدلاً من ذلك ؟ ولكن الضرائب بالشكل الذى نعرفه الآن لم تكن معروفة فى العصر الإسلامى الأول . ولا شك أن ملكية عامة تدر موارد مالية للدولة بطريق النشاط الانتاجى ليس فيها عبئا على أحد وهى أفضل بلا شك من ضرائب تفرض على الناس وقد يكون عبئها عليهم وعلى نشاطهم الانتاجى كبير أو متزايد .

وأخيراً فإنه بذكر المرافق العامة وضرورتها لعموم الناس فإن النظام الإسلامى ينفرد من بين الأنظمة الاقتصادية جميعاً بفتح الباب للأفراد لانشائها أو دعمها عن طريق التنازل الاختيارى عن ملكيتهم الخاصة وتحويلها إلى ملكية عامة . هذا هو نظام الوقف . وقد تعرض هذا النظام لكثير من الأقاويل والانتقادات لأن البعض قد استغله فى تحقيق أغراض فردية خاصة . ولكننا هنا نتناول « ماينبغى » وهو جزء من تجربة المجتمعات الإسلامية وليس كل التجربة ، كما أننا نختص بدور الوقف فى النشاط الانتاجى وهذا جزء من دوره العام .

لقد لعب الوقف دوراً هاماً على مدى التاريخ الإسلامى الطويل فى تمويل العديد من المرافق العامة . فقد كانت أموال الوقف تستخدم فى انشاء المساجد ولم تكن المساجد مجرد دور للأعمال التعبدية المحضة وإنما كانت مدارس لاتهدأ فيها حركة التعليم يستفيد منها أبناء الأغنياء والفقراء على السواء ، ومكتبات زاخرة بالكتب والمراجع فى العلوم المختلفة . وفى مراحل أخرى من التاريخ الإسلامى حينما برزت المدارس والمكتبات العامة كمؤسسات مستقلة أدى الوقف دوره فى انشائها وتمويلها . كل هذا حدث قرونا طويلة قبل أن يفطن العالم الغربى إلى أن على الدولة أن تنشىء مثل هذه المؤسسات وتتعهدها بالانفاق ، وكان لابد للدولة فى المجتمعات الغربية من جباية الضرائب لأجل تمويل مثل هذا الانفاق . كذلك قام الوقف بدوره فى تمويل المستشفيات و« التكايا » وهى بيوت مخصصة لاستضافة من لا أهل

لهم ولا مأوى من أبناء السبيل وغير القادرين من العجزة وأرامل النساء واليتامى واللقطاء . وكل هذه فئات بدأت المجتمعات الغربية الحديثة أخيراً جداً تتنبه إلى قضاياها الاجتماعية والإنسانية وتنشىء لها الملاجىء وتنفق عليها بما يحميها من العوز وما يحمى المجتمعات من ظواهر التشقق الاجتماعى والجرائم المترتبة على اهمال قضايا أصحاب الحاجات الماسة .

وربما قيل أن هذه المرافق أو المؤسسات جميعاً من قبيل الأعمال الخيرية فما علاقتها بالنشاط الانتاجى ؟ ولكن ألم يتفق المعاصرون من علماء الاقتصاد على تصنيف المدارس والمكتبات العامة والمستشفيات ودور رعاية العجائز والأيتام والأرامل الخ ضمن رأس المال الاجتماعى Social Overhead Capital ؟ وألم يتفق المعاصرون من علماء الاقتصاد أن رأس المال الاجتماعى له دوره الهام فى النشاط الانتاجى ، مع أن هذا يتم بصورة غير مباشرة ، ومن ثم له أولوية أساسية فى عملية التنمية الاقتصادية ؟ .

***

# الفصل الرابع
# دور الدولة فى تنمية الصادرات فى إطار الظروف المعاصرة

## هدف تنمية الصادرات المصرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين :

أصبح هدف تنمية الصادرات المصرية من أهم الأهداف الاقتصادية فى مطلع القرن الحادى والعشرين وذلك لعدة أسباب :

**أولاً** : أهم الأسباب وأكثرها الحاحاً هو التخلص من عجز الميزان التجارى الذى أصبح مؤرقاً بسبب استمراره وتزايده على مدى النصف الأخير من القرن العشرين . وإذا اعتبرنا الثلاثين سنة الأخيرة نجد أن هذا العجز قد ارتفع من ٢٨٠ مليون دولار فى ١٩٧١ إلى ٣ بليون دولار ثم ٨ر٣ بليون دولار فى عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ على التوالى . وتشير آخر البيانات إلى أن العجز قد بلغ ٣ر١٣ بليون دولار فى ١٩٩٨ . ومن المعروف أن هذا العجز الخطير والمتزايد كان وراء العجز المزمن فى ميزان الحساب الجارى ، حيث لم يمكن تغطيته بالفائض الذى تحقق فى ميزان الخدمات أو فى التحويلات فى عديد من السنوات وذلك باستثناء سنوات النصف الأول من التسعينات (انظر الملحق جدول ـ ١ـ) . ولقد ترتب على العجز المزمن والمتزايد فى ميزان الحساب الجارى إلى بداية التسعينات نضوب الاحتياطيات الدولية وتزايد المديونية للعالم الخارجى وتدهور مستمر فى قيمة الجنيه المصرى تجاه الدولار والعملات الأخرى القابلة للتحويل (انظر الجدول ـ ٢ـ الملحق) . وقد أمكن فقط خلال النصف الأول من التسعينات بفضل التحويلات الخاصة للمصريين المقيمين فى الخارج وانخفاض مدفوعات الفوائد

على الدين الخارجى تغطية عجز الميزان التجارى وتكوّن فائض فى الحساب الجارى لأول مرة خلال النصف الأخير من القرن العشرين . ولكن الأمر لم يستمر إذ أن الظروف التى تسببت فى فائض ميزان الحساب الجارى لم تكن أكثر من ظروف طارئة وكان حتماً على مصر أن تعود لمواجهة المشكلة الحقيقية المؤرقة وهى عجز الميزان التجارى .

**ثانيا** : ثانى الأسباب ـ وليس أقل فى أهميته من الأول حيث يرتبط به تماما ـ فهو أن عملية تنمية الصادرات تتضمن أكثر من تنمية موارد العملات الأجنبية وتحقيق التوازن الخارجى ، بل هى أساسية لتنمية الدخل القومى الحقيقى .. ولانقصد بذلك زيادة الدخل بفعل المضاعف فهذه مسألة تخص الأجل القصير وانما نقصد جوهر عملية التنمية فى الأجل الطويل . فتنمية الصادرات حينما تعرف بدقة فى إطار حرية التجارة هى تغير هيكلى فى النشاط الانتاجى المحلى لايتم إلا بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة لصالح الأنشطة ذات الميزات النسبية . والأخيرة هى الأنشطة الأكثر كفاءة ليس فقط من المنظور المحلى بل أيضاً العالمى ، وهى أيضاً الأنشطة الأكثر قدرة على النمو بمعدلات مرتفعة . وعلى ذلك فإن تنمية الصادرات تعبر فى الواقع عن جوهر عملية التنمية الاقتصادية فى إطار اقتصاد مفتوح وتتضمن فى حالة نجاحها فى هذا الإطار تضييق فجوة التخلف وليس مجرد تحقيق معدلات نمو موجبة . ولاشك أن تجربة مجموعة بلدان جنوب شرق آسيا التى تمكنت من تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة خلال النصف الثانى من القرن العشرين إنما اعتمدت أساساً على تنمية صادراتها القومية .. مثال هذا كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا وأندونيسيا.. كذلك أثبتت تجربة الصين ـ رغم أنها تجرى فى ظروف اقتصادية مختلفة ـ أن تنمية الصادرات تعتبر أساسية لتنميتها الاقتصادية التى سارت بمعدلات مرتفعة عن معظم الدول النامية خلال الخمس عشر عاما الأخيرة . والجدول ـ ٣ ـ (الملحق) يبين قوة الارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلى

الاجمالى ومعدلات نمو صادرات عدد من البلدان النامية [١] . فنجد أن من بين أربعة عشرة دولة خمسة قد حققت معدل نمو سنوى للصادرات يتراوح بين ٨ ـ ١٧ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ ( باكستان ، تركيا ، سنغافورة ، الصين ، ماليزيا ) وهذه أيضا قد حققت معدل نمو سنوى فى الناتج المحلى الاجمالى يتراوح بين ٥ ـ ١٠ ٪ . ولقد حققت مصر معدل نمو سنوى فى الناتج المحلى بلغ ٣ر٥ ٪ خلال نفس الفترة كما كانت صادراتها تنمو بنفس المعدل تقريباً خلال نفس الفترة (١٩٨٠ـ١٩٩٠) إلا أن الاحصائيات المصرية تبين أن هذه المعدلات المرتفعة نسبياً تحققت خلال النصف الأول من الثمانينات فى نهاية فترة الرواج البترولية التى بدأت بعد حرب ١٩٧٣ . أما فى النصف الثانى من الثمانينات فكانت معدلات النمو متدنية للغاية بل سالبة فى بعض السنوات سواء فى الناتج المحلى أو الصادرات [٢] .

وخلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧ تمكنت سبعاً من الدول الأربعة عشر النامية ( انظر الجدول – ٣ –) من تحقيق معدل نمو سنوى فى الناتج المحلى يتراوح بين ٦ ـ ١٢ ٪ (اسرائيل ، أندونيسيا ، سنغافورة ، الصين ، ماليزيا ، والهند) ومعدل نمو سنوى فى الصادرات يتراوح بين ٩ ـ ١٦ ٪ .

ويلاحظ أن نصيب الصادرات السلعية فى اجمالى صادرات السلع والخدمات فى هذه الدول كان يتراوح بين ٥ر٧٢ ـ ٧٥ ٪ فى حالتين (اسرائيل والهند ) وبين ٨٠ ٪ ـ ٩٧ ٪ فى بقية الحالات ، كما أن نسبة السلع المصنوعة فى الصادرات السلعية لم يقل عن ٧٤ ٪ الا فى حالة واحدة ( أندونيسيا ٥١ ٪ ) . وبالرغم من أهمية هذه الملاحظة فى علاقة البناء السلعى ، الصناعى خاصة ، بتنمية الصادرات والدخل المحلى إلا أننا لانقول بأنها قاعدة عامة . فهناك حالات أخرى ظهرت فيها علاقة ارتباط قوية بين نمو الصادرات الخدمية ونمو الدخل المحلى. وتبدو حالتى الأردن وتركيا من هذه الحالات ، ويعتبر النشاط السياحى فى

هاتين الدولتين من الأنشطة الخدمية التصديرية الكبيرة الأهمية .. ومع ذلك فإن التجربة العالمية ، وتجربة هاتين الدولتين ومصر تثبت ان اعتماد الدول النامية الكبيرة على السياحة الدولية فى الربع الأخير من القرن العشرين لم يقل فى خطورته عن الاعتماد الكبير على صادرات السلع الأولية فيما قبل ذلك .. لذلك يبقى الاستقرار فى معدلات النمو الاقتصادى معلقاً بنمو القطاعات السلعية والقطاع الصناعى على وجه الخصوص .

وبالنسبة لمصر فقد تدنى معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى إلى ٩ر٣٪ وهو تقريبا نفس معدل نمو الصادرات خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧ .

ويلاحظ أن اعتماد مصر الأكبر قائم على صادرات الخدمات ، وهى أساساً ايرادات قناة السويس والسياحة والأخيرة لم تكن مستقرة اطلاقاً فى الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ . من الناحية الأخرى فإن بعض الصادرات السلعية الهامة تعرضت للتدهور خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧ .

ومن البيانات الاحصائية المتاحة يمكن أيضاً التوقف على علاقة ارتباط قوية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومتوسط نصيب الفرد من الصادرات ( انظر الجدول ـ ٤ ـ ) . وسوف نلاحظ أن نصيب الفرد من الصادرات السلعية فى مصر فى ١٩٩٦ بلغ ٦١ دولار فقط مقارنا بـ ٣٧٢٨ دولار فى اسرائيل ، ٣٤٩ دولار فى الأردن ، ٦١٣ دولار فى تونس .

أما نصيب الفرد من صادرات السلع والخدمات فى مصر فى ١٩٩٦ فقد بلغ ٢٦٤ دولار ومازال أقل من دول أخرى تماثل مصر فى مرحلة النمو الاقتصادى مثل الأردن (٨٧٢ دولار) وتونس (٩٠٦ دولار) وسوريا (٤٣٥ دولار) ..

وخلاصة ماتقدم أنه لايمكن الفصل بين هدفى تنمية الصادرات والتنمية الاقتصادية فى مصر . فرفع متوسط نصيب الفرد من الصادرات أداة رئيسية لرفع

مستوى معيشته فى السنوات المقبلة . كما أن الاهتمام بتحقيق استقرار نسبى فى معدلات نمو الصادرات على مدى الأجل الطويل يستدعى مزيداً من لاهتمام بتنمية نصيب السلع فيها خاصة الصناعية منها . وسوف ينصب الاهتمام فى هذا المقال بالصادرات السلعية .

**ثالثا** : ازدادت أهمية هدف تنمية الصادرات لأجل التنمية الاقتصادية فى إطار تطورات أواخر الثمانينات ثم التسعينات التى شهدت تحولا عالميا لصالح اقتصاد السوق وحرية التجارة . ففى إطار توجه النظام الحاكم فى مصر نحو التطبيق الاشتراكى فى الستينات أصبح الاعتماد قائماً على التخطيط والقطاع العام لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .. وفى ظل استراتيجية انمائية ذات توجه داخلى Inward Looking Strategy أخذت مصر باستراتيجية احلال الواردات ولم تعبأ كثيراً بهدف تنمية الصادرات (٣) إلا كهدف غير مباشر يتحقق على مدى الأجل الطويل . ولم يكن هذا حال مصر وحدها بل عديد من الدول النامية التى تأثرت بالنهج الاشتراكى العالمى وساد لديها الاعتقاد حينذاك أن تنمية الصادرات عملية معقدة فى إطار سيطرة الدول الغربية المتقدمة على السوق العالمى . ولانحتاج ونحن فى مطلع القرن الحادى والعشرين أن نكرر المناقشات الساخنة التى كانت تدور فى الستينات والسبعينات بين الاقتصاديين حول جدوى استراتيجات التوجه إلى الداخل واحلال الواردات . فلقد أثبتت التجربة العملية فيما بعد فشل هذه الاستراتيجيات كما أثبتت عدم قدرة التخطيط المركزى والقطاع العام على تحقيق التنمية الاقتصادية . وفى مطلع التسعينات سقط الاتحاد السوفياتى والذى كان يقف مؤيداً للتجربة الاشتراكية فى الدول النامية والاستراتيجيات التى ارتبطت بها. ومع هذا العصر الذى ولى ، انتهى أيضاً عصر التصدير الذى اعتمد على اتفاقيات ثنائية بين مصر ودول المعسكر الاشتراكى .

ومع قبول مصر لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى ERSAP

فى مطلع التسعينات دخل النظام الاقتصادى المصرى فى مرحلة تحول جديدة نحو الاعتماد على قوى السوق الحر (٤) . وأصبح مطلوبا من الدولة أن تنبذ ورائها سياسة احلال الواردات وكل ماهو متعلق بها وتعمل على تنمية صادراتها إلى الخارج فى إطار آليات السوق معتمدة فى ذلك بشكل متزايد على القطاع الخاص . وهكذا أصبح هدف تنمية الصادرات جزء لايتجزأ من النظام الاقتصادى الجديد وأصبح أصحاب المشروعات الخاصة ـ وليس العامة ـ هم المسئولين عن تحقيق هذا الهدف من خلال عقد صفقات حرة مع المستوردين فى جميع أسواق العالم.

**رابعا** : تأكدت دعائم التحول فى النظام الاقتصادى فى مصر بتوقيعها على اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO فى ١٩٩٤ . وتعنى جملة نصوص الاتفاقية انفتاح أسواق البلدان الأعضاء على بعضها انفتاحاً شبه كامل سواء فى تجارة السلع أو الخدمات . وهكذا تأكدت أوضاع حرية التجارة والأسواق على المستوى العالمى وأصبحت تنمية التجارة الخارجية لأى دولة معتمدة على كفاءتها النسبية فيما تنتجه .

ويترتب على هذه الأوضاع رفع القيود المباشرة والجمركية ـ أو ما بقى منها ـ عن الواردات والتى كانت تنمو فى ظل هذه القيود بمعدلات تفوق الصادرات فى مصر طوال الخمسين عاماً الماضية . ومن ثم تصبح تنمية الصادرات بمعدلات مرتفعة ضرورة ماسة ليس فقط للقضاء على العجز الذى تراكم فى الميزان التجارى وثقل عبؤه بل أيضاً لملاحقة معدلات نمو فى الواردات أكثر ارتفاعاً عن ذى قبل . وفى سنوات التسعينات نجد الصادرات السلعية المصرية لم تحقق نموا ملحوظاً إلا فى السنوات التى ارتفع فيها سعر البترول الخام . أما فى بقية السنوات فكانت تنمو بمعدلات أقل من الواردات . ولقد ارتفع عجز الميزان التجارى لمصر من ١ر٦ بليون دولار فى ١٩٩٤ إلى ٣ر٩ بليون دولار و ٣ر١٣ بليون دولار فى

١٩٩٧ و ١٩٩٨ على الترتيب (أرقام الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ) . وإذا أخذنا معدل نمو الصادرات المصرية (أرقام البنك المركزى) فى ١٩٩٨/١٩٩٧ سنجده سالباً ( ـ٤ ٪ ) بالرغم من أن الحكومة كانت قد وضعت هدف تنمية الصادرات بمعدل ١٠ ٪ سنويا إلى عام ٢٠٠٠ (٥) . ومن الأسباب وراء ذلك انخفاض صادرات البترول والاخفاق فى مواجهة المنافسة الضارية من دول جنوب شرق آسيا فى المنسوجات والملابس القطنية بالإضافة إلى تدهور صادرات بعض السلع الزراعية الهامة اما لنقص المحاصيل أو لعدم موافاة مواصفات الجودة المطلوبة فى الأسواق الأجنبية .

ان تحديات المنافسة المتزايدة فى الأسواق الخارجية سوف تزداد تدريجيا مع الاستطراد فى تطبيق اتفاقية WTO ، وان قوة البلدان المتقدمة اقتصادياً فى مجالات التبادل الدولى بالإضافة إلى المنافسة المتصاعدة من الدول النامية الصناعية سريعة النمو ، ( خاصة دول شرق آسيا ) تجعل من الضرورى مضاعفة الجهد فى مصر وما يماثلها من دول لتنمية صادراتها . وأما البديل فى حالة الاخفاق فى تحقيق هذا الهدف فهو مزيد من العجز فى ميزان التجارة ومزيد من أعباء التبعية الاقتصادية للعالم المتقدم ، مع كل زيادة فى الاعتماد على سلع مستوردة منه وعدم قدرة على زيادة الصادرات إليه (٦) .

**خامسا** : إن المرحلة المقبلة من القرن الجديد سوف تشهد آثاراً أخرى مترتبة على العولمة التى صاحبت الثورة المعلوماتية على المستوى العالمى والنمو المطرد فى نشاط الشركات العابرة للقوميات على مستوى العالم فى اطار حرية التجارة وتحرير ونمو أسواق رؤوس الأموال فى معظم الدول بالإضافة إلى ظهور شخصية المستهلك العالمى (٧) .

ان تنمية الصادرات من مصر أو من أى مكان فى العالم سوف ترتبط بشكل متزايد بالقدرة على استخدام وتسخير أجهزة ووسائل لمعلومات فى اكتشاف فرص

التصدير المتاحة فى أى مكان والأسعار ومواصفات الجودة المطلوبة وشروط التسليم وغير ذلك .. والمعروف أن البلدان المتقدمة متفوقة فى مجال قواعد المعلومات والأجهزة المعلوماتية والقدرة على الاستفادة منها وتسخيرها للأغراض التجارية .. هذه واحدة من أخطر مايواجه الدول النامية من تحديات مستقبلية لتوسعة أسواقها الخارجية . أما التحدى الثانى فنابع من النشاط المتزايد للشركات العابرة للقوميات التى تبلغ ميزانية الواحدة منها أحيانا مايساوى ميزانيات عديد من الدول النامية معاً . وحينما تقوم هذه الشركات بممارسة نشاطها على مستوى عدد من الدول فإنها تعمل على تحقيق تكاملات انتاجية فى إطار هذا النشاط بهدف تحقيق مصالحها الخاصة أساساً . وأما بالنسبة للدول المضيفة لنشاطها فإن الأمر يختلف فقد يكون نشاط هذه الشركات العملاقة ذو تأثير موجب أو سالب وتحتاج هذه الأوضاع لدراسات دقيقة حينما يخص الأمر الدول النامية بالذات حيث أنها تسعى لتكوين قواعدها الانتاجية بما يجعلها متكاملة على المستوى القومى ، وبما يزيد عن قدرتها على الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أكبر لتنمية صادراتها ودخلها القومى (٨) .. كما أنه قد يكون من صالح الدولة النامية أن تعمل على تكامل نشاطها الانتاجى مع النشاط القائم فى واحدة وأكثر من الدول النامية المجاورة أو المتماثلة معها فى الظروف أو فى الأهداف وذلك لزيادة مكاسبها من التجارة العالمية .

أما التحدى الثالث فيتمثل فى أن تحرير ونمو أسواق رؤوس الأموال على النحو الذى يؤكد عولمة هذه الأسواق قد عمل وسوف يعمل على تسهيل تحركات رؤوس الأموال الأجنبية إلى أقصى حد ليس فقط إلى البلدان النامية وإنما أيضا منها . وبالنسبة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلدان النامية فيمكن بالطبع أن يسهم فى الاستثمار والتنمية خاصة فى مجال صناعات الصادرات . أما الحركة العكسية فيمكن أن تدمر الحركة الأولى كما أظهرت التجربة القاسية التى تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا فى ١٩٩٧ .. ومن ثم

فإن التحدى القائم هو كيف يتم جذب رؤوس الأموال الأجنبية لأجل الاستثمار فى مجالات تنمية الصادرات دون التعرض لمخاطر الحركة العكسية لهذه الأموال على النحو الذى يضر النشاط الاقتصادى فى إطار عولمة أسواق رؤوس الأموال . والتحدى الرابع يتمثل فى أن عملية تنمية الصادرات من أى مكان سوف تعتمد بشكل متزايد على ارضاء شخصية المستهلك العالمى التى خلقتها الشركات العالمية لصالحها .. فلقد أصبح هذا المستهلك العالمى لايرضى الا بنوعيات سلعية أرست دعائمها الشركات العالمية معتمدة فى هذا على التطورات التقنية عالية الدرجات High Techniques التى تمتلكها بفضل انفاقها الضخم على البحث والتنمية .. كما أصبح هذا المستهلك العالمى قادر على أن يشترى ويتسلم ويدفع الثمن بالاتصالات الالكترونية .. فأين تكون الدول النامية فى إطار هذه التحديات ؟

## دور الدولة فى تنمية الصـادرات :

### أولا : ماهى الدولة ؟

قد يبدو هذا التساؤل غريباً لأول وهلة ولكنه فى صميم موضوعنا الحالى .. فحينما نتكلم عن دور للدولة فلا بد أن نكون على يقين من أنها دولة مؤسسات تعمل فى إطار ديمقراطى وإلا فإن كثيراً مما سوف يأتى من تفاصيل لدورها فى تنمية الصادرات سيكون قليل أو عديم القيمة عملياً (٩) .. وفى معظم البلدان النامية تعتبر الحكومة ، أو السلطة التنفيذية ، هى الدولة . وفى حالات يكون رئيس الدولة أو الحكومة له من القوة السياسية بحيث إن كلمته لاترد ، فهى قاعدة أو قانون ، وتوجيهاته سامية لاتناقش . وفى حالات أخرى تسمح الأوضاع السياسية بمبادلة الرأى بين رئيس الدولة والمشاورة مع أعضاء الحكومة ومن ثم تصبح هناك فرصة متاحة لمناقشة المسائل الهامة والحساسة بتأن ومبادلة الرأى فيها، ومن ثم خروج قرارات سياسية واقتصادية أقل عفوية وأكثر رشداً من السابقة .

وليست هذه على سبيل التأكيد هى الدولة التى نتكلم عن دورها .. فلا بد أن يكون للسلطتين الأخريين التشريعية والقضائية وجود وتمثيل حقيقى فى سلطة الدولة . ويستدعى قيام سلطة تشريعية بالمعنى الحقيقى وجود درجة وعى مناسبة لدى عامة الناس بحقوقهم السياسية فى الممارسة الديمقراطية وعدم استعدادهم للتنازل عن ممارسة هذه الحقوق ، كما يتطلب من الوجهة العلمية التعددية الحزبية وعدم تعدى الحزب الحاكم لحدوده أو استغلاله للسلطة التنفيذية ولوسائل الأعلام الرسمية حتى يتأكد فوزه مسبقاً قبل كل عملية انتخابية للمجلس النيابى . كذلك فإنه من مظاهر غياب السلطة التشريعية اطمئنان السلطة التنفيذية دائماً إلى مرور القوانين التى تقترحها عبر المجلس النيابى وان محاسبتها على أدائها أمام هذا المجلس لاتعدو أن تكون شكلية محضة .

كما أن القضاء القوى المستقل ضرورة ماسة حتى يكون « للدولة » سلطتها الحقيقية فى فرض العقاب على الكبير والصغير بل وتشديد العقاب على من هو فى محل المسئولية وتبعا لدرجة مسئوليته ، وكذلك المحافظة على حقوق الأفراد فى المعاملات والملكية وحماية النشاط الاقتصادى من الممارسات الاحتكارية ومن الفساد بقوة القانون .

في هذا الإطار يتحدد مفهوم دولة المؤسسات التى نتكلم عن دورها فى تنمية الصادرات والتى تشارك فيها الأنشطة الاقتصادية على اختلافها وينصب أثرها على فئات الدخل المختلفة داخل المجتمع .

## دور الدولة فى وضع استراتيجية لتنمية الصادرات :

تتيح النظرية الاقتصادية وضع تصورات عن نمو الصادرات بشكل طبيعى دون أى تدخل من الدولة طالما أن لدينا سوق حر تنافسى وطالما أن مبدأ حرية التجارة هو السائد ، وتتنبأ بأن هذا النمو يقود إلى تحقيق النمو الاقتصادى (Export - led Growth) ، وإذا ماطبقنا هذا بدون مناقشة على مصر فلن

تنشأ حاجة إلى تدخل الدولة طالما أن الاعتماد قائم على آليات السوق الحر منذ البدء فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى ERSAP فى ١٩٩٠ ، واقرار مبدأ حرية التجارة فى أوسع معانيه منذ توقيع اتفاقية WTO فى ١٩٩٤ . ولكن الحقيقة أننا لأسباب عديدة فى الوقت الحالى ـ من أهمها ضعف المناخ التنافسى ـ نجد تدخل الدولة ضرورياً لاصلاح آليات السوق حتى يمكن

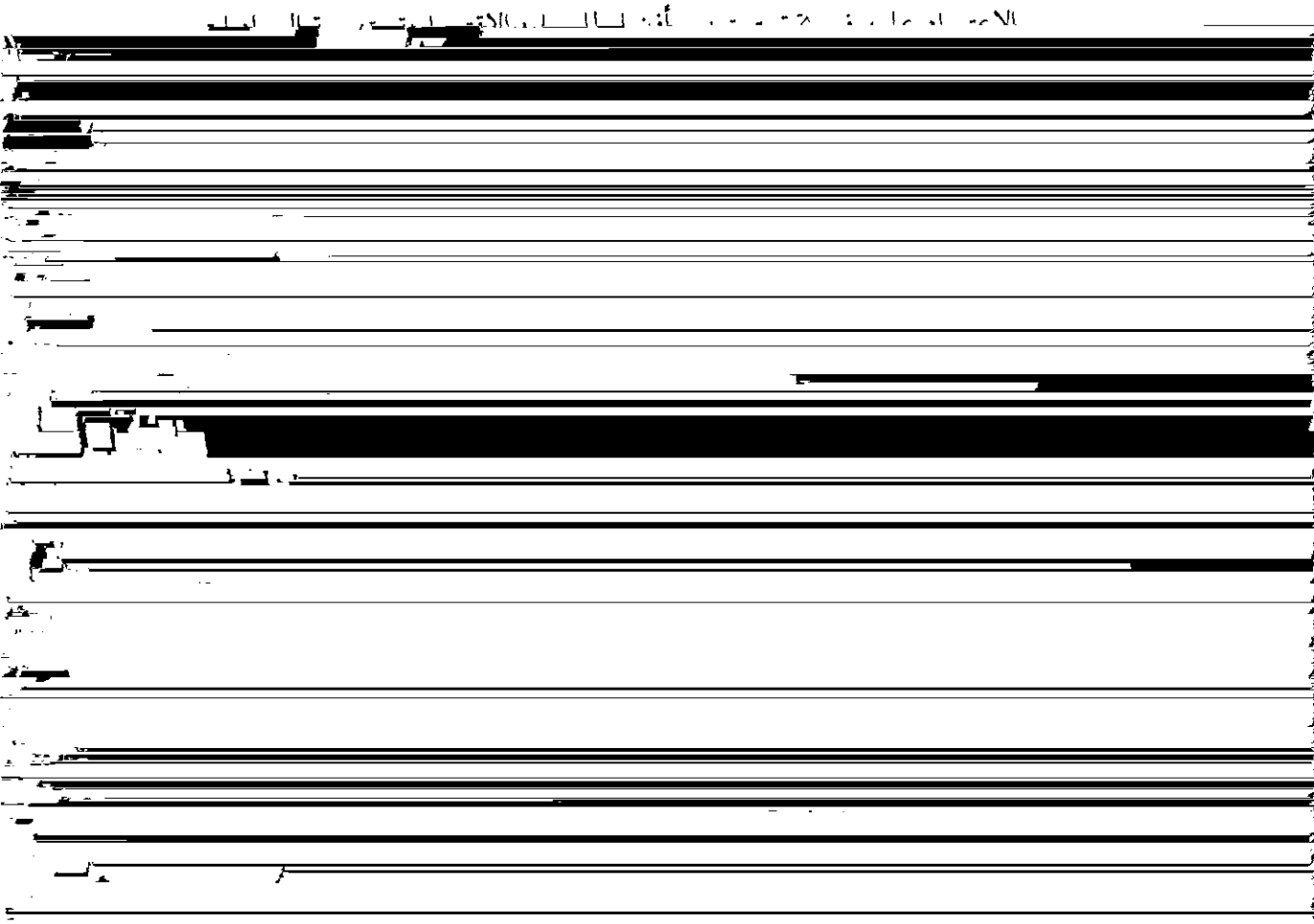

لايكفى لتنمية الصادرات على النحو المرغوب فهناك بخلاف ذلك عقبات هيكلية وغير هيكلية تعوق تنمية الصادرات ، كما أن ثمة بنية أساسية خاصة بقطاع الصادرات تعد ضرورية حتى ينمو نشاطه بشكل طبيعى لايحتاج إلى تدخل مستقبلاً . كذلك فإن مبدأ حرية التجارة الذى تأكد باتفاقية WTO لايكفى أيضاً لتحقيق تنمية الصادرات المصرية ( أو صادرات أى بلد نامى ) على النحو الذى تتنبأ به النظرية . فحرية التجارة ، مهما كان ، لاتضمن للدول النامية تنمية أنصبتها فى أسواق العالم بسبب الفجوتين الهائلتين ، الاقتصادية والتقنية بين هذه الدول ومجموعة الدول المتقدمة اقتصادياً (١٠) . ومن ثم فهناك ضرورة ماسة لمد

المعالم لتنمية الصادرات .. وحينما نتطرق إلى استراتيجية لتنمية الصادرات فإننا لانقصد بها على سبيل التأكيد أن يكون هدفها محدوداً فى خلق مزايا نسبية فى مجالات انتاجية معينة عن طريق اعفاءات ضريبية أو دعم أو تسهيلات ائتمانية أو حماية جمركية مؤقتة (١١) وإنما المقصود هنا بالاستراتيجية أن تشمل اتخاذ كل مايلزم من فنون وأساليب أو إقامة مايلزم من مؤسسات لتحقيق هدف تنمية الصادرات المصرية ، فى إطار الظروف الواقعية التى نواجهها أو سوف نواجهها ، بمعدلات تكفل التخلص من عجز الميزان التجارى ورفع معدلات التنمية الاقتصادية . ومن خصائص هذه الاستراتيجية أن تكون بالضرورة « طويلة الأجل » وأن تكون شاملة لكافة قطاعات النشاط الاقتصادى والتشابكات القائمة بينها .

وأول ماينبغى تحديده هنا هو على من تقع مسئولية وضع الاستراتيجية وادارتها فى الدولة ؟

من المعروف أن لدينا فى مصر مجلس أعلى للصادرات . وقد صدر قرار جمهورى بتشكيله فى ١٩٩٦ (قرار ١٩٩٦/٨٦) وذلك لتشجيع وتنمية الصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية على أسس تنافسية ودعم قطاع الصادرات فى كل مايتصل به من أنشطة وإزالة العقبات أمام المصدرين .. ويرأس هذا المجلس السيد رئيس الجمهورية . وينبغى تعليق مسئولية وضع الاستراتيجية وادارتها على هذا المجلس . فهو بطبيعة تشكيله ورئاسته يمتلك القدرة على جمع كافة البيانات والاحصائيات وتعبئة جميع الخبرات الاقتصادية والتسويقية والفنية اللازمة لوضع الاستراتيجية ولتكليف من يشرف على ادارتها والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بالتصدير .. وفى إطار مفهوم دولة المؤسسات يجب أن تكون المسئولية محاطة بالمراقبة والمحاسبة.

وتحديد المسئوليات لايعنى قصر مهمة وضع الاستراتيجية على المسئولين . ذلك لأن القطاعات المختلفة تمتد لتتشابك فى قطاع الصادرات .. فتنمية

الصادرات تستدعى مشاركة المصدرين الحاليين والمحتملين من قطاعات الزراعة والصناعة وأولئك الذين يقومون بالخدمات اللازمة لهم من رجال البنوك وأعمال النقل والتعبئة ... الخ . ومن ثم فإن استطلاع آراء المصدرين ومن يقدمون لهم الخدمات اللازمة أمر فى غاية الأهمية لنجاح استراتيجية تنمية الصادرات . فهؤلاء هم الذين سوف يعتمد عليهم واقعياً فى عملية التنفيذ وهم الذين سوف يستفيدون بطريق مباشر فى حال نجاح الاستراتيجية أو يتعرضون للخسارة .

وبالنسبة لجوهر الاستراتيجية فإنه يتمثل أولا فى تفصيل هدف تنمية الصادرات فى أهداف معينة ثم تحديد كيفية دفع هذه إلى حيز التنفيذ بوضع السياسات المناسبة والتخلص من العقبات التى تواجهها وانشاء المؤسسات وبناء الطاقات أو البنية الأساسية اللازمة .

لذلك فإن المحاور المقترحة لاستراتيجية تنمية الصادرات تتمثل فيما يلى :

**أولا** : تحديد الأهداف التفصيلية لهدف تنمية الصادرات باجراء أبحاث علمية دقيقة (١٢) تحت اشراف المجلس الأعلى للصادرات لاكتشاف المزايا النسبية لمصر حاضراً ومستقبلا . وينبغى التأكيد على أن اكتشاف المزايا النسبية لايعتمد على ظروف العرض وحدها كما هو فى النظرية التقليدية ( انتاجية العمل ) ونظرية هكشر ـ أولين فى صورتها الأولية (الوفرة النسبية لعناصر الانتاج) ، وإنما يجب أن يأخذ فى الحسبان التطورات التقنية المستمرة التى تتسبب فى تغير هياكل الانتاج والتجارة الخارجية على المستوى العالمى وامكانية احداث التطور التقنى داخليا ، وظروف الطلب العالمى (من حيث هيكله ونموه واتجاهاته الجغرافية ) وكذلك الطلب الداخلى ( من حيث الأذواق وحجم السوق ) . والمزايا النسبية لهذا كله لها خاصية ديناميكية فهى ليست ثابتة على مدى الأجل الطويل . وستتجه الأبحاث الاستكشافية لذلك إلى تحديد المزايا النسبية الحاضرة والمستقبلية وهذا له أهميته الكبرى لاستراتيجية تنمية الصادرات .

ولفترة طويلة ممتدة من القرن التاسع عشر إلى خمسينات القرن العشرين ساد الاعتقاد بأن مصر لديها ميزة نسبية فى القطن ومنتجاته . وخلال سنوات التحول الاشتراكى فى الستينات لم تأبه أجهزة الدولة كثيراً بمسألة المزايا النسبية للاقتصاد المصرى . وفى ظل التخطيط والاعتماد على القطاع العام أقيمت صناعات جديدة على أساس الاحلال محل الواردات . وفى مطلع السبعينات قام Bent Hansen and Nashashibi بتقدير مزايا النسبية فى صناعتى الأسمدة الفوسفاتية والنيترات وذلك على أساس التكاليف النسبية المنخفضة (١٣) بسبب انخفاض تكلفة الخام والكهرباء والعمل بالإضافة إلى وفرة الخبرات الهندسية . كما وجدا أيضا أن السكر المصرى كان له ميزة تنافسية مؤكدة خلال الستينات وإلى مطلع السبعينات ولكن لم يستطيعا التأكيد على وجود ميزة نسبية له فيما بعد على مدى الأجل الطويل . كذلك فإن الأسمنت المصرى كان يتمتع بميزة تنافسية عالية جداً (على حد تقرير الدراسة ) ولكن صناعته للأسف لم تلق اهتماماً كافياً فى الخطة الخمسية الأولى . ولم يستطع Bent Hansen and Nashashibi أن يؤكدا مرة أخرى إذا كانت هذه الصناعة ذات ميزة نسبية على مدى الأجل الطويل أم لا (١٤) .

ويشير تقرير رسمى للبنك الدولى (١٩٨٦) إلى أنه بناء على تقديرات تكلفة الموارد المحلية من الممكن ترتيب المزايا النسبية لمصر على النحو التالى : أولا الصناعات الغذائية ثم المنسوجات فالصناعات المعدنية فالكيماوية . وأشار التقرير أن الاهتمام فى مصر كان مركزاً أكثر على الصناعات المعدنية والكيماوية والتى تأتى فى آخر القائمة (١٥) .

ويلاحظ أن الدراسات السابقة لم تهتم بابراز المزايا النسبية لمصر فى القطاع الزراعى والسبب الرئيسى فى هذا هو عدم وجود البيانات الخاصة بالتكلفة أو نقصها الشديد . ومع ذلك تشير هذه الدراسات إلى ميزات تنافسية لمصر فى

القطن طويل التيلة الممتاز والبصل والبطاطس . والأمر يحتاج إلى أبحاث مكثفة . وعموما فإن تقدير المزايا النسبية ليس بالأمر السهل ويحتاج إلى احصائيات وبيانات دقيقة عن أشياء عديدة كما بينا سابقاً قد يصعب الحصول عليها ومن ثم سوف يستلزم الأمر ضرورة الالتجاء إلى التقدير . وقد يرى البعض أن الاسترشاد بالمزايا التنافسية أكثر واقعية من الاستغراق فى بحث واكتشاف المزايا النسبية . وهذا صحيح إلى حد ما ولكن تحديد المزايا التنافسية يستلزم أيضاً كماً من الاحصائيات والمعلومات عن الأسعار المحلية والأسعار العالمية فى ظروف تنافسية بعيدة عن الاحتكار ، وعن مواصفات الجودة السلعية وتكاليف النقل والتعبئة بالإضافة إلى توافر سعر صرف واقعى للعملة الوطنية وهى بيانات ليست متوافرة دائماً . وعلى أى حال فإن تقدير المزايا التنافسية يمكن أن يسهم بشكل عملى وفاعل فى ترويج الصادرات فى الأجل القصير إلا أنه لن يساعد فى وضع استراتيجية على مدى الأجل الطويل مثلما هو الأمر فى حالة تحديد واكتشاف المزايا النسبية الكامنة ولو على سبيل التقدير .

وبالإضافة إلى ماسبق فإنه من الممكن من خلال الاستراتيجية التخطيط لمزايا نسبية فى بعض مجالات انتاجية هامة تتميز بنمو الطلب العالمى عليها بمعدلات مرتفعة أو ارتباطاتها بتقنيات عالية ومن ثم بقدرتها على دفع عجلة التطور التقنى فى الأجل الطويل (مثال صناعة الحاسب الآلى) هذه الصناعات تحتاج إلى أحجام كبيرة من الانتاج ومن ثم تمويل ضخم ومهارات عمالية وخبرات تنظيمية عالية ، ومخاطرتها مرتفعة ولكنها فى حالة نجاحها تخلق وفورات خارجية Ex-ternal Economies ضخمة ومن ثم تسهم بشكل فاعل جداً فى تنمية الاقتصاد(١٦) .

**ثانيا** : فى إطار السوق الحر والاعتماد على القطاع الخاص يلزم توجيه المنتجين ـ سواء مزارعين أو رجال صناعة ـ إلى انتاج السلع التى تتمتع فيها

مصر بمزايا خاصة ، ومد يد المساعدة الفنية إليهم ليتمكنوا من انتاجها وفقاً لمواصفات الجودة العالمية . والحكومة وحدها هى التى تستطيع تعبئة ودفق المساعدات الفنية للمنتجين فى قطاع الصادرات . ومن الأفضل انشاء هيئة مستقلة تختص بالمساعدات الفنية لقطاع الصادرات وتخصيص ميزانية مستقلة لها بتمويل من الداخل أو بمساعدات من الخارج .. ويلاحظ أن المهمة الفنية لهذه الهيئة لايجب أن تعزل عن الجانب الاقتصادى ، بمعنى أن تدفق المساعدات الفنية للمنتجين فى قطاع الصادرات لابد أن يرتبط بانجاز المنتجات المطلوبة بتكلفة مناسبة تتيح لهم عرضها بأسعار تنافسية فى الأسواق الخارجية .

وينبغى أن يلاحظ أيضاً ضرورة تخصيص النصيب الأكبر من المساعدات الفنية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم حيث هى الأشد احتياجاً إليها والأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية فى حالة نجاحها .

كذلك فإن الصناعات الناشئة تحتاج إلى مساعدات فنية لاستكمال النقص القائم فى الوفورات الخارجية والداخلية بالنسبة لها . وبطبيعة الحال فإن مثل هذه المساعدات يجب أن تنخفض تدريجياً عبر الزمن حتى تنتهى تماماً عندما تظهر مزاياها النسبية وتصبح متنافسة مع الصناعات الأجنبية . أما الصناعات ذات التقنية العالية التى قد يتقرر التخطيط لخلق مزايا نسبية لها فإن حاجتها للمساعدات الفنية سوف تتمثل بدقة فى كيفية نقل هذه التقنية إليها ومن المعروف حاليا أن من ضمن مهام مركز تنمية الصادرات ( أنشىء بقرار جمهورى ١٩٧٩/٤٧٥ثم تم تعديله فى ١٩٨٦ ثم فى ١٩٩٢ بقانون رقم ٢٢ ) نقل التقنية فى مجال تنمية الصادرات ويعمل المركز هنا بالتعاون مع الهيئات الدولية المعنية . وعن طريق المركز يتم دعوة خبراء عالميين حتى يسهموا فى تقديم معلومات وخبرة للمصدرين المصريين عن أحدث الطرق والتقنيات . وما نقترحه هنا من انشاء هيئة متخصصة للمساعدات الفنية يتضمن مهاماً أوسع مما يقوم به مركز تنمية

الصادرات ، وخاصة فى إطار ميزانيته الصغيرة .

**ثالثا** : تعد عقبة التمويل من أخطر العقبات التى يمكن أن تواجه تنمية الصادرات ، ومن ثم يستدعى الأمر العمل على استكمال البنية الأساسية لتمويل وضمان الصادرات . ومن المعروف أن الدولة قد قامت بانشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات (قانون ١٩٨٣/٩٥) برأس مال مصرح به مائة مليون جنيه مصرى ازداد إلى ٥٠٠ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٦ ، بلغ المصدر منه ٢٥٠ مليون جنيه . وكان الهدف الرئيسى من اقامة البنك تمويل التجارة الخارجية وتمويل وتنمية المشروعات ذات التوجه التصديرى وتمويل وضمان الصادرات (بالإضافة إلى مهام أخرى لخدمة نشاط الصادرات ) .

ويلاحظ أن البنك فى نشاطه يعتمد على قدرته على جذب ودائع العملاء كما تفعل بقية البنوك التجارية (غير المتخصصة) وأن عملياته فى تمويل قطاع الصادرات تقل كثيراً عن عمليات أى بنك من البنوك الأربع الكبار (الأهلى ، مصر ، الاسكندرية ، والقاهرة) مما يثير التعليق على مهمة البنك المتخصصة . كذلك تم انشاء شركة مصرية لضمان الصادرات بموجب قانون رقم ١٩٩٢/٢١ (شركة مساهمة مصرية) ، ورأسمالها المصرح به ٥٠ مليون جنيه مصرى والمصدر١٠ مليون جنيه مساهم فيه البنك المصرى لتنمية الصادرات بنسبة ٥٥٪. ومرة أخرى يحتاج الأمر أكثر من هذا بكثير لأن ضمان ائتمان الصادرات من أهم القضايا وأخطرها بالنسبة لتنميتها . ومن ثم فإن الأمر يستدعى إعادة التقدير . والأفضل من ذلك أن تتجه استراتيجية الصادرات مباشرة إلى توجيه البنوك بصفة عامة عن طريق البنك المركزى إلى تقديم كل مايلزم من تمويل للمنتجين والمصدرين الذين يلتزمون بانتاج وتصدير سلع ذات ميزات تنافسية أو نسبية ـ وفقا للاستراتيجية ـ ويلتزمون بالمواصفات الفنية الدقيقة المطلوبة عالميا. ويمكن أن تلعب سياسة « التمويل الانتقائى » ـ ومنح تسهيلات ائتمانية مميزة

فى اطارها ـ دورا كبيراً فى تنمية الصادرات كما حدث فى تجارب دول جنوب شرق آسيا . كذلك فإن الدولة عن طريق البنك المركزى يجب أن تعمل على تنسيق جهود البنوك التجارية أو المتخصصة فى تمويل المشروعات الصغيرة التى يسهم أو يمكن أن يسهم انتاجها مستقبلا فى تنمية الصادرات بشكل مباشر أو غير مباشر .. ويمكن للتمويل بالمشاركة عن طريق البنوك الإسلامية أو غيرها أن يلعب دوراً هاماً جداً فى مجال تنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ذات التوجه التصديرى (١٧) ونقترح هنا أن تعمل الحكومة على تشجيع تكوين شركات تمويل مساهمة Finance Companies تقوم عن طريق المشاركة بتغطية نسبة من احتياجات المشروعات الصغيرة والصناعات الناشئة طالما أن هذه تعمل فى إطار استراتيجية تنمية الصادرات ، وتتلقى نوع أو آخر من الدعم أو المساعدة الفنية من الدولة . ولتقليل مخاطر هذه الشركات التمويلية وتشجيعها على التوسع فى أعمالها ينبغى التوسع بشكل مواز فى مجال انشاء شركات تأمين وضمان التمويل للمشروعات الصغيرة والناشئة .

**رابعا** : نظراً لأهمية القدرات التنظيمية والخبرات الوظيفية والمهارات العملية فى انجاز المهام التصديرية على اختلاف أنواعها ومواقعها فإنه من الضرورى أن تتضمن استراتيجية تنمية الصادرات كيفية تنمية هذه القدرات والخبرات والمهارات ، سواء عن طريق ندوات أو دورات تدريبية أو عن طريق التدريب المباشر فى مواقع العمل . ويلاحظ أن مركز تنمية الصادرات يقوم بدور فى هذا الشأن . ولكن الميزانية الضعيفة للمركز لاتسمح الا بجهد محدود يستكمله بالاستعانة بما يأتيه من مساعدات متخصصة فى هذا الشأن . وهذه المساعدات رغم أهميتها إلا أنها لاتتصف بالانتظام (١٨) . والحقيقة أن الدولة يجب أن تتحمل مسئوليتها فى تنظيم وتمويل عمليات التدريب ، كما ينبغى أيضاً أن تقوم بتوجيه المعاهد العليا الحديثة والكليات الجامعية إلى تخصيص

مقررات كاملة ودروس عملية مكثفة وربما انشاء شعب متخصصة فى كافة المجالات اللازمة لادارة وممارسة أعمال التصدير . ومن الضرورى أن تتضمن هذه المقررات والدروس العملية كيفية الاستعانة بالأجهزة المعلوماتية الحديثة للتعرف على كافة المعلومات اللازمة للحصول على أفضل النتائج فى نشاط التصدير .

**خامسا** : من العقبات الخطيرة التى تعترض تنمية الصادرات النقص الخطير فى الخبرات الادارية والتسويقية فى مجال نشاط التصدير فى مصر .. والواقع أن الكثير ممن يعمل فى نشاط التصدير يعتمد على رؤيته الشخصية أو خبرته الخاصة فى التعرف على السوق العالمى وفرص التصدير المتاحة فيه . وقليل من المصدرين المصريين يتعامل مع السوق الأجنبى على أساس الاستمرار أو التواصل على مدى الأجل الطويل بل على أساس صفقة بصفقة أو على حسب الظروف .. وكل هذا يستدعى أن تتضمن استراتيجية التصدير التى تضعها الدولة اتخاذ تدابير معينة لتسويق المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية على أسس علمية حديثة وأسس منتظمة. ويتطلب الأمر هنا **أولا** بناء قاعدة معلومات للتجارة الخارجية تشمل كل مايلزم من بيانات عن المصدرين المصريين والأجانب الذين يعرضون سلعاً متنافسة والمستوردين الأجانب واحتياجاتهم والأسعار العالمية وفرص التصدير المتاحة بأكبر قدر ممكن من التفصيلات . **ثانياً** بناء قنوات اتصال بين مراكز المعلومات والمصدرين أو المنتجين لسلع تصديرية حتى يمكن نقل المعلومات اللازمة لهم واسداء النصح بشأن امكانيات التصدير لمن وكيف؟ ولقد اقترح البعض استعانة المنتجين المصريين العاملين فى قطاع التصدير ببعض الشركات العالمية النشطة فى مجال التسويق وذلك على غرار ماقامت به دول جنوب شرق آسيا فى بداية عهدها لتنمية صادراتها (١٩) ولكن فى إطار دور الدولة يجب تنظيم مثل هذه العلاقات فى حالة قيامها حتى يتأكد الالتزام بالأهداف التصديرية للاقتصاد المصرى . ولكن الحقيقة أنه يلزم تشجيع تكوين هيئات أو شركات تسويقية متخصصة برؤوس أموال خاصة . ومثل هذه الهيئات أو

الشركات ستكون فى غاية الأهمية للمزارعين ورجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذين ينتجون سلعاً للتصدير .

ويلاحظ أن بناء قاعدة معلومات حديثة ومتجددة ومتخصصة فى التجارة الخارجية مع مناولة خدماتها بانتظام إلى المنتجين والمصدرين المصريين أصبح أمراً ضرورياً لاغنى عنه فى عصر حرية التجارة والعولمة وما صاحب ذلك من تنافسية ضارية فى الأسواق العالمية . ولدينا حاليا عدة مراكز للمعلومات فى مصر منها ماهو متخصص مثلما هو قائم فى مركز تنمية الصادرات أو لدى البنك المصرى لتنمية الصادرات . ولكن ينبغى الالتفات إلى أن الاستراتيجية المقترحة ستعمل على توسيع قاعدة المعلومات من جهة وعلى إفادة المنتجين والمصدرين المصريين بهذه المعلومات بشكل منتظم وبما يتفق مع تحقيق الأهداف التصديرية . كذلك أيضاً فى نفس الظروف حرية التجارة والعولمة لايمكن تصور تحقيق هدف تنمية الصادرات بانتظام وبمعدلات مرتفعة نسبياً إلا فى إطار استكمال أو بناء البنية الأساسية التسويقية وهذا مايجب أن توليه الاستراتيجية أهمية كافية .

**سادساً** : الرقابة الرسمية من الدولة على جودة المنتجات المصدرة إلى الخارج مسألة لاتقل أهمية عن أى مرحلة أخرى من مراحل تنفيذ الاستراتيجية .. فلقد أصبحت مواصفات الجودة السلعية من أهم محددات الصادرات على المستوى العالمى ، ومن الضرورى مراعاتها وإلا فإن المنتجات المصدرة تصبح معرضة للرد بعد وصولها إلى جمارك البلدان المستورة . وبغض النظر عما يسببه هذا من خسارة للمنتج أو يسىء إلى سمعته فإنه يسىء إلى سمعة البلد ، خاصة إذا كان فى بداية تكوين سوق خارجى له أو فى مرحلة أولية لترويج صادراته (٢٠) . واحدى المشاكل التى تواجه المصدرين المصريين تتمثل فى تعدد أجهزة الرقابة على الصادرات وتداخل اختصاصاتها بما يعرقل عمليات التصدير (٢١) . لذلك يلزم أولا توحيد جهة الرقابة على الصادرات فى هيئة واحدة . ومن الممكن لهذه

الهيئة المسئولة أن تمارس عملية الرقابة أولا فى مواقع الانتاج وتمنح « شهادة جودة » للمنتجين الملتزمين بالمواصفات المطلوبة على أن تستخدم مثل هذه الشهادة فى الاعفاء من الرقابة فى الجمارك ، أو فى تبسيط اجراءاتها إلى أدنى حد ممكن ، وهذا مما يشجع المنتجين والمصدرين على تحسين جودة منتجاتهم .

ويلاحظ أن قضية الرقابة على جودة الخامات أو السلع الوسيطة المستودة اللازمة لقطاع الصادرات لها أيضاً أهميتها .. فغنى عن القول أن مرور مثل هذه المستلزمات الانتاجية من الجمارك دون أن تستوفى مواصفات الجودة المطلوبة يسىء بعد ذلك إلى جودة الصادرات المصرية (٢٢) . ومع ذلك فإن إطالة الاجراءات فى تحليل العينات يزيد أيضاً من التكلفة الواقعة على المصدرين . ولقد عملت مصلحة الجمارك فى الفترة الأخيرة على تبسيط الاجراءات وتيسيرها فى هذا الصدد حفاظا على مصالح المتعاملين معها (٢٣) .

ويجب التنبيه أيضاً إلى أن مواصفات الجودة بالنسبة للسلع المصدرة لاتخص فقط صنفها ونوعيتها بل أيضاً طريقة تغليفها وتعبئتها . وقد تتسبب العيوب الخاصة بالتغليف والتعبئة فى مشكلات لاتقل عن مشكلات جودة النوعية . ونقترح إقامة علاقة بين الهيئة التى سبق اقتراحها للمساعدات الفنية وهيئة الرقابة على الصادرات . فالأولى بمدها يد المساعدة الفنية للمنتجين وارشادهم إلى مواصفات جودة الصادرات ( من الألف إلى الياء ) يمكن أن توفر الكثير من المشكلات ومجهودات الاجراءات الرقابية على عمليات التصدير .

**سابعاً** : يتوقف نجاح استراتيجية الصادرات على وجود حزمة من السياسات المالية والاقتصادية الملاءمة لها .. ولسنا بصدد تفصيل هذه السياسات ، التى يجب على الدولة القيام بها فى إطار سيادتها ، لأجل المصلحة العامة ، ولايتسع المقال لهذا بأى حال ، وإنما سوف نتطرق إلى أبرزها أو أكثرها أهمية على نحو اجمالى فقط :

(١) ينبغى على الدولة تقرير اعفاءات ضريبية للصناعات الناشئة ذات المزايا النسبية الكامنة أو لبعض الصناعات الحديثة المتميزة بتقنياتها العالية High Technique والتى يتقرر وفقا للاستراتيجية « خلق مزايا نسبية لها » (٢٤) كذلك من الممكن تشجيع المصدرين بتقرير اعفاءات من ضريبة الدخل على الربح المحقق من نشاطهم على أن تتناسب هذه الاعفاءات طردياً مع حجم هذا النشاط أو مع معدل نموه سنوياً .

(٢) بالنسبة للمعاملة الجمركية أشارت دراسة أخيرة قام بها (DEPRA-USAID) إلى أن هيكل التعريفة الجمركية الحالى على الواردات فى مصر يحمل الصادرات بطريق غير مباشر ضريبة ضمنية ( an implicit tax ) تصل فى المتوسط إلى نحو ١٩ر٤ ٪ ، بينما أن القيود الكمية والمباشرة على الواردات تفرض مايساوى نحو ١٠ ٪ أخرى على الصادرات . من جهة ثالثة فإن عوامل عدم الكفاءة فى عمليات الميناء تضيف نحو ١٠ ٪ اضافية على تكلفة المدخلات المستوردة التى يحتاجها المنتجون فى قطاع التصدير . ويترتب على هذا اجمالا تعرض الصادرات لضريبة ضمنية تزيد عن ٣٠ ٪ مما يضيف أعباء ضخمة على المصدرين المصريين والوضع التنافسى لمنتجاتهم (٢٥) . وفى تقرير للجنة الإنتاج الصناعى والطاقة ـ مجلس الشورى (١٩٩٩) ذكر ضرورة اعفاء المعدات والسلع الرأسمالية وقطع الغيار ومستلزمات الانتاج التى لاتصنع محليا وليس لها بديل فى الانتاج المحلى من الرسوم الجمركية ومقابل الخدمة وضريبة المبيعات التى تمثل مجتمعة ٢٥ ٪ من تكلفة المعدات ، أى التكاليف الاستثمارية للمشروع « والتى غالباً ماتشل قدرته على المنافسة حتى قبل أن يبدأ الانتاج » (٢٦) . ويلاحظ أن نظام استرداد الضرائب Tax Rebate أو « الدروباك » يحل جانبا من هذه المشكلة وقد قامت الدولة فى مصر بتطبيقه . ولم يسلم هذا النظام من المشكلات والاجراءات المعقدة بالرغم من أن مصلحة الجمارك بذلت جهداً فى سبيل تيسير

هذه الاجراءات (٢٧) . وهذه الدراسات توجب القيام بأبحاث للتحقق من مدى العبء الواقع على النشاط الانتاجى المتوجه نحو التصدير بسبب الضرائب الجمركية على مستلزمات الانتاج المستوردة ومساهمة نظام الدروباك فى التخفيف من حدة هذا العبء . وهذه جميعاً من القضايا الهامة لتنمية المصادرات ، وقد لجأت دول جنوب شرق آسيا (كوريا وغيرها ) وكذلك تركيا فى السبعينات والثمانينات إلى خفض القيود والجمارك على الواردات من مستلزمات الانتاج إلى أدنى حد لأجل تنمية صادراتها (٢٨) . وغنى عن البيان أن هذه الدول حققت نجاحاً كبيراً فى تنمية صادراتها .

ويقترح أيضاً تشجيعاً للصادرات ، أن تقوم الجمارك المصرية برد ضريبة المبيعات على المنتجات المصرية بصحبة الزائرين المغادرين للبلد . ومن المؤكد أن تطبيق هذا النظام ـ بعد وضع الضوابط اللازمة ـ سوف يعمل (فى الظروف العادية ) على ترويج الصادرات مع حركة السياحة الدولية فى مصر .

(٣) يلعب سعر الصرف دوراً هاماً فى الوضع التنافسى للصادرات المصرية . وقد قامت الحكومة فى ١٩٩١ بتحرير صرف الجنيه المصرى من كافة القيود التى كانت مفروضة عليه فيما عدا قيد واحد وهو تداوله أو صرفه بعملات أخرى خارج مصر . وفى إطار ظروف حرب الخليج غير العادية عادت (وليس مجرد تحويل) أموال المصريين العاملين فى الخليج إلى البلد فى شكل دولارات أمريكية (أساساً ) وعملات أخرى وتم تحويلها إلى ودائع بالجنيه المصرى بحافز سعر الفائدة الذى ارتفع حينذاك إلى نحو ٢٠ ٪ ، وزادت احتياطيات مصر من الدولار حتى وصلت فى ١٩٩٢ إلى نحو ١٨ بليون دولار أمريكى . وقد كانت نتيجة هذا الرصيد الكبير وقرار عدم التعامل بالجنيه المصرى خارج البلد مع شبه توازن محقق فى ميزان الحساب الجارى حتى منتصف التسعينات أن ظل سعر الجنيه شبه مستقر عند سعر ٣٫٣٩ للدولار . ونظراً لعدم السماح بتداول الجنيه المصرى

فى المعاملات الخارجية فإن هذا السعر لايمكن اعتباره سعراً حقيقياً فى سوق عالمى بدأ يتخذ خطوات سريعة نحو التخلص من كافة القيود على حرية التجارة منذ توقيع اتفاقية WTO فى ١٩٩٤ . وقد طالب صندوق النقد الدولى الحكومة المصرية بخفض قيمة الجنيه بنحو ٢٠ ـ ٣٠٪ تصحيحاً للأوضاع ولأجل تشجيع وتنمية الصادرات ولكن الطلب قوبل بالرفض . وأصرت الحكومة على موقفها متذرعة بأن العقبات الهيكلية هى السبب الأساسى فى عدم نمو الصادرات بالمعدلات المرغوبة وأن تخفيض سعر الجنيه لن يمثل حلاً بل قد يزيد من مشكلات أخرى . وفى ١٩٩٥ انتهى هذا النزاع بموافقة الصندوق على وجهة نظر الحكومة المصرية مع توصيات بالاسراع فى التعديلات الهيكلية المطلوبة (٢٩) ولكن فى السنة الأخيرة ظهرت مشكلة الجنيه المصرى مرة أخرى على السطح . فالعجز فى ميزان الحساب الجارى بدأ مرة أخرى فى التزايد ومن ثم بدأت الاحتياطيات الدولية التى تكونت فى بداية التسعينات تتناقص . وفى هذا الإطار بدأ سعر الجنيه ينخفض تجاه الدولار داخليا . والأمر يحتاج إلى وقفة جادة ودراسة دقيقة لما يترتب على خفض قيمة الجنيه المصرى بنحو ٢٠ ـ ٣٠٪ فى ١٩٩٩/٢٠٠٠ ؟ إلى أى مدى ستزداد الايرادات المحققة من نشاط الصادرات وإلى أى مدى سينخفض الانفاق على الواردات .. وتعتمد المسائل على دراسة مرونات الطلب الأجنبى على الصادرات المصرية ومرونات الطلب المصرى على السلع الأجنبية كما تعتمد على مرونة عرض الصادرات المصرية؟ هل لدينا امكانية للاستجابة إلى طلب متزايد عليها إذا قمنا بتخفيض سعر الجنيه المصرى؟ وإلى أى مدى؟ وهذه المسائل لايصح الافتاء فيها أو إبداء الرأى بشأنها الا وتحت أيدينا دراسات دقيقة .. ولكن لأجل نجاح استراتيجية لتنمية الصادرات لابد من هذه الدراسات .. والأهم من ذلك هو متى يمكن السماح بتعويم الجنيه المصرى فى السوق العالمى بعد أن تم تعويمه فى السوق الداخلى؟ ان مثل تلك الخطوة ستضع نهاية لآخر قيد فى تحرير الجنيه المصرى وتفتح الباب أمام سعر واقعى

لصرفه يسمح بتحديد دقيق للموقف التنافسى للصادرات المصرية ونمو طبيعى لها . ولا أعتقد أن هناك خوف من هذا طالما أن استراتيجية تنمية الصادرات المقترحة تأخذ طريقها فى التنفيذ بالجدية المطلوبة .

ان ماسبق عرضه يمثل أهم محاور الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصادرات المصرية ويجب أن يلاحظ أن ثمة عقبات سوف تعترض تنفيذها فى الواقع العملى .. ومن هذه العقبات المشكلات البيروقراطية المتعلقة بأجهزة الدولة الرسمية التى سوف تتحمل قيادة عملية التنمية ووضع الاستراتيجية موضع التنفيذ . كذلك من العقبات الهامة التعارض بين عملية تنمية الصادرات ، التى لن تتم بشكل صحى إلا فى إطار مزيد من حرية التجارة ومصالح الأعمال التى استمرت ومازالت مستمرة تحت مظلة الحماية . ومرة أخرى نشير إلى الفقرة الأولى الخاصة بدولة المؤسسات وضرورة وجودها كشرط أساسى مسبق لنجاح أى استراتيجية انمائية للصادرات أو لغيرها .

## تنمية الصادرات ودور الدولة فى تحمل أعباء مرحلة التحول الاقتصادى :

لقد كان للدولة فى مصر دور رئيسى فى إدارة الاقتصاد القومى من خلال التخطيط والقطاع العام والسياسات الاقتصادية الكلية خلال الستينات . وقد تعرض هذا الدور للتغير تدريجياً خلال انفتاح السبعينات والاتجاه نحو الاصلاح فى الثمانينات ، بالرغم من بقاء ملامحه الأساسية .

وفى إطار هذا الدور كانت مسئولية التصدير تقع بصفة رئيسية فى أيدى شركات القطاع العام وكان الارتباط الكبير بدول المعسكر الاشتراكى يجعل من عملية التصدير عملية روتينية يتم بها نقل الفائض من سلع مصرية معينة إلى دول الاتفاقيات تقابل الحصول على القروض أو الفائض المتاح لدى هذه الدول من سلع مطلوبة فى مصر .

وفى التسعينات كان قبول برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى ERSAP بمساندة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ايذاناً بانتهاء الأوضاع السابقة وتغيرها جذريا . فبدأ دور القطاع العام فى التقلص تدريجياً فى إطار الخصخصة وانتهى دور الاتفاقيات التجارية تقريباً ليس فقط بسبب هذه التطورات وإنما أيضاً بسبب انهيار الكتلة السوفياتية واتجاه بلدانها إلى نظام السوق الحر .

ولقد ترتب على الأوضاع السابقة بالنسبة للصادرات :

( أ ) فقدان أسواق التصدير التقليدية فى الكتلة الاشتراكية السابقة .

(ب) انخفاض قدرة شركات قطاع الأعمال التى لم يتم خصخصتها على تنمية صادراتها إلى الأسواق الحرة ، ذلك لأنها خلال سنوات طوال سابقة لم تجد ضرورة حقيقية إلى تكوين خبرات أو كفاءات تنظيمية وتصديرية قادرة على التعامل مع هذه الأسواق .

(جـ) وقوع مسئولية التصدير وتنمية الصادرات إلى الأسواق العالمية بشكل متزايد على أكتاف القطاع الخاص بينما أن هذا القطاع يعتبر ، على أى حال ، فى مصر قطاعا ناشئا مازال قليل الخبرة ويحتاج إلى توجيه ومراقبة .

( د ) حيث أصبح الاعتماد الأساسى على آليات السوق فى تنظيم نشاط المشروعات وتوجيهها لاكتشاف فرص العمل المتاحة لاشباع الطلب المحلى أو الطلب الخارجى فإنه يلزم التأكد من أن عمل هذه الآليات يتم دائماً بشكل سليم ومنتظم .

ويترتب على هذه الأوضاع مسئوليات مباشرة على الدولة فى مرحلة التحول الاقتصادى . فشركات القطاع العام التى لم تتم خصخصتها بعد ستظل مسئولة عن القيام بنشاطها الاقتصادى ، ومن الخطأ نزع يد الدولة فجأ عنها .. هذه الشركات ينبغى مد يد المساعدة الفنية إليها فى إطار الاستراتيجية ، التى سبق

اقتراحها ، حتى يتم تدريجيا تدريب العاملين فيها على ممارسة نشاط التصدير إلى الأسواق الحرة ، وتكوين خبرات قيادية تتمكن من ادارة هذا النشاط بكفاءة . وسوف يؤدى تحمل الدولة لمثل هذه المسئولية إلى رفع القيمة الاقتصادية الحالية والمستقبلية لشركات القطاع العام مما يسهم فى تعظيم ايرادات البيع إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى تنمية الصادرات قبل أو بعد بيعها .

أما بالنسبة للقطاع الخاص الذى أصبح متحملاً بصفة رئيسية لأعباء تنمية الصادرات فإن مسئولية الدولة هى توجيهه ومراقبته حتى يصل إلى مرحلة النضج المطلوبة . وكل هذا يمكن أن يتم من خلال استراتيجية الصادرات التى سبق عرضها .

ان المهمة الصعبة التى يجب أن تتحملها الدولة فى مرحلة التحول تأتى فى مجال اصلاح آليات السوق . ذلك لأننا لايجب أن نتوقع أننا بعد نحو ربع قرن من القيود المفروضة على القطاع الخاص وعلى المستهلكين وممارسات تقييد حرية المعاملات فى الصرف والتجارة الخارجية أن نجد لدينا فجأة سوقاً يعمل بآليات منضبطة وفقا للنمط النظرى الذى يسهم فى توزيع الموارد على أفضل الاستخدامات الممكنة . فلكى تعمل آليات السوق على هذا النحو لابد أولا وأساساً أن يكون خالياً من الاحتكار ومن الممارسات الاحتكارية على اختلاف أشكالها وأن يكون المستهلكين ثانيا على علم ودراية بأنواع السلع المختلفة وأسعارها ومواصفات الجودة الخاصة بها . والواقع أن لدينا عدة ملاحظات تؤكد تفشى الظاهرة الاحتكارية فى السوق المصرى .. أولا ، ثمة عدد قليل من الأفراد والشركات الخاصة (معروفون بالأسماء) استطاعوا خلال حقبة التسعينات أن يسيطروا على معظم الأعمال والتجارات . ثانيا ، اقبال الجهاز المصرفى على تمويل أعمال هذه الشركات الكبرى بشكل جارف مما جعل أعمالها تتمدد وتتنوع مع عدم وجود فرصة متكافئة فى التمويل بنفس القدر على الاطلاق

للأعمال المتوسطة ، د ع الصغيرة جانبا . ثالثا ، ظهرت أشكال الممارسات الاحتكارية بشكل فظ فى الاعلانات فى الصحافة وفى القنوات التليفزيونية لنفس الشركات ومنتجاتها مع عرض جوائز مالية ضخمة يعلن عنها للمستهلكين . هذا مما يدل على هوامش ربح احتكارية ضخمة تستطيع هذه المشروعات التصرف فيها دون أن تتأثر أعمالها . رابعا ، واضح أن العدد الأعظم من المستهلكين فى مصر على غير دراية بمواصفات الجودة السلعية وليس هناك من يرشدهم إلى هذا . فالمستهلك المصرى بصفة عامة لايدرى إذا كانت بعض المنتجات التى يدفع فيها أسعاراً أعلى ذات جودة مرتفعة أم لا ؟ بل لايدرى إذا كان فى بعض المنتجات ضرر بالغ على صحته أم لا ؟ . خامساً ، الحماية الجمركية التى كانت موجودة فيما قبل تحول التسعينات لم تتغير بشكل جذرى .. ولقد كان القطاع العام سابقاً هو المستفيد بهذه الحماية التى منحته احتكاراً فى السوق المحلى .. ولقد ورث القطاع الخاص معظم هذا الوضع الخطير.

ان الملاحظات السابقة تسمى فى المنهج العلمى « ملاحظات فجة » ولكنها بشىء من التدقيق حينما تتوافر بيانات واحصائيات دقيقة يمكن أن تتحول إلى ملاحظات علمية تساعدنا فى بناء فرضية علمية عن حالة الاحتكار فى السوق المصرى وتأثير ذلك فى نشاط تنمية الصادرات .

والواقع أن شيوع الاحتكار فى السوق المصرى يشجع على الاستيراد وليس على التصدير. فالحافز على التصدير يضعف طالما أن أصحاب المشروعات الخاصة « الجدد » يجهلون فرص التصدير أو يفتقرون إلى الطرق المناسبة لتسويق سلعهم فى الخارج بينما يستطيعون من الناحية الأخرى بيع منتجاتهم بربحية مرتفعة فى إطار احتكارهم وقلة درجة المعرفة ـ أو انعدامها لدى المستهلك . أما الحافز على الاستيراد فهو موجود تحت مظلة الحماية التى مازالت باقية ومناسبة لتحقيق أرباح مرتفعة فى هذا المجال . لنأخذ مثال سوق السيارات المستوردة كيف اتسع فى مصر

مع بقاء معظم التعريفة الجمركية على هذه السلعة كما هى؟ . وهل نتصور فى بلد مثل مصر يعيش ٢ر٥١٪ من سكانه بمتوسط دخل دولارين فأقل للفرد فى اليوم (٣٠) ، أن يكون هناك ملحق أسبوعى ضخم عن سوق السيارات فى أكبر الجرائد المصرية انتشاراً وتوزيعاً ؟

وأحد المظاهر المترتبة على ضعف آليات السوق التنافسى الانحراف الواضح فى توجيه الموارد التمويلية للشركات الكبرى المحدودة العدد وللبنوك إلى بناء القيللات والقصور الفاخرة على مشارف القاهرة والمنتجعات السياحية .. واتجاه كبار رجال الأعمال إلى الاستثمار فى المستشفيات الخاصة والمدارس والمعاهد والجامعات الخاصة بدلاً من توجيه هذه الاستثمارات إلى تنمية الصادرات المصرية أو مشروعات أخرى ضرورية للتنمية الاقتصادية .

لهذا كله يقع على الدولة فى مرحلة التحول التى يجتازها الاقتصاد المصرى أن تعمل على إزالة الظاهرة الاحتكارية بتحرى أسبابها ووضع التشريعات المانعة لها من أجل أن نتمكن من توجيه الموارد الاقتصادية إلى الاستخدامات الأفضل . ومن خلال هذا فقط ستتضح المزايا النسبية أو التنافسية للاقتصاد المصرى وسنتمكن من تنمية الصادرات وتحقيق التنمية الاقتصادية .

## تنمية الصادرات من خلال علاقات التعاون والتكامل الاقتصادى مع الدول الأخرى :

أثارت اتفاقية WTO تكهنات كثيرة حول مدى قدرة الدول النامية على الصمود أمام منافسة الدول المتقدمة ، ليس فقط فى الأسواق العالمية بل أيضاً فى أسواق الدول النامية نفسها. فالفجوة القائمة بين مجموعتى الدول النامية والمتقدمة ضخمة بسبب عدم التكافؤ من الناحيتين الاقتصادية والتقنية . وليس من المتوقع أن تنكمش هذه الفجوة مع تطبيق الاتفاقية بل ان العكس هو الأكثر احتمالا . ومما يساعد على زيادة حدة هذه الفجوة وجود تكتلات اقتصادية

ضخمة بين دول اقتصاديات السوق الحر المتقدمة ، يأتى على قمتها الاتحاد الأوربى EU واتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA) .

ومع التغيرات الأخرى التى تثيرها موجة العولمة المتزايدة خاصة فى مجال أسواق رؤوس الأموال ونشاط الشركات عابرة الجنسيات تزداد تحديات النظام الاقتصادى الجديد بالنسبة لمجموعة الدول النامية وتستدعى هذه التحديات فى الحقيقة أن تسعى الدول النامية لتنمية التجارة الدولية فيما بينها .. ذلك لأن مشكلة الدول النامية الرئيسية ، التى نشأت فيما سبق خلال فترة استعمارها ثم بقيت معها بعد استقلالها ، هى تعلق تجارتها الخارجية ، توجهاً وهيكلاً ، بالدول المتقدمة . فالدول النامية تستورد معظم حاجاتها من السلع الصناعية والغذاء من الدول المتقدمة وتصدر إليها معظم منتجاتها من المواد الخام والسلع نصف المصنوعة وبعض المصنوعات التى تعتمد على تقنيات غير معقدة . وقد تسبب هذا النمط من التجارة الخارجية فى متاعب جمة للدول النامية سواء من جهة شروط التبادل الدولى أو عجز موازين المدفوعات والتدهور فى قيمة عملاتها الخارجية أو تزايد مديونياتها للدول المتقدمة . ومن ثم فإن هناك ضرورة ملحة لاحداث تغيرات هيكلية فى التجارة الخارجية للدول النامية تؤدى إلى زيادة درجة الاعتماد المتبادل فيما بينها وذلك لأجل تحقيق نوع من التوازن فى علاقاتها الدولية .

ولاشك أن أحد الخيارات الهامة المتاحة أمام مجموعة الدول النامية لتصحيح أوضاعها وتنمية صادراتها فى إطار متوازن يتمثل فى توثيق علاقات التعاون والتكامل الاقتصادى فيما بينها ، وهو خيار سبقتنا فيه الدول المتقدمة ولم تضع اتفاقية WTO قيوداً عليه طالما لم يتعرض إلى مبادئها الأساسية .

والمعروف أن حكومات الدول المختلفة تقوم بالدور الرئيسى فى اتخاذ الخطوات واتمام الاجراءات اللازمة نحو عقد اتفاقيات التعاون والتكامل

الاقتصادى من خلال وزراء الخارجية وهيئات التمثيل الدبلوماسى والملحقين التجاريين والاجتماعات الرسمية التى قد تعقد أحيانا على مستويات الرؤساء ووزراء الاقتصاد .

وفى إطار جهود التعاون والتكامل مع الدول النامية عقدت مصر من خلال عضويتها فى الجامعة العربية اتفاقيات لتسهيل التبادل وتنمية التجارة البينية كان من أبرزها اتفاقية إزالة القيود غير الجمركية واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تعريفة جمركية موحدة ( ١٩٧٩) وإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى (١٩٩٥) ولقد بذلت هذه الجهود وغيرها من خلال استهداف إنشاء سوق عربية مشتركة والتى وقعت اتفاقيتها فى ١٩٦٤(٣١).

كما أن مصر من خلال عضويتها فى منظمة المؤتمر الإسلامى (١٩٦٩) اشتركت فى كافة الجهود المتتابعة الهادفة لتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارة مع الدول الإسلامية .. ومن أبرز انجازات المنظمة انشاء البنك الإسلامى للتنمية ـ جدة (١٩٧٤) والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع ـ كراتشى (١٩٧٩) والمركز الإسلامى لتنمية التجارة ـ الدار البيضاء (١٩٨١) بالإضافة إلى اتفاقيتين رئيسيتين استهدفت الأولى التعاون الاقتصادى والفنى والتجارى والثانية تشجيع انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء وكذلك وضع خطة عمل للتعاون فى مجال التجارة (١٩٨٠) (٣٢) .

وبالإضافة إلى ماسبق دخلت مصر عضواً فى مجموعة الـ ١٥ خلال اجتماعات القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز (١٩٨٩)وتضم المجموعة ١٧ دولة نامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وتهدف المجموعة إلى التنسيق فى المجالات السياسية والاقتصادية والمالية وذلك فى إطار التوجه نحو تعزيز التعاون بين دول الجنوب . كما انضمت مصر إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA) فى ١٩٩٨ (٣٣) .

ولقد واجهت هذه الاتفاقيات والترتيبات صعوبات عديدة فى الواقع العملى حدت من فاعليتها أو حالت دون تنفيذها . وارتبط معظم هذه الصعوبات من جهة بتماثل هياكل الانتاج والصادرات لدول الاتفاقيات بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على العالم الغربى المتقدم (أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ثم اليابان) ، ومن جهة أخرى بالتقصير البيّن فى وضع خطط أو برامج عمل محددة المعالم تستهدف إزالة العقبات ووضع الاتفاقيات موضع التنفيذ .

وتشير البيانات الاحصائية المتاحة إلى أن نصيب الدول النامية فى الصادرات المصرية كان متقلبا خلال السنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٩٦ فى المتوسط مابين ٣٠ ـ ٤٥ ٪ ، ومتجها بصفة عامة نحو الهبوط . وقد تحقق أعلى نصيب للدول النامية فى الصادرات المصرية فى أعقاب أزمة الخليج (١٩٩٠) وزيادة قيمة الصادرات البترولية إليها ( انظر الجدول ـ ٥ ـ الملحق ) .

وبلغ نصيب الدول العربية فى اجمالى الصادرات إلى الدول النامية ١٣٫٣ ٪ فى ١٩٨٥ ثم ارتفع تدريجيا إلى أن بلغ ٣٥ ٪ فى ١٩٩٠ ، ولكنه هبط فى خلال العامين ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ لسببين أولهما زيادة صادرات مصر البترولية إلى دول نامية أخرى غير عربية وثانيهما الهبوط الحاد فى الصادرات المصرية إلى العراق (٣٤) .

وخلال الخمس سنوات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ بلغ متوسط نصيب الدول العربية فى اجمالى صادرات مصر إلى الدول النامية نحو ٣٩ ٪ ، مع ملاحظة أن أعلى مستوى كان فى ١٩٩٣ (٤٣٫٢ ٪) وأقل مستوى فى ١٩٩٦ (٣٦٫٤ ٪) . ويتضح من أرقام الجدول ـ ٥ ـ أن معدل النمو السنوى فى الصادرات إلى الدول العربية كان أفضل بشكل ملحوظ من معدل النمو السنوى فى صادرات مصر إلى مجموع الدول النامية خلال ثمان أعوام من ضمن الاثنى عشر عاما ١٩٨٥ ـ ١٩٩٦ . وعلى هذا فإن تنمية التجارة مع الدول العربية ، بالرغم مما تعرضت له

من هبوط فى بعض السنوات ، يمكن أن تقود عملية تنمية الصادرات المصرية إلى الدول النامية . ويلاحظ أن أول ومعظم الجهود التى بذلتها مصر فى مجال التكامل الاقتصادى كان ومازال مع الدول العربية . ومن هنا نتوقع أن مزيداً من الاهتمام من قبل الدولة فى استكمال الخطوات نحو انشاء سوق عربية مشتركة يمكن أن يحقق ثماراً عاجلة فى المستقبل القريب .

بالإضافة إلى ماسبق فإن اهتمام الدولة بتوثيق روابط التعاون الاقتصادى يجب أن يمتد من الدول العربية إلى بقية الدول الإسلامية . وتظهر الاحصائيات ( جدول ـ ٥ ـ ) أن صادرات مصر إلى الدول الإسلامية (العربية وغيرها ) كانت تنمو خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٦ على نحو أفضل وأكثر استقراراً من الصادرات إلى الدول العربية وحدها أو إلى مجموعة الدول النامية عموماً . وقد ارتفع نصيب الدول الإسلامية فى صادرات مصر إلى الدول النامية بشكل مستمر من ١٤,٣ ٪ فى ١٩٨٥ حتى بلغ ٣٨,٥ ٪ فى ١٩٨٩ ، وبالرغم من هبوطه فى عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ إلا أنه استمر ينمو فيما بعد ذلك دون توقف حتى بلغ ٦٢,٥ ٪ فى ١٩٩٦ . ومقارنة معدل نمو الصادرات المصرية إلى الدول الإسلامية ( انظر جدول ـ ٥ ـ ) تبين أنه أفضل بشكل ملحوظ من معدل نمو الصادرات إلى البلدان النامية بل وأفضل من معدل نمو الصادرات المصرية اجمالاً فى تسع سنوات من فترة الاثنى عشر عاماً ١٩٨٥ ـ ١٩٩٦ .

وخلاصة ماسبق أن من مصلحة مصر ، بصفتها دولة نامية تواجه ظروف حرية التجارة والعولمة ممزوجة بمشكلة عدم التكافؤ مع الدول المتقدمة ، أن تسعى إلى تنمية صادراتها إلى دول نامية أخرى .. وحيث تنمو الصادرات إلى الدول العربية والإسلامية الأخرى بمعدلات أفضل من غيرها فإن هناك مصلحة مؤكدة لمصر فى بذل مزيد من الاهتمام بتوثيق علاقات التعاون وتحقيق التكامل مع هذه الدول بالذات . ولاشك أن هذا الأمر الأخير من صميم مهام الدولة فى مصر خلال السنوات القادمة من القرن الحادى والعشرين .

## جدول - ١ -

مصر : الصادرات والواردات السلعية وعجز أو فائض الميزان التجارى ١٩٧١ - ١٩٩٠

القيمة الجارية بملايين الدولارات

| السنة | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات ( فوب ) | ٨٥١ | ٨١٣ | ١٠٠٠ | ١٨١٨ | ١٨٧٥ | ٢١٦٩ | ٢٣٤٦ | ٢٥٥٨ | ٣٩٨٧ | ٣٨٥٤ |
| الواردات ( فوب ) | ١١٣١ | ١١٧٠ | ١٤٢٩ | ٣٦١٨ | ٤٦٠٨ | ٤٦٥٩ | ٥١١٠ | ٥٩٩٨ | ٧٨١٧ | ٦٨١٤ |
| العجز (-) أو الفائض (+) | - ٢٨٠ | - ٣٥٧ | - ٤٢٩ | - ١٨٠٠ | - ٢٧٣٣ | - ٢٤٩٠ | - ٢٧٦٤ | - ٣٤٤٠ | - ٣٨٣٠ | - ٢٩٦٠ |

| السنة | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ | ١٩٩٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات ( فوب ) | ٣٩٩٩ | ٣٨٤٧ | ٣٧٤٠ | ٣٩٥٨ | ٣٩٢٨ | ٣٥٧٦ | ٢٢٦٤ | ٣٢٧٤ | ٢٩١٤ | ٣١٤٥ |
| الواردات ( فوب ) | ٧٩١٨ | ٧٦١٨ | ٨٨٦٩ | ١٠٢٠١ | ١٠٥١٦ | ٩٥٢٥ | ٧٩٥٢ | ٩٨٤١ | ١٠٢٩٤ | ١١٤٤١ |
| العجز (-) أو الفائض (+) | - ٣٩١٩ | - ٤٧٧١ | - ٥١٢٩ | - ٦٢٤٣ | - ٦٥٨٨ | - ٥٩٤٩ | - ٥٦٨٨ | - ٦٥٦٧ | - ٧٣٨٠ | - ٨٢٩٦ |

المصدر : World Bank, World Tables ( Egypt)

ملاحظة على الجدول :

السبب فى أخذ البيانات الخاصة بقيمة التجارة الخارجية المصرية بالدولارات الأمريكية هو أن القيمة الجارية بالجنيهات المصرية التى تنشرها الجهات الرسمية كانت تتضخم بنسبة متزايدة تعكس الانخفاض المتتالى فى قيمة الجنيه المصرى تجاه الدولار الأمريكى ( أو اتجاه العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى ) . لذلك فإن قيم الصادرات والواردات بالدولارات الأمريكية أكثر دقة فى بيان الواقع . ولكن سواء أخذت قيم الصادرات والواردات بالجنيه المصرى أو بالدولار الأمريكى علينا أن نأخذ فى الحسبان آثار التغيرات المستمرة فى أسعار الصادرات أو أسعار الواردات . والاحصائيات الواردة بالجدول من البيانات الخاصة « بميزان المدفوعات » وليس من البيانات المؤسسة على احصائيات الجمارك Custom Basis .

تابع جدول ـ ١ ـ

| مليون دولار | ١٩٩٤/٩٣ | ١٩٩٥/٩٤ | ١٩٩٦/٩٥ | ١٩٩٧/٩٦ | ١٩٩٨/٩٧ |
|---|---|---|---|---|---|
| الميزان التجارى | ـ ٧٣١٠ | ـ ٧٨٥٤ | ـ ٩٤٩٨ | ـ ١٠٢١٩ | ـ ١١٧٧١ |
| الصادرات | ٣٣٣٧ | ٤٩٥٧ | ٤٦٠٩ | ٥٣٤٥ | ٥١٢٨ |
| بترول | ١٧٧٢ | ٢١٧٦ | ٢٢٢٦ | ٢٥٧٨ | ١٧٢٨ |
| صادرات أخرى | ١٥٦٥ | ٢٧٨١ | ٢٣٨٣ | ٢٧٦٨ | ٣٤٠٠ |
| الواردات | ـ ١٠٦٤٧ | ـ ١٢٨١١ | ـ ١٤١٠٧ | ـ ١٥٥٦٥ | ـ ١٦٨٩٩ |
| الخدمات | ٣٦٧٤ | ٤٠٤٢ | ٥٧٩١ | ٦١٩٣ | ٤٥٩٥ |
| متحصلات | ٨٦٧٧ | ٩٥٥٦ | ١٠٦٣٦ | ١١٢٤١ | ١٠٤٤٤ |

جدول - ٢ -

متوسط سنوى لسعر صرف الدولار بالجنيه المصرى

| السنة | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قروش للدولار | ٣٩ | ٣٩ | ٤٠ | ٤٨ | ٤٦ | ٥٠ | ٥٧ | ٦٦ | ٧٠ | ٧٢ |

| السنة | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ | ١٩٩٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قروش للدولار | ٧٤ | ٨١ | ٨٦ | ٩٣ | ٩٦ | ١٠٧ | ١٢٧ | ١٧٦ | ١٩٤ | ٢٢٣ |

المصدر : World Bank, World Tables, Egypt, 1992.

| السنة | ١٩٩١/٩٠ | ١٩٩٢/٩١ | ١٩٩٣/٩٢ |
|---|---|---|---|
| سعر الجنيه | ٠ر٣١ | ٠ر٣٠ | ٠ر٣٠ |
| قروش للدولار | ٣٢٢ر٦ | ٣٣٣ر٣ | ٣٣٣ر٣ |

المصدر : البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ أعداد مختلفة .

ملاحظة : سعر الصرف كما هو محدد بالمعاملات الحرة داخل الاقتصاد اعتباراً من ١٩٩١/١٩٩٠ .

جدول - ٣ -

متوسط النمو السنوى فى الناتج المحلى والصادرات (٪)

| البلدان | الناتج المحلى الاجمالى | | صادرات السلع والخدمات | |
|---|---|---|---|---|
| | ٨٠ - ١٩٩٠ | ٩٠ - ١٩٩٧ | ٨٠ - ١٩٩٠ | ٩٠ - ١٩٩٧ |
| الأرجنتين | -٠ر٣ | ٤ر٥ | ٣ر٧ | ٩ر١ |
| الأردن | ٢ر٦ | ٧ر٢ | ٥ر٩ | ٩ر٣ |
| اسرائيل | ٣ر٥ | ٦ر٤ | ٥ر٥ | ٩ر٥ |
| أندونيسيا | ٦ر١ | ٧ر٥ | ٢ر٩ | ٩ر٢ |
| باكستان | ٦ر٣ | ٤ر٤ | ٨ر١ | ٤ر٤ |
| البرازيل | ٢ر٨ | ٣ر١ | ٧ر٥ | ٦ر٠ |
| تركيا | ٥ر٣ | ٣ر٦ | ١٦ر٩ | ١٠ر٩ |
| تونس | ٣ر٣ | ٤ر٨ | ٥ر٦ | ٥ر٠ |
| الجزائر | ٢ر٨ | ٠ر٨ | ٤ر١ | ٢ر٧ |
| جمهورية مصر العربية | ٥ر٣ | ٣ر٩ | ٥ر٢ | ٣ر٨ |
| سنغافورة | ٦ر٦ | ٨ر٥ | ١٠ر٨ | ١٣ر٣ |
| الصين | ١٠ر٢ | ١١ر٩ | ١١ر٥ | ١٥ر٨ |
| ماليزيا | ٥ر٢ | ٨ر٣ | ١٠ر٩ | ١٤ر٠ |
| الهند | ٥ر٨ | ٥ر٩ | ٥ر٩ | ١٣ر٧ |

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩ .

جدول ـ ٤ ـ

الصادرات ومتوسط نصيب الفرد منها

| البلدان | السكان ١٩٩٥ | الصادرات (مليون دولار) | | متوسط نصيب الفرد (دولار) | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | السلع | السلع | صادرات السلع | صادرات السلع |
| الأرجنتين | ٣٤٫٧ | ٢٧٠٣١ | ٢٣٨١٠ | ٧٧٩ | ٦٨٦ |
| الأردن | ٤٫٢ | ٣٦٦٣ | ١٤٦٦ | ٨٧٢ | ٣٤٩ |
| أسبانيا | ٣٩٫٢ | ١٤٦٤٠٤ | ١٠١٤١٧ | ٣٧٣٥ | ٢٥٨٧ |
| اسرائيل | ٥٫٥ | ٢٨٢٩٢ | ٢٠٥٠٤ | ٥١٤٤ | ٣٧٢٨ |
| أندونيسيا | ١٩٣٫٣ | ٥١١٦٠ | ٤٩٧٢٧ | ٢٦٥ | ٢٥٧ |
| ايطاليا | ٥٧٫٢ | ٣٢٠٧٥٢ | ٢٥٠٧١٨ | ٥٦٠٨ | ٤٣٨٣ |
| باكستان | ١٢٩٫٩ | ١٠٣١٧ | ٩٢٦٦ | ٧٩ | ٧١ |
| البرازيل | ١٥٩٫٢ | ٥٢٦٤١ | ٤٧١٦٤ | ٣٣١ | ٢٩٦ |
| تركيا | ٦١٫١ | ٤٥٣٥٤ | ٢٣٠٤٥ | ٧٤٢ | ٣٧٧ |
| تونس | ٩ | ٨١٥١ | ٥٥١٧ | ٩٠٦ | ٦١٣ |
| سوريا | ١٤٫١ | ٦١٣١ | ٣٩٨٠ | ٤٣٥ | ٢٨٢ |
| مصر | ٥٧٫٨ | ١٥٢٤٥ | ٣٥٣٤ | ٢٦٤ | ٦١ |
| سنغافورة | ٣ | ١٥٦٠٥٢ | ١٢٤٧٩٤ | ٥٢٠١٧ | ٤١٥٩٨ |
| شيلى | ١٤٫٢ | ١٨٧٠٩ | ١٤٩٧٩ | ١٣١٨ | ١٠٥٥ |
| الصين | ٢٠٠٫٢ | ١٧١٦٧٨ | ١٥١٠٤٧ | ١٤٣ | ١٢٦ |
| فرنسا | ٥٨٫١١ | ٣٦٥٣٧٥ | ٢٨٣٣١٨ | ٦٢٨٩ | ٤٨٧٦ |
| ماليزيا | ٢٠٫١ | ٨٣٣٢٢ | ٧٨١٥١ | ٤١٤٥ | ٣٨٨٨ |
| المملكة المتحدة | ٥٨٫٥ | ٣٤٠٢٣٢ | ٢٥٩٠٣٩ | ٥٨١٦ | ٤٤٢٨ |
| الهند | ٩٢٩٫٤ | ٤٢٦٩٠ | ٣٢٣٢٥ | ٤٦ | ٣٥ |
| الولايات المتحدة | ٢٦٣٫١ | ٨٤٨٦٦٤ | ٥٧٥٤٧٧ | ٣٢٢٦ | ٢١٨٧ |
| اليابان | ١٢٥٫٢ | ٤٦٨٠٠٢ | ٤١٠٤٨١ | ٣٧٣٨ | ٣٢٧٩ |

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، ١٩٩٨/١٩٩٩.

جدول ـ ٥ ـ

الصادرات المصرية ١٩٨٥ ـ ١٩٩٦

| السنة | الصادرات المصرية | | | | توزيع الصادرات إلى الدول النامية | | | | معدل النمو السنوى ٪ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاجمالى | نصيب الدول النامية | | | دول عربية | | دول إسلامية * | | اجمالى الصادرات | الصادرات إلى الدول | الصادرات إلى الدول | الصادرات إلى الدول |
| | | مليون دولار | ٪ | | مليون دولار | ٪ | مليون دولار | ٪ | | | | |
| ١٩٨٥ | ١٨٣٨٫١ | ٦٧٢٫١ | ٣٦٫٦ | | ٨٩٫٥ | ١٣٫٣ | ٩٦٫٢ | ١٤٫٣ | | | | |
| ١٩٨٦ | ٢٢٤٨٫٧ | ٨٩٩٫٩ | ٤٠ | | ١٨٠٫٧ | ٢٠٫١ | ٢١٠٫٢ | ٢٣٫٤ | ٢٢٫٣ | ٣٣٫٩ | ١٠١٫٩ | ١١٨٫٥ |
| ١٩٨٧ | ٢٠٣٧٫٢ | ٥٢٩٫٦ | ٢٦ | | ١١٨٫٣ | ٢٢٫٣ | ١٣٥٫١ | ٢٥٫٥ | ٩٫٤ - | ٤١ | ٣٤٫٥ - | ٣٥٫٧ - |
| ١٩٨٨ | ٢١٢٠٫٣ | ٦٣٣٫٩ | ٣٠ | | ٢٠٤٫٤ | ٣٢٫٢ | ٢٢٥٫١ | ٣٥٫٥ | ٤٫١ | ١٩٫٧ | ٧٢٫٨ | ٦٦٫٦ |
| ١٩٨٩ | ٢٦٤٧٫٧ | ٧٥٤٫٢ | ٢٨٫٥ | | ٢٦٣٫٨ | ٣٥٫٠ | ٢٩٠٫٦ | ٣٨٫٥ | ٢٤٫٩ | ١٩ | ٢٩٫١ | ٢٩٫١ |
| ١٩٩٠ | ٢٥٨٥ | ١١٩٦ | ٤٦٫٣ | | ٢٩٣ | ٢٤٫٥ | ٣٣٢ | ٢٧٫٨ | ٢٫٤ - | ٥٨٫٦ | ١١٫١ | ١٤٫٢ |
| ١٩٩١ | ٣٦٥٩ | ١٦٥١ | ٤٥٫١ | | ٤٤١ | ٢٦٫٧ | ٤٩٠ | ٢٩٫٧ | ٤١٫٥ | ٣٨ | ٥٠٫٥ | ٤٧٫٦ |
| ١٩٩٢ | ٣٠٥٠ | ١٣٦٨ | ٤٤٫٩ | | ٥٤٤ | ٣٩٫٨ | ٥٩١ | ٤٣٫٢ | ١٦٫٦ | ١٧ - | ٢٣٫٤ | ٢٠٫٦ |
| ١٩٩٣ | ٣١١٠ | ١٢٧١ | ٤٠٫٩ | | ٥٥٢ | ٤٣٫٤ | ٥٧٣ | ٤٥٫١ | ٢ | ٧٫١ - | ١٫٥ | ٣ - |
| ١٩٩٤ | ٣٤٧٥ | ١٤١٣ | ٤٠٫٧ | | ٥١٤ | ٣٦٫٤ | ٦٢٣ | ٤٤٫١ | ١١٫٧ | ١١٫٢ | ٦٫٩ - | ٨٫٧ |
| ١٩٩٥ | ٣٤٤١ | ١٢٠٨ | ٣٥٫١ | | ٤٧٤ | ٣٩٫٢ | ٥٩٩ | ٤٩٫٦ | ١ - | ١٤٫٥ - | ٧٫٨ - | ٣٫٩ - |
| ١٩٩٦ | ٥٢٣٩ | ١٥٤٥ | ٢٩٫٥ | | ٥٦٢ | ٣٦٫٤ | ٩٦٦ | ٦٢٫٥ | ٥٢٫٢ | ٢٧٫٩ | ١٨٫٦ | ٦١٫٣ |

* الدول الإسلامية تتضمن الدول العربية ودول أخرى إسلامية .

المصدر : IMF, Direction of Trade Statistics Year Book 1988 , 1998

## تابع جدول ـ ٥ ـ

## الصادرات المصرية إلى البلدان الإسلامية وفقا للتجمعات الرئيسية *

| السنة | الأفريقية | الشرق أوسطية | الآسيوية | الأوربية | مجموع البلدان الإسلامية | الصادرات للبلدان النامية | نسبة الإسلامية النامية ٪ | اجمالى صادرات مصر | نسبة الإسلامية الإجمالى ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٥ | ٥ر٩ | ٨٣ر٧ | ٢ر٩ | ٣ر٧ | ٩٦ر٢ | ٦٧٢ر١ | ١٤ر٣ | ١٨٣٨ر١ | ٥ر٢ |
| ١٩٨٦ | ١٣ر٨ | ١٦٧ر١ | ١٧ر٥ | ١١ر٨ | ٢١٠ر٢ | ٨٩٩ر٨ | ٢٣ر٤ | ٢٢٤٨ر٧ | ٩ر٣ |
| ١٩٨٧ | ١٧ر١ | ١٠١ر٨ | ٥ر٨ | ١٠ر٤ | ١٣٥ر١ | ٥٢٩ر٦ | ٢٥ر٥ | ٢٠٣٧ر٢ | ٦ر٦ |
| ١٩٨٨ | ٢١ر٢ | ١٨٤ | ١٢ر٣ | ٧ر٦ | ٢٢٥ر١ | ٦٣٣ر٩ | ٣٥ر٥ | ٢١٢٠ر٣ | ١٠ر٦ |
| ١٩٨٩ | ٢٦ر٣ | ٢٣٧ر٦ | ٨ر٢ | ١٨ر٥ | ٢٩٠ر٦ | ٧٥٤ر٢ | ٣٨ر٥ | ٢٦٤٧ر٣ | ١١ |
| ١٩٩٠ | ٥٠ | ٢٤٣ | ١١ | ١٨ | ٣٣٢ | ١١٩٦ | ٢٧ر٨ | ٢٥٨٥ | ١٢ر٨ |
| ١٩٩١ | ٧١ | ٣٧٢ | ٩ | ٣٨ | ٤٩٠ | ١٦٥١ | ٢٩ر٧ | ٣٦٥٩ | ١٣ر٤ |
| ١٩٩٢ | ١٠٧ | ٤٢٢ | ١١ | ٣١ | ٥٩١ | ١٣٦٨ | ٤٣ر٢ | ٣٠٥٠ | ١٩ر٤ |
| ١٩٩٣ | ٩٠ | ٤٤٩ | ٦ | ٢٨ | ٥٧٣ | ١٢٧١ | ٤٥ر١ | ٣١١٠ | ١٨ر٤ |
| ١٩٩٤ | ١٠١ | ٤١٥ | ٣٥ | ٧٢ | ٦٢٣ | ١٤١٣ | ٤٤ر١ | ٣٤٧٥ | ١٧ر٩ |
| ١٩٩٥ | ١٠٠ | ٣٧٦ | ٣٤ | ٨٩ | ٥٩٩ | ١٢٠٨ | ٤٩ر٦ | ٣٤٤١ | ١٧ر٤ |
| ١٩٩٦ | ١١٨ | ٤٤٨ | ١٩٩ | ٢٠١ | ٩٦٦ | ١٥٤٥ | ٦٢ر٥ | ٥٢٣٩ | ١٨ر٤ |

* البلدان العربية جزء من بلدان منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى بعض البلدان الأفريقية .

المصدر : ( IMF ) مذكور أعلاه .

# مراجع وحواشى الفصل الرابع

(١) تبين من الجدول «٣» أن هناك استثناءات من القاعدة، مثل حالة البرازيل، وحالة تركيا خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧ أما الأسباب وراء هذا فهى عديدة منها مايرجع إلى هيكل الناتج المحلى وهيكل الصادرات ومنها مايرجع إلى نسبة الصادرات فى الناتج المحلى ، وتوجد فى المناقشات التى دارت فى الخمسينات والستينات وجهات نظر اعترضت على فرضية العلاقة الموجبة بين نمو الصادرات والتنمية الاقتصادية ، انظر مثلا مقال H . Myint G. Meier (editor) Leading Issues in Economic Development, 3 rd ed., 1976, PP. 717 - 723.

(٢) تدهور معدل النمو السنوى فى مصر فى السنوات ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ بحيث أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى نمى بنسبة ـ ٣ر٤٪ عام ١٩٨٨ ، ـ ٣٪ فى ١٩٨٩ ، ـ ٣ر٦٪ فى ١٩٩٠ . وقد تم حساب هذه المعدلات على أساس الأرقام الواردة فى World Tables 1993, A World Bank Book , pp. 232 - 233. كما يبين الجدول رقم «١» فى الملحق تناقص قيمة الصادرات المصرية بين ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ وكذلك بين ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وأن قيمة صادرات مصر فى ١٩٩٠ كانت أقل من أى رقم فى النصف الأول من الثمانينات .

(٣) انظر : عبدالرحمن يسرى أحمد ، قضايا اقتصادية مصرية معاصرة ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ ، صفحات ٦١ ، ٨٤ ـ ٨٦ .

(٤) انظر : World Bank, Country Brief (Egypt),1992.

(٥) انظر :

.The Economist Intellegence Unit (E.I.U), Country Report, 2 nd Quarrer 1999, Egypt, P. 11.

(٦) وهذا الموقف الذى تتشابه فيه مصر مع دول نامية أخرى كثيرة يستدعى اعادة النظرة إلى اتفاقية WTO حتى تصبح اكثر ملاءمة لها .

(٧) انظر :

Kenichi Ohmae, The End of the Nation State, The Rise of Regional Economics (1985) PP 2-3, Harper Collins, London.

(٨) من المؤلفات التى اهتمت باستعراض أوضاع الشركات عابرة القوميات فى إطار العولمة ولكنها تشكك فى الأهمية البالغة التى تعطى لها :

P. Hurst & G. Thompson, Globalization in Question, Polity Press , London, 1996.

(٩) انظر البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٧ ( الدولة فى عالم متغير ) صفحات ١ ـ ٣ ، ٧ ـ ١٢ ، ١٦ .

(١٠) من المؤكد أن هاتين الفجوتين تستدعيان حماية أو دعم بعض الصناعات الناشئة فى الدول النامية كما أنهما وراء ظاهرة « التبادل اللامتكافىء » . وفى إطار قبول مبدأ حرية التجارة على المستوى العالمى فإن حماية الصناعات الناشئة يجب أن توضع فى إطارها العلمى الصحيح بحيث لاتقود إلى حماية أو دعم كل صناعة جديدة أو مستحدثة فى الدول النامية ، بل فقط تلك التى يمكن اثبات مزايا نسبية كامنة لها ( Potential Comparative Advantages) تظهر مستقبلا . كما أن ظروف التبادل

اللامتكافىء لاينبغى أن تقودنا إلى الحماية والتوجه الانمائى إلى الداخل ، بل نظرة واقعية إلى كيفية تقوية مركز الدولة النامية مثلاً بطريق تنمية التجارة أو التكامل مع دول نامية أخرى.

(١١) انظر :

D. Selvator, International Economics, 5 the ed., 1995, PP. 274 - 275.

(١٢) ويلزم الأمر فى الواقع التأكيد على ضرورة تمحيص احصائيات نشاط التجارة الخارجية وضبطها . فالأرقام المتاحة عن الصادرات المصرية تختلف فيما بينها بصورة « مزعجة » . فحينما نقارن بين بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء وبيانات البنك المركزى وماينشر عن طريق البنك الدولى WB أو صندوق النقد الدولى نجد الاختلافات القائمة تثير « الاحباط » فى نفوس الباحثين .

(١٣) انظر :

Bent Hansen and K. Nashashibi, Foreign Trade Regimes & Economic Development : Egypt, NBER, New York, 1975, P. 271.

(١٤) المرجع السابق صفحات ٢٣٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٣٣٩ .

(١٥) انظر :

World Bank, Report No. 6195 - EGT, October 22,1986, P. 28 .

(١٦) انظر : D. Selvator مرجع سابق .

(١٧) كثيراً ماتعتمد المشروعات الكبيرة على التمويل الذاتى أو التمويل

بالمشاركة عن طريق طرح أسهم فى أسواق الأوراق المالية ، وحينما تقترض من البنوك نعامل عادة معاملة تفضيلية .

(١٨) الأرقام المتاحة تظهر ان الايرادات الجارية فى ميزانية ١٩٩٩/٩٨ = ١٫٤٨٢ مليون جنيه مصـــرى ( ٠٫٤٣٧ مليون دولار ) ، وفى ميزانية ٢٠٠٠/٩٩ تبلغ ١٫٥٦٢ جنيه مصرى ( ٠٫٤٥٣ مليون دولار ) أما الايرادات الرأسمالية فكانت ٢٨٣٠٠٠ ألف جنيه مصرى (٨٣٤٨٥ دولار) فى ١٩٩٩/٩٨ ، ٥٫٣٧٦ مليون جنيه مصرى (١٫٥٥٩ مليون دولار ) فى ٢٠٠٠/١٩٩٩ . وفى اتفاقية وقعت فى ١٩٩٨/١٢/١ بين مصر والاتحاد الأوربى Industry Modernization (Program ) ـ مايتضمن الاهتمام بتحسين الهيكل المؤسسى لتنمية الصادرات المصرية ويشمل هذا مركز تنمية الصادرات – انظر تقرير مجلس الشورى ، ١٩٩٩ ( دورة ١٩) عن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩٩/٦٦ بشأن التصديق على الاتفاقية المذكورة .

(١٩) انظر الأهرام الاقتصادى ، رقم ١٥٦٨ ، ٢٥ يناير ١٩٩٩ ، الصادرات .. متفائلون .. لا .. متشائمون .. نعم ..

(٢٠) تعرضت صادرات البطاطس للرد من بعض الموانىء الأوربية بسبب مرض العفن البنى وكذلك تعرضت بعض صفقات البصل بسبب العفن الأسود . والغالب أن عدم الالتزام بالجودة فى حالة السلع الزراعية يسىء إلى سمعة البلد وليس إلى سمعة المصدر .

(٢١) هناك الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وتشترك مع مصلحة الحجر الصحى ووزارة الصحة فى الرقابة على السلع ا لزراعية والغذائية . أما بالنسبة للسلع الصناعية فهناك الرقابة الصناعية بالإضافة إلى الرقابة الدوائية

وصندوق دعم الغزل .. وفى السنوات الأخيرة اتخذت اجراءات عديدة لتبسيط اجراءات الرقابة وذلك على حد مانشر فى الصحافة المصرية وليس لدى الباحث تفصيلات بذلك من مصادر رسمية .

(٢٢) ولقد علمت من رئيس الغرفة التجارية بالاسكندرية أن تقاوى البطاطس المصرية المصابة بالعفن البنى مستوردة من الخارج .

(٢٣) مصلحة الجمارك ـ جمهورية مصر ـ منشور التعريفات رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٦ الخاص بتبسيط الاجراءات .

(٢٤) انظر ( أولا ) فى هذه الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصادرات ص ٧ ، ٨.

(٢٥) The Economist Intellegence Unit, Country Report, 2 nd Quarter, 1999 Egypt, P. 11. ( DEPRA = Development Economic Policy Reform Analysis Project ) .

وقد ذكر فى أحد التقارير الرسمية ( مجلس الشورى ـ تقرير عن الصناعة الوطنية فى ظل النظام التجارى الجديد ، لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة ، دورة ١٩ ، ١٩٩٩ ، ص ١٧٠ ، ص ١٩٠ مايؤيد هذا التقدير ) فقد ذكر ( ص ١٧٠ ) أن « التعريفة على مدخلات الانتاج المستوردة الداخلة فى تصنيع البديل المصرى ( ٢٠ ـ ٣٠ ٪ ) مما يقلل من فرصة الانتاج المحلى على المنافسة محليا وعالمياً » وبالإضافة إلى هذا فإن ضريبة المبيعات الخاصة بالمشروعات الانتاجى ( ١٠ ٪ على آلات ) تضيف عبئاً آخر ... الخ .

(٢٦) مجلس الشورى ـ دور الانعقاد العادى التاسع عشر ، ١٩٩٩ تقرير عن الصناعة الوطنية فى ظل النظام التجارى الدولى الجديد ، ص ١٩٠ .

(٢٧) راجع قرار رئيس مصلحة الجمارك والضرائب على المبيعات رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ ثم القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٨ . وقد قامت الغرفة التجارية

بالاسكندرية بطرح اقتراح سداد الرسوم الجمركية على رسائل السماح المؤقت ببوليصة تأمين أسوة بالنظام المتبع فى سداد قيمة ضريبة المبيعات بدلاً من خطاب الضمان حيث أنه يرفع تكلفة السلع المصدرة إلى الخارج . وفى رد من رئيس مصلحة الجمارك بتاريخ ١٩٩٨/٨/١٢ لنائب رئيس الغرفة اعترض على ذلك نظراً لكثرة حالات التزوير بالنسبة لبوالص التأمين ولم يتخل عن الضمان المصرفى ولكن أضاف إليه بدائل أخرى منها تأمين نقدى بالضرائب والرسوم الجمركية وضريبة المبيعات المستحقة وأخرى يدخل فيها عنصر البيروقراطية بشكل غير مريح وهو عنصر له تكلفته المعروفة !

(٢٨) البنك المصرى لتنمية الصادرات ، نحو استراتيجية للتصدير ( تقرير مقدم إلى المجلس القومى للانتاج ١٩٨٦ ) فقرة ٨ ـ ٢ ـ ٢ .

(٢٩) انظر : The Economist Intellegence Unit, Country Profile Egypt,1998 -- 99, p. 14 .

(٣٠) البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩ . علماً بأن متوسط دخل الفرد فى مصر بلغ ١١٨٠ دولار فى السنة .

(٣١) لتفصيلات أكبر انظر : عبدالرحمن يسرى أحمد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الناشر قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية ، الطبعة الأخيرة ، الاسكندرية ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م ، ص ١٦٧ ـ ١٧١ .

(٣٢) لتفصيلات أكبر انظر : عبدالرحمن يسرى أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الناشر قسم الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية ، طبعة ١٩٩٨ ، الفصل الحادى عشر ، التجارة الخارجية للبلدان الإسلامية المعاصرة .

(٣٣) انظر البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية ، العدد ٢ ، المجلد ٥١ ، ١٩٩٨ ، وذلك لتفاصيل خاصة بالكوميسا ومجموعة الـ ١٥ ، ص ٨ ـ ١٠ ، ١٥ ـ ٣٦ .

(٣٤) ذكر فى أحد التقارير أن صادرات مصر من الأسلحة بلغت قيمتها ( بليون دولار ) فى ١٩٨٢ ولكنها هبطت إلى متوسط ٣٠٠ ـ ٥٠٠ مليون دولار فى السنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨ وأن العراق كانت المشترى رقم واحد للدبابات والطائرات والذخيرة وكميات كبيرة من قطع غيار المعدات السوفياتية الصنع من مصر .

انظر : Economist Intellegence Unit (London) , Country Profile. Egypt, 1994 - 1995, P 34 .

***

# الفصل الخامس
# مشكلة التضخم والحاجة إلى سياسات علاجية خاصة بالبلدان النامية

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعاً فى عالمنا المعاصر . واختلفت معدلات التضخم من سنة لأخرى ومن حقبة لأخرى ، فارتفعت فى بعضها ارتفاعاً شديداً بينما انخفضت فى البعض الآخر . ولم يكن الانخفاض الذى حدث فى معدلات التضخم فى بعض السنوات أو الحقبات من القوة أبداً بحيث يغير من الاتجاه التصاعدى المستمر فى المستوى العام للأسعار على مدى خمسين عاما متتالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فتشير الأرقام الخاصة بالرقم القياسى لأسعار المستهلك إلى ارتفاع لايقل عن ١٠٠ ٪ فى خمسة وعشرين عاما مابين نهاية الحرب الثانية وبداية السبعينات ثم بنحو ٢٥٠ ٪ فى خمسة عشر عاما مابين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ وذلك فى عدد من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية . هذا بينما أنه فى بعض البلدان النامية مثل بوليفيا بلغ معدل التضخم السنوى ٣١٨ ٪ وذلك خلال العشر سنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ ، ولم تكن هذه بالحالة الوحيدة فى أمريكا اللاتينية حيث بلغ هذا المعدل ٣٩٥ ٪ و ٤٣٢ ٪ سنوياً فى حالتى الأرجنتين ونيكارجوا على الترتيب . وبالرغم من أن أمريكا اللاتينية تميّزت بارتفاع معدلات التضخم فيها بشكل استثنائى بالمقارنة ببقية بلدان العالم النامى إلا أن المعدلات المقارنة فى هذه الأخيرة كانت تتراوح فى كثير من الحالات بين ٢٠ ٪ وأكثر من ٤٠ ٪ سنوياً خلال الفترة نفسها ١٩٨٠ـ١٩٩٠[١] .

ولقدأصبح من المتفق عليه أن للتضخم آثاراً سلبية على معدلات نمو الناتج كما أن له آثاراً أسوأ على توزيع الدخل والثروة ، وآثاراً أشد سوءاً على النواحى الاجتماعية والأخلاقية خاصة فى البلدان النامية التى تميّزت بصفة عامة بمعاناتها من هذه الظاهرة بشكل أكثر حدة من البلدان المتقدمة اقتصادياً .

وفى خلال حقبة التسعينات خفت حدة مشكلة التضخم تدريجياً فى عدد من بلدان العالم ولكنها ظلت موجودة بصفة عامة . ويبدو أن انخفاض حدة هذه المشكلة جعل البعض يهون من شأنها ولكن فى هذا خطأ شديد *.

إن موضوع التضخم الذى كان من أكثر الموضوعات التى حظيت بالأبحاث فى الحقبات الأخيرة مازال فى حاجة إلى المزيد من البحث خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية فى مجال السياسات اللازمة ليس فقط لمزيد من النجاح فى خفض حدته ولكن للقضاء على أسبابه . لقد حققت البلدان المتقدمة بعض النجاح فى محاربة هذه الظاهرة والحد منها ولكن معظم البلدان النامية مازالت شبه عاجزة إلى الآن عن تحقيق نفس النتائج . ففى الحالات التى استطاعت فيها البلدان النامية التخفيف من معدلات التضخم تم ذلك غالبا على حساب معدلات نمو اقتصادى منخفضة مما يثير مشكلة أخرى لاتقل فى أهميتها بل تزيد عن مشكلة التضخم .. ويظهر واضحاً من تتبع بعض الحالات التى تحقق فيها نجاح غير عادى فى خفض معدلات التضخم مدى سنوات التسعينات ، كما حدث فى مصر ، ان الاعتماد الأساسى كان قائماً إما على سياسات نقدية ومالية ذات الطابع الانكماشى أو ذات الطابع التقليدى ذات الأثر المحدود على التنمية الاقتصادية .

وسوف يدور هذا الفصل حول السياسات العلاجية لظاهرة التضخم المناسبة لأوضاع البلدان النامية ، مع إضافة بعض ملاحظات أو تعقيبات من وجهة نظر إسلامية فى النهاية .

---

* انظر جدول (١) فى نهاية الفصل .

## السياسات العلاجية للظاهرة التضخمية :

ان السياسة التى نواجه بها أي مشكلة اقتصادية ليست سوى « علاج » وهذا لايمكن تحديده وتقدير الفترة الزمنية المناسبة له إلا على أساس معرفة سبب المشكلة بشكل علمى دقيق . فإذا تعددت الأسباب لمشكلة معينة فلابد أن تتعدد السياسات العلاجية . وسوف يتأكد فى مثل هذه الظروف أن ماتؤديه سياسة معينة قد لاتؤديه أخرى على الإطلاق والعكس صحيح ، فالأمر يتوقف على سبب المشكلة والظروف المحيطة بها .

ومشكلة التضخم هى احدى المشكلات ذات الأسباب المتعددة .. وقد تحدث فى بعض الظروف لأحد هذه الأسباب دون الآخر ، وقد تحدث أحيانا لأكثر من سبب ، من هنا فإن استعراض النظريات التى تفسر ا لظاهرة التضخمية أمر ضرورى أو مدخل لاغنى عنه لتقديم ثم تقويم السياسات العلاجية للتضخم . وسوف نتأكد من خلال الفصل أن انتقاء السياسة العلاجية المناسبة يتوقف على معرفة سبب التضخم فى كل حالة من الحالات .

ومع ذلك فإننا سنلتزم بالاختصار حينما نستعرض النظريات المفسرة للتضخم لأن هذه ليست محور اهتمامنا الحالى . من جهة أخرى لابد من أن ننوه بأن معظم النظريات القائمة التى تفسر التضخم من اجتهاد مفكرين اقتصاديين ينتمون إلى بلدان متقدمة اقتصادياً ، وقد أخذوا فى اعتبارهم عند وضع نظرياتهم هذه ظروف بلدانهم أولاً وأخيراً . والبعض القليل من النظريات أو التفسيرات اجتهد فى وضعها اقتصاديون من بلدان نامية . وينتمى معظم هؤلاء إلى أمريكا اللاتينية التى عانت من التضخم أكثر من أي منطقة أخرى فى العالم .

وفى عرضنا للنظريات التى تعرضت لتفسير التضخم والسياسات التى بنيت عليها سوف نبدأ بما قدمه رجال الاقتصاد من البلدان المتقدمة . أولاً لأن نظرياتهم تكاد تمثل الفكر النظرى القائم اجمالاً مع استثناءات محدودة ، وثانياً

لأن هذه النظريات على سبيل التأكيد دقيقة ومحكمة من الناحية العلمية ، والسياسات التى بنيت عليها لم تخضع فقط للتجربة الواقعية بل كان لها دور ايجابى فى تطوير النظريات ذاتها . ولكننا نرتكب خطأ كبيراً حينما نبهر بالفكر والسياسات القادمة من البلدان المتقدمة إلى درجة الاعتقاد بأن هذا الفكر وما بنى عليه من سياسات صالح لنا فى البلدان النامية كما هو صالح لهذه البلدان . ان المهمة الشاقة التى تواجهنا لذلك هى كيفية الاستفادة من الفكر والسياسات المستوردة من البلدان المتقدمة فى علاج مشكلاتنا . كيف نأخذ من هذا الفكر ومن هذه السياسات مايصلح لنا ولانلقى بالاً لما لايصلح . وسوف نستعين فى هذه المهمة بما قدمه بعض الاقتصاديين من البلدان النامية .

## أولا ـ التضخم الناشىء عن صدمات الطلب والسياسات العلاجية : (٢)

احدى النظريات الرئيسية التى تفسر التضخم عرفت باسم نظرية جذب الطلب Demand Pull Inflation وهى كينزية الأصل (٣) وتطورت فى الكتابات الحديثة إلى نظرية «صدمات الطلب» Demand Shocks . ويحدث التضخم تبعاً لهذه النظرية نتيجة لزيادة الطلب الكلى على العرض الكلى (٤) عند مستوى دخل التوظف الكامل أو بالقرب منه (٥) وهذا الأمر قد يحدث بسبب زيادة تلقائية فى الاستثمار أو زيادة الانفاق العام فوق مستوى الايرادات العامة (عجز الموازنة العامة) أو نتيجة تحقق فائض فى الميزان التجارى ( الصادرات ـ الواردات ) . فإذا حدثت مثل هذه الزيادة التلقائية فى الطلب الكلى فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع . ولكن من المتوقع أن يتوقف مثل هذا الارتفاع بعد فترة ويتحقق التوازن مرة أخرى داخل الاقتصاد عند مستوى عام للأسعار أعلى مما كان عليه الوضع قبل حدوث صدمة الطلب الكلى ، وذلك مالم تحدث زيادة فى عرض النقود . إذن فالتضخم تبعاً لصدمة الطلب الكلى وحدها سوف يكون ظاهرة موقوتة بفترة من الزمن . أما فى ظل الزيادة النقدية فإن

التضخم سوف يستمر ويتواصل .. ويمكن أن يقال هنا أن التغذية النقدية التى تصاحب الزيادة التلقائية فى الطلب الكلى هى التى تسبب استمرار الموجة التضخمية ، وأنه كلما كانت التغذية النقدية أكبر كلما اشتدت حدة الارتفاع فى الأسعار على مدى الزمن .

وأحد الفروض الأساسية اللازمة لصحة النظرية ألا وهو فرض التوظف الكامل غير واقعى أو غير محقق بالنسبة للبلدان النامية . فالغالبية العظمى من هذه البلدان تعانى من مستويات عالية من البطالة الاجبارية التى تصل إلى ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ من قوة العمل الكليةى فى بعض الحالات والتى تظهر فى المدن الكبرى بصفة خاصة وذلك نتيجة عوامل هيكلية غالبا . كذلك فإن البلدان النامية تعانى من البطالة المقنعة فى القطاع الأولى وكذلك فى قطاع الخدمات .. وتقرر النظرية إن زيادة الطلب الكلى على العرض الكلى حينما تحدث عند مستوى ناتج لم تصل فيه الموارد بعد إلى التوظف الكامل سوف تؤدى إلى زيادة الناتج وزيادة التوظف وليس بالضرورة إلى الارتفاع فى المستوى العام للأسعار . أو قد يرتفع المستوى العام للأسعار ولكن بنسبة أقل من النسبة التى يرتفع بها الناتج أو الدخل الحقيقى .

ماذا يمكن أن نستفيد من هذه النظرية فى البلدان النامية بالنسبة لتفسير التضخم؟ إن الفائدة الوحيدة المحتملة من النظرية تأتى من التشابه بين فرض التوظف الكامل الملائم للبلدان المتقدمة وفرض « الجمود » الخاص بالعناصر الانتاجية فى البلدان النامية، والذى يعنى انعدام أو ضآلة القدرة على زيادة حجم الناتج الكلى فى الأجل القصير على اثر زيادة الطلب الكلى . هذا الجمود الذى تتصف به العناصر الانتاجية فى البلدان النامية يرجع إلى أسباب بعضها اقتصادى والعديد منها غير اقتصادى ، مثلاً قد تتوافر أعداد من العمال ولكنها غير مؤهلة لزيادة الناتج من السلع التى زاد عليها الطلب لأن مهارتها منخفضة أو تحتاج لتدريب خاص .. أو قد لايرغب العمال فى الانتقال إلى المدن التى يزداد فيها

الطلب عليهم لعوامل اجتماعية وسلوكية محضة .. أو ربما لاينتقلون بسبب الجهالة بفرص العمل .. الخ . وكلما كان هذا التحليل الخاص بظروف الجمود فى استخدام عناصر الإنتاج صحيحاً كلما أمكن استخدام نظرية صدمات الطلب لتفسير مايحدث من تضخم فى البلد النامى .

وأسباب زيادة الطلب فى البلدان النامية عديدة .. مع زيادة الاستثمار التلقائى (٦) بسبب برنامج للتنمية الاقتصادية ، أو بسبب زيادة الاستهلاك الكلى مع تكوين فائض فى التحويلات الخاصة (٧) أو بسبب زيادة الانفاق العام للدولة عن ايراداتها أو مع تحقيق فائض مؤقت فى الميزان التجارى .

وهذه الأمور جميعاً ممكنة الحدوث بل وحدثت فى معظم حالات البلدان النامية . وفى ظل عدم المقدرة على زيادة الناتج الكلى فى الأجل القصير والتى تعود إلى عامل الجمود فإن النتيجة الحتمية هى ارتفاع المستوى العام للأسعار . والأمر يتوقف بعد ذلك على درجة مرونة العرض الكلى بالنسبة للأسعار .. فكلما كانت هذه منخفضة كلما كان الارتفاع فى المستوى العام للأسعار أشد حدة .. أما استمرارية الارتفاع فى المستوى العام فى الأسعار فإنها تتوقف على امكانية الخروج من مأزق الجمود إلى وضع الحركة وتنمية الناتج الحقيقى الكلى .. وهذه مسألة هيكلية حيث أن تنمية الناتج الكلى وزيادة قوة العمل المستخدمة فى الفترة الطويلة تتوقف على عديد من العوامل . وسوف تتوقف استمرارية العملية التضخمية وحدتها فى الأجل الطويل على مدى النجاح فى إزالة الجمود والعقبات الهيكلية التى تقف أمام تنمية الناتج الكلى . من جهة أخرى فإن استمرارية العملية التضخمية وحدتها فى البلدان النامية سوف تتوقف أيضاً ، مثلما هو الحال فى البلدان المتقدمة ، كما تقرر النظرية ، على المسألة النقدية .. فزيادة عرض النقود إذا صاحبت صدمة الطلب سوف تؤدى إلى زيادة حدة التضخم واستمراريته . وهذا ماحدث فعلاً فى حالات كثيرة فى البلدان النامية .. فكثيراً ماتم تمويل عجز الموازنة العام ( زيادة الانفاق العام على الايرادات العامة )

عن طريق الاصدار النقدى وكثيراً ماتم تمويل الاستثمار بنفس الطريقة .

والآن يمكن لنا الحديث عن **السياسة العلاجية الملاءمة للتضخم** الناشىء عن صدمات الطلب والتفرقة بين وضع البلدان المتقدمة من جهة والنامية من جهة أخرى .

ان مثل هذا التضخم يمكن علاجه « وقائيا » فى البلدان المتقدمة بتفادى العوامل المتسببة فيه أو كبح جماحها فى الوقت المناسب . فعند الاقتراب من مستوى التوظف الكامل يجب الحذر من زيادة تيار الاستثمار على المستوى الكلى. كما يجب اتباع سياسة حكيمة وحازمة تستهدف تحقيق التوازن بين الانفاق العام والايرادات العامة ، وكذلك تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات. ومن المنطقى فى مثل هذه الظروف الالتجاء إلى سياسات ائتمانية متشددة من قبل البنك المركزى خشية انفلات عقال التيار النقدى من البنوك ، الأمر الذى يؤدى ، إذا حدث ، إلى انفجار الموقف .

هنا كله بالنسبة لمحاولات السيطرة على الطلب الكلى والسيطرة على التيار النقدى الذى يمكن أن يغذيه . ولكن بمجرد حدوث الزيادة فى الطلب الكلى فإنه لابد من علاج التضخم الحادث . ويرى أنصار السياسة النقدية أنه لابد من استخدام سياسة ائتمانية **انكماشية** لمواجهة الزيادة الحادثة فى الطلب الكلى ووقف الاتجاه التصاعدى فى المستوى العام للأسعار والعودة مرة أخرى إلى التوازن والاستقرار . أما أنصار السياسة المالية وغالبيتهم من الكينزيين الجدد Neo - Keynesian فيرون أن التحكم فى معدل التضخم فى مثل هذه الظروف يستدعى استخدام سلاح الضرائب والحد من الانفاق العام وذلك لاحداث أثر انكماشى مباشر يواجه الزيادة فى الطلب الكلى .

**وبالنسبة للبلدان النامية** ذكرنا أن فرض انعدام القدرة على زيادة الناتج الكلى فى الأجل القصير يتقارب مع فرض التوظف الكامل وفى ثبات أو شبه

ثبات الناتج الحقيقى الكلى عند هذا المستوى . ولكن المشكلة الواقعية أن فرض انعدام القدرة على زيادة الناتج الكلى فى هذه البلدان قد لايكون صحيحاً صحة تامة إلا فى خلال الفترة القصيرة جداً . فهناك احتمال يختلف فى قوته بالطبع من بلد نامى إلى آخر ، يتمثل فى امكانية معالجة بعض العوامل الهيكلية التى تتسبب فى جمود الناتج الكلى عند مستويات تقل عن مستوى التوظف الكامل .. ولاشك أن النتائج المنتظرة سوف تتحقق على مدى الأجل الطويل .. ولكن علينا أن نلاحظ أن الأجل الطويل ماهو إلا مجموعة آجال قصيرة من الزمن وهذا يعنى أن من الممكن انتظار « بعض الزيادة » فى الناتج الحقيقى الكلى خلال الأجل القصير نتيجة اتخاذ سياسات ايجادية فى معالجة العوامل الهيكلية المعرقلة للتنمية . هذه الزيادة المحتملة وان كانت صغيرة هى التى تبرر علاج التضخم الناشىء عن صدمات الطلب بصورة مختلفة عما هو مقترح فى البلدان المتقدمة التى وصل ناتجها أو دخلها الحقيقى إلى مستوى دخل التوظل الكامل فلا يمكن زيادته فى الأجل القصير .

من هنا فإنه من الخطورة بمكان فى حالة البلدان النامية المبادرة بالاعتماد على سياسات انكماشية نقدية أو مالية فى مواجهة التضخم الناشىء عن زيادة الطلب . فهذه السياسات قد تعرقل فعلا حدوث زيادة محتملة فى الناتج الحقيقى. والعلاج المقترح فى حالة البلدان النامية هو اتباع سياسات نقدية حكيمة تسمح بنمو الناتج الكلى ، كلما كان ذلك ممكنا ، فى إطار المعدلات المتوقعة ولكن لاتسمح بأي توسع ائتمانى قد يؤدى إلى لاشىء سوى تحول تضخم الطلب إلى تضخم نقدى مستمر . وبالنسبة للسياسات المالية فإن من الممكن استخدامها أيضاً فى إطار العلاج الهيكلى المناسب لتنمية الناتج دون أن تكون انكماشية أو تضخمية . فالدعم المالى مثلاً للصناعات الواعدة التى تنمو بمعدلات مرتفعة نسبياً ينبغى أن يستمر ، حيث يسهم مباشرة فى تحقيق نمو

الناتج الحقيقى الكلى ومن ثم فى معالجة التضخم وليس زيادة حدته .

ان أهم مسألة سوف تواجه أى بلد من البلدان النامية فى هذا المجال هى التمييز مابين زيادة الطلب الكلى الناشئة عن تأثير عوامل حقيقية والزيادة التى قد تكون نابعة عن عوامل نقدية بحتة .. فالأولى فقط هى التى نتكلم عنها فى إطار التضخم الناشىء عن صدمات الطلب وكيفية علاجه . وعلى سبيل المثال دعنا نفترض زيادة تيار الاستثمار الكلى تبعا لوجود فرص مربحة جديدة ( أسواق أكثر اتساعا ، مصادر جديدة لمواد خام رخيصة ، امكانية التوسع فى الصادرات ... الخ، تقنيات أفضل أو تمويل أقل تكلفة ) .. ودعنا نفترض أن هناك جهود لعلاج بعض العوامل الهيكلية المعرقلة لنمو الناتج الحقيقى ( مثل جهود تدريب أو إعادة تدريب القوة العاملة أو المساعدة على زيادة حركيتها أو الجهود الرامية لإزالة العقبات البيروقراطية التى تواجه المشروعات الاستثمارية الجديدة ... الخ ) . فى مثل هذه الظروف تحتاج الادارة الاقتصادية إلى تقدير جدوى المشروعات الاستثمارية الجديدة التى تحتاج إلى تمويل مصرفى ، وكيفية تمويلها بحيث لايحدث توسع نقدى فجائى ، وإنما تدريجى وبالقدر الذى يبرر مساعدة هذه المشروعات فى إطار النتائج الايجابية المتوقعة من ورائها بالنسبة للإنتاج .. ويدخل فى إطار مثل هذه السياسة الائتمانية اعطاء أولويات لبعض المشروعات الاستثمارية التى يتوقع منها مساهمة أكبر فى تنمية الناتج الكلى الحقيقى على مدى الأجل الطويل .. ان مثل هذه السياسات هامة جداً وسوف تضمن عدم انقلاب التضخم الناشىء عن زيادة الطلب من مجرد تضخم مرحلى إلى تضخم مستمر ، كما أنها كما أسلفنا لن تساعد فى انشاء موجة انكماشية فتغلق الباب أمام امكانية زيادة الناتج الكلى الحقيقى .

والحقيقة أنه كلما أمكن للبلدان النامية عن طريق السياسات العلاجية الهيكلية تنمية الناتج الكلى استجابة لصدمات الطلب كلما أمكن تقديم علاج

حقيقى للتضخم الناشىء عن هذه الصدمات على مدى الأجل الطويل . ومثل هذا العلاج يتضمن فكرة أن التضخم فى بعض حالاته قد يكون حافزاً على التنمية كما يكون أيضا ذاتى التصفية على مدى الأجل الطويل .. ولقد شاعت هذه الفكرة على اطلاقها فى الستينات دون التدقيق والالتفات إلى سبب التضخم، وكان هذا فى حد ذاته هو الداعى لفشل السياسات المتصلة بها .. فعلينا أن ننتبه أن التضخم الذى يمكن أن يحدث الأثر المذكور على التنمية ويكون أيضاً ذاتى التصفية هو على سبيل التأكيد الناشىء عن زيادة حقيقية فى الطلب الكلى تؤدى دورها بفاعلية فى زيادة الناتج الحقيقى الكلى وذلك بمصاحبة سياسات هيكلية تعمل على علاج الجمود فى النشاط الانتاجى . وفى هذا الإطار تستخدم السياسات النقدية والمالية المناسبة لدعم السياسات الهيكلية حتى تؤتى ثمارها فى نفس الوقت . أما لو فقدت هذه الشروط فالنتائج سوف تكون مختلفة تماماً .

**ثانيا ـ معالجة التضخم الناشىء عن صدمات العرض :**

النظرية الثانية الرئيسية تعمل على تفسير التضخم من جانب العرض .. أى من جانب النفقات التى ترتبط بعملية الإنتاج .. والنظرية قد عرفت لمدى طويل باسم نظرية دفع النفقة Cost- Push Inflation كما تعرف أيضا فى الكتابات الحديثة باسم نظرية «صدمات العرض» Supply Shocks . وارتفاع نفقات الإنتاج قد يحدث بسبب ارتفاع نفقة المواد الخام ( كما حدث فى حالة البترول الخام فى النصف الثانى من السبعينات ) او ارتفاع الأجور النقدية للعمال بمعدلات تفوق الارتفاع فى قيمة الانتاجية . وتقرر النظرية أنه بفرض ثبات الطلب الكلى ووجود حالة توظف كامل فإن ارتفاع النفقات يؤدى إلى نقص الناتج الكلى مع تحقق توازن جديد عند مستوى من الأسعار أكثر ارتفاعاً عن ذى قبل ( ومن الممكن استخدام منحنيات الطلب الكلى والعرض الكلى لاثبات

هذه النتيجة بشكل أيسر وأكثر وضوحا ) وهى هى حالة التضخم الركودى Stagflation (٨) .

والآن فإنه بفرض عدم زيادة كمية النقود فإن المستوى المنخفض للناتج أو الدخل الحقيقى الكلى سوف يكون مصحوبا بحجم أكبر من البطالة . وهذه الظروف سوف تعمل تلقائياً وفقا للنظرية على خفض معدلات الأجور العمالية مرة أخرى مما يعمل تدريجيا على زيادة الناتج الكلى والعمالة .. وبالتالى يتجه المستوى العام للأسعار إلى الانخفاض .. وحينما يصل الناتج الكلى مرة أخرى إلى مستوى التوظف الكامل يتوقف الانخفاض فى المستوى العام للأسعار حيث يكون عند وضعه التوازنى الأول قبل حدوث صدمة العرض . وبذلك تنتهى موجة الركود كما ينتهى التضخم . هذا هو مايحدث إذا لم يكن هناك زيادة مصاحبة فى عرض النقود . أما إذا قررت الادارة النقدية للمجتمع زيادة كمية النقود فإن الموقف سوف يختلف تماما .

ان زيادة عرض النقود سوف تؤدى إلى زيادة الطلب الكلى وسوف يعمل هذا فى حد ذاته على زيادة مستوى الناتج الكلى (بعد تعرضه للنقص كما أسلفنا) حتى يصل إلى مستوى التوظف الكامل مرة أخرى .. ولكن هذا كله لايلغى أثر الارتفاع فى الأسعار الذى حدث بسبب صدمة العرض الأولى ، بل سيكون هناك ارتفاع آخر فى الأسعار يتبع الزيادة فى الطلب الكلى. [مرة أخرى يمكن توضيح ذلك بشكل أكثر باستخدام منحنيات الطلب الكلى والعرض الكلى ] . وحينما نأتى إلى السياسات العلاجية للتضخم سنعرف إلى أى مدى تعتبر سياسة زيادة النقود ملاءمة فى مثل هذه الظروف .

**والآن لنا أن نتسائل عن مدى الفائدة من مثل هذه النظرية للبلدان النامية .**

أولا من الممكن اهمال « فرض التوظف الكامل » بصفة مؤقتة دون أن يعرقلنا ذلك عن التوصل إلى نتائج ذات أهمية بالنسبة للبلدان النامية ( فهذه

البلدان كما نعرف لاتتمتع بحالة التوظف الكامل ) . وبالتالى من الممكن أن نبدأ بوضع توازنى بين الطلب الكلى والعرض الكلى عند مستوى ناتج كلى يقل عن ناتج التوظف الكامل ، ونفرض حدوث صدمات عرض بسبب ارتفاع أسعار المستلزمات الانتاجية أو زيادة أجور العمال . وسوف تؤدى مثل هذه الظروف إلى ارتفاع نفقات الانتاج ونقص الناتج الكلى وارتفاع المستوى العام للأسعار على غرار حالة الركود التضخمى التى سبق ذكره بالنسبة للبلدان المتقدمة . وتتكرر نفس نتائج التحليل إذا حدثت زيادة نقدية وكل ما فى الأمر أن الزيادة التالية فى الطلب الكلى بينما تؤدى إلى ارتفاع آخر فى المستوى العام للأسعار وزيادة الناتج الكلى إلا أنها لن تصل بهذا الناتج إلى مستوى ناتج التوظف الكامل فى الأجل القصير .

ولكن الأمر الأكثر أهمية والذى ينبغى أن يطرح الآن للمناقشة والتحليل هو إلى أي مدى نستطيع الاعتماد على أسباب صدمات العرض فى تفسير ظروف التضخم لدى البلدان النامية . وللإجابة على هذا التساؤل لابد من استقراء واقع هذه البلدان ومقارنته بما هو عليه فى البلدان المتقدمة .

أولا بالنسبة لارتفاع الأجور النقدية بمعدلات تفوق الانتاجية فإنه يعد سبباً رئيسياً من وجهة نظر أصحاب النظرية لحدوث التضخم فى البلدان المتقدمة . أما فى البلدان النامية فإن الأمر يختلف لعدة أسباب . أول هذه الأسباب يتمثل فى قوة النقابات العمالية فى البلدان المتقدمة وذلك على عكس الأمر تماماً فى معظم البلدان النامية التى تفتقر إلى نقابات عمالية لها وزن يعتد به فى مطالبات الأجور أو فى المجال السياسى بصفة عامة . ثانياً عدم تحقق ظروف التوظف الكامل ، بل وارتفاع نسبة البطالة الاجبارية فى كثير من الحالات يجعل العمال فى موقف ضعيف من حيث المطالبات الأجرية وهذا على عكس الوضع أيضاً فى البلدان المتقدمة . ثالثا وجود نسبة كبيرة من العمال مصنفة فى فئة العمل غير الماهر يزيد

من تحكم أصحاب ا لأعمال فى فرض شروطهم . فالعمال غير المهرة فى حالة فائض أكثر من غيرهم ويحتاجون إلى تدريب حتى يتمكنوا من أداء بعض الأشغال الحديثة ومن ثم فإنهم إما أن يقبلوا الاستمرار فى البطالة أو يرضوا بمعدلات الأجور المنخفضة التى تعرض عليهم . رابعا ان عديداً من البلدان النامية يمر بفترات من الركود الاقتصادى وهذه الظروف فى حد ذاتها لاتسمح عموماحينما تحدث برفع معدلات الأجور ، حتى فى البلدان المتقدمة .

ونتيجة لهذه الأسباب وغيرها نجد أن موقف العمال ضعيف جداً من حيث مقدرتهم على المطالبة برفع أجورهم ، وبالتالى فإن قضية السباق بين معدلات الأجور ومعدلات الزيادة فى الإنتاجية على النمط الذى يحدث فى البلدان المتقدمة أمر بعيد كل البعد عن واقع البلدان النامية بل ان بعض الدراسات الجادة تؤكد العكس ، وهو أن العمال فى البلدان النامية يحصلون دائماً على زيادة فى أجورهم تقل عن الزيادة فى الانتاجية وذلك حينما يتحقق تقدم تقنى يشاركون فيه (٩) .

ان نمط التغيرات فى الأجور فى البلدان النامية مختلف تماماً عن نمط البلدان المتقدمة كما ذكرنا . ومع ذلك فإن هذا لاينفى أن هناك ظروف تتسبب فيها الزيادات فى معدلات الأجور فى ارتفاع النفقات ومن ثم المستوى العام للأسعار ، ولكن بآلية مختلفة عما هو موجود فى البلدان المتقدمة . ومثل هذه الظروف وجدت ـ ومازالت موجودة ـ فى البلدان النامية التى سمحت بتوسع وظيفى يفوق الحاجة الحقيقية للعمل فى الأجهزة والهيئات الحكومية أو فى مشروعات القطاع العام . ولقد أدى مثل هذا التوسع إلى وجود بطالة مقنعة انعكست بصفة عامة فى انخفاض متوسط عدد الساعات الفعلية التى يفيد بها الموظف أو العامل الهيئة أو المشروع الذى يعمل فيه ، وبالتالى انخفاض متوسط انتاجيته .. ولقد أدى تفشى هذه الظروف واستمراريتها إلى استمرار الانخفاض

فى متوسط انتاجية العاملين ، فى الوقت نفسه الذى كانت رواتبهم وأجورهم تزداد دوريا تبعا لسياسات الأجور التى ترتبط بالأقدمية أكثر مما ترتبط بالكفاءة ، أو ترتبط بعوامل سياسية واجتماعية أكثر مما ترتبط بعوامل اقتصادية .. وفى حالة المشروعات العامة المملوكة للدولة انعكست مثل هذه الظروف على زيادة فى نفقات انتاجها وبالتالى زيادة فى أسعار منتجاتها ، الأمر الذى ساهم فى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتغذية التيار التضخمى .. وبطبيعة الحال فإن حدة التضخم فى مثل هذه الظروف تعتمد على كبر حجم قطاع المشروعات العامة ونسبة انتاجها فى حجم الناتج الكلى ومجموعة العوامل الأخرى التى ذكرناها . أما بالنسبة للهيئات الحكومية العامة فإن الزيادة الدورية فى الأجور التى تمنح للعاملين الذين لم ترتفع انتاجيتهم فى المتوسط سوف تختلف فى آلية تأثيرها فى المستوى العام للأسعار وذلك تبعا لمصدر تمويلها. فمثلا إذا كان مصدر هذه الزيادات الدورية فى الأجور من ضرائب تفرض على النشاط الانتاجى الخاص فإنها سوف تؤدى إلى ارتفاع فى أسعار منتجات هذا النشاط ، ومن ثم التأثير على المستوى العام للأسعار ، أما إذا كان مصدر هذه الزيادات الأجرية من نقود جديدة مصدرة فإن هذا سوف يؤدى مباشرة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .. فالأمر إذاً يختلف فى حالة البلدان النامية ويحتاج إلى تحليل دقيق ومعلومات أكثر عن الواقع العملى .

ولعل من الواضح الآن أن آلية الأجور والأسعار فى البلدان النامية ذات طبيعة مختلفة تماما عن هذه المعروفة فى البلدان المتقدمة وهذه نتيجة هامة لايمكن اهمالها أو التغاضى عنها حينما ننظر فى السياسة العلاجية .

نأتى بعد ذلك إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج كسبب للتضخم من جانب العرض فى البلدان النامية فنجد أن احتماله كبير . فالبلدان النامية تعتمد بصفة عامة على نسبة كبيرة من مستلزمات انتاجها من الخارج . وأسعار هذه

المستلزمات الانتاجية عرضة للارتفاع أحيانا كثيرة لأحد سببين : أولهما أن نسبة كبيرة من هذه المستلزمات يستورد من البلدان المتقدمة ، وهذه المستلزمات تتعرض لارتفاع مستمر فى الأسعار تتوقف معدلاته على معدلات التضخم السنوى السائدة فى البلدان المتقدمة .. وبالطبع فإن الارتفاع فى أسعار مستلزمات الانتاج المستوردة ينعكس بنسبة أكبر فى أسعار المنتجات النهائية . وفى بعض الظروف قد لاتكون مستلزمات الإنتاج مستوردة من البلدان المتقدمة ولكن الأثر التضخمى داخل البلدان النامية ربما كان أشد خطورة .. والمثال الواضح هنا هو ارتفاع سعر البترول الخام فى النصف الثانى من السبعينات وإلى بداية حقبة الثمانينات .. وكما هو معروف فإن هذا الارتفاع حدث لصالح مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للبترول ومعظمها دولاً نامية . وقد أدى هذا الارتفاع فى أسعار البترول الخام إلى ارتفاع نفقات الانتاج فى البلدان المستوردة النامية أو المتقدمة على حد سواء .. ولكن موقف البلدان النامية كان أسوأ حيث أصيبت بشكل مباشر ، ثم بشكل غير مباشر نتيجة ارتفاع أسعار وارداتها من البلدان المتقدمة وذلك على أثر ارتفاع أسعار البترول الخام .

أما السبب الثانى فهو هيكلى ، فالعجز المستمر فى ميزان المدفوعات فى حالة البلدان النامية يؤدى إلى انخفاض مستمر فى قيمة العملة الوطنية ( مالم تتدخل بعض الظروف الاستثنائية ) . ومن ثم يحدث ارتفاع مستمر فى أسعار الوادرات بالعملة الوطنية ، وبالتالى يتحقق ارتفاع مستمر فى أسعار جميع المنتجات التى تعتمد على مكونات الإنتاج الأجنبية .. وهكذا فإن القوى المغذية للتضخم من جانب العرض مستمرة على مدى الأجل الطويل مع افتراض عدم وجود حالة توسع نقدى .. أما إذا كان هناك توسع نقدى على مدى الزمن فإن حدة المشكلة التضخمية سوف تتعاظم وهذا مايحدث بالفعل فى حالات دول نامية كثيرة ..

**والآن نأتى إلى عرض وتقويم السياسات العلاجية** . ومرة أخرى نعمل على التفرقة بين البلدان المتقدمة والنامية بعد أن اتضح لنا اختلاف الأسباب المؤدية إلى صدمات العرض فى كل منهما .

وبالنسبة للبلدان المتقدمة يرى فريق من رجال الاقتصاد أنه لاضرورة للتدخل لعلاج هذا التضخم الركودى ، حيث أن ظروفه تقود تدريجياً إلى زيادة معدلات البطالة فانخفاض معدلات الأجور من خلال آلية السوق ، مما يعمل على خفض النفقات واستعادة مستوى دخل التوظف الكامل ومستوى الأسعار السابق لحدوث صدمة العرض . ويرى فريق آخر من الاقتصاديين أن عملية استعادة التوازن مرة أخرى بهذا الشكل قد تستغرق عامين أو ثلاثة ، وربما أكثر ، وذلك لوجود عوامل معرقلة لهذه العملية من أهمها التوقعات المعاكسة التى تدعم تنبؤات غير رشيدة بخصوص استمرارية الارتفاع فى الأسعار ، وكذلك محاولات النقابات العمالية الحفاظ على الأجور النقدية من الانخفاض .. لذلك فإن من رأى هذا الفريق التدخل بسياسة نقدية توسعية تستهدف زيادة الطلب الكلى لأجل التخلص من الحالة الركودية . وهذه السياسة التوسعية تستدعى زيادة عرض النقود . وسوف يصاحب هذا انخفاض أسعار الفائدة . ويلاحظ أن نجاح هذه السياسة يعنى تقلص البطالة واستعادة مستوى ناتج ودخل التوظف الكامل ولكنه يعنى أيضا ارتفاع المستوى العام للأسعار . وهكذا فإن هناك أحد خيارين فى حالة حدوث صدمات عرض حقيقية ( مستقلة عن أي زيادة نقدية ) اما قبول حالة التضخم الركودى إلى حين استعادة التوازن مرة أخرى ، وهذا الحل قد يستغرق عام أو عامين أو ربما أكثر ، أو التدخل الايجابى بسياسة توسعية تعمل على ازالة حالة الركود فى

الأجل القصير ولكن على حساب السماح بارتفاع آخر فى الأسعار . وبينما يجد الخيار الأخير تأييداً فى الواقع العملى إلا أن معارضيه يؤكدون خطورته على أساس التخوف من آثار الزيادة فى كمية النقود على حالة النشاط الاقتصادى

والأسعار . فمن الصعب تقدير هذه الآثار ومن ثم فقد تنفلت الأمور ويصبح التضخم مستمرا.. بل وربما ازدادت حدة التضخم بعد ذلك مع وجود توقعات غير دقيقة بشأن استمرار معدلاته .

**أما بالنسبة للبلدان النامية** سنجد اختلافاً كبيرا فى كيفية مواجهة وعلاج صدمات العرض التضخمية .. أولاً سنكتشف لعدة أسباب أن سياسة ترك الأمور تجرى على أعنتها دون تدخل ، على أساس أن التضخم الركودى ذاتى التصفية عن طريق آلية السوق ، غير مجدية أو غير ذات معنى فى البلدان النامية . أولا لأن موقف النشاط الانتاجى قبل حدوث صدمات العرض لم يكن عند مستوى التوظف الكامل أو حتى قريباً منه . ثانياً أن آليات السوق والتوازن فى البلدان النامية لاتعمل اطلاقاً بنفس الكيفية أو بنفس الكفاءة التى هى عليها فى البلدان المتقدمة . هذا مما يؤكد أن عملية استعادة مستوى الدخل والتوظف السابق لحدوث التضخم إذا تحققت سوف تستغرق بالضرورة أعواما أكثر مما تستغرقه فى حالة البلدان المتقدمة .. وبالتالى تستمر حالة الركود لعديد من الأعوام بينما تستمر الظروف المسببة للتضخم فى نشاطها .

أما عن السياسة العلاجية الثانية التى تعتمد على التوسع النقدى من أجل تنشيط حالة الطلب والتخلص من الركود مع المجازفة بارتفاع آخر فى الأسعار فإنها قد تجد أدلة عديدة تؤيدها فى البلدان المتقدمة . أما فى البلدان النامية فإن هناك مخاطر عدة تترتب عليها . أول هذه المخاطر تنشأ من استخدام سلاح زيادة النقود لأجل حفز النشاط الانتاجى على التخلص من حالة ركود ترتبت على ظروف قصيرة الأجل أو عارضة بينما أن هذا النشاط يعانى أصلاً من اختلالات هيكلية طويلة الأجل تتسبب فى جموده وتخلفه . فالسياسة النقدية التوسعية قد تقود فى مثل هذه الظروف إلى مزيد من الارتفاع فى المستوى العام للأسعار فقط مع بقاء مستوى الناتج الحقيقى ومستوى التوظف على حالهما أو تغيرهما تغيراً

طفيفاً . وثانى المخاطر ينشأ من اساءة استخدام سلاح الزيادة النقدية فتزداد الأمور سوءاً . ولاشك أن التجارب الواقعية تؤكد آن احتمالات اساءة استخدام السياسة النقدية التوسعية تزداد فى البلدان النامية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة .

**ان من الأجدى بالنسبة للبلدان النامية أن تعمل على معالجة التضخم الناشيء عن صدمات العرض فى إطار الظروف الخاصة بها وأخذاً فى الاعتبار العوامل المسببة له والتى قد تختلف تمام الاختلاف عن حالة البلدان المتقدمة .**

ان ظروف البلدان النامية ـ كما سبق التوضيح ـ تؤكد لنا أن جانباً كبيراً من صدمات العرض التضخمية يرتبط بالاختلالات الهيكلية ومن ثم فإن العلاج لابد أن يكون ذو صبغة هيكلية أساسا . ولايمنع هذا من استخدام السياسة النقدية ولكنه يعنى بالضرورة أنها لن تقوم بالدور القيادى بل بدور ثانوى أو مساعد .

لننظر فى مشكلة ارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج الأجنبية المستوردة فى البلدان النامية والتى هى سبب أساسى من أسباب صدمات العرض التضخمية . ان هذه المشكلة كما رأينا ترجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المستلزمات مع الاضطرار إلى استيرادها ( مرونة منخفضة للطلب على هذه المستلزمات ) وكذلك إلى تدهور أسعار العملات الوطنية للدول النامية تجاه العملات الأجنبية الرئيسية ، الأمر الذى يعود إلى العجز المستمر فى الميزان الجارى لهذه الدول . ان أسباب هذه المشكلة لاتعالج بالسياسات النقدية وتستدعى بالضرورة سياسات هيكلية .

ان مجرد محاولة علاج المشكلة المذكورة بسياسات غير هيكلية سوف يزيد الموقف سوءا .. فمثلاً إذا حاولنا علاج مشكلة ارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج الأجنبية باتخاذ اجراءات تحد من استيرادها عن طريق تضييق نطاق الائتمان المصرفى للمستوردين (١٠) أو برفع التعريفة الجمركية فإن هذا سوف يتسبب فى مزيد من الارتفاع فى تكلفة الانتاج الكلية . وبالتالى تتفاقم مشكلتى التضخم

والركود . ويلاحظ أن رفع التعريفة الجمركية فى حالة مستلزمات الانتاج بينما قد يحد من الكميات المستوردة إلا أنه لن يتسبب فقط فى رفع تكلفة المنتجات الوطنية التى تدخل فيها بل أيضاً فى اضعاف الموقف التنافسى لهذه المنتجات أمام الواردات المماثلة (١١) ، ومن ثم يؤدى إلى تفاقم موقف عجز الميزان التجارى الذى يحتاج فى حد ذاته إلى علاج . ان علاج مشكلة الارتفاع ـ المستمر أحياناً ـ فى تكلفة مستلزمات الانتاج الأجنبية قد يتحقق مثلاً عن طريق سياسات طويلة الأجل تعمل على احلال بعض الخامات أو السلع الوسيطة المنتجة محليا بدلاً من المستوردة من الخارج ، أو باحلال بعض المصادر الأجنبية ( الجديدة ) التى تعرض هذه المستلزمات بتكلفة أقل من المصادر الأجنبية التقليدية .. أو ربما يأتى علاج هذه المشكلة عن طريق إعادة تقدير الجدوى الاقتصادية للصناعات التى تستورد المستلزمات الانتاجية الأجنبية وذلك بغرض الابقاء فقط على تلك الصناعات ذات الميزات النسبية فقط والتخلص مما عداها ، مما سوف يؤدى إلى الحد من نطاق المشكلة مهما كان . وربما يمكن مواجهة مشكلة الارتفاع فى تكلفة المستلزمات الأجنبية المستوردة بتطبيق تقنيات جديدة تخفض من نسبة مساهمتها فى المنتجات النهائية . وكل هذه الحلول المقترحة ذات طابع هيكلى ويحتاج كل منها إلى بحث خاص حتى يمكن اختيار الأمثل منها فى النهاية .

أما مشكلة التدهور فى أسعار صرف العملات الوطنية التى تسبب أيضاً ارتفاعاً مستمراً فى أسعار الواردات ، فإن التجارب أثبتت عدم جدوى علاجها بسياسات صرف رسمية ثابتة أو متعددة أو بتقييد استخدامات النقد الأجنبى . فالبلدان النامية تحتاج قطعاً إلى معالجة هذه المشكلة بمواجهة جذرية لمشكلة العجز فى ميزان المدفوعات .

وبالنسبة لمشكلة الأجور وعلاقتها بالتضخم فى البلدان النامية فإنها كذلك تحتاج إلى علاج هيكلى بصفة أساسية ، فالأمر لايجرى كما هو الحال فى

البلدان المتقدمة في إطار المطالبات النقابية برفع معدلات الأجور النقدية عند زيادة الإنتاجية أو عند توقعات مزيد من الارتفاع فى المستوى العام للأسعار ، بل ان الأمر كما سبق وأوضحنا يتمثل فى اختلال العلاقة بين الأجور والانتاجية ، وذلك بدوافع اجتماعية أو سياسية محضة أو بسبب ضعف النقابات العمالية أو ارتفاع نسبة البطالة فى سوق العمل . والعلاج الهيكلى سوف يستدعى ضبط التغيرات فى معدلات الأجور النقدية مع التغيرات فى الانتاجية . وهذا الحل سوف يستدعى التخلص من البطالة المقنعة فى بعض القطاعات مثل قطاع الهيئات والمشروعات العامة حتى يمكن مكافأة من يعمل فعلا وفقا لانتاجيته الحقيقية . كما أن هذا الحل سوف يستدعى أيضا تكوين نقابات عمالية قوية فى داخل القطاع الأولى حتى يمكن رفع الأجور بنسبة متقاربة مع ارتفاع الانتاجية وذلك على عكس مايحدث فى معظم البلدان النامية فى هذا القطاع ، هذا علماً بأن رفع الأجور هنا سوف يساهم فى انتعاش الطلب الكلى بصورة صحية ، وذلك بدلاً من محاولة انعاشه عن طريق التوسع النقدى كما هو الأمر فى البلدان المتقدمة التى تعانى من التضخم الركودى .

وهكذا كما نرى فى كل الأمثلة السابقة أن مواجهة التضخم الركودى فى البلدان النامية لاتتحقق أساساً عن طريق السياسات النقدية ، بل بسياسات هيكلية تعمل على إزالة أسباب أو جذور المشكلات المسببة لهذا التضخم .

### (٣) التضخم الناشىء عن النقود والسياسات العلاجية :

رأينا فيما سبق أن الزيادة فى كمية النقود تتسبب فى استمرارية الارتفاع فى المستوى العام للأسعار على اثر حدوث صدمات طلب أو عرض ، ولكن بفرض عدم حدوث ذلك ، هل يمكن أن يتسبب العامل النقدى وحده فى احداث التضخم ؟

لقد اعتقد عديد من المفكرين فيما مضى وكذلك فى وقتنا الحاضر أن

التضخم يمكن أن ينشأ بسبب العامل النقدى وحده . ولقد صاغ فيشر Fisher فى القرن التاسع عشر معادلة كمية النقود التى تقرر أنه مع ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود فى المعاملات فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة . وأعاد مارشال وآخرون من مدرسته صياغة معادلة فيشر فيما عرف باسم معادلة كمبردج وذلك لكى يؤكد أن زيادة كمية النقود تؤدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة . أما الفروض التى استخدمها مارشال لصحة نظريته فهى ثبات الناتج الحقيقى عند مستوى التوظف الكامل ( جانب العرض ) وثبات النسبة التى تطلب بها النقود لغرض المعاملات عند أي مستوى من مستويات الدخل النقدى . ويمكن كتابة معادلة كمبردج على النحو الآتى : ن = ك × ى حيث (ن) كمية النقود فى الاقتصاد، ك هى التى تحدد الطلب على النقود لأغراض المعاملات كنسبة من الدخل القومى النقدى (ى) (١٢) . فإذا كانت (ك) ثابتة فإن أى تغير فى (ن) سوف ينعكس مباشرة على (ى) . فإذا كانت (ى) = ج × س ، حيث ( ج) الناتج الحقيقى وهو ثابت ، (س) المستوى العام للأسعار ، فإن أي تغير فى (ن) سوف ينعكس مباشرة وبنفس الدرجة فى المستوى العام للأسعار (س) .. وقد انتقد كينز هذا التحليل فيما بعد على أساس أن الناتج الحقيقى قد لايكون ثابتا بسبب أن المجتمع لم يصل بعد إلى مستوى التوظف الكامل كذلك فإن النسبة (ك) قد لاتكون ثابتة لأن النقود قد تطلب بغرض السيولة وليس فقط لغرض المعاملات كما قال مارشال ، وكل هذا جائز .

وفى الحقبات الأخيرة نجد أن الاقتصادى الأمريكى ميلتون فريدمان قد تزعم احياء الاتجاه الكلاسيكى السابق لكينز والذى عزى أى تضخم للزيادة فى كمية النقود. ويؤكد ميلتون فريدمان هذا فى عبارته الشهيرة « التضخم دائما وفى أى مكان ظاهرة نقدية » . وللدفاع عن هذه المقولة ينبغى علينا أن نعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر أو المتواصل فى المستوى العام للأسعار . ذلك لأن صدمات

الطلب أو العرض التى لايصاحبها زيادة فى كمية النقود سوف تؤدى إلى ارتفاع « مرحلى » فقط فى المستوى العام للأسعار بمعنى أن هذه الصدمات ـ كما سبق بيان ذلك ـ تؤدى إلى العبث بالتوازن الكلى وارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن سوف تكون هناك فرصة للاستقرار أو للتوازن مرة أخرى فيتوقف هذا الارتفاع فى الأسعار بعد فترة زمنية .

إن رجال الاقتصاد الذين يدافعون عن النظرية النقدية للتضخم يقررون أن الارتفاع المرحلى أو غير المستمر فى المستوى العام للأسعار لايعتبر تضخماً . ومن ثم فإن « التضخم » لايحدث إلا بسبب العامل النقدى ، لأنه لن يستمر ويتواصل على مدى الزمن إلا بهذا السبب وحده . وحينما يتم صياغة النظرية بشكل عام نجد أنها تقدم تفسيرا مقبولا للتضخم ( بمفهوم الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار ) فى جميع الحالات التى تزداد فيها كمية النقود فى الاقتصاد بمعدلات تفوق المعدلات التى يزداد فيها الناتج الحقيقى . ويمكن تمييز الحالة التى اهتم بها الاقتصاديون التقليديون بأنها تتمثل فى ظروف وصول الناتج الحقيقى إلى مستوى ناتج التوظف الكامل ومن ثم فإن أي زيادة فى كمية النقود بنسبة معينة سوف تؤدى إلى زيادة الأسعار بنفس النسبة مع افتراض ثبات الطلب الكلى على النقود .

وعلى هذا يمكن استخدام هذه النظرية فى تفسير التضخم فى البلدان المتقدمة أو النامية على السواء فى جميع الظروف التى تصاحب فيها صدمات العرض أو الطلب ( التضخمية ) زيادة نقدية أو فى جميع الظروف التى تزداد فيها كمية النقود فى المجتمع بمعدلات تفوق ما تتطلبه الزيادة فى الناتج الحقيقى.

**والآن نتقدم خطوة أخرى لعرض ومناقشة السياسات العلاجية الملاءمة لمواجهة التضخم الناشىء عن القوى النقدية** ... ان هذه السياسات فى الواقع هى التى تنال معظم اهتمام رجال الاقتصاد . فالتضخم بمفهومه النقدى الذى

يتمثل فى الارتفاع المتواصل فى المستوى العام للأسعار هو الشائع فى عالمنا المعاصر .

وهناك شبه اتفاق بضرورة مواجهة هذا التضخم أولا وقبل أى شيء آخر بسياسة نقدية . ويتلخص العلاج الذى تتضمنه هذه السياسة فى خفض معدل التوسع النقدى بحيث يقل عن معدل التضخم الجارى . وسوف يؤدى هذا العلاج إلى ابطاء معدل الزيادة فى الطلب الكلى ومن ثم خفض معدل الارتفاع فى المستوى العام للأسعار . ويرى البعض أن معدل التوسع النقدى يجب أن يخفض مرة واحدة إلى الصفر مما يعمل على وقف أى زيادة فى الطلب الكلى (النقدى) مباشرة .. وبالتالى يتوقف الارتفاع فى المستوى العام للأسعار . إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة فى الواقع العملى !! فهناك متغيرات مستقلة ، يفترض أنها لن تتدخل خلال مرحلة العلاج النقدى بينما أنه لايمكن علمياً التحكم فيها ( ومن بينها التوقعات باستمرار التضخم والتى تؤدى فى حد ذاتها إلى استمراره ) . ويقترن هذا العلاج النقدى تلقائيا بارتفاع سعر الفائدة . ومن المتوقع أن يرتفع سعر الفائدة بشدة فى حالة خفض معدل التوسع النقدى إلى الصفر (١٣) . وثمة آراء تؤكد أن ارتفاع سعر الفائدة سوف يلهب العملية التضخمية من حيث أن هذا يعنى ارتفاع تكلفة التمويل فينعكس مباشرة على تكلفة الإنتاج . ويقرر أصحاب هذا الرأى أن سياسة خفض معدل التوسع النقدى بشدة قد لاتؤدى إلى شيء ، لأنها بينما ترمى إلى خفض الأسعار عن طريق خفض الطلب الكلى (النقدى) فإنها سوف تؤدى إلى رفع الأسعار عن طريق ارتفاع سعر الفائدة .

ومن المحتمل أن أثر سعر الفائدة يزيد على الأثر الناجم عن خفض الطلب الكلى أو يتفق عليه .. ويزيد من احتمال صحة هذه المناقشة أن سعر الفائدة «النقدى» سوف يرتفع أيضا بسبب الارتفاع فى المستوى العام للأسعار فى حد

ذاته [ أى بغض النظر عن الارتفاع الناشىء عن الحد من التدفقات النقدية ] وذلك للمحافظة على سعر الفائدة «الحقيقى» . وفى إطار التجربة الفعلية نجد أن سعر الفائدة النقدى قد يرتفع بمعدلات أعلى من معدل التضخم أحيانا ( مما يعنى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقى خلال التضخم ) وهذا يعمل على ازدياد قوة اندفاع تكاليف الإنتاج لأعلى واشتداد حدة التضخم .

ويقرر آخرون أن هذه المناقشة مبالغ فيها وأن سعر الفائدة قد يدفع تكاليف الإنتاج إلى أعلى حقيقة ولكنه سوف يحد أيضا فى الوقت نفسه من اقتراض رجال الأعمال ومن ثم سوف يؤكد أن الطلب الكلى لن يزيد وأنه سوف يتجه إلى الانخفاض مما يساعد فى النهاية على خفض معدل التضخم .

ويتوقف الأمر فى الواقع على مرونة الطلب على القروض فى السوق .. فإذا كانت هذه المرونة منخفضة بسبب أن المشروعات المحتاجة للقروض ليس لها موارد أخرى بديلة ـ مثل حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ـ أو بسبب الرغبة الشديدة فى الاستمرار فى التوسع فى الأعمال ، فإن ارتفاع سعر الفائدة لن يحد من الائتمان بقدر ماسوف يرفع نفقات الإنتاج مما ينعكس أثره مرة أخرى على المستوى العام للأسعار . وكلما كان ارتفاع سعر الفائدة كبيرا بسبب التضخم أصلا أو بسبب الحد من التوسع النقدى فجأة فإن الأثر على المستوى العام للأسعار سوف يكون أكبر .

بالإضافة إلى ماسبق تشير بعض الدراسات أن سياسة الحد من الائتمان والارتفاع فى سعر الفائدة لم تكن لها فاعلية فى الحد من التوسع فى الاستثمار فى حالة المشروعات الكبيرة التى تمتلك موارد مالية خاصة ولاتحتاج إلى الاقتراض من المصارف .. فإذا أخذنا هذه الظروف فى الحسبان مع استمرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتراض ، بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة ، سنجد أن النتيجة هى استمرار الطلب الكلى فى الزيادة .. والنتيجة إذن هى عدم

القدرة على السيطرة على التضخم عن طريق العلاج النقدى .

دعنا مع ذلك نستعرض وجهة نظر المدافعين عن العلاج النقدى تجاه ماذكر من آراء المعارضين له . ان هؤلاء المدافعين يعتقدون أن الأثر التضخمى لسعر الفائدة سيحدث مرة واحدة ، بمعنى أنه لن يستمر فى دفع تكاليف الإنتاج لأعلى على مدى الزمن . ويرون أن أرتفاع سعر الفائدة هذا مطلوب فى حد ذاته للحد من الطلب الكلى على النقود ( ولقد رأينا من قبل أن هذه المسألة خاضعة للمناقشة ) . وبذلك فإن سياسة الحد من التوسع النقدى سوف تنتهى بتحقيق التوازن مرة أخرى والاستقرار فى الأسعار . ويؤكد هؤلاء النقديون على أن الزيادة فى النقود هى التى تمثل الوقود الحقيقى لعملية التضخم خاصة حينما نتعرض للأجور العمالية . ففى ظل القيود التى تفرض على التوسع النقدى سيتوقف رجال الأعمال عن الإستجابة للمطالبات برفع معدلات الأجور .. وحتى لو فرضنا نجاح العمال على زيادة فى معدلات الأجر فى بعض الحالات فإن هذا سوف يؤدى إلى ارتفاع نفقات الإنتاج وهذا الارتفاع فى النفقات الإنتاجية بسبب الأجور ( أو بسبب سعر الفائدة ) سوف يتسبب فى خفض حجم النشاط الإنتاجى وزيادة البطالة العمالية ويؤدى إلى وقف المطالبات العمالية بزيادة الأجور مرة أخرى . وعلى هذا فإن الحد من التوسع النقدى لابد أن يؤدى فى النهاية إلى وقف الارتفاع فى معدلات الأجور مما يعنى السيطرة على أهم العوامل المغذية للتضخم فى الأجل الطويل .

**وبالنسبة للبلدان النامية فإن نفس هذه السياسات السابقة يجب أن تطرح للبحث ولا تؤخذ مأخذ التسليم .**

ان البعض من رجال الاقتصاد فى البلدان النامية يعتقد أن هذه السياسات لها طابع العمومية وأنها لذلك صالحة للتطبيق فى بلدانهم كما هى فى البلدان المتقدمة .. والواقع أن البرامج الإصلاحية التى اقترحها صندوق النقد الدولى فى

السنوات الأخيرة من الثمانينات أو فى خلال النصف الأول من التسعينات كانت تحتوى على العناصر الأساسية لهذه السياسات ، ألا وهى تقييد التوسع النقدى ورفع أسعار الفائدة . أما عن تقييد التوسع النقدى فيتم تنفيذه جزئيا عن طريق وضع سقوف للائتمان المصرفى وجزئيا عن طريق الحد من الاصدارات النقدية الجديدة . وبالنسبة لسعر الفائدة فقد تم رفعه بشدة فى بعض الحالات إلى أكثر من ٢٠٪ فى حالات عديدة .. وفى عدد من البلدان النامية نجحت سياسة السقوف الائتمانية المتشددة وأسعار الفائدة المرتفعة فى الحد من القروض الجديدة وبالتالى فى خفض معدل الزيادة فى الطلب الكلى . ومع ذلك لم يكن النجاح فى حالة البلدان النامية على شاكلة البلدان المتقدمة .. ذلك لأن حجم التمويل المصرفى إلى الموارد الاجمالية المتاحة للتمويل منخفض ( وأحيانا منخفض جدا ) فى البلدان النامية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة . ومن ثم فإن الأثر الذى يحدث عن طريق خفض معدل التوسع فى الائتمان المصرفى فى البلدان النامية لايمكن أبداً أن يكون بنفس قوة الأثر المترتب على نفس السياسة فى البلدان المتقدمة .

من جهة أخرى فإن الأثر المعاكس لأسعار الفائدة المرتفعة كان أكبر فى البلدان النامية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة .. فبينما أن الأسعار المرتفعة للفائدة لعبت دوراً فى الحد من الطلب على القروض ا لجديدة إلا أن آثارها المعاكسة كانت أكبر من حيث أنها أدت إلى رفع تكاليف الإنتاج وخفض حجم النشاط الإنتاجى .. ذلك لأن أسعار الفائدة فى أسواق التمويل غير الرسمى ( خارج القطاع المصرفى ) كانت ترتفع دائماً بمعدلات أكبر بكثير من أسعار الفائدة الجارية فى المصارف ، بالإضافة إلى ضآلة مرونة الطلب على القروض بفائدة من جانب جميع الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم والتى تمثل غالبية النشاط فى البلدان النامية .. وعلى ذلك من المتوقع منطقيا أن تكون محصلة العلاج النقدى منعدمة أو ضعيفة بسبب الأثر التضخمى القوى لأسعار الفائدة المرتفعة مقابل الأثر

الانكماشى المحدود للسقوف الائتمانية على حجم الطلب الكلى .

وهناك أمران هامان لابد من اثارتهما ومناقشتهما بالنسبة للعلاج النقدى للتضخم فى البلدان النامية ، وأول هذين الأمرين يتمثل فى أن التدفقات النقدية من خلال الجهاز المصرفى هى عبارة عن جزء من التدفقات النقدية الكلية ، أما الجزء الثانى فيأتى من خلال الاصدارات النقدية الجديدة .. وفى ظروف الاقتصاديات المتقدمة نجد أن السياسة النقدية تعمل على التحكم بدقة فى التدفقات النقدية الكلية عن طريق احداث توازن دقيق بين الاصدارات النقدية الجديدة والائتمان المصرفى . أما فى البلدان النامية فإن الاصدارات النقدية قد تتم تحت ظروف غير تلك الظروف التقليدية المعروفة فى البلدان المتقدمة ، لأن الحكومات فى البلدان النامية كثيراً ماعملت على تغطية عجز الموازنة العامة المتزايدة سنة بعد أخرى عن طريق التوسع النقدى . وفى مثل هذه الظروف لم يكن ممكنا فى الأجل الطويل ( سنة بعد أخرى ) أن يتم التحكم فى العرض الكلى للنقود تبعا لما يجب أن تكون عليه السياسات النقدية «الحكيمة» . وحينما نناقش جدوى العلاج النقدى فى مثل هذه الظروف نجد أن هذا العلاج بطبيعته قصير الأجل ويفترض امكانية التحكم فى التدفقات النقدية الكلية سواء القروض التى تخرج من الجهاز المصرفى أو النقود الجديدة التى يخلقها البنك المركزى .. وهنا نواجه مشكلة التطبيق ، حيث من الصعب التحكم فى العرض الكلى للنقود بمجرد اقتراح سياسة نقدية انكماشية ، وسنجد أن الأمر سوف يستلزم أولاً عمل تعديلات أساسية فى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تسبب أصلاً فى العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة ، ومثل هذه التعديلات الأساسية قد تكون فى غاية الصعوبة ، وتكاد تكون مستحيلة فى الأجل القصير ، فمثلاً إلى أي مدى يمكن تخفيض الانفاق العام على بعض أنواع الخدمات العامة فى مجالات التعليم والصحة والصرف الصحى ومياه الشرب ... الخ ؟ إلى أى مدى

يمكن تخفيض الدعم الممنوح لبعض السلع الغذائية الضرورية لعامة الناس ذوى الدخول المنخفضة ؟ إلى أي مدى يمكن خفض حجم الانفاق الاستثمارى اللازم للتنمية ؟ إلى أي مدى يمكن تأجيل سداد مستحقات الدين العام أو إعادة تنظيم سدادها ؟ والحكومات فى معظم البلدان لم تستطع عادة التراجع عن الالتزام بالبنود المذكورة التى مولتها عادة عن طريق التوسع النقدى ، لذلك فإننا حينما نأتى إلى اقتراح علاج نقدى ذو طبيعة انكماشية لمواجهة التضخم فإننا نصطدم بمشكلات هيكلية عويصة .. ولابد إذاً من البحث أولاً عن مخارج لهذه المشكلات الهيكلية قبل الشروع فى تنفيذ العلاج النقدى وإلا باء هذا بالفشل . وهكذا نوقن مرة أخرى أن مواجهة التضخم المستمر فى البلدان النامية لابد أن تبدأ أولاً بسياسات هيكلية .

أما الأمر الثانى فهو أن العلاج النقدى للتضخم ذو طبيعة انكماشية ، والخشية أنه فى حالة تحقيق بعض النجاح من وراءه فى خفض معدلات التضخم فى الأجل القصير أن يجرنا هذا إلى استمرار الاعتماد عليه فى الأجل الطويل حيث يصبح حينئذ شديد الخطورة على قضية التنمية الاقتصادية . فلو فرضنا نجاح العلاج النقدى فى خفض الطلب الكلى فى ظروف البلدان المتقدمة اقتصاديا فإن هذا سوف يساعد على خفض معدل التضخم واستعادة التوازن مرة أخرى عند مستوى التوظف الكامل . أما فى البلدان النامية فالأمر يختلف لأن زيادة الطلب الكلى مرغوبة ومستهدفة حيث أن مستوى استخدام الموارد مازال بعيداً عن مستوى التوظف الكامل . ولذلك فالعلاج النقدى الانكماشى فى البلدان النامية سيكون دائماً ذو حدين حيث أنه من جهة سوف يساعد فى حالة نجاحه على خفض حرارة الحمى التضخمية وهذا فى حد ذاته أمر مستهدف ، ولكن هذا الأمر فى حالة استمراره لايعنى سوى ابطاء عملية التنمية الاقتصادية . ان السقوف الائتمانية المتشددة فى حالة استمرارها لن تعنى سوى خفض

معدلات الاستثمار فى الأجل الطويل . كذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة لن يكون فقط تضخمياً فى أثره كما سبق أن ذكرنا بل أيضاً عاملاً مشجعاً على تراجع معدل الاستثمار الكلى .. وهكذا تزداد احتمالات الركود التضخمى بفعل عامل الفائدة فى حد ذاته . وتتأكد ظروف الركود حينما نلاحظ أن ارتفاع أسعار الفائدة قد شجعت على زيادة الودائع الادخارية لدى المصارف وأن هذه لاتستطيع أن تتوسع فى اقراضها بينما هى مضطرة إلى دفع فوائدها دورياً . وهكذا فإنه من الخطورة بمكان تصور الاعتماد على العلاج النقدى سنة بعد أخرى فى البلدان النامية التى تعانى من التضخم حيث هذا لن يعنى فقط خفض حرارة الحمى التضخمية بل خفض حرارة المريض ربما إلى درجة الموت . فالعلاج النقدى ليس مهيأ بأى حال لزيادة حجم التوظف وتنمية الإنتاج وإنما هو فقط لمواجهة المشكلة الظاهرة وهى الارتفاع فى الأسعار فى الأجل القصير .

وخلاصة ماسبق أن البلدان النامية فى أشد الحاجة أساساً إلى العلاج الهيكلى الذى يعمل على تنمية النشاط الإنتاجى الحقيقى فى الأجل الطويل .. أما العلاج النقدى فهو نوع من المسكنات المؤقتة لايجب استخدامه إلا فى حدود.

## الحاجة إلى إعادة طرح بعض القضايا فى البلدان النامية من منظور إسلامى :

فى التحليل السابق وجدنا أن التضخم قد ينشأ من جانب الطلب أو من جانب العرض أو لأسباب نقدية محضة ، وهذه هى مقولة النظرية الاقتصادية الوضعية ، وقد قمنا بمناقشة هذه النظرية والسياسات العلاجية القائمة عليها بالنسبة لحالة البلدان النامية فوجدنا أن العلاج الهيكلى لايمكن اغفاله فى جميع الأحوال بل يجب البدء به . أما العلاج النقدى فإن الممكن الاستعانة به كعلاج مؤقت أو ثانوى أو مساعد .

ويتركز العلاج الهيكلى فى ضرورة العمل علي تنمية الناتج الكلى الحقيقى بأعلى معدلات ممكنة مما يستلزم رفع معدلات الاستثمار فى الأنشطة ذات المزايا النسبية ، والتخلص من عجز الميزان الجارى بتنمية الصادرات من جهة والحد من الواردات من جهة أخرى . وينبغى الانتباه إلى أن استراتيجية تنمية الصادرات لابد أن ترتبط بالأنشطة التى تتمتع بمزايا تنافسية فى السوق العالمى . كذلك أن يتم الحد من الواردات لا عن طريق رفع التعريفة الجمركية أو غير ذلك من السياسات التى ترفع من تكلفة الواردات بل عن طريق انشاء وتنمية صناعات كفؤ تنتج بدائل للواردات ولاتحتاج إلى دعم فى مواجهة منافسة السلع الأجنبية . كذلك من الضرورى العمل على إيجاد توازن بين التغيرات فى معدلات الأجور والإنتاجية . وأخيراً فإن العلاج النقدى يجب أن يطبق بحذر وعلى مدى الأجل القصير فقط لئلا يعوق أهداف العلاج الهيكلى .

**ومن وجهة النظر الإسلامية** نحتاج إلى إعادة طرح بعض القضايا الخاصة بعلاج التضخم فى البلدان النامية الإسلامية .. ولاندعى هنا أننا سوف نطرح جميع القضايا ولكن ربما أهمها وأكثرها استحقاقاً لتبادل الرأى :

١ ـ قضية تنمية الناتج الحقيقى على مدى الأجل الطويل والتى تمثل المواجهة الحقيقية للظاهرة التضخمية المستمرة يجب أن تعالج فى إطار إسلامى . فالإطار الإسلامى يضمن تنمية أنواع الإنتاج التى لاتخرج عن حدود الشريعة كما يضمن استخدام الأساليب التمويلية التى لاتعتمد على فوائد ربوية ، والأساليب الفنية التى تعمل على خفض حجم البطالة مع كل زيادة فى النشاط الإنتاجى .

٢ ـ قضية الأجور والأسعار لابد أيضاً من مواجهتها فى إطار العدالة التى تقتضيها الشريعة .. والصدام المستمر الذى يحدث بين النقابات العمالية ورجال الأعمال حول المعدلات التى ينبغى أن ترتفع بها الأجور إنما هو ناشىء عن

تفكك فى طبقات المجتمع مع غياب معايير واضحة للعدالة عند توزيع الدخل . وعلى المستوى الإسلامى الراشد ينبغى أن تتم مساومات الأجور بين العمال وأصحاب الأعمال فى إطار العدالة التى تستلزم الوفاء بحقوق العمال من جهة والأخوة الإسلامية والتماسك بين أبناء الأمة الواحدة من جهة أخرى. وأخذ هذين الأمرين فى الاعتبار سوف يقلل كثيراً من حدة هذه المساومات وما ينشأ فيها من خلافات . كما ينبغى الاتفاق على أن من الضرورى الحفاظ على توازن بين التغيرات فى معدلات الأجور الحقيقية والتغيرات فى الإنتاجية للحفاظ على مبدأ العدالة على مدى الزمن. وهكذا فإن الأجور النقدية سوف ترتفع بما يتناسب مع الانتاجية الحقيقية بالإضافة إلى مايعوض معدل التضخم فقط . وهذا يعنى التخلص من المزايدات التى تتسبب فى مايسمى « لولب الأسعار / الأجور » .

٣ ـ مشكلة ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج خاصة من العالم المتقدم من الممكن مواجهتها بمحاولة تنمية مستلزمات إنتاج بديلة فى الداخل ـ على شرط الكفاءة . وكذلك من الممكن مواجهتها بالبحث عن مصادر جديدة لهذه المستلزمات الإنتاجية داخل مجموعة البلدان النامية الإسلامية والتى تعتبر رخيصة نسبياً . ومع امكانيات التعاون بين البلدان الإسلامية يمكن التقليل من المشكلة المذكورة وربما التخلص منها فى حالات .

٤ ـ العلاج النقدى للتضخم يتضمن استخدام سلاح الفائدة وهو سلاح مرفوض من وجهة النظر الإسلامية ، ولقد رأينا أنه يثير موجة تضخمية وركودية فى الوقت نفسه ، والقضية التى يجب أن تثار هى كيفية تنمية أساليب حديثة للتمويل تعتمد على المشاركة ، حيث أن هذه سوف تساعد على تنمية نشاط الإنتاج الحقيقى بينما لاتسهم فى التضخم . ذلك لأنه إذا استلزمت معالجة التضخم الحد من التمويل القائم على المشاركة فإن هذا لن يتم بنفس آلية الفائدة حيث لايوجد لهذا التمويل سعر أو تكلفة ثابتة تدفع مقدماً .

٥ ـ من ضمن ما أغفلته نظريات التضخم الوضعية ـ أو لم تعطه اهتماما مناسبا ـ دور الهياكل الاحتكارية فى رفع الأسعار على مدى الأجل الطويل . وإذا كانت البلدان المتقدمة قد عملت على وضع تشريعات قاسية ضد الاحتكار فإن البلدان النامية للأسف لم تنل هذا الحظ مما يجعل أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار المستمر متمثلاً فى الممارسات الاحتكارية لكبار المستوردين للسلع الأجنبية وكذلك للمنتجين المحليين الذين ينتهزون ظروف الجمود فى النشاط الإنتاجى أو بعض ظروف طارئة فى مجال الاستيراد أو من جانب الطلب لكى يرفعوا الأسعار بما يحقق لهم أقصى أرباح ممكنة . واحدى القضايا الأساسية فى البلدان النامية الإسلامية يجب أن تتمثل فى ضرورة التخلص من الهياكل الاحتكارية فى الأجل الطويل وضرورة مقاومة التصرفات الاحتكارية فى الأجل القصير . وهذه الأنواع من العلاج تستند على أسس شرعية متينة سواء من الفقهاء الذين يحبذون القضاء على الاحتكار نفسه أو ممن يرون ضرورة التسعير للحد من ضرر التصرفات الاحتكارية (١٤) .

٦ ـ أشار عدد من الأبحاث الخاصة بالتضخم فى البلدان النامية إلى أن أحد أهم الأسباب لهذه الظاهرة الخطيرة التى تعبث بأهداف زيادة الناتج والتوزيع العادل للثروة والدخل يتمثل فى اخفاق الأجهزة الرسمية المسئولة فى الحفاظ على التناسب المعقول بين التدفقات النقدية وتدفقات الناتج الحقيقى على المستوى الكلى . ففى حالات كثيرة قامت الحكومة باصدار كميات اضافية من النقود سنة بعد أخرى بمعدلات تفوق تلك المعدلات التى ينمو بها الناتج الحقيقى الكلى. أما عن أهم العوامل التى كانت وراء هذا الاتجاه فيتمثل فى اتباع سياسة « التمويل التضخمى » للتنمية خاصة فى الستينات والسبعينات من هذا القرن الميلادى ، والتوسع فى الانفاق العام للدولة الذى صاحب الاهتمام بزيادة الخدمات التعليمية والصحية ودعم الضرورات الغذائية أو السكنية للفقراء وتنمية البنية الأساسية

والاهتمام ببناء قوات مسلحة حديثة وتقوية شبكة الأمن الداخلى .. وفى كثير من الحالات لم يرتبط الانفاق العام على البنود المذكورة بضرورات أو احتياجات تنمية النشاط الانتاجى الحقيقية أو بالكفاءة الانتاجية .. ولم يكن هذا التوسع فى الانفاق العام يتم بصورة متوازنة مع ايرادات الدولة بل كان يتم فى معظم ( أو فى جميع الحالات ) على حساب عجز الموازنة العامة ويغطى باصدارات نقدية جديدة (١٥) .

وعند عرض قضية العلاج النقدى للتضخم ـ فى هذا الفصل ـ أثيرت هذه المسائل التى تمثل عقبات حقيقية تتطلب مواجهات هيكلية . ومن المنظور الإسلامى يجب التأكيد على أن قضية التمويل التضخمى مرفوضة حيث ثبت بالدليل العملى أنها تؤدى إلى المساهمة فى ارتفاع المستوى العام للأسعار أكثر مما تساهم فى زيادة الإنتاج كما أنها تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع على غير أساس . أما قضايا الانفاق على الخدمات التعليمية والصحية وغير ذلك من الخدمات أو السلع الضرورية فيجب حسمها على أسس إسلامية سليمة . فما كان ضروريا من أنواع هذا الانفاق لأجل ضمان حد أدنى من هذه الخدمات للطبقات الفقيرة أو العاملة المحتاجة يجب أن يستمر .. غير أن المفروض أن يتم تمويل هذه الخدمات الضرورية شرعاً عن طريق ايرادات حقيقية تجمع من موارد الزكاة ، وان لم تكفى فمن الضرائب على أساس المقدرة على الدفع ، وذلك بدلاً من أن يتم تمويلها باصدارات نقدية . فالتمويل عن طريق الاصدارات النقدية الجديدة يتسبب فى التضخم ، ويتحمل تكلفة هذا التضخم جميع أفراد المجتمع . هذا بينما أن فئة القادرين من أصحاب الدخول المرتفعة هى التى كان يجب أن تتحمل تكلفة الخدمات أو السلع الضرورية للفقراء وأصحاب الدخول الصغيرة ، ثم حينما يستمر التضخم نجد أن بعض الفئات القوية فى المجتمع قد تمكنت من زيادة دخولها النقدية بمعدلات أكثر ارتفاعاً من معدلات التضخم ، ومن ثم فقد ازدادت دخولها الحقيقية ولم تعد تتحمل شيئا من تكلفة تمويل

الخدمات والسلع الضرورية للفقراء ولغيرهم من أصحاب الحاجات الماسة .. وهكذا يرسو عبء التمويل عن طريق الاصدارات النقدية الجديدة على كاهل أصحاب الدخول الصغيرة والثابتة أو التي تغيرت بمعدلات منخفضة بالرغم من ارتفاع الأسعار . وكل هذا يتضمن خروجا عن مبادىء العدالة الإسلامية ونفس الآثار غير المرغوبة سوف تترتب على تمويل التوسع فى بناء القوات المسلحة أو قوات الأمن .. ويزيد الطين بلة ان مثل هذه التوسعات قد لاتتم على أسس سليمة تتعلق بمصلحة عامة . لقد بيّنا من قبل أن قضية عجز الموازنة العامة فى البلدان النامية لاينبغى ولا يمكن أن تعالج بأساليب نقدية انكماشية دون الالتفات إلى أسبابها الهيكلية . وهذه الأسباب الهيكلية تستدعى علاجاً مالياً ـ زيادة الايرادات الحقيقية ـ كما تستدعى علاجاً حقيقياً عن طريق تعديل بعض الأهداف . ومن المنظور الإسلامى يجب أن نبدأ بمناقشة الأهداف التى تقف وراء العجز فإذا كان هناك قناعة تامة بها فيجب العمل على تمويلها من موارد حقيقية مثل الزكاة أو موارد مالية أخرى تجمع بطرق تتفق مع الشريعة .

٧ ـ يخلط البعض بين علاج أسباب التضخم وعلاج آثار التضخم .. ويجب ألا نقع فى هذا الخلط . فالأسباب لها أنواع من العلاج ( وهى التى كانت محل اهتمام هذا الفصل ) والآثار لها أنواع أخرى من العلاج . ومن الناحية الاقتصادية البحتة فإن علاج أسباب التضخم فى البلدان النامية غير ممكن إلا فى الأجل الطويل ، لأن هذا العلاج يجب أن يكون هيكليا فى المقام الأول . وقد يعتقد البعض أن تطبيق نظام اقتصادى اسلامى يعنى العلاج الفورى للتضخم وهذا أيضاً خطأ . ذلك لأن الأسباب التى أدت إلى التضخم لن تنقطع فجأة بمجرد تطبيق نظام اقتصادى اسلامى ، فتحتاج إذاً إلى علاج فى أى حال .. كل ما فى الأمر أن العلاج من خلال نظام اقتصادى اسلامى يمكن أن يتم بشكل أسرع وأكفأ لأسباب ذكرت من قبل .

فإذا كان الأمر كذلك يصبح من المنطقى أن يتجه رجل الاقتصاد الإسلامى إلى اقتراح أنواع من العلاج للآثار التى يخلفها التضخم ، وهذه الأنواع من العلاج سوف تختلف باختلاف المرحلة التى يمر بها البلد الإسلامى ، فإذا كانت ثمة نظم وضعية لازالت سائدة ومهيمنة على الأوضاع السياسية والاقتصادية فيجب البحث عن أنواع من العلاج قابلة للتطبيق وفى نفس الوقت لاتتضمن اقراراً للأوضاع غير الإسلامية المحيطة بالمشكلة والمتسببة فيها . فالعلاج هنا يعتبر بمثابة انقاذ أو نوع مؤقت من المسكنات حتى لاتتدهور الأمور أكثر مما هى عليه . أما إذا كانت ثمة نظم اقتصادية فى طريقها إلى التحول إلى النظام الإسلامى فإن من الضرورى التأكيد على المجابهة الهيكلية للمشكلات من المنظور الإسلامى .

ومن القضايا الخطيرة الناجمة عن التضخم والتى ينبغى عدم التهاون فى علاجها فى البلدان الإسلامية سواء كانت هذه فى مرحلة أو أخرى من مراحل التوجه إلى التطبيق الكامل للشريعة قضية تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقود (والتى تمثل الوجه الآخر لارتفاع المستوى العام للأسعار ) والتى تعنى تدهور القيمة الحقيقية للقرض الحسن وللحقوق الآجلة على مدى الأجل الطويل ، وقضية تدهور الأجور الحقيقية للعمال مع كل ارتفاع فى المستوى العام للأسعار لايقابله تعديل مماثل فى معدلات الأجور النقدية ، وقضية إعادة توزيع دخل وثروة المجتمع على أسس لاتمت إلى الكفاءة أو الشرعية بصلة بسبب قدرة البعض على انتهاز الظروف التضخمية وتمكنهم من زيادة دخولهم النقدية بمعدلات أكبر (أو أكبر بكثير) مما يستطيع عامة الناس فى المجتمع ، وقضية هجرة أصحاب الكفاءات (هجرة العقول) الذين لايتمكنون من الحصول على دخول مناسبة أو من رفع مستويات دخولهم بشكل مناسب فى خلال الظروف التضخمية .. ولاشك أن بحث ومعالجة هذه الآثار التضخمية بأساليب اسلامية سوف يحد كثيراً من خطورتها (١٧) .

## جدول (١)

## معدلات التضخم ( ٪ ) فى بعض بلدان العالم خلال التسعينات

| البلد | ١٩٨٠ | ٩٠ - ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| روسيا | ٢ر٤ | ٣٩٤ |
| الأرجنتين | ٣٨٩ | ١٣ |
| الأردن | ٤ر٣ | ٣ر٩ |
| أندونيسيا | ٨ر٥ | ٣ر٤ |
| ايطاليا | ١٠ | ٤ر٥ |
| باكستان | ٦ر٧ | ١١ر٤ |
| البرازيل | ٢٨٤ر٥ | ٤٧٥ر٢ |
| بولنده | ٥٣ر٨ | ٢٩ر٥ |
| تركمانستان | ٠٠ | ١٠٧٤ر٢ |
| مصـر | ١٣ر٧ | ١٠ر٥ |
| رومانيا | ٢ر٥ | ١٢٤ر٥ |
| لبنان | ٠٠ | ٢٧ر٧ |
| ماليزيا | ١ر٧ | ٤ر٤ |
| المملكة المتحدة | ٥ر٧ | ٣ر١ |
| نيجيريا | ١٦ر٧ | ٣٥ر١ |
| الولايات المتحدة | ٢ر٤ | ٤ر٠ |

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ ( جدول ١١ ) .

# مراجع وحواشى الفصل الخامس

١ ـ بلغ معدل التضخم السنوى فى نفس الفترة نحو ٢٥ ٪ فى مصر ونحو ١٥ ٪ فى سوريا و ٤٣ ٪ فى تركيا . انظر احصائيات البنك الدولى فى WB, World Development Report, 1992 .

٢ ـ المقصود هنا الطلب الكلى والذى يتكون على المستوى الكلى Aggregate Demand للاقتصاد من مجموع الانفاق المرغوب على الناتج الكلى فى المجتمع ويتمثل فى الانفاق الاستهلاكى والاستثمار والانفاق العام (انفاق الحكومة) بالإضافة إلى (الصادرات ـ الواردات) .

٣ ـ نسبة إلى كينز الاقتصادى البريطانى المعروف .

٤ ـ العرض الكلى Aggregate Supply يتكون على المستوى الكلى من اجمالى مايرغب جميع المنتجين فى بيعه ( المبيعات المرغوبة ) من الناتج الكلى للاقتصاد .

٥ ـ دخل التوظف الكامل هو مستوى الدخل الكلى الذى يتحقق عندما تكون قوة العمل فى المجتمع موظفة أو شبه موظفة بالكامل .. والسبب فى أننا نقول أو شبه موظفة لأنه غالباً ماتكون هناك نسبة من قوة العمل فى حالة بطالة أو عدم توظف حتى عند المستويات العليا للتوظف . هذه النسبة تتألف ممن لايجدون العمل المناسب لمؤهلاتهم (البطالة الاحتكاكية) أو الذين خرجوا من أعمال لم تعد مطلوبة (بطالة هيكلية) .. والمفروض أن هذه النسبة لاتتجاوز ٣ ٪ ـ ٤ ٪ . إذا أردنا أن نقول أن المجتمع فى حالة توظف أو شبه توظف كامل .

٦ ـ الاستثمار التلقائى ليس دالة للدخل .

٧ ـ تحويلات العاملين من المواطنين فى الخارج أكبر من تحويلات الأجانب المقيمين فى الداخل ويعتبر هذا بمثابة فائض صادرات غير منظورة .

٨ ـ

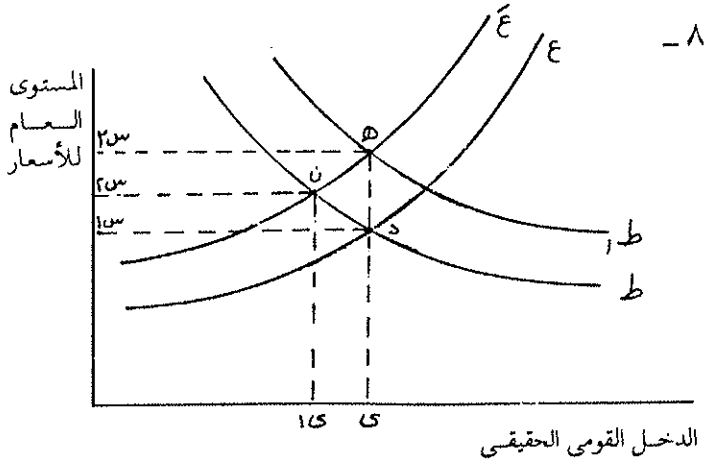


= يتقاطع منحنى الطلب الكلى والعرض الكلى فى الأجل القصير عند النقطة (د) ومستوى دخل التوظف الكامل هو (ى) ثم يحدث الانتقال فى منحنى العرض الكلى بسبب ارتفاع النفقات من ( ع) إلى ( عَ) ويرتفع المستوى العام للأسعار الجديد عند (ن) عند مستوى دخل أقل (ى١) ومستوى أسعار أعلى (س٢) ، هذا بدون زيادة نقدية . أما مع حدوث زيادة نقدية فيزداد الطلب الكلى إلى الوضع الجديد ط١ وترتفع الأسعار إلى س٣ والتوازن عند النقطة (هـ) يحقق مرة أخرى مستوى دخل التوظف الكامل .

٩ ـ بنى راؤول بريبش نظريته فى تدهور معدل التبادل الدولى للبلدان النامية على أساس عدم مقدرة العمال على رفع أجورهم بما يتناسب مع الزيادة فى انتاجيتهم وذلك على عكس مايحدث تماماً فى البلدان المتقدمة ـ انظر:

دراسات فى التنمية الاقتصادية للمؤلف ـ طبعة معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣ ، القاهرة .

١٠ ـ لو افترضنا تضييق نطاق الائتمان المصرفى للمستوردين برفع سعر الفائدة فإن هذا يتسبب مباشرة فى رفع تكلفة التمويل وبالتالى التكلفة الكلية للإنتاج .

١١ ـ كلما ارتفعت التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج كلما ضعف الموقف التنافسى للمنتج النهائى الذى تدخل هذه المستلزمات فى انتاجه والعكس صحيح .. ولذلك فإن الدول التى ترفع التعريفة على مستلزمات الإنتاج الأجنبية إنما تتسبب فى اضعاف موقف المنتجين الوطنيين . راجع معدل الحماية الفعلى Effective Rate of Protection فى أى مؤلف للاقتصاديات الدولية .

١٢ ـ ويلاحظ أن ( ك = $\frac{١}{ع}$ ) حيث ع = سرعة الدوران الدخلية للنقود .

١٣ ـ نظرية سعر الفائدة الحديثة تؤكد أن أهم محدداته هى الطلب على النقود وعرض النقود . وبالتالى فإن الحد من الزيادة فى عرض النقود بينما أن الطلب عل يالنقود كما هو ، أو فى حالة زيادة الطلب فإن هذا يؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة . هذا ماتقرره النظرية ، أما فى الواقع فنجد أن هناك تدخلات من جانب البنك المركزى للحد من ارتفاع سعر الفائدة أو العكس تبعاً لأهداف السياسات الاقتصادية .

١٤ ـ رأى أبويوسف رضى الله عنه ومن تابعه ضرورة محاربة الاحتكار أولاً وأخيراً مع امتناع الحاكم عن التسعير ، وهذه هى المواجهة الهيكلية مع مشكلة الغلاء . ورأى ابن تيمية وابن قيم الجوزية رضى الله عنهم وغيرهم ضرورة التسعير إذا لزم الأمر ، ويكون ذلك فى حالة وجود قوى احتكارية

تسيطر على السوق وتتسبب فى انحراف السعر عما يجب أن يكون عليه . ولقد اتجه المقريزى مباشرة إلى توجيه الاتهام إلى الاحتكار على أساس أنه سبب أساسى فى الغلاء عند حدوث نقص فى العرض فى السوق .. وتحليله فى غاية الأهمية من الناحية الاقتصاديـة ويتم فى إطار سـياق تاريخى . راجع المقريزى « كشف الغمة بإغاثة الأمة » .

١٥ ـ تمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة عن طريق اصدارات نقدية وهذه العملية فى حد ذاتها تؤدى آنياً إلى ارتفاع الأسعار حيث هناك تدفقات نقدية جديدة لا يقابلها تدفقات سلعية فى الوقت نفسه . وكان يقال أنه بمجرد أن يبدأ الاستثمار فى اخراج ثمرته حتى يزداد الانتاج وتعود الأسعار إلى ماكانت عليه . لكن هذا لم يحدث فى معظم الحالات .

١٦ ـ يعتبر المقريزى أول من أثار وناقش السبب النقدى البحت وراء ظاهرة الغلاء وبتفرقته بين النقود من الذهب والفضة من جهة والفلوس المسكوكة من معادن رخيصة والتى تعتبر نقوداً بالاصطلاح فقط ، رأى أن اسراف الحكام فى اصدار الفلوس هو السبب الأساسى فى الغلاء الذى يتكرر على مدى الأجل الطويل . راجع المقريزى « كشف الغمة بإغاثة الأمة » .

١٧ ـ عقد مجمع الفقه الإسلامى (منظمة المؤتمر الإسلامى) بالمشاركة مع البنك الإسلامى للتنمية بجدة ثلاث حلقات علمية إلى الآن ( آخرها فى البحرين ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م) لمناقشة الحلول الاقتصادية الإسلامية لآثار التضخم على القيمة الحقيقية للعملة النقدية .. وقدمت فى هذه الحلقات أبحاث علمية قيّمة .

***

# الفصل السادس
# تنمية الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية
# ( المفاهيم ـ الأهمية ـ المشاكل )

## ٢ ـ أ ـ المفاهيـم :

التعريف الشائع فى الاحصائيات الرسمية للصناعة الصغيرة يرتبط فى معظم الحالات بالعدد الصغير من العمال فى المنشأة الواحدة . فمثلاً قد تعرف الصناعة الصغيرة بأنها الصناعة التى تضم منشآت يعمل بالواحدة منها عشرة أو أقل أو عشرين فأقل ، أو خمسة وعشرين أو ربما يصل العدد إلى خمسين (١) . وهناك بلا شك نوع من الحيرة فى تعريف الصناعة الصغيرة بالمعيار العددى يرجع إلى اختلاف ظروف البلدان النامية بل وظروف الصناعات الصغيرة داخل البلد الواحد . وصحة التعريف العددى ترتبط بالضرورة بمستوى التقنية المستخدم والذى يميل غالباً إلى تكثيف العمل فى البلدان النامية (٢) وتعرف منظمة ILO ( العمل الدولية ) الصناعات الصغيرة بأنها تضم وحدات صغيرة الحجم جداً Very small scale units تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالباً من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص فى المناطق الحضرية فى البلدان النامية ، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض قد يستأجر عمال أو حرفيين ، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير جداً .. أو ربما بدون رأس مال ثابت ، وتستخدم تقنية ذات مستوى منخفض ، وعادة ماتكتسب دخولاً غير منتظمة وتهيىء فرص عمل غير مستقرة .

ويضيف هذا التعريف ، الذى هو أقرب إلى الوصف للسمات العامة ، أن «الصناعات الصغيرة قطاع غير رسمى بمعنى أنها تضم منشآت ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو فى الاحصائيات الرسمية غالباً » (٣) . والواقع أن هذا التعريف الوضعى يتسم بالعمومية الشديدة لأن الصناعات الصغيرة لاتعمل بالضرورة فى القطاع غير الرسمى Informal Scetor كما ثبت من عدد من الدراسات المتخصصة أن بعضها منتظم جداً فى نشاطه الانتاجى وأن الانتاجية العمالية فى بعضها أعلى من الانتاجية المعروفة فى بعض المنشآت الصناعية الكبيرة داخل نفس البلد .. كما أن فرص التوظف المهنية عن طريق الصناعات الصغيرة قد تكون أكبر بالمقارنة بغيرها (٤) . وبالنسبة لحجم رأس المال الثابت فى المنشأة الصغيرة فإن الأمر يتفاوت على مستوى البلد الواحد

[redacted]

البلد الواحد نفسه أحياناً تفاوتاً كبيراً ، إلا أنه بصفة عامة أصغر بكثير من المستخدم لدى الصناعة الكبيرة (٥) .

أما عن التوزيع الجغرافى أو المكانى للصناعات الصغيرة داخل البلد النامى فنجد أن هناك تركز لهذه الصناعات فى المناطق الحضرية المتاخمة للمدن الصغرى والقرى . ومع ذلك هناك صناعات صغيرة موجودة فى المدن الكبرى مثال التى تؤدى خدمات للسيارات ( سمكرة وطلاء وميكانيكا وكهرباء ) وخدمات صيانة للأجهزة المنزلية الحديثة أو صناعات خفيفة جداً ( من حيث حجم رأس المال الثابت ) مثل حياكة الملابس وصناعة أنواع من الحلوى .

ويلاحظ أيضا أن الغالبية من الصناعات الصغيرة مرتبط مباشرة بالمستهلك، بمعنى أنه ينتج سلعاً أو خدمات استهلاكية . والقليل جداً من هذه الصناعات

موجودة وهامة مثال الورش الصغيرة المنتشرة فى الريف ونقوم باصلاح ماكينات الرى والحرث وغيرها من أدوات الزراعة وتنتج أحياناً قطع غيار بديلة للقطع الأصلية المستوردة من الخارج (٦) .

وهناك جانب هام لمفهوم الصناعة الصغيرة يتعلق بعنصر الزمن : هل الصناعة الصغيرة ظاهرة مرحلية أم دائمة ؟ وأهمية هذا الجانب هى علاقته الوثيقة بقضية التنمية التى تحدث على مدى الزمن الطويل . وترى طائفة من الكتاب ( الذين يرون أن مامرت به الصناعة من مراحل فى تطورها فى البلدان المتقدمة متكرر فى غيرها ) ان الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية المعاصرة ظاهرة مرحلية . لذلك فإن وجود الوحدة الصناعية صغيرة الحجم فى هذه البلدان يرجع إلى مجموعة عوامل مرحلية منها حجم السوق الصغير ، التقنية البدائية أو غير المتطورة والتى ترتبط عادة بالعمل اليدوى والجسمانى مع استخدام المهارات الخاصة ، وضعف البنية الأساسية محلياً وقصور المهارات التنظيمية وضآلة الموارد التمويلية . وكلما تحقق نمو صناعى أو اقتصادى فإن معظم هذه العوامل سوف تتهادى . ويظهر المشروع متوسط الحجم فالمشروع الكبير وتكثر اعداده تدريجياً على حساب جميع الوحدات الصغيرة التى تختفى ايضاً تدريجياً (Nanjundan 1986:40) (٧) . وقد تكون هذه الصورة صحيحة فى بعض الحالات ولكن ليس فى كل الحالات على سبيل التأكيد . فالواقع أن هناك صناعات صغيرة موجودة إلى الآن فى أكثر الدول تقدماً ، وليست كاسدة بل أن نشاطها الانتاجى مطلوب مما يثبت أنها ليست مجرد ظاهرة مرحلية (٨) .

ويعزى وجود الصناعات الصغيرة فى البلدان المتقدمة اقتصادياً إلى أكثر من سبب منها حاجة فئة المستهلكين إلى سلع مميزة غير نمطية ( خارج عن نطاق الانتاج الكبير Mass Production ) ووجود بعض أنواع من الخدمات

الصناعية ( مثل صيانة الآلات والمعدات ) يمكن أداؤها بشكل أكثر مرونة وكفاءة على مستوى الوحدة صغيرة الحجم ومنها أيضاً أن بعض المنشآت الصناعية العملاقة أصبحت تجد من المفيد لها أن تعهد بصناعة بعض الأجزاء فى منتجها النهائى إلى منشآت صناعية صغيرة متخصصة مثال مايحدث فى اليابان (٩) . وهناك صناعات صغيرة الحجم تتعاقد لأداء مهام صناعية دقيقة ومحددة لصناعات كبيرة الحجم فى مجال الالكترونيات وتستخدم تقنيات متقدمة جداً تعتمد على كثافة رأسمالية عالية (١٠) . ومع ذلك فإن وجود بعض الصناعات الصغيرة التى تتعايش مع الصناعات الكبيرة عند المستويات المتقدمة من التقنية والنشاط الانتاجى لاينفى أن هناك صناعات صغيرة كثيرة لاتستطيع الاستمرار فى الأجل الطويل كلما حدث تقدم فى نمط الانتاج والتقنية . لذلك يشير البعض إلى انهيار عديد من الصناعات الصغيرة المرتبطة بالمهارات الحرفية والمعتمدة على تقنيات أولية غير متطورة مع دخول نمط الانتاج الرأسمالى إلى ريف البلدان النامية أو مع اختفاء ظاهرة الثنائية من الاقتصاد النامى أو مع اختفاء بعض الأنماط الاجتماعية خلال عملية التطور الصناعى مثل نمط الورشة العائلية "Family workshop"
.(Leberaki and Smyth 1990: 51: pp. 128-9)

وبناء على ماتقدم فإن الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية تعتبر ظاهرة مرحلية فى بعض الحالات وبالتالى تأخذ دوراً متناقصاً من خلال عملية التطور الصناعى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكنها ظاهرة دائمة فى حالات أخرى فتبقى وتتقدم وتصبح جزءاً متكاملاً من الهيكل الصناعى المتطور . ويخطىء من يتحيز لجانب أو آخر من هذين الجانبين لأن كلاهما محتمل منطقيا (١١) ، أما الأهمية النسبية لأى منهما فلا يمكن الحكم عليها الا بالرجوع إلى الواقع العملى فى كل حالة من حالات البلدان النامية . فليس

الحدس هنا من الحكمة ، كما أنه لاينبغى الاعتماد على بعض الافتراضات القائمة على المنطق النظرى البحت والتى لم تختبر بعد .

وفى هذا الإطار يتحدد مفهوم تنمية الصناعات الصغيرة . وهناك بلاشك كما نتوقع أكثر من مفهوم .. فالصناعة الصغيرة التى ترتبط بظروف مرحلية ينبغى أن تتلقى من المساعدات مايمكنها من قطع مرحلة التحول من الحجم الصغير إلى المتوسط فالكبير بنجاح وفى أقصر فترة زمنية ممكنة (Anderson 1982: 51: p. 137) (١٢) . ويعنى هذا مساعدة الصناعات الصغيرة عن طريق برامج وتنظيمات أو هيئات متخصصة فى عملية التطور التقنى والمساهمة فى تدريب العاملين فيها وتيسير تمويل عمليات التوسع لديها وتشجيع صغار المنظمين على الاندماج ومدهم بالمشورة فى اتخاذ قراراتهم واعانتهم على التوطن فى أماكن تسمح بنمو نشاطهم ومساعدتهم فى عمليات شراء الخامات الأولية وتسويق المنتجات .

أما الصناعة الصغيرة التى ترتبط بالهيكل الصناعى الحديث القائم حالياً أو مستقبلاً فإن تنميتها تتحقق أكثر عن طريق توجيه منظميها إلى أحدث النظم والأساليب الادارية والتقنية ومساعدتهم على تطبيقها بالمشورة وتذليل عقبات التمويل أمامهم وتفصيل نظم ضريبية وجمركية ملاءمة لهم وفتح قنوات خاصة للتعامل مع الأجهزة الحكومية التى قد تعطى أولوية لتنمية الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات الكبيرة على أساس رعايتها . والحقيقة أن تحديد الاحتياجات الفعلية لتنمية الصناعة الصغيرة المستديمة سوف يتوقف على الوضع الفعلى لها ( نوع وحجم النشاط ) ومدى قوة ارتباطها بالهيكل الصناعى القائم أو المستهدف فى برنامج التنمية الصناعية .

## ٢ ـ ب ـ لماذا تنمية الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية ؟

لابد أن نذكر فى المقدمة أن الاهتمام بتنمية الصناعات الصغيرة يدور فى إطار التسليم عموماً بأهمية الصناعة للتنمية الاقتصادية . وثمة خطوة أخرى لاغنى عنها للمناقشة الحالية عنها وهى أن عملية التنمية الصناعية أيا كان الأمر لن تبدأ فى البلد النامى من « الصفر » كما فهم من بعض النظريات الشهيرة مثل نظرية النمو المتوازن وانما تبدأ من واقع معين قد يختلف فى حجمه وهيكله أو درجة تقدمه الفنى اختلافاً كبيراً من بلد لآخر .

وتؤكد الشواهد العملية أن لدى جميع البلدان النامية قطاعاً يضم عدداً كبيراً من المنشآت الصناعية صغيرة الحجم ، والتى يطلق عليها أيضاً مسمى المنشآت الحرفية ، وأن هذا القطاع متواجد مع الصناعات الكبيرة ومتوسطة الحجم التى قامت وتطورت تدريجياً منذ حقبة الستينات فى هذه البلدان . وبالطبع يختلف وضع قطاع الصناعات الصغيرة مابين بلد وآخر من البلدان النامية من حيث الحجم والهيكل وأنماط التقنية السائدة فيه ـ كما تشير الدراسات . إلا أنه لايمكن الحكم على هذا القطاع بأى درجة من الدقة إلا بعد توافر بيانات احصائية كافية والقيام بدراسات مسحية شاملة فى كل بلد على حدة .

على أى حال فإن وجود قطاع للصناعات الصغيرة فى البلدان النامية ، وربما قطاع هام فى عديد من الحالات ، يجعل من تنميته ضرورة لاغنى عنها فى عملية التنمية الصناعية ، وذلك سواء كانت هذه الصناعات الصغيرة ظاهرة مرحلية أو دائمة .

بالإضافة إلى ماسبق فإنه فى اطار التنمية بشكل عام هناك مناقشات وآراء حول مزايا معينة تتحقق من تنمية الصناعات الصغيرة على وجه الأخص وذلك بالمقارنة بالصناعات الكبيرة فى البلدان النامية . وتدور هذه المناقشات والآراء حول عدة محاور من أهمها :

١ ـ أن الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية مستوعبة لنسبة أكبر من قوة العمل بالإضافة إلى أنها تسهم فى خلق فرص أكثر للعمل بالمقارنة بغيرها . وأهم الأسباب المعروفة لهذه الظاهرة هى استخدام الصناعات الصغيرة لتقنيات مكثفة للعمل نسبياً من جهة والنمط الاجتماعى المرتبط بنشاط هذه الصناعات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون التزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية ( دع جانباً تشغيل الأطفال دون السن الرسمى للعمل ) . ووفقاً لتقدير منظمة العمل الدولية ILO فإن « نحو ٣٠ مليون شخص مستخدمين فى القطاع غير الرسمى (الصناعات الصغيرة) فى أمريكا اللاتينية ، بينما أن هذا القطاع كان مستوعباً لنحو ٦٠٪ من قوة العمل خارج القطاع الأولى فى أفريقيا فى ١٩٨٥ ، ومابين ٤٠٪ ـ ٦٦٪ فى آسيا خلال الثمانينات. وتقدر منظمة ILO أن قوة العمل فى القطاع غير الرسمى فى البلدان النامية بلغت نحو ٣٠٠ مليون مساهمة بنحو ٥٪ ـ ٣٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى GDP لها (١٣) . وذكر التقرير العالمى لمنظمة UNIDO (١٩٩٣/١٩٩٢) (١٤) أن قدرة القطاع الصناعى الحديث على استيعاب الزيادة المستمرة فى قوة العمل أضعف من قدرة قطاع الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية . فقيل أنه « حتى فى فترة النمو الاقتصادى السليم فى السبعينات ازداد التوظف فى القطاع غير الرسمى ( الصناعات الصغيرة ) فى أمريكا اللاتينية ، التى تعتبر نسبياً فى مجموعة الدول النامية الأكثر تصنيعاً ،

بمعدل ٧ر٣٪ فى السنة . ثم ازداد التوظف فى هذا القطاع بمعدلات أكبر خلال فترة الركود النسبى فى الثمانينات لأن السياسات الاقتصادية adjust-ment policies أجبرت عديد من المشروعات الحديثة على تخفيض قوة العمل. وكنتيجة لذلك فإن التوظف فى القطاع غير الرسمى توسع بنحو ٥٦٪ مقابل ٣٠٪ فى النشاط غير الزراعى فى أمريكا اللاتينية بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧. أما فى دول أفريقيا شبه الصحراوية Sub- saharan Africa فإن التوظف فى القطاع غير الرسمى زاد بمعدل ٩ر٦٪ سنوياً مستوعباً بذلك حوالى ٧٥٪ القوة البشرية الجديدة التى دخلت سوق العمل بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥» (١٥) .

ومسألة مساهمة الصناعات الصغيرة فى التوظف على درجة كبيرة من الأهمية فى معظم البلدان النامية التى تعانى من البطالة . وقد يقال أن هناك تناقض بين الرغبة فى تنمية الصناعات الصغيرة عن طريق تطوير التقنية المستخدمة فيها وقدرة هذه الصناعات على استيعاب أعداد متزايدة من العمل لأن التقنية الحديثة عادة ماتكون أقل تكثيفاً للعمل . وهذا الاعتراض لاشك له وجه من الصحة .. ولكن الفكرة الأساسية أن ظاهرة التطور التقنى فى الصناعات الصغيرة أو تحول هذه إلى صناعات أكبر أو أحدث مسألة لايتوقع تحقيقها الا على مدى الأجل الطويل ، وخلال ذلك الأجل تظل الصناعات الصغيرة ، مهما كان ، أكثر قدرة نسبياً على استيعاب أعداد أكبر من العمال (١٦) ، فيجب أخذ ذلك فى اعتبارات السياسة الاقتصادية (١٧) .

٢ ـ نمط التقدم التقنى المستخدم فى الصناعات الصغيرة أكثر ملاءمة لظروف البلدان النامية . فالتقنيات المستخدمة فى هذه الصناعات مكثفة العمل نسبياً وبسيطة وتكلفتها بالنقد الأجنبى منخفضة جداً بالمقارنة بالتقنيات المتطورة المكثفة لرأس المال . وبالإضافة إلى هذا فإن الخامات المرتبطة بهذه

التقنيات غالباً ماتكون متوافرة محلياً ، والمهارات العمالية المطلوبة لها بسيطة فتنخفض الحاجة إلى اعداد وتدريب العمال . ومرة أخرى فإن هذا النمط التقنى عرضة للتغير مع عملية التقدم ولكن الدرس المستفاد منه يجب أن يظل محفوظاً لدى المسئولين عن وضع السياسات الاقتصادية .. بمعنى أنه ليس من الضرورى أن تلهث البلدان النامية وراء أحدث التقنيات المكثفة لرأس المال التى تستلزم ميزانيات ضخمة من النقد الأجنبى بالإضافة إلى الخبرات والمهارات العمالية العالية التى تستدعى تدريباً طويلاً ومكلفاً . ولقد ثبت أن الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية بتقنياتها البسيطة كانت فى بعض حالات أعلى انتاجية من الصناعات الكبيرة ذات التقنيات الحديثة المرهقة لميزانية النقد الأجنبى . وعلى ذلك فإن الدرس المستفاد هو أن نبحث دائماً عن التقنية الأقل تكلفة حتى ولو كانت أقل حداثة وذلك أخذاً فى الاعتبار العوامل العديدة المحيطة باستخدامها ـ بالطبع مع أخذ مسألة الانتاجية فى الاعتبار (١٨).

٣ ـ وجود الصناعات الصغيرة يرتبط بدرجة أعلى من المنافسة فى الأسواق، وهذه لها شواهد كثيرة كما أنها مؤيدة بالنظرية (١٩) . فالعدد الموجود من المنشآت داخل الصناعة كبير جداً عادة وحجم الوحدة الانتاجية صغير ومتقارب . لذلك فمن النادر أن تتمكن واحدة من المنشآت من فرض سيطرتها على السوق إلا فى ظروف استثنائية ، ومؤقتة . ومع ذلك قد توجد الحالات المخالفة لهذه القاعدة إذا خضعت بعض الصناعات الصغيرة لاتفاقيات احتكارية بين البعض ـ كما كان يحدث فى العالم بشكل شائع قبل الثورة الصناعية . كذلك قد توجد حالات احتكارية أو شبه احتكارية بسبب قدرة بعض الحرفيين تمييز نوعية منتجاتهم بشكل واضح وفرض أسعارهم فى السوق. ولكن حتى فى ظل هذه الظروف لن تتمكن المنشأة من السيطرة على السوق

بسبب بقائها فى دائرة الحجم الصغير وستظل المنشآت الأخرى تجد طلباً على منتجاتها وتتعامل بأسعار السوق .. لذلك تبقى حالة المنافسة العالية بشكل عام .

٤ ـ الصناعات الصغيرة تعطى فرصة أكبر للمنظمين الجدد . وهذه مسألة لها شواهدها الواقعية وهى بديهية أيضاً . ذلك لأنه فى ظل الصناعات الكبيرة يكون عدد المشروعات الموجود داخل أى صناعة أقل بالمقارنة ، وربما قليل جداً لايعد على أصابع اليد الواحدة أو اليدين كما فى احتكار القلة . وبالإضافة إلى ذلك فإن ظروف التمويل والتسويق وغير ذلك من الظروف المحيطة بالصناعات الكبيرة تظل تعمل لصالح البعض ولغير صالح البعض الآخر فتقلل دائماً من فرصة دخول المنظم الجديد ، أو من يرجو أن يكون منظماً ، إلى السوق . ولاشك أن وجود فرصة أكبر لظهور منظمين جدد يعطى دائماً فرصة أكبر لظهور أفكار جديدة مما يسهم بشكل أكثر فاعلية فى عملية التنمية.

لذلك فالصناعات الصغيرة يمكن أن تسهم بشكل فعال فى عملية التنمية إذا توافر المناخ الملاءم لهذه العملية . والواقع أن بالامكان تعظيم المكاسب المتوقعة من قدرة الصناعات الصغيرة على تفريخ أعداد متزايدة من المنظمين إذا أمكن توجيه هؤلاء ومدهم بالمشورة الصائبة من خلال أجهزة متخصصة . أما إذا ترك المنظمين الصغار لشأنهم يتصرفون تبعاً لخبراتهم فإن مقدار الفاقد فى الجهود التنظيمية قد يكون كبيراً أيضاً مع الأعداد الكبيرة التى تدخل مجال النشاط .

٥ ـ مرونة الصناعات ا لصغيرة أكبر من الصناعات الكبيرة فى مواجهة عمليات التقلبات أو التغيرات فى الظروف الاقتصادية . وهذه مسألة منطقية ولكنها مرتبطة عملياً بعملية التمويل من أين يأتى للصناعة ؟ ومرتبطة بظروف

سوق الصناعة الصغيرة ودرجة ارتباطه ببقية الأسواق داخل الاقتصاد ، أو درجة ارتباطه بالسوق الخارجي

٦ ـ يرتبط الجانب الاقتصادى فى الصناعات الصغيرة بجانب اجتماعى هام . فالمشروع الصغير كثيراً مايرتبط بالعائلة فيوفر فرص عمل لأفرادها من الرجال والنساء كباراً وصغاراً ، كما يسهم فى تعبئة مدخرات العائلة بشكل قد لايتحقق بطريق آخر .

وبذلك نجد أن الاندماج بين الجانبين الاقتصادى والاجتماعى فى المشروعات الصغيرة يسهم فى تعبئة المدخرات العائلية واستثمارها على نحو غير مماثل . ويخطىء من يهاجم نظام العائلة الممتدة فى كل شىء .. فهذا النظام حقيقة اجتماعية وينبغى الاستفادة من وجوده (٢٠) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الصناعات الصغيرة منتشرة فى جميع البلدان النامية على أطراف القرى وفى المدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء ، على عكس الصناعات الكبيرة فى هذه البلدان التى تركزت فى بعض المدن الكبيرة ، لذلك فإن تنميتها تسهم فى تحقيق توازن اجتماعى/ اقتصادى على المستوى الاقليمى كما هو على المستوى الكلى .

٧ ـ كذلك هناك زاوية أخرى مرتبطة بنمط توزيع الدخل وقربه من العدالة فى ظل وجود أعداد كبيرة من المنشآت الصغيرة المتقاربة فى الحجم والتى تعمل فى ظل ظروف تنافسية وتعمل بها أعداد كبيرة من العمال وذلك بالمقارنة بنمط التوزيع الذى يسود فى ظل أعداد محدودة من المنشآت الكبيرة أو الضخمة تعمل فى ظروف غير تنافسية فى النظم الاقتصادية الرأسمالية الحرة .

ولايتفق رجال الاقتصاد الذين تناولوا موضوع الصناعات الصغيرة فى

درجة تأييدهم أو معارضتهم للنقاط السابقة التى تذكر لصالح هذه الصناعات . وقد يؤخذ على المناقشات الدائرة سواء لصالح الصناعات الصغيرة أو لغير صالحها عدم الاتفاق على مفاهيم واضحة لتنميتها والوقوع فى خطأ الخلط بين النظرة الجزئية Micro والكلية Macro أو بين الأجل القصير والأجل الطويل وما إذا كانت الصناعة الصغيرة مرحلية أو دائمة ؟ وعلى سبيل المثال وجد أحد الباحثين (Kaplinsky 1986 :51. p.133 ) أن الأبحاث التى قامت باختبار العلاقة بين الصناعات الصغيرة والتوظف على المستوى الجزئى Micro وصلت إلى نتائج مختلفة تماماً عن تلك التى اهتمت بتحليل نفس العلاقة على المستوى الكلى Macro.. ومع ذلك فقد يتحزب كل فريق للنتائج التى وصل إليها .

كذلك إذا قيل أن التقنية ا لمستخدمة لدى الصناعات الصغيرة أكثر ملاءمة للاقتصاديات النامية بسبب أنها أقل تكلفة أو أنها تعتمد على مهارات عمالية بسيطة وخامات متوفرة محلياً .. الخ فإن السؤال الذى ينبغى طرحه ، وهل تستمر هذه الأوضاع « جزئياً » أو « كلياً » على مدى الأجل الطويل خلال عملية التنمية . ونجد المناقشات تتخذ جانباً أو آخر على وجه قاطع بعضها يؤكد أنها لاتستمر والبعض يؤكد أنها تستمر .. والواقع أنها سوف تستمر لدى بعض الصناعات ولن تستمر لدى البعض الآخر تبعاً لأوضاعها ولمفهوم التنمية ، والمفروض هو أن نبحث فى كيفية تعظيم المكسب المحقق من استمرار تقنية غير مكلفة وأقل استخداماً لميزانية النقد الأجنبى فى ظل ظروف وجود قطاع للصناعات الصغيرة نعمل على تنميته خلال الأجل الطويل ربما الأجل الطويل جداً .

ولاشك أن الدراسات التجريبية سوف تكون هامة للغاية فى حسم هذه

المناقشات وغيرها طالما اتفقنا على المفاهيم الخاصة بالصناعة الصغيرة وتنميتها في إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذلك يلزم للهيئات الرسمية والدولية المهتمة بتنمية الصناعات الصغيرة أن تبذل جهداً مناسباً في مجال جمع المعلومات والبيانات الاحصائية وتحليلها من خلال بحوث ميدانية ، والتأكد من المزايا النسبية للصناعات الصغيرة القائمة في الأجل الطويل في إطار التغيرات المستمرة والمتوقعة .

أياً كان الأمر فإن أهمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية لايمكن التقليل من شأنها . وهذه الصناعات تمثل قاعدة واقعية يمكن البدء منها دائماً لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

## ٢ – جـ ـ مشاكل تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية :

تشير الأبحاث والدراسات الخاصة بالصناعات الصغيرة في البلدان النامية إلى تعرضها لعديد من المشاكل الخطيرة التي تعرقل نشاطها . والمشكلة التمويلية وعلاقتها بالتنمية تمثل محور هذا البحث . ولكن هذه المشكلة واحدة من المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة ، وقد تكون أهم هذه المشاكل وقد لاتكون .. فهناك اختلاف حول تحديد أهميتها النسبية من خلال واقع الصناعات الصغيرة في البلدان النامية . وعلى أية حال قبل أن نتناول المشكلة التمويلية تفصيلاً لنرى إذا كانت تأتي في المقدمة أم في المرتبة الثانية ( ومازال لها أهميتها ) فإنه من المفيد التعرف على المشاكل الأخرى الرئيسية (٢١) التي تتضافر معها وتضغط على الصناعات الصغيرة فتعرقل نشاطها في الأجل القصير وتهدد نموها بل أحياناً كثيرة تهدد بقائها في الأجل الطويل .

وفيما يلي نقاط مختصرة ولكن شاملة على قدر الامكان تبين أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة وتنميتها .

## ١ ـ مشاكل السياسات الاقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية :

أهملت هذه السياسات أوضاع الصناعات الصغيرة اهمالاً كبيراً فى معظم البلدان النامية وذلك بالمقارنة بالاهتمام البالغ الذى أعطى لانشاء وتنمية الصناعات الكبيرة . لذلك لم تتقدم حكومات معظم البلدان النامية بأية برامج منظمة أو طويلة الأجل لتوجيه الصناعات الصغيرة أو لمساعدتها فنياً أو مالياً ، أو لتقرير اعفاءات ضريبية لها فى حالة اتخاذها أوضاعاً رسمية فى ممارسة نشاطها . وكل هذا يعبر عن سياسات ذات روح سلبية من قبل الحكومة فى معاملة أصحاب الأنشطة الصناعية الصغيرة .

ولكن أخطر من هذه السياسات السلبية هو توجهات الادارات الحكومية التنفيذية نحو المنشآت الصناعية الصغيرة سواء مايعمل منها فى إطار القطاع الرسمى أو خارجه . فالحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط يستغرق زمناً طويلاً قد يمتد إلى سنوات وله بالإضافة إلى ذلك تكلفته العالية رسمياً أو بصورة غير رسمية (٢٢) أما المنشآت الصغيرة التى تمارس نشاطها دون تراخيص رسمية فإنها تتعرض عند اكتشاف الرسميين لها إلى اجراءات عنيفة تصل إلى حد السجن والغرامات الباهظة أو الاغلاق أو الإزالة المكانية من موضع النشاط فى بعض الحالات . والرسميون الذين يفعلون ذلك فى معظم البلدان النامية لايدرون شيئاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة المترتبة على تصرفاتهم ، وكثيراً مايبررون تصرفاتهم بأنهم ملتزمون باللوائح التنفيذية الرسمية رغم أنهم لن يرفضوا تأجيل تنفيذ هذه اللوائح فى حالات كثيرة إذا ماتم ارضائهم شخصياً بالرشوة أو غيرها . ويلاحظ أن أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة عادة مايكونون من طبقات اجتماعية بسيطة جداً وليست بذات أهمية على المستوى السياسى مما يجعلهم غير قادرين على نقل شكاويهم أو توصيل

وجهات نظرهم إلى كبار المسئولين فى الادارات الحكومية (٢٣) .

هذه السياسات السلبية والمتميزة والتوجهات المضادة من قبل الجهات الرسمية استمرت فى كثير من البلدان النامية ومازالت بالرغم من الاعلانات والتصريحات على صفحات الجرائد أو فى أجهزة الاعلام الأخرى بأن هناك اهتمام بالصناعات الصغيرة (٢٤) .

**٢ ـ مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات :**

من المشاكل الخطيرة التى تقابل المشروعات الصغيرة نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التى تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع فى أعمالهم والنمو . ويظهر النقص فى المعلومات واضحاً بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة أو الإطار العام الذى يعملون فيه . وعادة فإن أفق صاحب المنشأة الصغيرة فى البلد النامية لايمتد لأكثر من شئون حرفته أو صناعته لذلك فإن أصحاب المنشآت الصغيرة قد لايدرون شيئاً على الاطلاق بالنسبة لاتجاهات الأسعار فى بلدهم فيفاجئون بها ترتفع أو تنخفض دون سبب معروف لديهم . وأحياناً يتعرضون لنقص حاد فى الخامات التى يستخدمونها فى نشاطهم فيتعرضون لاحتكار البائعين فى الأسواق المحلية الصغيرة ولايعرفون بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات ، وربما تكون هذه الخامات متوفرة فى مدن أو مناطق أخرى داخل البلد نفسه . وكثيراً مايجهل أصحاب المشروعات الصغيرة كيفية التوسع فى عمليات تسويق منتجاتهم أو امكانية فتح أسواق أخرى لهذه المنتجات داخل البلد أو خارجها . وليس لديهم معلومات كافية ـ أو ربما لاتوجد بالمرة ـ عن كيفية تحسين التقنيات المستخدمة فى حدود امكاناتهم . كذلك فإن أصحاب الأعمال فى هذه الصناعات لايملكون خبرة كافية بالنسبة للتعامل مع مصادر تمويلية خارج نطاق العائلة أو

الأصدقاء ، وقد يخشى الكثير منهم التعامل مع البنوك أو بعض المؤسسات التمويلية الأخرى لأنهم لايفهمون نظمها وطبيعتها واجراءات التعامل معها . واجمالاً فإن العديد من الكتاب الذين تناولوا موضوع الصناعات الصغيرة يرون أن نقص المعلومات والخبرات التنظيمية لدى صغار رجال الأعمال قد يكون من أخطر المشاكل على الاطلاق .

### ٣ ـ مشاكل النقل ونقص الخدمات العامة والبنية الأساسية :

هناك مشاكل تقابل المنشآت الصناعية الصغيرة فى نقل خاماتها الأولية من مصادرها أو منتجاتها النهائية إلى الأسواق بتكاليف مناسبة . كذلك هناك مشاكل الأرض أو المحل المناسب وتجهيز المكان للنشاط . بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغرى ـ خاصة فى آسيا وأفريقيا ـ يفتقر إلى مصادر المياه النظيفة وخدمات المجارى والطاقة الكهربية اللازمة لممارسة النشاط . وقد يعمل بعض أصحاب المنشآت الصغيرة على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة وأحياناً بطرق غير رسمية (٢٥) فتصبح تكلفتها مرتفعة جداً أو باهظة الأمر الذى يتسبب فى تعسرهم مالياً أو استدانتهم .

### ٤ ـ مشاكل التمويل :

سوف نبحث هذه المشاكل تفصيلاً فى القسم التالى ، ولكن كتحديد للخطوط الرئيسية يمكن التفرقة أولاً بين مشاكل التمويل عند الانشاء أو التوسع ( مشاكل تمويل رأس المال الثابت ) والمشاكل التمويلية المتعلقة بالممارسة أو التشغيل ( مشاكل رأس المال العامل ) ومن جهة أخرى تتنوع مشاكل التمويل وتختلف حدتها تبعاً لمصادر وشروط التمويل : مصادر التمويل

العائلية والأصدقاء ومايحيط بها من مشاكل بالنسبة للتعبئة ، ونمط أو صيغة المشاركة أو الاقراض فى إطار أخلاقيات معينة وعلاقات أو أعراف اجتماعية ؛ مصادر تجار النقود الذين يعملون خارج سوق التمويل الرسمى (Informal credit market) ومايصاحبها من ارتفاع فى سعر الفائدة على القروض وشروط باهظة لضمان استرداد أصل القرض ؛ مصادر البنوك التجارية ومايصاحبها من اجراءات الضمان المالى وتفضيلات خاصة لأصحاب الأعمال المليئين مالياً والمعروفين اجتماعياً مع عدم الاهتمام فى الوقت نفسه بصغار المنظمين ، وارتفاع تكلفة الاقراض بالنسبة لهم مع التشدد فى الضمانات المطلوبة منهم والمطالبة برد القرض فى خلال فترة لا تتناسب مع طبيعة النشاط؛ مصادر التمويل من أسواق رؤوس الأموال وهى تكاد تكون غير متاحة للغالبية العظمى من المنشآت الصغيرة (ان لم يكن جميعها) ؛ مصادر التمويل بالمشاركة عن طريق البنوك الإسلامية ومازالت محدودة للغاية وان بدأت فى النمو .

## ٤ ـ أ ـ التمويل من المصادر الذاتية ومن العائلة والأصدقاء :

تعتمد المنشآت صغيرة الحجم فى الجزء الأكبر من احتياجاتها التمويلية على الموارد الذاتية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة الممتدة extended family والأصدقاء، وبشكل خاص عند الانشاء أو التكوين (٢٦). والمشاكل الأساسية هنا تتمثل فى القيود Constraints الطبيعية على هذا المصدر خاصة كلما كانت الثروات الخاصة ضئيلة أو موجودة فى شكل عقارات أو أراضى مشتركة فى ملكيتها مع آخرين ، أو أصول أخرى تصعب اسالتها إلى نقود فى زمن مناسب دون خسارة . كذلك هناك دائماً مشاكل المعاملات المالية بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء حين يلجأ واحد منهم إلى طلب مشاركة الآخرين معه فى مشروع ما ، وكيف تتم هذه

المشاركة : مثلاً على أساس أمانة إلى حين ، أو قروض مصحوبة بوعود مقطوعة لدفع عوائد عليها كلما تيسر الأمر أو عند تحقيق أرباح ، أو دفع عوائد بصفة الزامية كل فترة من الزمن بغض النظر عن نتائج الأعمال .. وتختلف الصيغة تبعاً للنظرة الدينية أو الأخلاقية نحو العائد الالزامى أو الزيادة المشروطة على القرض من مجتمع لآخر . فالمتمسكون بدينهم من المسلمين فى آسيا وأفريقيا يعتقدون بحرمة الربا فيرفضون مثل هذا العائد أو هذه الزيادة . وكذلك يفعل بعض المسيحيين الكاثوليك فى أمريكا اللاتينية .

وعادة مايصاحب طلب المشاركة فى التمويل من أحد أفراد العائلة أو من الأصدقاء مناقشات قد تكون غير موضوعية أو غير ناضجة بالنسبة لأهمية المشروع أو كيفية المشاركة فى إدارته أو ملكيته مما يؤثر فى كفاءة المشروع إذا قام . ويلاحظ أيضاً أن من المشاكل المتعلقة بهذا التمويل الالتزام الأدبى بتشغيل بعض أفراد العائلة أو أقارب الأصدقاء فى المشروع مما قد يمثل عبئاً حقيقياً فى حالة عدم كفاءة هؤلاء . ومثل هذا العبء يمكن أن يترجم فى شكل تكلفة ضمنية Implicit cost للتمويل ، قد تتسبب فى حالة زيادتها فى فشل المشروع .

وفى البلدان النامية تعتبر معظم هذه المشاكل المرتبطة بالتمويل من العائلة أو عند الأصدقاء عادية جداً فى اطار العلاقات الاجتماعية السائدة ، وتقل حدتها جداً مع وجود كبير للعائلة ذو خبرة أو حكمة ومسموع الكلمة أو قريب أو صديق مثقف ، أو مع امتلاك صاحب المشروع للجزء الأكبر من التمويل المطلوب أو مع زيادة الثقة فيه وفى تصرفاته .

وفى البلدان النامية الإسلامية يمكن أن تقل حدة هذه المشاكل جداً

حينما يتعرف الأفراد إلى بعض صيغ المشاركة الإسلامية التى تنظم حقوق المشاركة لكل فرد وتنظم عملية استخدام المال وتقسيم الربح أو توزيع عبء الخسارة .. وهى صيغ سهلة لاتحتاج إلى كثير من الشرح أو التعليم ولكن للأسف نجد الغالبية العظمى من المسلمين المعاصرين يجهلونها كما يجهلون كثيراً من قواعد المعاملات المالية الإسلامية عموماً .

ويلاحظ أن التمويل من المصادر الذاتية أو العائلية أو من الأصدقاء يعتمد على المدخرات الصغيرة جداً ويساعد بشكل فعّال فى تجميعها من الأفراد العاديين خاصة فى القرى والمدن الصغيرة فى البلدان النامية . ولكن لهذا السبب نفسه ـ أى الاعتماد على هذه المدخرات الصغيرة جداً ـ يمكن تصور المشاكل التمويلية التى تواجه المنشآت الصغيرة إذا تعرضت لمشاكل سيولة نتيجة عدم قدرتها على بيع منتجاتها فى فترة مناسبة أو إذا فوجئت بارتفاع شديد فى أسعار المواد الأولية التى تحتاجها . كما يمكن تصور حجم المشكلة التمويلية عندما يكون الهدف هو زيادة رأس مال المشروع . فهذه المدخرات الصغيرة جداً تتجمع عادة ببطء شديد على مدى الزمن وبمعدلات منخفضة فى معظم الحالات .. ورفع معدلاتها يستلزم ارتفاع ملموس فى الدخول الحقيقية أو مزيد من ممارسة ضغط الاستهلاك الخاص وكلاهما صعب المنال أو التحقيق فى ظروف معظم البلدان النامية خاصة التى تصنف منها فى فئة الأقل نمواً أو الأكثر فقراً .

### ٤ ـ ب ـ سوق الاقراض غير الرسمى :

يأتى سوق الاقراض غير الرسمى Informal Credit Market من حيث الأهمية فى تمويل الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية فى المرتبة الثانية وربما

الأولى أحياناً . وتنشأ الحاجة إلى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية أو المستمدة من الأقارب أو الأصدقاء فى ظروف معينة كما أسلفنا من قبل . فيلجأ أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة إلى هذا السوق خاصة حينما تنخفض السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع فى حجم النشاط الانتاجى .

وقد يتعجب البعض من المهتمين بشئون التمويل فى العصر الحاضر كيف يكون لسوق الائتمان أو الاقراض غير الرسمى أهمية تفوق السوق الرسمى . ولكن هذه حقيقة واقعية فى البلدان النامية كثيراً ما أغفلتها الدراسات الأكاديمية ومازالت . لذلك قيل أن المسئولين عن السياسة النقدية والائتمانية فى البلدان النامية لم يعطوا السوق غير الرسمى أبداً حقه من الاهتمام بل كثيراً مايتجاهلونه تماماً (Bhatt, 1988: 27: pp 281-82) (٢٧)، هذا بالرغم من أن السوق الرسمى لم يمول إلا أقل من ١ ٪ من المشروعات الصغيرة فى البلدان النامية ( البنك الدولى ١٩٨٧) (٢٨) . ولايجب الخلط بين الأهمية التى يحتلها السوق غير الرسمى من الناحية الواقعية وبين التقويم الاقتصادى لأثر عملياته التمويلية على تكلفة الانتاج وانعكاس هذا على تنمية الصناعات الصغيرة . كذلك فنحن فى هذا البحث نهتم أيضاً بالجانب الأخلاقى أو الاجتماعى الذى يرتبط بالجانب الاقتصادى وهذا ينبغى أن ينعكس على رؤيتنا. فمن الناحية الاقتصادية نجد جميع الدراسات تشير إلى أن تجار النقود فى السوق غير الرسمى عادة مايعطون قروضاً صغيرة ولفترات قصيرة أو قصيرة جداً وبأسعار فائدة قد لاتبدو مرتفعة كثيراً فوق الأسعار الجارية فى السوق الرسمى . ولكن ذلك فقط من الناحية الشكلية لأن فائدة هذا السوق غير الرسمى تحسب على الأيام أو الشهر بنفس المعدلات السائدة فى السوق الرسمى عن السنة الكاملة . وبالتالى يصبح المعدل السنوى للفائدة فى السوق غير الرسمى مرتفعاً

بشكل مفزع . وتشير إحدى الدراسات أن سعر الفائدة فى السوق غير الرسمى فى بيرو ربما وصل إلى ٨٠٠٪ أو ١٠٠٠٪ فى السنة (٢٩). ويلاحظ أن تجار النقود ليس عندهم مايسمى بفترة سماح قبل أن يبدأ السداد ، وهم عادة يتشددون جداً فيما يأخذون من الضمانات المالية لتأمين عمليات الاقراض فيأخذون من المقترضين حلياً ذهبية أو رهونات عقارية ويكونون دائماً على استعداد للاستيلاء عليها واضافتها لممتلكاتهم دون انتظار فى حالات الاعسار (٣٠). وبالرغم من هذا الجانب الأخلاقى والاجتماعى البشع فإن بعض الكتاب يرون أن سوق الاقراض غير الرسمى يوفر مصدراً تمويلياً لابديل له بالنسبة لصغار المنظمين وأن أسعار الفائدة المرتفعة التى تحمل على القروض تعكس ندرة الموارد المتاحة للاقراض فى البلدان النامية : ( De Jong, 1986 p. 10 :43 ) ومن ثم فهى تسهم فى الاستخدام الاقتصادى لها . والواقع أن هذه المناقشة غير مقبولة ، لا من الناحية الاقتصادية البحتة ولا من الناحيتين الأخلاقية أو الاجتماعية ولابد من بحث هذه المسائل بخصوص الفائدة ، فهل حقيقى أن سعره يعكس 'الندرة النسبية للموارد المالية المتاحة؟ هل نحتاجه لكى ينظم لاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار؟ وسنتناول هذه الأسئلة بالقدر الذى يخص البحث فيما بعد .

وبالنسبة لشروط الاقراض والتشدد البالغ فى الضمانات المالية على قروض قصيرة الأجل باهظة التكلفة نجد أيضاً من بين الكتاب من يرى لها مبررات موضوعية . فقد قيل أن الفرق فى شروط الاقراض بين البنوك التجارية فى السوق الرسمى وتجار النقود فى السوق غير الرسمى يرجع فى الواقع إلى اختلاف نوعية العملاء . فالمقترضون من البنوك التجارية عملاء معروفين لهم سمعتهم المحترمة ويمتلكون مشروعات كبيرة غالباً . وحيث أن أصحاب الأعمال الصغيرة أو صغار الحرفيين لايجدون عادة فرصة للتمويل من البنوك

فلايمكن وصف الشروط التى يفرضها عليهم تجار النقود فى السوق غير الرسمى بأنها مجحفة . إنها ببساطة شروط واقعية فى ظل عدم وجود بديل ، وبدون هذه الشروط لن يحصل هؤلاء العملاء الصغار المجهولين على تمويل .(Reade, 1986: 34: p. 53)

ويذهب الأمر أبعد من هذا فى الدفاع عن واقعية عمليات السوق غير الرسمى فيرى البعض (Bhatt, 1988 : 27, pp 284-285) أموراً فيه يجب على البنوك التجارية أن نتعلمها من تجار النقود فى السوق غير الرسمى حيث يمتلك هؤلاء بخبرتهم ومعلوماتهم الشخصية قواعد فنية ملاءمة يستخدمونها فى نشاطهم مع صغار العملاء ويميزون بها الفرص الجيدة للمعاملات المالية الناجحة عن غيرها ، وهم بالإضافة إلى ذلك يسعون إلى التجديد فى أعمالهم دائماً لاقتناص مزيد من الفرص الناجحة الجديدة .

من الواضح إذاً أن عمليات السوق غير الرسمى للاقراض لاتنال اعجاباً بقدر مانجد دفاعاً عنها من واقع عجز السوق الرسمى عن تمويل المشروعات صغيرة الحجم . ولايمكن فى الحقيقة أن يستمر الدفاع عن واقعية عمليات التمويل الباهظة التكلفة من تجار النقود غير الرسميين إلا إذا فرضنا انعدام قدرة المفكرين من رجال المال والاقتصاد على ايجاد طرق جديدة للتمويل أكثر ملاءمة للمنظمين الصغار أو الصغار جداً أحياناً Micro Entrepreneurs .

أما من جهة أسعار الفائدة الباهظة التى يفرضها تجار النقود على عملائهم فى القرى والمدن الصغيرة والادعاء بأنها تعكس التكلفة الحقيقية للموارد المالية القابلة للاقراض فهو أمر يحتاج إلى مراجعة بالطبع . ولكن كيف تكون أسعار الفائدة التى يفرضها هؤلاء وتصل إلى أضعاف أسعار الفائدة

الجارية فى السوق الرسمى تعكس الندرة النسبية للموارد المالية فى البلدان النامية بينما يقال نفس الشيء عن الأسعار الرسمية للفائدة ، نحن أمام تناقض مؤكد فى هذا المنطق .

ان من الضرورى على أية حال التأكيد على أن سوق الاقراض غير الرسمى فى معظم القرى والمدن الصغيرة فى البلدان النامية لايعمل فيه بشكل تقليدى سوى عدد قليل من تجار النقود ، فهو سوق غير تنافسى (٣١) . وفى ظل غياب النشاط التمويلى الرسمى من البنوك التجارية أو غيرها يتحول السوق غير الرسمى إلى سوق احتكارى على سبيل التأكيد . وفى هذه الظروف تستغل حاجة الحرفيين أو أصحاب المنشآت الصغيرة للتمويل ، ويستغل جهلهم أو عدم درايتهم بالإضافة إلى تعجلهم فى طلب التمويل فتفرض عليهم أسعاراً للفائدة باهظة أعلى بكثير مما يمكن أن يقال أنه محدد بالعوامل الاقتصادية الرشيدة من قبل الاقتصاديين الوضعيين . فالمعاملات المالية فى سوق الاقراض غير الرسمى لاتتم أبداً بين طرفين متكافئين وإنما طرف يمتلك النقود ولديه معلومات دقيقة جداً عن المقترضين (Bhatt 1989: 27: p. 282-3 ) ويشعر بقوته الاحتكارية وطرف آخر حاجته ماسة إلى النقود ليس له دراية أو خبرة الطرف الأول ولايجد مصدراً تمويلياً بديلاً يلجأ إليه فهل هذا مقبول بأية معايير؟ (٣٢) .

لقد تبين لنا من قبل أهمية الصناعات الصغيرة للتنمية الاقتصادية ، فهى بحاجة إذاً لمن يدافع عنها ، ولاشك أن عبء التمويل من السوق غير الرسمى ثقيل جداً عليها بسبب الفائدة المرتفعة جداً ، بل وأنه فى حالات كثيرة تتهاوى المنشآت الصغيرة تحت وطأة عبء ديونها التى تتراكم عليها فى هذا الإطار .

أما من الناحية الاقتصادية الأخلاقية أو الدينية فلا شك أن الفائدة المرتفعة

جداً أو الباهظة Exorbitant التى يحصل عليها تجار النود فى السوق غير الرسمى تدخل تحت مسمى الربا usury سواء بالمفهوم الإسلامى (٣٣) أو بالمفهوم الذى نجده مسجلاً إلى الآن فى دوائر المعارف الغربية الشهيرة والمعاجم العالمية ، والذى استقر لدى العالم الغربى منذ نهاية العصور الوسطى .

ففى دائرة المعارف البريطانية Encyclopedia Britannica يعرف Usury ( الربا ) :

" In modern law the charging of an illegal rate of interest for the loan of moncy "

ثم يشرح كيف استقر تعريف الربا فى انجلترا منذ القرن السادس عشر ثم فيما بعد فى الولايات المتحدة والبلدان الغربية على أنه « أى زيادة فوق الحد الأقصى القانونى " legal maximum " لسعر الفائدة ، فيقول :

" any amount in excess of the maximum was usury " .

وفى دائرة المعارف الأمريكية Encyclopedia Americana يعرف Usury فيقول " In modern usage, an exorbitant charge for the use of money or a charge that exceeds the legal rate of interest . Interest in modern usage is defined as the price of the use of money " .

## ٤ ـ جـ ـ التمويل من البنوك التجارية فى اطارها التقليدى :

سجلت الدراسات التى تناولت بالاهتمام أحوال الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية عدم رغبة ( أو عدم قدرة ) (٣٤) البنوك التجارية فى أن تمد

المنشآت فيها بتمويل له أهميته سواء عند نشأتها أو توسعها أو من خلال نشاطها الانتاجي الجاري . ولايحتاج الأمر إلى أدلة كثيرة فهناك حالات شائعة في كل البلدان النامية لتجاهل أو اهمال طلبات التمويل المقدمة من صغار أصحاب الأعمال للبنوك التجارية . كما سبقت الإشارة إلى أن قطاع التمويل الرسمي لم يمد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية بأكثر من ١ ٪ من احتياجاتها . فما هو السبب أو الأسباب وراء هذه الظاهرة؟ .

في البداية يجب التأكيد على أن البنك التجاري في صورته التقليدية مؤسسة غربية التوجه Western Oriented لم تعرفها البلدان النامية حقيقة قبل عصر الاستعمار الغربي . ومن هنا فإن ثمة مشكلة أساسية تقابل المتعاملين مع هذه المؤسسة في البلدان النامية مالم يعتادوا على النمط السلوكي والقالب التنظيمي الغربي للأعمال . وأصحاب المنشآت الصغيرة على الأخص يعانون من هذه الناحية كثيراً . وأقتطف من أحد الخبراء الماليين الذين تناولوا مشكلة تمويل المنشآت الصغيرة العبارات التالية والتي تؤكد أن حلقة الاتصال بين أصحاب المنشآت الصغيرة والبنوك التجارية في البلدان النامية مفقودة بسبب طبيعة هذه البنوك من جهة وبساطة تفكير أصحاب المنشآت الصغيرة وثقافتهم المحلية وربما عدم معرفتهم بالقراءة والكتابة .

"There are enormous differences in every respect between well-established institution such as banks and local small scale entrepreneurs . In many cases they probably would not even agree as to what the enterprise itself actually entails . For the entrepreneurs this may well include his houechold property, his farm and his family He may have

to resist pressure from his peers in his effort to improve , he keeps no records and his enterprise is an extension of himself which includes every thing he owns and all his social and family obligations . The bank , however, will tend to reflect its history and its original owners . It is a western oriented and business - like organization . The gap in understanding and operation are obvious . " ( De Jong , 1986 : 34: p.9 ) .

الأعمال الصغيرة من الدخول إلى فرع البنك الموجود فى القرية أو فى المدينة ، وكيف أن الاجراءات المطلوبة منهم للحصول على قرض غير معهودة وتحتاج بالنسبة لهم مع بساطة تفكيرهم وعدم سابق تعاملهم مع البنك إلى التشاور مع بعض الناصحين من الأصدقاء أو الأقارب ، بل وكيف أن اللغة التى يتكلمها مدير أو موظفى البنك غير مفهومة أو غير واضحة ( رغم أنها لغة أهل البلد! ) حيث تتضمن كلمات منتقاة وذكر لشروط القرض وللاجراءات القانونية . وعموماً فإن مناخ التعامل بين صغار المنظمين مصحوباً بعدم قدرتهم على الاستجابة لمتطلبات البنك من الضمانات لايتيح نمو الثقة ونمو المعاملات بين الطرفين (Morris, 1986 : 34: p. 19 ).

ان التوجهات السلوكية الوظيفية للبنوك التجارية تنبثق من نظام الفائدة الذى تعمل فى إطاره . فالبنك التجارى يستهدف تحقيق عائد من وراء

مصاريفه من الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة . وهو يجرى عمليات الاقراض في إطار الخبرة والسياسات المصرفية بما يحقق أكبر مستوى من الضمان لأمواله لأن الفوائد لن تكفى لتغطية خسارة الأصل إذا ماحدثت . ومن ثم تأتى قضية الضمانات المالية بالإضافة إلى السمعة أو الثقة التى يتمتع بها العميل ، وكل هذا يظهر من خلال قاعدة الملاءة المالية Credit Worthiness المعروفة (٣٥) .

لذلك فإن نمط استخدام الموارد المالية للبنوك التجارية كان ومازال مرتبطاً بالمشروعات الكبيرة والأكثر ربحية وذات السمعة المالية المحمودة حيث تستطيع هذه أن تفى بشروط الاقتراض . ولقد حظيت العمليات التجارية خاصة المرتبطة بالعالم الخارجى بنصيب أكبر من التمويل ، لأنها عادة عمليات قليلة المخاطرة سريعة العائد حيث تقع غالباً فى نطاق الأجل القصير وهذا مستحب للبنوك التجارية حتى تسترد أموالها فى فترات مناسبة وتعيد استخدامها ، بينما كان نصيب المشروعات الصناعية أقل لأن هذه تطلب عادة قروضاً لآجال متوسطة أو طويلة بطبيعة نشاطها . فتمويل المشروعات الصناعية يقلل نسبياً من دوران الأرصدة النقدية المتاحة فى شكل قروض وبالتالى يقلل من فرصة اكتساب مزيد من الفوائد على مدى العام ، هذا بجانب درجة أكبر من المخاطرة متضمنة بالنسبة للبنك . وهكذا يمكن أن نرى مرة أخرى لماذا تحصل الصناعة على نصيب أقل من التجارة فى استخدام موارد البنوك ولماذا تقف الصناعات الصغيرة فى آخر طابور اهتمام رجال البنوك التجارية ، خاصة فى البلدان النامية (٣٦) .

وفى إطار النظام الذى تعمل به البنوك التجارية لابد من التأكيد على مسألتين :

الأولى هى ضعف مقدرة معظم أصحاب المشروعات فى الصناعات الصغيرة على تقديم الضمانات المالية المرضية التى يطلبها البنك (٣٧) ، والثانية هى أن أسعار الفائدة الجارية فى النشاط المصرفى لاتعتبر ملاءمة لظروف أصحاب المشروعات الصغيرة ( بالرغم من أن البديل فى سوق الاقراض غير الرسمى يعتبر فظيعاً بالمقارنة ) فهم يحتاجون إلى معاملة مميزة من قبل البنوك حتى لايواجهوا مصاعب مالية سريعة بسبب عدم قدرتهم على سداد مايستحق عليهم من أقساط وفوائد فى المواعيد المحددة . ولقد قيل أن حصول هذه المشروعات على فترة سماح Grace Period قبل تاريخ أول استحقاق سيساعدهم جداً فى بداية أعمالهم وتنمية مشروعاتهم . وهذا حقيقى ولكن هل يسمح بهذا نظام البنوك التجارية ؟ ان الاطار الذى تعمل فيه هذه البنوك لايسمح بتخفيض سعر الفائدة لمشروعات معينة خاصة إذا كانت مخاطرة الاقراض بالنسبة لها مرتفعة أصلاً ، كما أن هذا الإطار لايهيء أى فرصة لما يسمى بفترة سماح فى مثل هذه الحالات (٣٨) . على العكس من ذلك فإن البنك التجارى يميل إلى فرض سعر فائدة أعلى على المقترض الصغير ويتشدد معه بينما هو على استعداد لمنح أسعار الفائدة المميزة للمشروع الكبير ولرجل الأعمال البارز والتمهل عليه فى السداد ان طلب ذلك . وهناك أكثر من هذا فى البلدان النامية التى يسيطر الأجانب فيها على البنوك (٣٩) .

من جهة أخرى فإن رجال البنوك التجارية لديهم مايبرر تصرفاتهم المتشددة تجاه المشروعات الصغيرة التى تتقدم بطلبات للاقتراض . واستعراض هذه المبررات له فائدته من جهتين : أولهما أن بعض هذه المبررات يعتبر بمثابة ملاحظات لها أهميتها مهما كان فى مجال تمويل المنشآت الصغيرة ، وثانيهما أن جانب من المبررات سوف يؤكد لنا أن سلوك البنوك التجارية محكوم ومقيد بنظام الفائدة

الذى تعمل من خلاله سواء على المستوى الجزئى أو الكلى . ولانريد بهذه النقطة الأخيرة أن نؤكد شيئاً معروفاً لكن نريد أن نقول أن البنوك التجارية فى ظل قيود نظام الفائدة لاتستطيع أن تفعل شيئا إزاء قضية هامة من قضايا التنمية فى المجتمع .

ومن أهم مايذكر رجال البنوك من مبررات مايلى :

١ ـ أن أصحاب الأعمال فى هذه المنشآت الصغيرة يفتقرون الكثير من الخبرة التنظيمية والادارية . وهى أكثر أهمية من التمويل (٤٠) . فالخبرة التنظيمية القليلة تعنى عدم القدرة على استخدام الموارد المالية استخداماً رشيداً ، ومن ثم زيادة احتمالات الوقوع فى مشاكل وربما الفشل الكامل (٤١) .

٢ ـ أن نسبة عالية من المنشآت فى الصناعات الصغيرة تعمل فى القطاع غير الرسمى وليس لها سجلات ضريبية ولاتهتم بتسجيل عملياتها وقيد حساباتها فى دفاتر منتظمة يمكن الرجوع إليها . وكل هذا مما يزيد من مخاطر التعامل معها خاصة عند وجود مشاكل .

٣ ـ فى الأوقات التى تقل فيها الأرصدة النقدية السائلة لدى البنوك التجارية لسبب أو لآخر أو عند قيام البنك المركزى بتنفيذ سياسات انكماشية فى مجال الائتمان المصرفى فإن من مصلحة البنوك التجارية أن تحاول الاستمرار فى مد عملائها الكبار والمرموقين باحتياجاتهم . وهذا ينعكس فى تقلص الائتمان بشكل حاد وربما انقطاعه بالنسبة للعملاء المتوسطين، ولاتحدث عن الصغار . وتنعكس السياسات الانكماشية فى مجال الائتمان أيضاً فى البلدان النامية فى وجود فرص أكبر للاقتراض من المراكز

الرئيسية والفروع الكبرى للبنوك فى العاصمة وبعض المدن الكبرى على عكس الحال فى الفروع الموجودة فى المدن الصغيرة ( أو فى بعض القرى الكبيرة ان وجدت ) . وحيث تتركز نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية الصغيرة فى الأقاليم الريفية والمدن الصغيرة فإن فرصة الحصول على التمويل تكاد تنعدم فى ظروف ضغط الائتمان المصرفى . وهذا مما يزيد من الطلب على التمويل بشكل حاد من القطاع غير الرسمى والذى تروج أعماله فى هذه الظروف .

٤ ـ تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية Transaction Costs المتضمنة فى تمويل المشروع الصغير مرتفعة بسبب المبلغ الصغير للقرض . وبالإضافة ، فإن ثمة اجراءات ادارية أكبر مطلوبة فى حالة تمويل المشروع الصغير للحصول على المستندات الضرورية والبيانات التى يتم على أساسها اتخاذ قرار التمويل . كذلك فإن اجراءات عمليات الاشراف والتحصيل غالباً ماتكون أكبر بالنسبة للبنك حينما تمنح القروض لمشروعات صغيرة (٤٢) . وقد ظهر من بعض الدراسات فى الفلبين خلال السبعينات أن تكاليف المعاملة فى تمويل بعض المشروعات الصغيرة بلغت نحو ٥ر٢ ٪ ـ ٣ ٪ من قيمة القروض بالمقارنة بأقل من ٥ر٠ ٪ للقروض التى حصلت عليها المشروعات الكبيرة (٤٣) . كذلك ظهر من بعض الدراسات الأخرى فى بلدان نامية آسيوية وأمريكية لاتينية أن تكاليف المعاملة المصرفية بلغت فى حالة المشروعات الصغيرة نحو ٥ ٪ ـ ٧ ٪ أكثر من تكاليف المعاملة بالنسبة للمشروعات الكبيرة . وفى رأى أحد خبراء البنك الدولى (٤٤) أن هذا الرقم الأخير أقرب إلى الحقيقة . وقيل أيضاً أن تكاليف المعاملة المصرفية

بالنسبة لقرض صغير قد تتماثل مع تكاليف قرض كبير يصل إلى عشرة أمثاله أو أكثر (٤٥) .

وهكذا يجد رجال البنوك التجارية مايبرر تصرفاتهم .. وبعض هذه المبررات كما ذكرنا قد يستفاد منها إذا كانت هناك ارادة للتغيير فى مواجهة مشكلة هامة . ولكن هل توجد « إرادة للتغيير » من داخل البنوك التجارية لمواجهة هذه المشكلة ؟ وهل تتحمل مؤسسة البنوك التجارية عمليات التغيير إذا تضمنت المساس بنظام الفائدة ؟؟ أم هل يتم التغيير من خلال بنوك جديدة متخصصة تستهدف مواجهة مشاكل التنمية الصناعية ومشاكل تمويل المنشآت الصغيرة ؟ وهل يمكن أن تمارس هذه نشاطها بكفاءة فى اطار نظام الفائدة ؟ هذا ماسوف نبحثه فى الفصل التالى من خلال تجارب البلدان النامية ـ إسلامية وغير إسلامية ـ التى تمت فى أطر نظم وضعية .

## ٤ ـ د ـ تقويم تجربة التمويل فى الإطار الإسلامى :

عند تقويم التجربة اجمالاً لابد أن نأخذ فى الحسبان :

١ ـ أن تجربة التمويل بصيغ اسلامية تمت من خلال البنوك الإسلامية وهى مؤسسات حديثة ومازالت فى بداية تجربتها المصرفية كما أنها تأتمر بأوامر البنك المركزى الذى يعمل أساساً من خلال نظم وقوانين وضعية ملاءمة للبنوك التجارية التقليدية وليس البنوك الإسلامية . بل أن رجاله ربما لايؤمنون أو لايستسيغون فكرة نشاط مصرفى اسلامى أصلاً .

٢ ـ ان التصدى لتمويل الصناعات الصغيرة لها مشاكلها المعروفة أمر ليس بسيط ولا سهل كما أن النتائج المتوقعة من الجهود المبذولة فى هذا المجال قد لاتثمر قبل فترة طويلة .

ماهى سلبيات تجربة التمويل فى الإطار الإسلامى وماهى ايجابياتها ؟ أخذاً فى الاعتبار ماذكرناه ؟ .

أولاً من ناحية السلبيات نجد أن أبرزها تمثل فى اقتراب صيغ التمويل التى اتبعتها البنوك الإسلامية فى الممارسات العملية من الصيغ المتبعة لدى البنوك التجارية التقليدية التى تتعامل بالفوائد . وهذا الأمر إن أثبت شيئاً فهو يثبت أن نشاط البنوك الإسلامية قد تأثر سلبياً بالنظام المصرفى الثنائى الذى يغلب عليه الطابع غير الإسلامى . أما قنوات التأثير فى العمل المصرفى الإسلامى فهى مفتوحة بسبب الالتزام رسمياً بتعليمات البنك المركزى من جهة وبسبب عدم قدرة كثير من المصرفيين الذين انتقلوا من البنوك التجارية التقليدية إلى البنوك الإسلامية أن يتحولوا فكرياً ووظائفياً بشكل يناسب ويلزم وضعهم الجديد .

ومن سلبيات التجربة أيضاً أنها لم تكن ناضجة بالمفهوم الإسلامى . فالتخلى عن التمويل بالفائدة مجرد شرط أساسى أو ضرورى للتمويل الإسلامى ولكنه ليس كافياً . فلقد كان من المفروض أن تبذل البنوك الإسلامية جهداً أكبر لمساعدة صغار الصناع ولقد لاحظنا فى تجارب أكبر بنكين اسلاميين فى مصر (٤٦) ، والبنك الإسلامى الأردنى أن تمويل الصناعات الصغيرة مازال محدوداً جداً رغم أن هذه الصناعات أشد حاجة إلى التمويل وأن تنميتها لها عائد اجتماعى هام بالإضافة إلى العائد الاقتصادى ، يتمثل فى مساعدة كثير من العائلات فى الأقاليم الريفية والمدن الصغيرة على رفع مستوى معيشتها والمساهمة فى حل مشاكل التوظف كما أشارت لذلك دراسات عديدة جاء ذكرها فى سياق هذا البحث .

ومن مظاهر عدم نضج التجربة أيضاً عدم تعاون البنوك الإسلامية مع

بعضها فى مواجهة مشاكل تمويل الصناعات الصغيرة (أو فى غيرها من مشاكل) بالرغم من أن هذا التعاون كان يمكن أن يثمر فى تطوير الممارسات العملية والأخذ بأفضل الأساليب فى دراسة جدوى المشروعات الصغيرة وتنظيم تنفيذ عمليات تمويلها بأقل التكاليف . كذلك أيضاً من مظاهر عدم النضج اتمام معظم عمليات التمويل نحو ٩٠٪ أو أكثر بطريق المرابحة وعدم محاولة تطبيق صيغ اسلامية أخرى للتمويل .. وربما قيل أن الصيغ الأخرى تحتاج إلى دراسات دقيقة لكيفية واجراءات تطبيقها عملياً لأنها تعتمد إلى حد كبير على توافر عنصرى الأمانة والثقة وكلاهما قد أصبح نادراً فى حياتنا المعاصرة . الأمر الذى قد يؤدى فى حالة تطبيق هذه الصيغ إلى ضياع أموال البنك .. ولكن لماذا لم تتم الدراسات اللازمة ولماذا لم تجرب البنوك الإسلامية عقود الاستصناع أو تحاول تكوين شركات استصناع ، لماذا لم يحدث توسع فى تجربة التمويل عن طريق اجارة المعدات والآلات ؟ ومرة أخرى لابد من أن نأخذ فى الحسبان كل ما أحاط بالتجربة من ظروف ذكرناها فى بداية الكلام ، لكن السلبيات التى ذكرتها تستدعى وقفة لمعرفة مدى تقصير المؤسسة المصرفية التى مارست عملية التمويل تحت مظلة الشريعة الإسلامية . وحقيقة فإن ذكر « السلبيات » من أهم الخطوات فى سبيل التوصل إلى « الايجابيات » مستقبلاً .

أما عن ايجابيات التجربة الإسلامية فى تمويل الصناعات الصغيرة خلال الفترة الماضية فهى هامة ولاينبغى أبداً التقليل من شأنها مهما كان من أمر السلبيات المقابلة . **أولا:** إن البنوك الإسلامية بالرغم من حداثة نشأتها وقيامها بنشاطها فى ظروف ثنائية مصرفية يغلب عليها نظام الفائدة وبالرغم من جميع الظروف المضادة للتجربة الإسلامية المعاصرة وضعت من ضمن أهدافها تمويل قطاع الصناعات الصغيرة بكل مافيه من مشاكل وبكل مايحتاجه مثل هذا

التمويل من استحداث طرق ونظم غير تقليدية لاجراء وتنفيذ العمليات المصرفية ومراقبتها . ان وضع هذا الهدف فى حد ذاته يعتبر عملاً ايجابياً عجزت عنه البنوك التجارية التقليدية . **ثانيا :** محاولة تحقيق الهدف بالرغم من أنها مازالت فى مراحلها الأولية ، الا أنها أثمرت فى تمويل نسبة من أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة لم يكن أمامهم أى بديل آخر يلتجأون إليه سوى تجار النقود الذين يضاعفون الفوائد فوق المعدلات المعروفة فى السوق الرسمى بشكل يثير الاشمئزاز . **ثالثاً :** بالرغم من أن التمويل تحت المظلة الإسلامية قد تم بشروط ليست مختلفة كثيراً عن شروط البنوك التجارية إلا أن هذا فى حد ذاته يعتبر عملاً ايجابياً حيث أن هذه البنوك التجارية على قدمها وتوافر المهارات المصرفية الملاءمة لها وعملها فى اطار نظم مصرفية مركزية مصممة أصلاً لحمايتها قد عجزت عن تمويل قطاع الصناعات الصغيرة بنفس الشروط . وعلى ذلك فإنه حينما ننتقد البنوك الإسلامية بأن شروطها كانت قريبة من البنوك التجارية فإنما نفعل ذلك لأن المتوقع كان أكبر ، ولكن حينما نواجه الأمور بواجهة واقعية نجد أن البنوك الإسلامية بالرغم من محاولاتها الأولية فى ميدان التمويل قد تمكنت من اعطاء صغار الصناع الذين ينظر إليهم على أنهم عملاء غير مرغوبين فى البنوك التجارية نفس الشروط التى تعطيها هذه الأخيرة لعملائها الكبار أو المتوسطين وهذا انجاز كبير . **رابعاً :** فى مجال تطوير العمل المصرفى فى الأطر الوضعية لأجل مواجهة مشاكل تمويل الصناعات الصغيرة تم انشاء بنوك متخصصة تلقت دعماً من الحكومات أو قروضاً دولية ميسرة من بعض المؤسسات المتخصصة . وبالرغم من هذا الدعم قيل أن البنوك المتخصصة لم تقم بالدور الذى كان منتظراً منها (راجع التجارب فى الأطر الوضعية)(٤٧) أما أسباب الدعم لهذه البنوك فتمثلت فى أن تكاليف العمليات التمويلية الصغيرة مرتفعة نسبياً وأن الاستعلام عن صغار العملاء والتعامل معهم له تكلفته المرتفعة

أيضاً . هذا بالإضافة إلى أن هذه البنوك كانت تريد أن تحقق هامش ربح ولو بسيط بين الفوائد على الأموال التى تحصل عليها لمباشرة نشاطها والفوائد على القروض الصغيرة والتى كانت هناك بعض محاولات لخفضها نسبياً . حينما نضع هذه الحقائق أمام أعيننا ونرى أن البنوك الإسلامية قامت بالدخول فى ميدان تمويل الصناعات الصغيرة ليس فقط دون أن تتلقى دعماً من أى نوع بل أيضاً فى الظروف غير العادية التى أحاطت بنشاطها كما أسلفنا ، يتضح لنا أن تجربة التمويل تحت المظلة الإسلامية كانت ايجابية بجميع المقاييس . ماذا لو تلقت البنوك الإسلامية دعماً من الحكومات ؟ أو قروضاً ميسرة من بعض المؤسسات الدولية المتخصصة أو من البنك الإسلامى للتنمية فى إطار برامج محددة ؟ إذا كان نجاحاً محدوداً قد تحقق فى اطار تجربة محدودة تمت بلا دعم فالمتوقع أن دائرة النجاح سوف تتسع اتساعاً كبيراً بصفة أكيدة فى ظل ظروف أفضل . خامساً : مما يلفت النظر أن ماتحقق من انجازات فى الاطار الإسلامي قد اعتمدت على صيغة المرابحة اعتماداً هائلاً رغم أن هذه الصيغة ليست بأفضل الصيغ الإسلامية للتمويل . لاشك أن تطبيق صيغاً أخرى مستقبلاً كعقود وشركات الاستصناع والاجارة وغير ذلك سوف يفتح آفاقاً أوسع للتمويل الملاءم للصناعات الصغيرة . سادساً : اتضح من تجربة بنك فيصل الإسلامى ـ فرع أم درمان ـ أن هذا الفرع الذى تخصص فى تمويل صغار الصناع قد انجز مالم تتمكن منه بنوكاً اسلامية أكبر فى مصر والأردن ، كما أنه نجح فى انشاء علاقات أوثق مع صغار الصناع الذين فتحت لهم حسابات بعد أن نفذت عمليات تمويل لحسابهم ، وكذلك نجح فى جذب مدخراتهم ومدخرات صغار الصناع المقيمين خارج السودان .. وكل هذا يؤكد أن تجربة التمويل المصرفى الإسلامى للصناعات الصغيرة كانت أكثر ايجابية فى إطار « التخصص » وفى إطار الفرع أو الوحدة المصرفية الصغيرة .

## حواشى الفصل السادس

(١) التعريف الذى ساد فى كثير من البلدان النامية أن الصناعة الصغيرة تضم وحدات انتاجية يعمل بالواحدة منها عشرة عمال أو أقل : (Lyberaki and Smyth 51: p. 126) وفى مصر يؤخذ بهذا التعريف فى الجهاز الحكومى المعنى بالصناعات الحرفية . ومع ذلك فقد قامت وزارة التخطيط بتعريف الصناعات الصغيرة بأنها المنشآت التى بها أقل من ٥٠ عاملاً على أن يؤخذ فى الاعتبار أسلوب الانتاج المستخدم ( النشرة الاقتصادية – بنك الاسكندرية ١٩٩١ ص ٣٥ ، ٣٦ ) كذلك فإن الجهاز المركزى للاحصاء فى مصر يعتبر عدد أقل من عشرة عمال للوحدة الصغيرة ، وأحياناً يرفع العدد إلى عشرين . والتعريف فى السودان للوحدة الصناعية الصغيرة خمسة وعشرين عاملاً أو أقل (Hansohm and Wohlmuth : 51 : p. 153)

(٢) فلا يخفى أن الصناعات الكبيرة فى المرحلة المقبلة من التطور التقنى فى البلدان المتقدمة سوف تضم منشآت لايعمل بالواحدة مثل أكثر من عدد صغير من العمال نتيجة الاتجاه إلى التقنية المكثفة لرأس المال بشكل هائل والتى سترتبط بالآلة التى تحاكى الانسان وتعمل بعقل الكترونى الخ .. .

(٣) انظر International Labor Office, The Dilemma of the In-formal Sector, Report of the Director General (Geneva 1991) p. 4 .

وقد أخذ بتعريف ILO فى تقرير UNIDO عن أعوام ١٩٩٢/١٩٩٣ . انظر :

UNIDO, Global Report 1992/1993, " Industry and Development " p. 123 .

(٤) انظر Sen, A.R 1985 : 44

(٥) وقد قام اتحاد الصناعات المصرية بتعريف الصناعات الصغيرة من خلال تحديده لرأس المال فى المنشأة الواحدة بنحو ١٠ آلاف جنيه مصرى ( نحو ٣٣٠٠ دولار بأسعار صرف ١٩٩٣ ) ويعمل بها خمسين عامل فأقل . بينما يقوم بنك التنمية الصناعية فى مصر بتعريفها بأنها صناعات بها منشآت لاتتجاوز قيمة الأصول الثابتة فى الواحدة منها ١٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ( نحو ٣٣ر٠٠٠ دولار بأسعار صرف الدولار

فى ١٩٩٣ ) بخلاف قيمة الأرض والمبانى . وهذا التعريف مبالغ فيه بالنسبة للغالبية العظمى من الصناعات الصغيرة فى مصر .

(٦) هذه الورش الصغيرة منتشرة على أطراف القرى وداخل المدن الصغيرة تقريباً فى كل البلدان النامية التى شهدت تطورات فى اتجاه ميكنة النشاط الزراعى .

(٧) وقد بالغ البعض فى هذه المناقشة حتى اعتقد أن الصناعات الصغيرة ظاهرة مرحلية سريعة .. أى أن عملية التطور سرعان ماتغير الهيكل الصناعى فى البلد النامى لصالح الصناعات الكبيرة Curtis . D, 1980 " Small - scale Industry promotion : Report of a Field project, DAG Occasional paper, No. 7.

(٨) هناك صناعات صغيرة قائمة فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة . وبعض هذه الصناعات تلقى دعماً من الحكومة بسبب ظروفها الاقتصادية أو الظروف الاجتماعية ولكن الكثير منها قائم فى حلبة ا لنشاط الانتاجى يؤدى دوراً لايمكن الاستغناء عنه . وأبرز مثال فى هذا الصناعات الصغيرة فى اليابان.

(٩) Lyberaki and Smyth 1990 : 51 : p 128

(١٠) انظر Murray 1983 : 51 : p. 131 .
Wantabe 1983 : 51 : p. 131 .

(١١) تقرير /( Industry and Development - Global Report 1992/93) لمنظمة اليونيدو UNIDO(P.123) لم يراعى بدقة الفرق بين الصناعات الصغيرة والقطاع غير الرسمى وذلك أخذاً بتعريف ILO . وقد سبق انتقاد هذا التعريف على صفحات البحث لأن الصناعات الصغيرة لاتدخل بأكملها بل بنسبة منها فقط فى القطاع غير الرسمى . وقد ترتب على مافى هذا التعريف من غموض

نتيجة غير دقيقة فى مناقشة : « هل الصناعات ظاهرة دائمة أم مؤقتة » ؟ فقيل « ان أهمية القطاع غير الرسمى تتناقص تدريجياً ويختفى نهائياً حيث يتم استيعاب العمال منه بصفة مستمرة فى القطاع الرسمى فى الاقتصاد وهو القطاع الذى يتوسع نتيجة التصنيع ، كما يتضح من أحوال الدول المتقدمة وبعض الدول النامية التى تقدمت جداً أخيراً مثل كوريا وسنغافورة وتايوان (p. 123) وهذه النتيجة قد تكون صحيحة فعلاً بالنسبة للقطاع غير الرسمى إنما ليست بالضرورة صحيحة بالنسبة للصناعات الصغيرة المسجلة رسمياً ... ويعود التقرير السابق فيقول بالرغم مما ذكر .. « ان القطاع غير الرسمى فى معظم البلدان النامية سوف يستمر مع ذلك لزمن طويل قادم بسبب عدم قدرة الصناعات التحويلية وغيرها من القطاعات الحديثة توفير فرص عمل جيدة لقوة العمل المتزايدة (p. 123) .

(١٢) لذلك يرى أن بقاء الصناعات الصغيرة يعتبر دليل أو مؤشر على عدم نجاح عملية التنمية .

(١٣) انظر ( ILO 1991: 37 : p 11 )

(١٤) UNIDO 1992 : 47: pp. 123 - 124

(١٥) UNIDO : 47 : p. 124 نقلاً عن (ILO 1991 : 37: p 10)

(١٦) لمناقشة عن موضوع التوظف والصناعات الصغيرة من وجهات نظر مختلفة انظر : Lyberaki and smyth (51) خاصة : P.R. 130- 131 - 132

(١٧) ورد فى تقرير اليونيدو : UNIDO 1992 : 47 : p. 124

" It must be recognized that the informal sector in developing countries is not a transitory phenomenon, but a permanent entity, and effective policy measures must be

designed to ensure the maximum employment generating capacity of this sector " .

(١٨) في دراسة عن اقليم دمنهور إلى سنة ٢٠٠٠ (د. طاهر الصادق ، د . محسن برادة ، د. حامد الموصلي ، د. عبدالرحمن يسرى وآخرون ) وجد أن متوسط انتاجية العامل في المنشأت الصناعية الصغيرة جداً العاملة في قطاع الغزل والمنسوجات ( ١٠ عمال فأقل ) أعلى من الصناعات الكبيرة (٥٠٠ عامل ) ، فهناك عوامل غير ملاءمة سيطرت على الأخيرة التي كانت تعمل في اطار القطاع العام – منها وجود عمالة زائدة أو بطالة مقنعة بنسبة تصل إلى حوالي ٤٠ ٪ . الدراسة غير منشورة وقدمت إلى وزارة التعمير والاسكان ـ مصر ـ ١٩٨٩ . وفي دراسة عن السودان وجد أن انتاجية العامل في الصناعات التي توظف أقل من ٢٥ عامل (الصغيرة بالتعريف) تقل فقط نحو ٥ ٪ عن انتاجية العامل في الصناعات المتوسطة التي توظف ١٥ ـ ٥٠ عامل ونحو ٥ر١٢ ٪ عن انتاجية العامل في الصناعات ا لتي توظف من ٥١ ـ ١٠٠ عامل ، وتزيد عن انتاجية العامل في الصناعات التي توظف أكثر من ١٠٠ عامل !! بنحو ٤٦ ٪ . والبيانات التي اعتمدت عليها الدراسة من تقارير المسح الصناعي ١٩٨٤/٨٣ وزارة الصناعة ـ الخرطوم ـ انظر ( ميرو وبابكر وعباس (١٨) ص ٣٩ـ ٤٠ـ ٤١) فالعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية قد تكون ضد الصناعات الكبيرة نسبياً في مراحل التنمية الصناعية الأولى في البلدان النامية .

(١٩) فيما عدا شرط تجانس السلعة الذي قد لايتوافر ، فإن العديد من شروط المنافسة الكاملة يتوافر بين المنشآت الصناعية صغيرة الحجم في البلدان النامية . وفي مناقشة الفريد مارشال عن علاقة الحجم الكبير بظروف الغلة المتزايدة Economies of Scale مايؤكد أن جمال المنافسة الكاملة مرتبط بصغر الحجم . ولقد اعتقد مارشال أن المشروع قد يزداد حجماً ولكنه حيث يرتبط بحياة صاحبه فانه سينتهي بنهاية

عمره .. لذلك لايظل المشروع فى زيادة حجم مستمرة ولن تنتهى المنافسة . ولقد كان مارشال فيما يبدو ، يرجو هذا ، بينما كانت الأحداث والتطورات فى أوربا تسير نحو تقوض المشروعات الصغيرة وبداية عهد المشروعات الكبيرة ، مع النمو الهائل للشركات المساهمة وانفصال الادارة عن الملكية .. وما أن وجدت المشروعات الكبيرة بقوة اقتصاديات الحجم الكبير حتى بدأ صراع كبير أيضاً وتقوضت دعائم المنافسة فى البلدان الصناعية المتقدمة .. أى مرجع فى تطور الفكر الاقتصادى .. وللباحث : تطور الفكر الاقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ . انظر الفريد مارشال ومستقبل السوق التنافسى فى المدرسة النيوكلاسيكية .

(٢٠) Hirschman, A.O 1965: 35 : pp 383 - 389 .

(٢١) وسوف نلاحظ أن جانباً من هذه المشاكل يمكن مواجهته أيضاً عن طريق الموارد المالية التى قد لاتعطى للصناعات الصغيرة مباشرة وانما تحول لها بطرق غير مباشرة عن طريق الأجهزة الرسمية فى الدولة أو بعض المنظمات المهتمة بتنميتها .

(٢٢) هذا الوضع غير الرسمى مترتب فى معظم الأحوال على تعقد اجراءات التسجيل فى الأجهزة الرسمية وارتفاع تكلفتها الرسمية أو الغير رسمية حينما يستلزم الأمر دفع رشاوى للموظفين المسئولين . وبعد أن يتم استكمال الاجراءات الرسمية فى زمن طويل عادة يصبح صاحب المشروع الصغير فيجد نفسه ذات يوم مواجهاً برجال الضرائب وتقديراتهم الجزافية لرقم أعماله لأنه لايحتفظ بدفاتر حسابات ، ويبدأ فى مواجهة مشاكل الضرائب التى تحد من قدرته على المضى فى نشاطه وربما تؤدى إلى افلاسه . ويمكن دائماً فى البلدان النامية استبدال الضريبة الرسمية المرتفعة جزافياً بضريبة غير رسمية أقل تقدم فى صورة رشوة للمختص . ولكن حتى فى هذه الحالة فإن المشكلة موجودة .. مشكلة التعامل مع الأجهزة الرسمية ومن فيها لذلك تفضل معظم المنشآت الصغيرة البقاء فى القطاع غير الرسمى .

(٢٣) وأحيانا كثيرة لاتكون هناك فائدة فى الاتصال حتى مع كبار المسئولين لانشغال هؤلاء بمصالحهم الخاصة أكثر من المصالح العامة التى يقومون عليها . وهذا من سمات البلدان النامية .

(٢٤) انظر مثلا : Lyberaki and Smyth 1990: 51: p. 138

(٢٥) فى بعض الحالات توجد كهرباء أو مياه نظيفة فى قرية قريبة ، فيعمل البعض على توصيلها إلى قريتهم « بطرق غير رسمية » لأن الاجراءات الرسمية مستحيلة بالنسبة لهم . وإلى الآن يحدث هذا فى بعض قرى مصر بالرغم من أن الطاقة الكهربية والمياه النظيفة قد توافرت على مدى واسع جداً ، ولكن ليس بعد فى كل مكان .

(٢٦) الدراسات تؤيد صحة هذا التقرير . انظر مثلا : Kongsiri : 34 : p. 35 . ومعظم هذه الدراسات مع ذلك لم تعطى تقديرات للنسبة من رأس المال المستثمر التى يتم تغطيتها من الموارد الذاتية والعائلية والأصدقاء . وفى دراسة أجراها البنك الأهلى National Bank فى كوريا الجنوبية عام ١٩٧٣ وجد أن القروض من الأقارب والأصدقاء كانت تمثل نحو ٢٥ر٥٪ من مصادر رأس المال المستثمر فى المنشآت الصناعية الصغيرة ( يعمل بها من ٥ إلى أقل من ٥٠ عامل ) . ويلاحظ أن كوريا الجنوبية كانت فى ذلك الوقت قد قطعت مسافة فى طريق تنمية مصادر التمويل الأخرى . انظر النشرة السنوية لبنك الاسكندرية ( ١٢ : ص ٣٨ ) .

(٢٧) انظر ايضاً مرجع رقم (41) :

Park Yung Chul," The Unorganized Financial Sector in Korea 1945 - 75 " .

(٢٨) انظر (World Bank, 1987 : 55 : p. 7/18)

(٢٩) أرقام منتصف ( Harper and DeJong (editors) : 34 : p. 43 )

الثمانينات .

(٣٠) ويلاحظ أن البنوك التى تتعامل وفقاً لنظام الفائدة تأخذ لنفسها أيضاً ماتريد من الضمانات قبل الاقراض ولكنها قد تتمهل قبل الانقضاض على العميل المعسر على أمل أن يتغير حاله ويستطيع السداد . أما تجار النقود فليس عندهم أى استعداد لكى يفعلوا هذا .

(٣١) ويرجع ذلك غالباً إلى القيم السائدة ضد هذه التجارة من قديم الزمن فى كل بلدان العالم لأسباب دينية أو أخلاقية . وبالإضافة فإن الناس يشاهدون عملياً أن هذه التجارة تتطلب سلوكيات تستلزم الحرص على النواحى المادية البحتة فقط دون اعتبار للعوامل الإنسانية .. ويتضح هذا الأمر بجلاء حينما يتعرض المدين للاعسار وهى ظروف ضعف تستدعى الشفقة من الناحية الإنسانية المحضة ولكن تاجر النقود يتقن دوره الآخر فى نفس هذه الظروف فيعمل على أخذ مايسميه « حقه » كاملاً على حساب مزيد من الاساءة والاذلال للمدين .

(٣٢) يقول واحد من الذين يعرفون حقيقة عبء التمويل من السوق غير الرسمى بالنسبة للمنشآت الصغيرة أن تجار النقود فى هذا السوق يشبهون الحيتان المفترسة "Sharks" .. ومع ذلك يعود فيقول أنهم يقدمون خدمة قيمة لعملائهم ! فكيف يكون هذا منطقاً ؟ كيف يقدم الحوت المفترس خدمة لفريسته ، إلا إذا اعتبرنا أن التهامها خدمة . واقرأ : " The availability rather than the price of formal credit is the main problem for small enterplises. The alternative, specially for very small businesses in the informal sector, is to seek credit from loan sharks . these pcople provide a valuable service. They do lend money and they lend quickly, albeit at very high rates of

interest ( Reade, 1986 : 34 : p. 55) .

(٣٣) فى المفهوم الإسلامى الربا لها معان محددة وقاطعة وفتاوى المجامع الفقهية بالعالم الإسلامى وفتوى الأزهر الشريف أن الفائدة قليلها أو كثيرها ربا محرم .

(٣٤) احتمال عدم القدرة قائم لأن تمويل المنشآت الصغيرة يحتاج إلى استعدادات وظيفية متخصصة لدى البنوك التجارية وهذه غير متوفرة لشيوع المعاملات المصرفية التقليدية . وسوف يظهر فى هذا البحث مايؤكد أن التعامل مع المنشآت الصغيرة يحتاج إلى خبرات بشرية لها دراية بشئون الصناعة ودراسة الجدوى الاقتصادية وعلى استعداد للتعامل مع قطاع يحتاج إلى « توجيه » بالإضافة إلى التمويل .

(٣٥) وقد يقوم البنك التجارى باستثمار نسبة من موارده المالية بطريق مباشر ولكن هذه النسبة محدودة جداً فى غالبية الحالات ومحكومة أيضاً بلوائح البنك المركزى حتى لاترتفع .

(٣٦) انظر (Morris, 1986: 34 : p. 18 ) ويقرر أن :

" The banks have never been receptive to the needs of small business " .

(٣٧) انظر ( Morris, 1986 : 34 : p 41 ) .

(٣٨) يرى البعض أن أهمية فترة السماح أكبر من أهمية سعر الفائدة المنخفض ...

" Even with high interest rates are charged, a package of appropriate grace and repayment periods can make the repayments within the debt servicing capacity of the enterprise " ... ( Levitsky, 1986 : 34 : p. 70 ) .

(٣٩) فى دراسة عن ليبيريا ذكر المقال : The banks in Liberia are large-ly foreign owned, they are bissed towards large foreign owned business ( Morris, R : 34 : p 20 ) .

(٤٠) انظر ( Kapijimanga, 1986 : 34 : p 22 )

(٤١) ويضيفون إلى ذلك أن هناك العديد من المشروعات غير المدروسة دراسة جيدة وربما أنها عديمة الجدوى من الناحية الاقتصادية . ولكن الأمر هنا يحتاج إلى وقفة لأن المؤسسة التمويلية التى تتعامل مع المنشآت الصغيرة لابد أن تمتلك بعض المعايير السليمة لتحديد المشروعات التى تمول والتى لاتمول من وجهة نظر الجدوى الاقتصادية لها .

(٤٢) ( Levitsky, 1986: 34 : p. 67 )

(٤٣) K. Saito and D.P. Villanueve, Transactions costs of Credit to Small Sector in the Phillippine , World Bank 1978 .

(٤٤) ( Levitsky : 34 : p 68 )

(٤٥) ( : 34 : p 5 )

(٤٦) بنك فيصل الإسلامى والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية .

(٤٧) راجع د. عبدالرحمن يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ .

***

# الفصل السابع
# التكامل الاقتصادى العربى
# التجربة وتحديات المشروعات التكاملية البديلة

**التجربـــة :**

عقدت أول اتفاقية عربية لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية فى ١٩٥٣ . وفى نفس العام أيضاً عقدت أول اتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين هذه الدول . وفى ١٩٦١ أنشىء مجلس الوحدة الاقتصادية بهدف العمل فى اتجاه تحقيق عدد من الأهداف تعتبر فى صميم التكامل الاقتصادى ، وهى حرية انتقال الأشخاص والعمل والاستخدام والإقامة والتملك وتسهيل تبادل البضائع والمنتجات العربية وحرية ممارسة النشاط الاقتصادى فى الوطن العربى مع عدم الإضرار بمصالح بعض البلدان الأطراف ، بالإضافة إلى حرية نقل بضائع الترانزيت وحرية استخدام المرافىء والمطارات المدنية . وتم التوقيع على ماسمى باتفاقية الوحدة الاقتصادية فى عام ١٩٦٢ .

وفى ١٩٦٤ صدر قرار بانشاء « السوق العربية المشتركة » بنفس الأهداف السابقة . وفى ١٩٦٦ ، بناء على نص المادة ١٦ من قرار انشاء السوق المشتركة تم إنشاء « اتحاد مدفوعات عربى» و « صندوق نقد عربى » وذلك بهدف تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء عن طريق المقاصة ومنح التسهيلات الائتمانية وذلك بقصد تسهيل التبادل بين دول مجلس الوحدة عموماً .

ولقد ظهرت عقبات عملية عديدة أمام اتفاقية السوق العربية المشتركة ، ويتضح من المتابعة الرسمية وجود فجوة كبيرة بين نصوص هذه الاتفاقية واجراءات تنفيذها .

وفي منتصف ١٩٧٩ شكلت لجنة لتطوير السوق ، وانعقدت فى مارس ١٩٨٣ ووضعت عدداً من القرارات من أهمها العمل على إزالة القيود غير التعريفية Non - tariff Barriers والإسراع فى توحيد الرسوم الجمركية والرسوم الضرائب الأخرى على المواد الأولية والوسيطة الداخلة فى الصناعات المتماثلة ووضع نظام لتسوية المدفوعات وتسهيل التبادل البينى . والمتابع للقرارات على مدى السنوات المتتالية سيلاحظ أن الجديد منها نادر والمكرر شائع مع تغيير العبارات أو درجة الحماس فى الصيغة .

ومن المؤشرات الواضحة الدالة على اضطراب محاولات التكامل الاقتصادى العربى ، أنه فى نفس الفترة الزمنية التى شكلت فيها لجنة تطوير السوق العربية المشتركة (١٩٧٩) ، كانت هناك لجنة أخرى مكلفة من المجلس فى ١٩٧٨ لوضع مشروع اتفاقية جديدة للتبادل التجارى العربى بما يحقق هدف التكامل ويعزز التنمية العربية المشتركة !! .

وبالرغم من الجهود التى بذلت فى صياغة اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية فقد تعثر تنفيذها وظل حجم هذا التبادل محدوداً .

ويستمر العمل فى إطار الدائرة المفرغة فيتم فى ١٩٨٤ إعداد برنامج التكامل لتنمية التبادل التجارى السلعى عن طريق لجنة مشكلة من مجلس الوحدة لتطوير السوق العربية المشتركة ! .

وفى مناخ التعثر والتراخى فى تنفيذ الاتفاقيات والقرارات والكم الهائل من التوصيات تقدمت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بمقترح إقامة منطقة

تجارة حرة عربية كبرى وذلك فى الاجتماع الطارىء للجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك فى ١٩٩٥ . وجاء هذا المقترح فى سياق مقترحات للتخطيط الاستراتيجى لمرحلة عمل جديدة للمجلس خلال العشر سنوات ١٩٩٥ – ٢٠٠٥ . وحددت الأمانة العامة للمجلس المبررات الموضوعية لهذه المنطقة الحرة على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية . ومن ضمن هذه المبررات : أهمية السوق العربية فى مواجهة ضيق الأسواق القطرية والصعوبات المتزايدة فى السوق العالمية وتزايد التوجه نحو تطبيق آليات السوق الحر فى الدول العربية ( مما يوجد انسجاماً لم يتوفر من قبل ) وأهمية تنشيط وتنمية الاستثمار العربى خاصة مع توفر مناخ أفضل له فى معظم ال دول العربية . أما المبررات على المستوى الإقليمى فمنها ازدياد الاقتناع العربى بامكانية تعزيز المصالح المشتركة من خلال التكامل الاقتصادى والحاجة لمواجهة الترتيبات التى يجرى اعدادها لإعادة هيكلة أوضاع منطقة الشرق الأوسط وما سوف ينجم عن اتفاقيات السلام ( مع اسرائيل ) من تغيرات وضرورة زيادة فاعلية أجهزة العمل العربى المشترك الرسمية والخاصة والتنسيق بينها . ثم تأتى المبررات على المستوى الدولى متمثلة فى ملاحقة حركات التكتل العالمية التى اتسع نطاقها والقدرة على التعامل معها ، مع ارتفاع درجة الاعتماد المتبادل على المستوى العالمى وتلافى سلبيات انتشار الركود فى كثير من مناطق العالم وما يترتب عليها من اجراءات حمائية . هذا وقد تم اقرار إقامة هذه المنطقة الحرة على ناطق المجلس الاقتصادى على أن تبدأ من ١٩٩٨ .

وكان الحديث قد كثر منذ يونية ١٩٩٦ عن أن الاتجاه الرئيسى سوف يكون إلى تطوير العمل الاقتصادى العربى المشترك من منطقة تجارة حرة كبرى إلى اتحاد جمركى ثم إلى سوق عربية مشتركة على مراحل قد تستغرق الواحدة منها نحو عشر سنوات .

من جهة أخرى كانت هناك جهود تبذل فى مجال تسوية المدفوعات وتقديم التسهيلات لتمويل تنمية التجارة العربية البينية . وارتكزت هذه الجهود على صندوق النقد العربى . كما بذلت جهود للتكامل الاقتصادى العربى من مدخل حركة عناصر الإنتاج . ففى ١٩٧٠ عقدت اتفاقية ا ستثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية ، والتى أصبحت نافذة بعد عامين (١٩٧٢) . وتدعو هذه الاتفاقية البلدان العربية المصدرة لرؤوس الأموال لبذل الجهود لتشجيع الاستثمارات فى الأقطار العربية الأخرى على سبيل التفضيل وتقديم مايلزم فى هذا الشأن من خدمات وتسهيلات، كما تدعو البلدان العربية المستوردة لرأس المال لتقديم التيسيرات والمعاملة التفضيلية لرأس المال العربى وفقاً لبرامج التنمية الاقتصادية ، كما تدعو جميع الدول العربية ولتشجيع دخول رأس المال العربى فى مشروعات مشتركة . وفى ١٩٧٣ أضيف إلى الاتفاقية حق التعويض العادل للمستثمر العربى ضمن مدة معقولة فى حالة التأميم والمصادرة ونزع الملكية . وفى ١٩٧٤ عقدت «اتفاقية لتسوية منازعات الاستثمار» بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية . وفى ١٩٨٠ حلت «الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية» محل الاتفاقيتين السابقتين .

وتتميز الجهود التى بذلت فى جانب تشجيع الاستثمار العربى داخل الدول العربية باقترابها كثيراً من الواقع العلمى للمتطلبات الفعلية لأصحاب رؤوس الأموال العرب . ومع ذلك فإن ثمرة الاتفاقيات التى عقدت لتشجيع الاستثمار والمشروعات الاستثمارية المشتركة برؤوس أموال عربية فى بلدان عربية لم تظهر بأى شكل يدل على تحقيق الأهداف التكاملية .

بالنسبة لعنصر العمل وحريته فى الحركة والاستخدام على مستوى الوطن العربى ، فقد أقر مجلس الجامعة فى ١٩٦٥ « الميثاق العربى للعمل » و « دستور منظمة العمل العربية » ، وفى ١٩٦٩ أقر مجلس الوحدة اتفاقية تنقل الأيدى

العاملة فى الوطن العربى من أجل وحدة اجتماعية واقتصادية كاملة . ولقد بدا واضحاً الطموح الزائد للاتفاقية الأخيرة فى ضوء الأوضاع الفعلية للدول العربية لذلك أقرت اتفاقية أخرى معدلة أقل طموحاً فى ١٩٧٥ مستهدفة بصفة أساسية تنظيم تنقل الأيدى العاملة بين الدول العربية بما يكفل احتياجات التنمية فى كل دولة وبما يحقق أهداف التكامل الاقتصادى العربى مع الحفاظ على حقوق العمال فى مستحقاتهم .

وفى ١٩٩٢ عقد مؤتمر العمل العربى لوضع « الاستراتيجية العربية للتشغيل » وخرج بمجموعة مبادىء «محترمة» ولكنها «عامة جداً» ولاتؤدى إلى خطوات ايجابية فى سبيل التكامل على مستوى حركة عنصر العمل العربى.

**تقويم التجربة :**

استعرضنا باختصار شديد فيما سبق محاولات التكامل الاقتصادى العربى من الخمسينات إلى التسعينات والحقيقة أنها كانت تتعثر فى كل مرة بعدما تبدأ ، ثم تتكرر فى صيغ مختلفة وسنوات مختلفة بالرغم من اختلاف شخصيات وظروف المسرح العربى .

والعوامل التالية لها أهمية كبيرة فى مجال تحليل أسباب تعثر محاولات التكامل الاقتصادى العربى -أو عقمها - وسوف نجد أن الطابع الهيكلى يغلب على هذه العوامل :

١- تعتبر البلدان العربية جميعاً، بلا استثناء، دولاً نامية وذلك باعتبار هياكلها الاقتصادية المختلة. ومؤشر الاختلال الهيكلي فى معظم البلدان العربية يتمثل فى اعتماد الاقتصاد الوطنى على سلعة واحدة أو قلة قليلة جداً من السلع التى لا يمكن لنشاطها الإنتاجى أن يدفع معدلات التنمية فى الأجل الطويل أو يحقق لها الاستقرار فى الأجل القصير. ففى بعض البلدان العربية الأخرى يصل

الاعتماد على خام النفط نحو ٩٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى وفى بعض البلدان العربية الأخرى يصل الاعتماد على سلعتين أوليتين أو عدد محدود جداً من السلع الأولية والصناعية البسيطة إلى نسبة مماثلة. والحقيقة أنه خلال فترة طويلة من الزمن (على الاقل يمكن الحديث من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التى تزيد الآن عن نصف قرن) لم تتمكن البلدان العربية من تغيير هياكلها الاقتصادية وتنويع قواعدها الإنتاجية على أى شكل يمحو عنها صفة الاختلالات الهيكلية. وفى بعض الحالات قل الاعتماد النسبى على نشاط أولى معين بينما زاد الاعتماد على نشاط أولى أو صناعى آخر دون أن يؤثر هذا على الأوضاع[1]. فقضية الاختلال الهيكلى كانت مفهومة فى الخمسينات والتسينات على أنها مرتبطة بتركز معظم القوة العاملة فى القطاع الأولى ومن ثم فإن التحول منه إلى قطاع الصناعة يؤدى إلى الخلاص منها. ولكن تجارب التنمية فى الستينات والسبعينات أثبتت أن الاختلال الهيكلى مرتبط أساساً بالانحراف عن الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة أياً كان القطاع، أولى أو صناعى أو غيره. ومن ثم فإن تقليل الاعتماد نسبياً على سلعة أولية معينة مع زيادة الاعتماد على إنتاج سلعة أو سلع صناعية غير متميزة نسبياً ( مرتفعة التكلفة نسبياً) لم يحدث أى تغيرات هيكلية بما يدفع معدلات التنمية أو يحقق الاستقرار فيها. والأمثلة وفيرة بالنسبة للبلدان العربية ولا يتسع المقال لذكرها، ولكن الدليل النهائى على استمرار الاختلالات الهيكلية هو بقاء معدلات التنمية المنخفضة فى جميع البلدان العربية غير النفطية فى شبه ثبات على المدى الطويل من الزمن مع تكرر

---

(١) التجربة المصرية رائدة بين التجارب العربية فى التصنيع، ومع ذلك فإن الصناعات التى أقيمت فى الستينات لم تصلح الاختلال الهيكلى، انظر أ.د. عبد الرحمن يسرى أحمد، قضايا اقتصادية مصرية معاصرة، ص ١٠٠ - ١٠١ وكذلك صفحات عديدة من الفصل الثانى فى الصناعة، الناشر قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، الاسكندرية ١٩٩٥.

حالات عدم الاستقرار فى الآجال القصيرة. أما فى البلدان العربية النفطية فقد انخفضت معدلات النمو بشكل حاد وتحولت إلى معدلات سالبة فى معظم حقبة الثمانينات بسبب الاعتماد الكثيف على إيرادات النفط، التى كانت فى انخفاض شبه مستمر، وقد حدث ذلك بالرغم من تنمية صناعة البتروكيماويات وبعض أنشطة أخرى صناعية وزراعية.

لذلك فالواضح أن البلدان العربية افتقرت – وما زالت تفتقر– إلى العوامل أو القوى الديناميكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الإنتاجية، أو بعبارة أ[illegible] Canacity to Transform [illegible].

والمشكلة بالنسبة لقضية التكامل الاقتصادى العربى أن «معظم الأنشطة القائمة» فى البلدان العربية والتى تعبر عن هياكلها الاقتصادية المختلة تعتبر «بديلة» من حيث مخرجاتها السلعية. فإذا أخذنا هذا العامل فى الأعتبار مع ضعف المقدرة على التحول وجدنا أن أوضاع الاقتصادات العربية كانت – وما زالت – تؤهلها للتفكك وليس للتكامل الاقتصادى! هذا بافتراض أن حسابات المصالح الاقتصادية هى الأساس الحاكم للتوجه نحو التكامل (وهذا أمر خاضع للمناقشة) ولا يمكن لهذا الوضع أن يتغير إلا بوجود المناخ الاقتصادى الملائم والقوى الديناميكية الكافية التى تغذى عملية التحول من الأنشطة القائمة الأقل كفاءة إلى أنشطة جديدة أكثر كفاءة وأعلى نموا فى معدلاتها أو التى تعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مقدرتها التنافسية بمزيد من الاستثمار فى أنشطة جديدة ذات ميزات نسبية ..

وقد يقال إنه حتى فى مثل هذه الظروف المذكورة ليس هناك ضمان بأن

وكذلك اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعنصرى رأس المال والعمل فيها سيتيح غالبا قيام أنشطة إنتاجية مختلفة ومتميزة نسبيا فى كل بلد (تطبيق لنظرية هكشر – أولين مع التأكيد على تشابه الأذواق والتقنيات) ؛ ثانيهما أنه حتى بفرض قيام صناعات أو أنشطة إنتاجية متماثلة فى بلدان عربية فإن القوى الديناميكية التى تؤكد «المقدرة على التحول» لن تعجز، طالما توفرت، عن إيجاد التنوع فى المنتجات داخل هذه الصناعات أو الأنشطة. فلقد كان يظن خلال الخمسينات أن «الأثر المنشئ» للسوق الأوروبية المشتركة سوف يكون ضعيفاً بسبب تماثل كثير من الصناعات فى بلدان السوق. إلا أن الدراسات الاقتصادية أثبتت أن «الأثر المنشئ» كان قويا بسبب القدرة على تنويع المُنتج Product Differentiation داخل الصناعة الواحدة (موديلات مختلفة من السيارات وأنواع وأشكال مختلفة من أجهزة التبريد والطبخ والتلفزيونات إلخ...) وذلك لوجود المناخ الاقتصادى الملائم والتقنية المتقدمة والقوى الديناميكية الكفيلة بإحداث التغير المطلوب فى الظروف الجديدة. ثم بعد ذلك فى تطور آخر استفادت البلدان من التكامل الإنتاجى الرأسى داخل الصناعة التى أصبحت تقوم على مستوى السوق، وبهذا يتخصص كل بلد فى مرحلة من المراحل الإنتاجية المتتالية للصناعة حتى تخرج السلعة فى النهاية من إحدى البلدان. وبهذا كانت المكاسب تتزايد من السوق الأوروبية المشتركة[1]. بعبارة أخرى أن التماثل فى الأنشطة الإنتاجية أو المنتجات لا يمثل مشكلة حقيقية أو دائمة إلا بافتراض الركود التقنى وغياب

---

(١) هناك عدد من المراجع يمكن الاطلاع عليها فى هذا الخصوص منها :
B. Balassa, Trade Creation and Trade Divertion in European Common Market, ECONOMIC JOURNAL, March 1967, pp. 1-12, P.R. Krugman, Scale Economic, Product Differentiation and the Pattern of Trade, AMERICAN ECON. REVIEW, Dec. 1980, pp. 950 - 959, and K. Lancaster Intra - industry Trade Under Perfect Monopolistic Competition, JOURNAL OF INTERNATIONAL ECON., 1980, pp. 151- 175.

المقدرة على التحول. والواقع أن الإمكانيات التى يتيحها سوق مشترك كبير للمنتجين من حيث حجم الإنتاج وتنوعه ومزايا التكامل الإنتاجى الرأسى تعتبر غير عادية.

هذه المناقشة ينبغى أن تؤكد لنا فى النهاية أن تماثل الأنشطة الإنتاجية فى بداية تكوين سوق عربية مشتركة يمثل مشكلة حقيقية فقط إذا افترضنا استمراره بسبب غياب بالمقدرة على التحول واستمرار حالة الركود التقنى.

٢ – اختلاف الأنظمة واتجاه السياسات الاقتصادية كان أيضا من المعوقات الهيكلية للتكامل الاقتصادى العربى... لقد بدأت مسيرة التكامل فى الخمسينات والبلدان العربية جميعا تعيش فى ظل أنظمة اقتصادية تعتمد على حرية الأسواق والنشاط الخاص مع وجود درجة أو أخرى من التدخل الحكومى فى الاقتصاد من خلال السياسات المالية والنقدية. ونظريا كان هذا المناخ يتيح ظروفا مناسبة للتفاوض من الناحية الاقتصادية البحتة حول اتجاه السياسات الاقتصادية التى يمكن الاعتماد عليها فى سوق عربية مشتركة. ولكن الأمور تطورت بعد بذلك بشكل كبير وظهرت فجوة متزايدة بين البلدان العربية التى يحكمها ملوك وأمراء ومصر التى أخذ زمام الأمور فيها مجموعة ثورية من ضباط الجيش وظهرت لهم ميول واضحة للحد من الملكية الخاصة (قانون الإصلاح الزراعى ١٩٥٢ وتأميم شركة قناة السويس ١٩٥٦) والتدخل فى نشاط المشروع الخاص إلى أن كان التأميم والتحول إلى القطاع العام والتخطيط فى إطار الاشتراكية فى الستينات. وخلال الفترة حدثت ثورة العراق وثورة اليمن وثورة الجزائر إلخ.. وحدث تدريجيا أنشقاق واضح بين أنظمة مؤمنة بالملكية الخاصة وحرية الأسواق الخاصة وأنظمة مؤمنة بالتخطيط المركزى والملكية العامة وادارة الإنتاج والأسواق. وأصبح من العسير أن يتم تكامل إقتصادى عربى فى ظل ثنائية أيديولوجية واختلافات جذرية فى توجهات الأهداف والسياسات الاقتصادية. وخلال السبعينات والثمانينات كانت هناك عودة تدريجية إلى نظام السوق الحر يصحبها حذر وتردد. ولكن بداية

التسعينات شهدت نقطة الانقلاب الفعلية حيث اتجهت الدول العربية جميعا نحو نظام السوق الحر وعملت على تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام وتطوير قوانين الاستثمار الخاص وأسواق الأوراق المالية وتحرير الصرف الأجنبى والفائدة وهكذا اختفت العوامل السابقة التى اعترضت التكامل الاقتصادى العربى من جهة اختلاف الأنظمة الاقتصادية.. ولذلك حظى اقتراح إقامة منطقة حرة عربية بتأييد كبير من الدول بالعربية حينما طرح فى ١٩٩٥.

٣- أحد المعوقات الهيكلية للتكامل الاقتصادى العربى تمثل فى اختلاف الظروف الاقتصادية ومستويات المعيشة اختلافاً كبيراً بين بعض البلدان العربية والبعض الآخر. فبينما كان متوسط دخل الفرد السنوى فى عديد من البلدان العربية فى الستينات وإلى أواخر السبعينات يتراوح فى فئة المئات من الدولارات (٢٠٠ - ٧٠٠ دولار أمريكى) كان هذا المتوسط يتراوح فى فئة الآلاف من الدولارات (٥٠٠٠ - ١٥,٠٠٠ دولار امريكى) فى قلة قليلة من البلدان العربية الغنية بالنفط. وإذا نظرنا إلى إحصائيات الثمانينات قبل تدهور أسعار النفط العالمية سنجد أن متوسط الدخل الفردى السنوى فى هذه المجموعة النفطية يتراوح بين ١٢,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكى بينما لم تتغير أحوال الدخول فى المجموعة العربية الأخرى إلا فى حالات معدودة.

النقطة الأولى هنا أن حجم وهيكل الاستهلاك فى مجموعة الدول العربية الغنية وهى الأقلية اختلف جوهرياً عن حجم الاستهلاك فى المجموعة الأخرى وهى الغالبية. فحجم الاستهلاك فى هذه المجموعة الأخيرة كبير ويتألف من مجموعة سلعية يمكن الحصول على نسبة كبيرة منها عن طريق الإنتاج المحلى والذى كان بعضه يقوم على الإحلال محل الواردات. هذا على عكس البلدان العربية الغنية حيث كان الاستهلاك يتركب من «سلع مميزة» تأتى نسبة صغيرة جداً منها من الداخل أو من البلدان العربية الأخرى بينما تستورد النسبة الكبرى منها من بلدان العالم الصناعية المتقدمة. والمعروف أن من أهم مكاسب السوق

المشتركة – خاصة بين البلدان النامية – تلك التى تتحقق عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج الكبير بالنسبة لسلع الغالبية من المستهلكين فى بلدان الاتفاقية. ولذلك بكان المتوقع أن يستفيد المستهلك فى البلدان العربية كبيرة العدد ومنخفضة الدخل من اتفاقية السوق المشتركة أكثر من المستهلك فى البلدان العربية القليلة العدد ومرتفعة الدخل. فالحاجات الاستهلاكية «المميزة» لهذه المجموعة الأخيرة سوف يستمر استيراد معظمها من الخارج حيث أن البلدان العربية المنتجة لبدائل لهذه السلع الأجنبية المستوردة أما مرتفعة التكلفة أو منخفضة الجودة نسبيا . ولهذا كانت الشكاوى من البلدان العربية ذات الدخل المرتفع فى هذا الخصوص، ولم يكن خفض التعريفة الجمركية أو حتى إلغائها وإلغاء القيود الأخرى غير الجمركية أوحتى إلغائها وإلغاء القيود الأخرى غير الجمركية يمثل حلاً لهذه الإشكالية الهيكلية.

النقطة الثانية المترتبة على اختلاف الظروف الاقتصادية، أن مجموعة البلدان العربية النفطية مرتفعة الدخل كانت تحظى بفوائض رؤوس أموال ضخمة بينما أن مجموعة البلدان العربية الأخرى كانت تعانى (وبشدة فى بعض الحالات) من فجوة موارد مالية ضخمة، ومن ثم العجز عن تمويل استثمارات التنمية، إلا عن طريق الاقتراض من الخارج. وفى إطار مشاعر القومية العربية كانت هذه المجموعة الأخيرة تأمل كثيرا فى أن تفيض عليها رؤوس الأموال من المجموعة الأولى فتسهم فى تمويل المشروعات الاستثمارية الإنمائية من خلال اتفاقيات التكامل الاقتصادى. ولكن الأمر كان بعيدا عن ذلك وتدفقت هذه الأموال إلى خارج الوطن العربى بغرض تأمينها أو الاستفادة منها، فحظيت بها البنوك ذات السمعة المرموقة فى البلدان الغربية فى شكل ودائع. وفى حالات أخرى استثمرت رؤوس الأموال العربية فى أوراق مالية أجنبية أو عقارات أو مشروعات إنتاجية وتجارية فى العالم الغربى. وهكذا كان للحسابات الاقتصادية المحضة على المستويات القطرية دوراً أهم من القومية العربية وما يرتبط بها من تكامل اقتصادى، فتعثرت – أو ضعف تأثير جميع المحاولات التى بذلك من أجل طمأنة رؤوس الأموال العربية

وتشجيعها على التدفق إلى البلدان العربية لأجل الاستثمار. وأحد المبررات التى كانت تذكر من قبل أصحاب رؤوس الأموال العربية أن الضمانات التى حوتها الاتفاقيات لا يمكن أن تواجه، مهما بلغت قوتها، مخاطر التقلبات السياسية أو التعديات على الحقوق الخاصة من قبل بعض الحكومات العربية. وهذا لا يمكن إنكاره ولكنه يفسر جانباً واحداً من الظاهرة التى نتكلم عنها[1].

النقطة الثالثة أن اختلاف الظروف الاقتصادية تمثل أيضا فى فائض يد عاملة فى عديد من البلدان العربية خاصة كبيرة العدد منخفضة الدخل (على رأسها مصر والسودان واليمن ) وكان من الطبيعى أن «يأمل» فائض العرض العمالى هذا فى أن تيسر له الحركة إلى البلدان العربية مرتفعة الدخل والتى كانت تواجه مشكلة فائض طلب على العمل مع زيادة رغبتها فى تنمية اقتصاداتها. ولم يكن هذا الأمل لدى عمال عرب غريبا فى إطار التقاليد والتاريخ المشترك للأمة العربية. فلقرون كثيرة لا تعد هاجرت أعداد من البشر من بلدان صحراوية فى المنطقة العربية إلى بلدان زراعية خصيبة ذات دخل مرتفع على رأسها مصر وبلاد الشام والعراق. ولكن يبدو أن الظروف المعاصرة غيرت الأمور كثيراً حتى أن الفجوة الاقتصادية القائمة بين بعض البلدان العربية والبعض الآخر أصبحت فى حد ذاتها عائقا رئيسياً أمام حركة العمل من البلدان منخفضة الدخل كثيرة العدد حيث يخشى تحول هذه «الحركة» إلى «هجرة» واستقرار فى البلدان مرتفعة الدخل قليلة العدد مما يؤثر على كياناتها الاجتماعية والاقتصادية القائمة. بل أن الحديث عن التكامل الاقتصادى العربى وما يترتب عليه من اتفاقيات قد تصبح ملزمة بالنسبة إلى حركة العمل العربى أدى إلى ردود فعل شديدة. لهذا تجمدت معظم

(١) بدليل أن الامور لم تتغير إلا قليلاً فى التسعينات بعد حرب الخليج بالرغم من تحول عديد من الأنظمة الاقتصادية فى المنطقة العربية من الاعتماد على القطاع العام إلى الخاص ومن الحماية إلى الحرية التجارية، وإصدار قوانين تشجع الاستثمار العربى والأجنبى وتكفل له جميع الضمانات المطلوبة.

الاتفاقيات الخاصة بحركة اليد العاملة العربية داخل البلدان العربية، كما أخذت البلدان العربية الغنية تستغنى تدريجياً عن العمل العربى القادم من خارجها وتستبدله بعمل أهلى من الداخل أو بعمل أسيوى. ولقد قيل أن اليد العاملة الأهلية مهما كانت قليلة – أو محدودة الخبرة فى البداية – إلا أنها أحق بفرص التوظف فى الداخل، وأن اليد العاملة الآسيوية أقل تكلفة من العربية ويمكن إعادتها إلى بلادها دون مشكلات في أى وقت وذلك على عكس العامل العربى الذى يظن أن له حقا فى البلاد التى ينتقل إليها وأن هذا الحق يجب أن يحمى من قبل الحكومات ونقابات العمال العربية [1].

٤– من أخطر العوامل الهيكلية التى ساعدت على التفكك بدلا من التكامل الاقتصادى ظروف العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان العربية حيث تعبر عن التبعية الاقتصادية للمراكز المتقدمة فى العالم الغربى. والبلدان العربية لا تختلف فى هذا عن العديد من البلدان النامية الأخرى ويجب تمييز علاقة التبعية الاقتصادية عن علاقة الاعتماد المتبادل Inter- dependence التى تقوم بين طرفين من أطراف التبادل الدولى تتقارب أو تتساوى ظروف حاجة كل منهما للآخر (أو إمكانية استغناء أي منهما عن الآخر بنفس الدرجة أو بدرجة متقاربة) فيتم التبادل بينهما على أسس متكافئة غالبا. أما علاقة التبعية الاقتصادية فتعنى علاقة تبادل مختلة يكون فيها أحد طرفى التبادل الدولى دائما أكثر حاجة للطرف الآخر أو لا يمكنه الاستغناء عنه فيتم التبادل بينهما دائما لصالح هذا الطرف الآخر. ولقد نشأت علاقة التبعية الاقتصادية لمعظم البلدان العربية خلال فترة استعمارها حيث تدفقت استثمارات أجنبية ضخمة فى أنشطتها الأولية بغرض تغذية النشاط الصناعى فى البلدان الاستعمارية وغيرها. كما تكرر نفس النمط الاستثمارات الاجنبية فى بعض البلدان العربية التى اكتشفت فيها

---

(١) أنظر The Economist :

May, 12, 1990, Survey : The Arab World.

احتياطيات نفط ضخمة – مثل المملكة العربية السعودية – بالرغم من عدم وقوعها تحت سيطرة الاستعمار العسكرى الغربى. وبالرغم من أن طلب البلدان الرأسمالية الصناعية على المنتجات الأولية للبلدان العربية لم يكن قليلا أو كبير المرونة فى البداية إلا أن التبعية الاقتصادية وجدت من خلال السيطرة على الاستثمارات فى النشاط الأولى ومن خلال نمو طلب البلدان العربية على المنتجات الصناعية للبلدان الرأسمالية الصناعية بشكل مستمر ومتزايد وبالرغم من استقلال البلدان العربية الواحدة تلو الأخرى إلا أن بقاء أنماط الانتاج مرتبطة بالنشاط الأولى كما هى (الاختلالات الهيكلية) لم يسمح بتغير العلاقات مع البلدان الرأسمالية الصناعية. وظلت التبعية الاقتصادية كما ظل نمط التبادل اللامتكافئ. بل وأن مظاهر التبعية الاقتصادية ومساوئها ازدادت من خلال تراخى الطلب الخارجى على المنتجات الأولية بسبب التقدم التقنى المستمر فى البلدان الصناعية المتقدمة والذى أدى إلى توفر البدائل الصناعية لها والتقليل من نسبة المستخدم منها فى السلع النهائية بالاضافة إلى إمكانية إعادة استخدام الخامات بعد أن تحولت إلى سلع وسيطة أو نهائية.

ولقد كان النفط أكثر حظاً من السلع الأولية الأخرى إلا أنه لم ينج من التطورات التى تؤكد هيمنة الدول الصناعية المتقدمة على العلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية المنتجة لهذه السلع. فلقد أخذت الدول الصناعية المتقدمة تعمل – باستخدام التقنيات الحديثة – على اكتشاف خام النفط فى أماكن أخرى من العالم وفى تقليل تكلفة استخراجه من بعض الآبار التى كانت توصف بأنها غير اقتصادية، كما تعمل على تنمية استخدامات الطاقة النووية والطاقة الشمسية كبدائل للطاقة النفطية. وكل هذا أضعف من قوة المساومة الدولية فى تجارة النفط لغير صالحه. ثم ازداد الموقف سوءا بانهيار التماسك الذى تميزت به منظمة الأوبك وعدم قدرتها على السيطرة على أسعار النفط العالمية. وبينما هذا يحدث لصالح البلدان الصناعية التى تستخدم النفط فإن طلب البلدان المنتجة للنفط كان

يتزايد على المنتجات الصناعية المستوردة منها. وهكذا تأكدت علاقات التبعية الاقتصادية والتبادل اللامتكافئ[1].

إن استعراض ظروف التجارة الخارجية للبلدان العربية يشير إلى أنه حتى أواخر الثمانينات وبداية حقبة التسعينات لم تحتل الصادرات العربية البينية أكثر من ٧٪- ٨٪ من إجمالى الصادرات العربية بينما بلغت الصادرات العربية إلى كتلة البلدان الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا العربية واليابان) نحو ٥٨٪-٦٠٪ من هذا الإجمالى. أما بالنسبة للواردات العربية البينية فكانت نحو ٦٪ - ٧٪ من إجمالى واردات البلدان العربية، بينما كانت الواردات العربية من الكتلة الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان) نحو ٦٥٪ من الإجمالى. وهكذا فإن ارتباط العالم العربى بالكتلة الصناعية المتقدمة فى العالم يفوق بكثير جداً ارتباطه البينى، فكيف يأخذ التكامل الاقتصادى العربى أهمية فى هذه الظروف؟

ولا بد من ملاحظة أن هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان العربية الذى يعبر عن تبعيتها الاقتصاديةيعكس الاختلالات القائمة فى هياكل النشاط الإنتاجى داخلها والتى سبق لنا عرضها ..

هذه هى المعوقات الأساسية التى واجهت محاولات التكامل الاقتصادى العربى سابقا وما زالت قائمة إلى الآن، لم تتغير تقريبا، ولا يمكن التخلص منها إلا عن طريق التنمية، فهل يمكن لمشروع التكامل أن يسهم فى التنمية الاقتصادية للعرب، أم أن هذه يجب أن تبدأ أولا وتنطلق حتى تدفع مشروع التكامل الاقتصادى بينهم ؟. هذه تساؤلات تستدعى أبحاثاً مستقلة. ولكننا سنرى فيما يلى كيف أن تغير الظروف الاقتصادية الاقليمية يستدعى وقفه جادة وتساؤل هل تستمر حسابات المصالح الاقتصادية القطرية وحدها هى الأساس فى تقرير مصير التكامل الاقتصادى العربى مثلما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادى بين أية مجموعة من الدول النامية لا تجمعها عقيدة وحضارة وتاريخ مشترك؟ أم

(١) المرجع السابق .

نتدبر معنى القومية العربية التى تضفى صفتها على التكامل ونعيد الحسابات مرة أخرى؟

## التحديات :

## بدائل التكامل الاقتصادى العربى :

البدائل التى نقصدها هنا هى السوق شرق الاوسطية والشراكة الأوروبية. وقد يقال إنها ليست بدائل ولكنها خيارات أخرى لا تتعارض مع محاولات التكامل الاقتصادى العربى. ولكننا نعتقد أنها فى حقيقتها متعارضة مع المشروع القومى لدرجة الإزالة أو التمييع وفقاً لمجريات الأمور. هذا فى حالة استمرار الاتجاهات الحاضرة السياسية والاقتصادية الموجودة على الساحة العربية، أما إذا تغيرت الأمور وعادت الروح إلى القومية العربية فسوف تتغير الأمور تماماً بالنسبة للتكامل الاقتصادى العربى.

### أ- السوق شرق الأوسطية :

لقد كان طرح مشروع السوق شرق الأوسطية أمرا طبيعيا ومتوقعا فى مرحلة أو أخرى من مراحل تطور العلاقات الأولية داخل المنطقة العربية بصفة خاصة والشرق أوسطية بصفة عامة. وفى مؤتمر الدار البيضاء (١٩٩٤ ) اقترح دعوة مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى إلى «تكوين فريق استراتيجى من القطاع الخاص ليتقدم بمقترحات حول استراتيجيات التعاون الاقتصادى الإقليمى. إلى جانب ذلك تشارك إسرائيل فى إدارة مناطق إنتاجية حرة تقام على أرض عربية»[1]. ثم فى قمة عمان بعد ذلك والتى تمت بتنسيق مع الولايات المتحدة راعية السلام فى منطقة الشرق الأوسط» (كما يقال) تم الاتفاق على إنشاء خمس مؤسسات لرعاية التعاون الاقتصادى شرق الأوسطى – أى التعاون بين

---

(١) د . محمد محمود الإمام ، ورقة العمل الرئيسية لندوة « السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات ا لاقليمية والدولية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مع اتحاد المستثمرين العرب والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية »، القاهرة ، ابريل ١٩٩٦ ، ص ١٣٦ .

إسرائيل والبلدان العربية وهى : ١ـ بنك تنمية للشرق الأوسط وأفريقيا يتخذ مقرا له فى القاهرة برأسمال خمسة مليار دولار ربعها مدفوع، لتمويل المشروعات التى تربط بلدان الشرق الأوسط معاً ، ٢ـ رابطة للسياحة والسفر فى الشرق الأوسط وحوض المتوسط ، ٣ ـ مجلس إقليمى لرجال الأعمال مهمته تشجيع التعاون فى المشروعات الخاصة فى الإقليم من خلال رجال الأعمال، والمتابعة، ٤ ـ سكرتارية تنفيذية للقمة الاقتصادية مقرها الرباط وتتولى وضع برامج للمشروعات التى تؤكد المشاركة شرق الأوسطية ومتابعتها وتشجيع الاتصالات بين رجال الاعمال والمشاركة فى المعلومات، ٥ ـ لجنة تسيير، وهى مؤسسة اقتصادية إقليمية دائمة يكون مقرها فى عمان لتغطية التعاون الاقليمى فى نواحى البنية الأساسية والسياحة والتجارة والمال وهى المجالات التى أعطيت أولوية فى المرحل الأولى[١] .

ولقد تعددت المساهمات الفكرية العربية فى موضوع السوق شرق الأوسطية ونجد أن بعضها يضع النقاط على الحروف بدقة من حيث رؤية تشابك المصالح الأمريكية – الإسرائيلية فى المنطقة العربية، وأهمية استبدال المشروع الاقتصادى القومى العربى بمشروع اقتصادى إقليمى شرق أوسطى، وكيف أن الاتجاهات الاقتصادية الدولية العالمية مستقبلا تضمن الإطار المناسب الذى يتم فيه هذا الاستبدال. إلا أن البعض الآخر من المساهمات يشرد عن محور القضية حينما يتصور أن «إنشاء سوق شرق أوسطية، بمعنى إقامة منطقة تجارية حرة تتباين أنواعها.... سوف يواجه بذات العقبات التى أودت بالمحاولات العربية على ذات الطريق»[٢] . ومثال آخر على الانحراف فى عرض القضية قول أحدهم «أن المطلوب هو تحريك وتطوير التعاون والتبادل التجارى والخدمات والتعاون ما بين الإسرائيليين والعرب بصورة مستمرة وواضحة ومفيدة للجميع، وهذه النتيجة لن تتحقق من إقرار مشاريع ضخمة للتعاون تفرض أو تقترح من خارج المنطقة

(١) المرجع السابق ص ١٣٥ – ١٣٦ لمزيد من التفاصيل .
(٢) د. سعيد النجار جريدة الحياة ١٢ سبتمبر ١٩٩٣ .

والعكس هو المطلوب، ويستطيع الإسرائيليون والعرب اختيار مجالات التعاون والتبادل بينهم بشرط تخلصهم من أشباح الماضى وتجاوزهم للتهديدات والترسبات السياسية وستكون المنافع الاقتصادية من الانفتاح بين الطرفين فى إطار الأعمال العادية، وهناك أسباب متعددة تدعو إلى الاعتقاد أن النتيجة إيجابية، بينها من جهة، أن العرب واليهود متشابهون أكثر مما هم مختلفون ونظرتهم للعمل والتجارة غير متنافرة» [1].. ولعل شيمون بيريز (رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق) كان أكثر حنكة فى عرض قضية التعاون شرق الأوسطى فى إطار السلام وبيان أبعاده الاقتصادية حينما يقرر بصراحة أن إنشاء «منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة (فوق قومية» هو السبيل الوحيد لرفع مستويات المعيشة فى منطقة الشرق الأوسط (لاحظ أن إسرائيل مصنفة عالميا فى فئة البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فيها ١٥٩٢٠ دولار أمريكى فى ١٩٩٥) ومن ثم تخفيف التوترات فيها وإزالة المناخ الذى تنشأ فيه «الأصولية» .. ويضيف قائلاً إنه ما من اقتصاد مكافح اليوم يستطيع أن ينمو من دون أن يتلقى معونة خارجية أو يصبح جزءا من نظام إقليمى أوسع»[2]. وهنا يعيد لنا أن نتساءل وهل يتسع الإقليم حقاً بإضافة إسرائيل إلى الدول العربية أم يتسع بالتمدد عالمياً في إطار تشابك المصالح الأمريكية – الإسرائيلية اعتمادا على القاعدة العربية؟ وليس لدينا مزيد من الكلام يقال للتأكيد على تعارض السوق شرق الأوسطية مع مشروع التكامل الاقتصادي العربى، وأن الظروف التى يمر بها سلام الشرق الأوسط مع العولمة تمثل المناخ الوحيد الذى يعطى الثقل الأكبر لسوق شرق أوسطية بدلا من سوق عربية مشتركة. أن أقصى ما يمكن أن يُسمح به للعرب – فى ظل بقاء الأحوال على ما هى عليه – أن يقيموا منطقة تجارة حرة عربية

---

(١) د. مروان اسكندر جريدة الحياة ٢ ديسمبر ١٩٩٢

(٢) انظر د. محمد محمود الإمام ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٢ – ١٣٣ ، نقلاً عن ترجمة محمد حلمى عبد الحافظ لكتاب شيمون بيريز «الشرق الأوسط الجديد» ، الناشر، الأهلية للنشر والتوزيع عمان ١٩٩٤.

يسمح من خلالها لإسرائيل وللشركات العالمية القادمة من البلدان المتقدمة اقتصاديا (التى تمتلك رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة وتسيطر على الأسواق فى العالم) بالعمل والنشاط داخل الاقتصادات العربية وهو نفس ما يرجى من وراء سوق شرق أوسطية. ولهذا فإن لدينا شك كبير فى تصنيف مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ضمن مشروع التكامل الاقتصادى العربى، فى ظل الظروف المشار إليها.

## ب - الشراكة الاوروبية المتوسطية :

إن محاولات تقوية علاقات المشاركة بين دول عربية ودول الجماعة الأوروبية قديمة تفوق فى عمرها عشرين عاماً. وكان الغرض منها منح بعض التفضيلات من الجماعة لهذه الدول العربية بصفتها دولاً نامية بالإضافة إلى التعاون المالى والتقنى.

ولكن الشراكة الأوروبية المتوسطية المقصودة فى الوقت الحاضر هى ثمرة الاتجاهات التى تمخضت عن اجتماعات مجلس الاتحاد بالأوروبى فى ١٩٩٥. فقد خرج المجلس حينذاك بقرارات خاصة بتحسين علاقات الشراكة مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين أولهما الأمن الأوروبى والاستقرار الاجتماعى لدول الاتحاد الأوروبى واللذان تتهددهما حركة اليد العاملة المتزايدة من دول شمال أفريقيا (بوجه خاص من الدول المغاربية إلى فرنسا) بالإضافة إلى تصاعد موجات الأصولية والتطرف والإرهاب إلخ ... من دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط بصفة عامة. والهدف الثانى دعم الوضع الاقتصادى لدول الاتحاد الأوروبى فى دول المنطقة فى إطار عمل اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO وفى إطار التنافس مع بلدان صناعية أخرى فى المنطقة. ولعل الطرح المتصاعد لمشروع السوق شرق الأوسطية والخوف من تغلغل المصالح الأمريكية الإسرائيلية واستئثارها بنصيب أكبر من الأسواق العربية (المتوسطية أو الشرق أوسطية كما فى المسميات الجديدة) كان حافزا رئيساً لتحرك الاتحاد

الأوروبى بشكل إيجابى إلى اتجاه الشراكة ... وبناء على قرارات مجلس الاتحاد الأوروبى جرى عقد اتفاقيات فردية وجماعية مع دول عربية، وكذلك مع دول شرق أوسطية ومتوسطية : إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطة، حددت آليات التعاون بين الطرفين وكيفية التعاون فى العديد من القطاعات بالإضافة إلى مشروع اقامة منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية ويتوقع أحد خبراء الاقتصاد العربى استفادة الجانب الأوروبى أساساً من نمط الشراكة المقترح بينما أن هذا النمط يتسبب فى إضافة أعباء ضخمة على الدول العربية، يقول : «فالاتفاقيات الجديدة لا تفيد الكثير، بينما هى تحرر الواردات من الاتحاد الأوروبى (الذى يمثل الشريك الأكبر فى التجارة العربية بنسبة ٤٠ ٪). وأول الآثار المباشرة نقص الإيرادات العامة بما يقدر بحوالى ١٥ ٪ لتونس، وثانيها هو تدهور أوضاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الأوروبية وهو ما يعنى تضرر ما يبلغ حوالى ٣٠ ٪ من الناتج المحلى. ويضيف هذا أعباء ضخمة إلى دول تمر بعمليات تثبيت وتكيف هيكلى فضلا عن كونها تحتاج إلى جهود ضخمة من أجل تحقيق تنمية بشرية فيها، تقع مسئوليتها الأولى على عاتق الموازنة العامة. وفى المناخ السائد من جعل التعاون المشترك هو الأساس بدلا من المعونة فإنه لا يتوقع للمعونات المالية أن تلعب دوراً مهما فى تعويض دول المتوسط عما ينتظرها من خسائر. بل إن الاتجاه السائد هو تخصيص المعونات لمساندة برامج التكيف الهيكلى وهو ما يعنى جعل الاقتصاد مهيئاً بدرجة أكبر للارتباط بالاقتصاد الأوروبى» ... «فمن غير المقصود أن تحصل تلك الدول إلا على ما يزيد التشابك الاقتصادى مع الاقتصاد الأوروبى من المنظور الأوربى»[1] .. هذه هى المحصلة النهائية أنها درجة أكبر للارتباط بالاقتصاد الأوربى وزيادة التشابك معه لصالحه، وهو ما يؤكد أن العوامل الاقتصادية الدولية فى المرحلة الحاضرة لا تعمل فى صالح الاقتصادات العربية ولا فى اتجاه تقوية العلاقات الاقتصادية العربية وإنما فى اتجاه معاكس تماماً.

---

(١) محمد محمود الإمام ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

والحقيقة أنه فى حالة استمرار هذه العوامل وهذه الاتجاهات فإن المشروع القومى للتكامل الاقتصادى بين العرب سوف يتقوض تماماً وتحل محله مشروعات قد يدعى أنها تنسجم مع قضية التكامل الاقتصادى العربى أو تخدم أهدافها وهذا غير صحيح.. وذلك لأنه فى إطار الظروف السياسية والاقتصادية التى يعاصرها العرب وفى مناخ التغيرات الاقليمية والعالمية الذى يغشى بلدانهم فإن أى تقارب أو تعاون بين الاقتصادات العربية سوف يجرى فى إطار ما يحقق المصالح الأمريكية – الإسرائيلية أو الأوروبية الغربية أو اليابانية ( فيما بعد بشكل متزايد ) أساساً .

## القومية العربية والهوية الإسلامية ومستقبل التكامل الاقتصادى العربى :

يقول بروفسور جب Gibb فى كتابه الشهير عن العرب أنهم قوم تجمعهم حقيقة تاريخية هى بعثة محمد ﷺ وذكرى الأمبراطورية العربية بالإضافة إلى اللسان العربى والإرث الحضارى المشترك (١) . وفى هذا القول تقع معظم الحقيقة الغائبة عن عديد ممن تطرقوا إلى موضوع القومية مؤخراً . أنه الإسلام .. الدين الذى جمع العرب حوله وجعل لهم دولة وحضارة عظمى قادت العالم نحو سبعة قرون بعد أن كانوا قبائل شتى لاتكترث بهم الأمم ولايتقنون غير قرض الشعر والتنازع والتفاخر القبلى فيما بينهم ومواردهم الاقتصادية هى موارد بدو الصحراء والتجارة .

والحقيقة أننا لانجد مثلا واحداً فى تاريخ العرب القديم أو الحديث يدل على أنهم قد استطاعوا التجمع سياسياً أو اقتصادياً على أساس قومى محض . فلماذا لاينتبه العرب إلى أن نجاح مشروع التكامل فيما بينهم مرتبط بعودة روح الإسلام

---

(١) انظر : H.A.R. Gibb, The Arabs, 1941, p. 3 .

وانظر أيضا : Dr. L.C. Biegel, Europe's Islam - Complex : Conditions of the Arab World .. The Camel's Hair Curtain in " Euro - Arab Co - operation, E. Volker (ed) 1976, Leyden, Netherlands .

إلى قوميتهم العربية ؟ ولاشك أن ذهاب الأمة العربية تارة يساراً تجاه الاشتراكية وتارة يمينا تجاه الليبرالية الرأسمالية لن يمثل حلاً لمشكلاتها ولم يخرجها من أزماتها .. هذا بينما أن فى الإسلام مبادىء كفيلة باحياء قومية العرب ووضع مسيرة التكامل الاقتصادى بينهم على الطريق الصحيح . ولكن علينا إيضاح أربع نقاط أساسية : (١)

أولا ـ المنهج الإسلامى لايعنى أبداً التخلى عن حسابات المكاسب والخسائر الخاصة بالتكامل الاقتصادى ، ولكنه يعنى الالتزام بهذه الحسابات على المستوى القومى أولاً ثم المستوى القطرى أو الخاص ثانياً ، وذلك للتأكد من أن مصلحة المجموع سوف تتحقق . فهناك تأكيد في الشريعة الإسلامية على أولوية المصلحة العامة على الخاصة إذا تعارضتا . فإذا كانت هناك خسائر للبعض ومكاسب أكثر من عادية للبعض الآخر من جراء التكامل فلا بد من الالتجاء إلى سياسة تعويضية عادلة وملزمة للجميع مما هو ضرورية لتماسك الأمة .

ثانيا ـ أن إنهاء قضية التبعية الاقتصادية تجاه الخارج يستدعى إنهاء الاختلالات الهيكلية الداخلية فى اقتصاديات البلدان العربية ، وهذا يستدعى وضع الموارد الاقتصادية فى أفضل الاستخدامات الممكنة . ومع التأكيد على أن المنهج الإسلامى حريص على عدم إضاعة المال أو التصرف فيه بسفه أو استخدامه فيما يضر المجتمع وأنه يحث على توجيهه دائماً فيما يحقق النفع الأقصى منه فى وظيفته الاجتماعية ، فإن التخصص وتقسيم العمل بناء على الميزات النسبية على المستوى الإقليمى لاينبغى أن يطغى على أولوية العمل على كفاية الضرورات الأساسية من السلع والخدمات أو المنافع العامة التى لاغنى لأحد عنها فى المجتمع (فقير أو غنى) وهذا المنهج سوف يؤكد قضية الاستقلال الاقتصادى وعدم تعرض البلدان العربية مستقبلاً لأى نوع من الضغط فى غذاء أو دواء أو

(١) انظر : عبدالرحمن يسرى أحمد ، دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى ، ١٩٨٩ ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، فى الفصول الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادى .

غير ذلك من ضرورات لاغنى عنها . وقد يقال إن مثل هذا التوجه يعنى انحرافاً عن الاستخدام الاقتصادى الأمثل لجانب من الموارد المتاحة . ولكن هذا لايهم فى المقام الأول ، لأن الأمور التى تحكم حياة المجتمع المتحضرة لاينبغى أن تكون اقتصادية بحتة . ومع ذلك فإنه فى ظروف التكامل الاقتصادى العربى يمكن التخطيط لإنتاج الضرورات الأساسية بأقل تكلفة ممكنة على أساس « اقليمى » يأخذ فى الاعتبار ظروف الزمن النسبية للموارد الاقتصادية ، اللازمة لإنتاج مثل هذه الضرورات ، لدى كل قطر من الأقطار العربية .

ثالثا ـ المدخل الإسلامى للتكامل الاقتصادى العربى لاينبغى أبداً أن يتسبب فى ترك الأمور تجرى على أعنتها بلا تخطيط أو برمجة ، كما قد يتصور البعض خطأ . ففى سنة النبى ﷺ من خلال مراحل بناء المدينة المنورة ( نموذج المدينة أو الدولة الإسلامية ) حَثّ على التخطيط وتدبير الأمور الدنيوية بمقتضى العلم وباستخدام العقل طالما تم ذلك فى إطار الشريعة . ومن ثم فلا بد من وضع برنامج محدد للتكامل الاقتصادى العربى على أيدى خبراء مختصين (من جميع الأقطار العربية) من خلال هيئة عليا تخطط له ، وأخرى تشرف على تنفيذه وثالثة لمتابعة التنفيذ ، وأن يكون لهذا البرنامج مراحل زمنية ، ولا مانع من الإستعانة بخبرة وتجارب من سبقنا فى مضمار التكامل الاقتصادى طالما كانت هذه ناجحة وبالإمكان استفادتنا منها .

رابعاً ـ التحرك البشرى هو المدخل الرئيسى للتكامل الاقتصادى العربى طالما تمسكنا بالهوية الإسلامية ، فالإنسان هو المخلوق الذى أكرمه الله وخلق الدنيا وما فيها من أجله . لذلك فإن حرية الإنسان العربى فى التنقل والعمل والاستخدام والفكر وإبداء الرأى وحقه الخاص فى التملك وممارسة النشاط الإنتاجى كل هذا يجب أن يُؤمّن وتوضع له كافة الضمانات ويحمى حماية تامة من أى تعديات فى أى بقعة من الوطن العربى الكبير . هذا ماينبغى أن يكون عليه مدخل التكامل الاقتصادى العربى، بلا خوف ولا حساسية قطرية ، وليس

المدخل الليبرالي الرأسمالي الذى يعطى الأولوية للسلع ورؤوس الأموال .. أما الإنسان فيأتى في نهاية القائمة .

إن ماذكرناه فى السطور السابقة هو الطريق الوحيد الممكن لنجاح التكامل الاقتصادى العربى فى مقابل الظروف التى يمر بها العرب إقليمياً أو دولياً .

***

# الفصل الثامن

# اتجاهات العلاقات الاقتصادية الدولية وتيار العولمة

## العلاقات الاقتصادية الدولية فى عصر جديد للتعاون الاقتصادى الدولى :

شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ـ على عكس الفترة السابقة لهذه الحرب ـ نمو التعاون الاقتصادى الدولى وخاصة فى المجالات النقدية والتمويلية والجمركية . وبالرغم من أن الاتجاه الدولى العام كان مجنداً لتحرير التجارة الخارجية وتشجيع نموها على المستويين الدولى والإقليمى إلا أن السياسات التجارية لم تعكس دائماً هذا الإتجاه بل سارت أحيانا فى اتجاه مضاد . وفيما يلى نستعرض أهم ملامح هذا العصر الجديد من خلال المؤسسات والاتفاقيات الدولية لتحرير التجارة ، ثم نستعرض بعد ذلك الإتجاه المتزايد نحو العولمة فى إطار هذه المتغيرات الاقتصادية وغيرها التى يشهدها عالمنا ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين .

### (١) صندوق النقد الدولى (IMF) :

لاشك أن التعاون الاقتصادى الدولى فى مجالى النقد والتمويل له آثاره المباشرة وغير المباشرة فى تخفيف القيود المفروضة على الصرف الأجنبى والاستيراد وفى تشجيع نمو الأنشطة التصديرية . وكل ذلك يساهم فى تسهيل التجارة الدولية نموها . وأول مايذكر فى هذا الصدد قيام صندوق النقد الدولى International Monetary Fund (IMF) والبنك الدولى للإنشاء والتعمير International Bank For Reconstruction and Development

(IBRD) وفقاً لاتفاقية بريتون وودز فى عام ١٩٤٤ واختص صندوق النقد الدولى (IMF) بعدة مهام على رأسها التأكد من قدرة الدول الأعضاء على المحافظة ، فى الأجل القصير ، على أسعار صرفها ثابتة وأنه لن تجرى أى عمليات لتغيير سعر الصرف من قبل أى دولة إلا بسبب حاجة ضرورية فعلاً كإزالة اختلال دائم في ميزان المدفوعات ، وأنه لن تتم أى عمليات معاملة بالمثل من قبل الدول الأخرى إذا ماقامت إحدى الدول باجراء تخفيض ما فى قيمة عملتها الوطنية ، حيث أن مصير مثل هذه السياسات أن يلغى بعضها البعض من حيث الأثر التصحيحى النهائى المطلوب لميزان المدفوعات . كذلك اختص ا لصندوق بتقديم قروض قصيرة الأجل لحكومات الدول الأعضاء وذلك من الأرصدة التى ساهموا بها لديه وبما يتناسب مع حصة كل دولة لتغطية عجز مؤقت فى ميزان المدفوعات أو دعم استقرار أسعار الصرف . وتحت ضغط التطورات الدلية فى مجال الصرف الأجنبى التى صاحبت ارتفاع أسعار البترول عالميا فى السبعينات.واضطراب اقتصاديات عديد من البلدان انتهت اتفاقية بريتون وودز، ومع ذلك استمر صندوق النقد الدولى الذى تغيرت مهامه مع ذلك تبعاً لتغير الظروف. ومن أهم مايذكر هنا أن اتفاقية جاميكا عام ١٩٧٦ قامت بتعديل لائحة الصندوق حتى تسمح بنظام تعويم أسعار الصرف Floating Exchang Rates وتؤكد على عدم ملائمة نظام الذهب كأساس لتسوية المدفوعات الدولية . وكان عدد من رجال الاقتصاد قد أثاروا مسألة الرجوع لنظام الذهب كحل لإعادة الاستقرار النقدى العالمى .

ولقد تزايد دور صندوق النقد الدولى بشكل ملحوظ خلال الثمانينات والتسعينات (إلى الآن) خاصة فى كتلة الدول النامية وذلك بسبب ظاهرة العجز المزمن فى موازين مدفوعاتها وزيادة مديونيتها الخارجية تجاه الكتلة المتقدمة اقتصادياً بشكل مستمر . ولقد أصبح من الأشياء المعتادة فى مطلع التسعينات أن يقرأ المرء فى المجلات والجرائد اليومية فى البلدان النامية عن صندوق النقد الدولى وبرنامجه المقترح لأجل تخفيف حدة أزمة مدفوعات الصرف الأجنبى والسعى نحو إزالة عجز ميزان المدفوعات فى الأجل الطويل . وفى منتصف التسعينات لم يعد

البرنامج الاصلاحى للصندوق مقتصراً على مقترحات خاصة بأسعار الصرف وكيفية تعويمها مع المحافظة على استقرارها النسبى فى إطار سياسة التعويم بل تعدى ذلك إلى كيفية تنظيم القروض ودفع أقساط الديون وفوائدها المستحقة أو إعادة جدولتها وتقديم القروض التى تسمح بتفادى الأزمات الحادة فى الصرف الأجنبى . بل أن دور الصندوق امتد فيما بعد أكثر مما سبق ليشمل مقترحات خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية للدول التى تعانى من الأزمات . على سبيل المثال هناك مقترحات للحد من التضخم فى هذه الدول عن طريق تنظيم الاصدار النقدى وتعويم أسعار الفائدة وتنظيم الائتمان المصرفى والحد من عجز الموازنة العامة للحكومة والكف عن تدخل الأجهزة الحكومية فى الأسعار واعطاء مزيد من الحرية للقطاع الخاص ... كل هذا يعنى أن صندوق النقد الدولى بشكله الجديد يكاد يكون مختلفاً تماماً عما كان عليه الأمر فى الخمسينات والستينات . وليس هناك تسليم تام ـ خاصة فى الدول النامية ـ بسياسات صندوق النقد الدولى . فبينما يؤيد البعض هذه السياسات التى اتبعها صندوق النقد الدولى تجاه الدول النامية الأعضاء ويعتبرها اصلاحية فعلاً ويتوقع نجاحها ، فإن هناك البعض الآخر الذى لايؤيدها بتاتاً . والمعارضة لسياسة الصندوق تتمثل فى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

**الاتجاه الأول** : إن مايحدث للدول النامية من مصاعب فى الصرف الأجنبى والمدفوعات الخارجية لم يكن فقط نتيجة أوضاع التخلف الاقتصادى وسياسات نقدية اقتصادية خاطئة داخل هذه الدول وحدها ، بل أيضا نتيجة أوضاع اقتصادية دولية تتمثل أساساً فى سيطرة الدول المتقدمة على الأسواق العالمية واتجاه شروط التبادل الدولي لصالحها بسبب التبادل غير المتكافىء بينها وبين الدول النامية . وأن الصندوق مستمر فى الضغط على الدول النامية لإصلاح اقتصاداتها ولم يساهم فى زيادة حجم المساعدات الاقتصادية من الدول المتقدمة للدول النامية والكفيلة بالتخفيف من حدة مشاكل الأخيرة . بل أنه لم يبذل جهوداً مثمرة فى سبيل تطوير السياسات التجارية للبلدان المتقدمة بما يلائم البلدان النامية . فإذا قيل

أن هذه الأمور ليست من مهام الصندوق كان الرد هو : وهل من مهام الصندوق أن يتدخل بشكل صريح ومباشر فى السياسات الاقتصادية الداخلية للدول النامية ؟ أم أنه موقف المديونية الخارجية الخطير الذى وقعت فيه هذه الدول هو الذى يبرر تدخل الصندوق لصالح الدائنين ؟ .

**الاتجاه الثانى** : أن السياسات الاصلاحية المقترحة من الصندوق للدول النامية قد اعتمدت أكثر من اللازم على الحل النقدى والمالى بتنظيم عرض النقود داخل اقتصاد الدولة ، وتعويم سعرا لفائدة وسعر الصرف والتخلص من تشوهات الأسعار التخلص من عجز الموازنة العامة .. وهذا الحل كفيل بالحد من ارتفاع الأسعار داخلياً والحد من الاستهلاك وترشيد الانفاق العام ولكنه أيضاً يمكن أن يؤدى إلى الحد من الانفاق الاستثمارى ـ كما حدث فعلاً فى حالات ـ .

**الاتجاه الثالث** : أن السياسات الإصلاحية المقترحة من الصندوق لم تجابه قضية الاختلالات الهيكلية في البلدان النامية . وأن خبراء الصندوق يتصورون أن الحلول النقدية سوف يكون لها تأثير فعال فى معالجة سوء فعال فى معالجة سوء توزيع الموارد الاقتصادية ودفع عملية التنمية الاقتصادية . وهذا التصور ليس له مايبرره لأن هناك مصاعب أساسية تؤثر فى الهياكل الإنتاجية للدول النامية ولايمكن أن يتم التخلص منها بالحلول النقدية والمالية ... ومنها مثلاً الافتقار إلى المؤسسات والممارسات الديموقراطية وغياب المناخ القانونى الذى يكفل حقوق الإنسان والملكية الخاصة ، وفساد الأجهزة الحكومية وسوء توزيع الدخل وتفشى الجهل وانخفاض مستوى المهارة العمالية والتأخر التقنى ... الخ .

## (٢) البنك الدولى للإنشاء والتعمير (IBRD) :

تم إنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير (IBRD) وفقاً لاتفاقية بريتون وودز فى عام ١٩٤٤ . وتمثل الهدف الأساسى من إنشاء البنك الدولى فى مد الدول الأعضاء بالقروض لغرض المساعدة فى إعادة بناء اقتصادها والتنمية بعد الحرب الثانية . وقد تكفل البنك الدولى بمساعدة الدول الأعضاء من الموارد التى تجمعت

له من الأعضاء المؤسسين، الذين كان أهمهم على الأطلاق ـ أثر الحرب الثانية ـ الولايات المتحدة الأمريكية . فبينما كانت دول أوربا الغربية تعانى من الدمار الذى أحدثته الحرب ومن عجز فى موازين المدفوعات ، وندرة شديدة فى الدولار ، كانت الولايات المتحدة تتمتع بفائض فى ميزان مدفوعاتها وقدرة هائلة على مساعدة حلفائها الغربيين . وفى البداية تدفقت المساعدات من البنك الدولى إلى دول أوربا الغربية فى مشروعات إعادة البناء والتعمير أكثر مما تدفقت إلى الدول النامية . لذلك كان نصيب الدول النامية من قروض البنك الدولى ضئيلاً فى البداية ولكن بعد انتهاء مرحلة إعادة البناء والتعمير الأوربية ، أو منذ منتصف الخمسينات تقريباً بدأت قروض البنك الدولى تتجه وبشكل متزايد إلى كتبلة الدول النامية .

وتم إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تابعة للبنك الدولى للمساعدة فى دفع عملية التنمية فى الدول النامية . ونذكر هنا اتحاد التنمية الدولية International Development Association(IDA) والذى تخصص فى تمويل مشروعات البنية الأساسية بقروض طويلة الأجل جداً قد تمتد إلى فترة الخمسين عاماً بعمولة أو فائدة أقل من ١ ٪ . كذلك منظمة التمويل الدولية International Finance Organization والتى تخصصت فى تمويل مشروعات صناعية بعد دراستها دراسة جيدة والعمل على إدارتها وتنميتها ثم إعادة بيعها إلى القطاع الخاص . وقد تمثلت شكوى الدول النامية دائما من البنك الدولى أن إدارته متحفظة جداً فى قروضها لها وأن سيطرة الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الإقراضية للبنك واضحة جداً مما يخلق فرصة للتدخل السياسى فى الشئون الداخلية للدولة المقترضة .

### (٣) الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) :

من أهم مايذكر بالنسبة للمعاهدات التجارية الدولية التى استهدفت تحرير التجارة الخارجية أو تخليصها من الكثير من قيودها . الاتفاقية العامة للتعريفات

والتجارة المعروفة باسم ( الجات ) GATT التى عقدت فى أول عام ١٩٤٨ تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وبالمعاونة مع المنظمات الاقتصادية الدولية . ومن المبادىء الهامة التى قررتها اتفاقية الجات وينبغى ذكرها فى مجال السياسة التجارية: (١) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، فتنص الاتفاقية على أن أى ميزة تمنحها دولة من الدول المنضمة للاتفاقية لسلعة مستوردة أو مصدرة من أو إلى دولة أخرى تمنح مباشرة وبدون شرط إلى نفس السلعة المستوردة من أو إلى جميع أعضاء الاتفاقية ؛ (٢) مبدأ عدم التمييز بين الإنتاج المحلى والأجنبى بين بلدان الاتفاقية ، واعتبار سياسة الإغراق ـ أى بيع السلعة فى سوق أجنبية بسعر يقل عن سعرها الأصلى فى سوق البلد المنتج لها ـ منافية لأغراض الاتفاقية خاصة إذا ماترتب عليها الإضرار بالصناعة فى البلد الذى يتعرض لهذه السياسة ؛ (٣) تقرير مبدأ الرسم الجمركى على السلعة التى تستورد من داخل أحد البلدان الأعضاء فى حالة كون هذه السلعة تتمتع بإعانة اقتصادية حكومية مباشرة أو غير مباشرة فى مكان انتاجها . ويفرض الرسم الجمركى فى هذه الحالة بحيث يبطل أثر الإعانة ؛

[redacted]

التصدير لقيود كمية مثل حصص الاستيراد ، ويستثنى من هذه القاعدة الحصص المؤقتة المفروضة لمواجهة العجز فى الأغذية أو بعض السلع الأساسية وكذلك الحصص المفروضة بغرض الحد من فائض الإنتاج فى مجال بعض أنواع السلع الزراعية ؛ (٥) كما قررت اتفاقية الجات أيضا مبدأ هام وهو السماح بتحرير التجارة على المستوى الإقليمى بين بلدان منضمة للإتفاقية على شرط ألا ينشأ عن إقامة هذه التنظيمات التجارية تمييز جمركى ضد بلدان أخرى فى الإتفاقية .

١٩٧٢ . كما تم الاتفاق على تخفيضات أخرى فى دورة طوكيو The Tokyo Round التى بدأت فى عام ١٩٧٥ وأنهت أعمالها فى عام ١٩٧٩ . وفى الدورتين المذكورتين معاً تم تخفيض التعريفات على المستوى الدولى بحوالى الثلث. ومما يذكر أن عملية التخفيض للتعريفات لم تتم دون مقاومة أو معارضة من عديد من الدول الأعضاء . ولم يكن من العجيب أن تدافع بعض الدول النامية عن قيود التجارة من أجل حماية الإنتاج المحلى والحفاظ على مستويات التوظف فى الداخل . ولكن العجيب حقاً أن تنبع المعارضة أحياناً كثيرة من دول السوق الأوربية المشتركة أو من الولايات المتحدة الأمريكية والتى يفترض أنها تدافع عن تحرير التجارة الدولية . ولم يكن الهجوم فقط موجهاً للاجراءات الجديدة التى تتخذ تحت مظلة الجات ، بل أنه انتقل إلى الاتفاقية ذاتها .. ولاشك أن هذا الاتجاه الهجومى الذى كان يرغب فى التمسك بقيود التجارة بل زيادتها ارتبط بظروف عديدة من أهمها الكساد العالمى الذى بدأ ينتشر فى أواخر عام ١٩٨١ . والانخفاض فى المستوى التنافسى للسلع الصناعية التقليدية على المستوى الدولى والعجز المستمر فى ميزان مدفوعات الولايات المتحدة فى النصف الأول من الثمانينات والذى كان له تأثيره الدولى على الدول الأخرى . وفى عام ١٩٨٦ عقدت دورة الجات المعروفة بدورة أورجواى The Urguay Round وأثيرت فيها عدة مسائل هامة أمام الدول الأعضاء .

١ ـ اتجاء عدد متزايد من الأعضاء إلى تقييد التجارة الخارجية بوسائل غير جمركية مثل القيود الكمية والنوعية المباشرة والتى وإن كانت تختلف فى ظاهرها عن التعريفة إلا أنها تؤدى إلى نفس الهدف من حيث حماية الإنتاج المحلى عن طريق تقييد دخول المنتجات الأجنبية . ولقد كان هناك عجز ظاهر من قبل الجات فى السيطرة على القيود غير الجمركية .

٢ ـ اتجاء الدول الأعضاء ومنها العديد من الدول المتقدمة إلى دعم انتاجها الزراعى المحلى بشكل كبير فى بعض الحالات بحيث يصبح من المستحيل منافسة الإنتاج الأجنبى المستورد له وإن كان أكثر كفاءة . الأمر الذى يؤثر

تأثيراً سيئاً على التجار الدولية فى السلع الزراعية .

٣ ـ ضرورة تحرير التجارة الدولية فى الخدمات (مثال السياحة والنقل والتأمين .. ) والتى شهدت نمواً واضحاً وكبيراً بمعدلات تفوق نمو التجارة الدولية السلعية ، ووضع قواعد واضحة لأجل تحقيق هذا الهدف .

٤ ـ الدعوة إلى وسائل خاصة لحماية الأشكال المختلفة للأفكار والمخترعات الحديثة والاكتشافات العلمية لتطوير المنتجات التى تمثل ناتج العقل البشرى على المستوى الدولى . وهذه نبعت أصلاً من مجموعة البلدان المتقدمة اقتصادياً التى تشعر بأنها تبذل جهوداً علمية مكثفة تنفق فيها الكثير من أجل التوصل إلى أفكار ومخترعات جديدة تستخدم فى مجال النشاط الإنتاجى ... فكيف تؤخذ منها هذه ببساطة من قبل دول أخرى ؟.

٥ ـ التجاء بعض الدول إلى فرض قيود متشددة بحجة الحماية ضد حالة الاغراق بالرغم من عدم امكانية اثبات هذه الحالة .

٦ ـ الحاجة إلى وضع قواعد ووسائل فعالة لحل وتصفية الخلافات التى تنشأ بين الدول الأعضاء فى الجات بسبب التعديات على قراراتها .

## انتهاء دورة جات أورجواى وعقد اتفاقية WTO :

انتهت مفاوضات دورة أورجواى فى إبريل ١٩٩٤ بتوقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) فى مراكش ، على أن يبدأ تنفيذ الاتفاقية اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٥ وكان أهم محاور الاتفاقية الجديدة :

### ١ ـ التعريفات Tarifis :

خفض التعريفة على المنتجات الصناعية من متوسط ٧ر٥٤٪ إلى ٣٥٪ وزيادة نسبة السلع المعفاة من التعريفة من ٢٠ ـ ٢٢٪ إلى ٤٠ ـ ٤٥٪ ، وقد أزيلت

التعريفة بالكامل من المنتجات الدوائية Pharmaceutical والمعدات الإنشائية Construction Equipment والمعدات الطبية Medica Equipment والمنتجات الورقية Paper Products والصلب Steel .

٢ ـ الحصص Quotas والقيود المباشرة :

استبدال نظام الحصص فى مجال الواردات الزراعية ، وواردات المنسوجات والملابس (فى إطار اتفاقية الألياف المتعددة Multifibers) بتعريفات جمركية أقل تقييداً خلال عشر سنوات من عقد الاتفاقية . بالإضافة إلى خفض التعريفة على الواردات الزراعية بنسبة ٢٤ ٪ فى البلدان النامية وبنسبة ٣٦ ٪ فى حالة البلدان الصناعية المتقدمة . وخفض التعريفة على المنسوجات بنسبة ٢٥ ٪ .. وجرى الاتفاق على التفاوض لأجل مزيد من فتح السوق اليابانى لمنتجات الكمبيوتر الأمريكية وكذلك الحد من القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب فى صناعة السيارات من جهة إلزامهم بشراء احتياجاتهم من السوق المحلية أو ضرورة تساوى صادراتهم مع وارداتهم .

٣ ـ الدعـــم Subsidies :

خفض حجم الصادرات الزراعية المدعمة بنسبة ٢١ ٪ خلال ست سنوات ، وكذلك قرار بعدم تجاوز الدعم الحكومى للأبحاث الصناعية عن ٥٠ ٪ من تكلفة الأبحاث التطبيقية ، كما اتفق على مزيد من المفاوضات للحد من الدعم الحكومى لصناعة الطيران المدنى وصناعة الاتصالات اللاسلكية بعيدة المدى Long distance وصناعة الصلب .

٤ ـ الاجراءات الاستثنائية الوقائية :

السماح باتخاذ اجراءات حمائية ضد التدفقات الكبيرة لمنتجات أجنبية مستوردة تضر بشدة Severely harm صناعة محلية مما يتضمن السماح برفع التعريفة الجمركية أو اتخاذ قيود أخرى بصفة مؤقتة .

وعدم السماح باستخدام وسائل الرقابة الصحية أو تأمين المستويات النوعية للواردات Safety Standards مالم تكن قائمة على حجج علمية مؤكدة .

**٥ ـ مشكلات الإغراق واجراءات مكافحته :**

السماح باستمرار القوانين والاجراءات الخاصة بمكافحة الاجراءات من النص الأصلى لاتفاقية الجات ، مع اتخاذ اجراءات مناسبة لتحديد حالات الإغراق بدقة واثبات وقوعها وكيفية علاجها وذلك لفض المنازعات الناشئة بين الدول بشأنها .

**٦ ـ حقوق الملكية الفكرية Intellectual Property rights :**

اتخاذ الاجراءات لحماية حقوق الملكية الفكرية المتمثلة فى براءات الاختراع Patents والماركات المسجلة Trade marks وحقوق النسخ أو الطبع Copy rights لمدة عشرين عاماً ، مع استثناء المنتجات الدوائية بعشر سنوات فقط لحماية براءة الاختراع وذلك لمصلحة الدول النامية .

**٧ ـ تحرير تجارة الخدمات GATS :**

تشمل الخدمات المالية Financial Services وخدمات النقل والاتصالات ونشاط السياحة وأنشطة اصلاح المعدات والآلات والمركبات وغير ذلك من الأنشطة الخدمية فى مجال الإنتاج مع استثناء الخدمات التى تمارسها الحكومات بصفتها السيادية على أسس غير تجارية Non-commercial . وتبعا للكم الهائل من الحالات والمشكلات فى هذا المجال اتفق على بدء المفاوضات المتعددة الأطراف فى ١٩٩٩ لتسويتها والاتفاق على الاجراءات المناسبة بشأنها .

وبتوقيع اتفاقية ١٩٩٤ فى مراكش حلت منظمة WTO محل اتفاقية GATT ، وأصبح لها سكرتارية خاصة فى جنيف ، وأصبح هناك تبعاً للمنظمة سكرتاريات متخصصة فى تجارة السلع الزراعية وتجارة الخدمات بجوار تجارة السلع الصناعية . وتبعا لاتفاقية WTO يجرى تسوية النزاعات بين الأعضاء بأغلبية ٣/٢

الأصوات أو ٤/٣ الأصوات فى حالات أخرى بدلا من الاجماع كما كان الوضع فى اتفاقية GATT .

القضايا المعلقة والمشكلات المتبقية :

تأكيداً فإن هناك قضايا معلقة ومشكلات أخرى لم يتوصل أعضاء اتفاقية WTO إلى حلول مناسبة لها . ومع ذلك فإن مبدأ المفاوضات المتعددة الأطراف على أساس المبادىء الأساسية التى تم ارسائها يمثل المدخل الأساسى لعلاج هذه القضايا والمشكلات على وجه يحقق مصالح الجميع . وأهم هذه القضايا والمشكلات :

**أولا ـ** كثير من قضايا التجارة الدولية الخاصة بالدول النامية لم يتم علاجها وذلك لتداخلها مع مشكلات التخلف والتنمية واختلالات موازين ا لمدفوعات ... الخ لذلك فإن عملية تحرير تجارة الدول النامية تتعرض للتأخير .

**ثانيا ـ** تحرير تجارة الخدمات مازال بحاجة إلى مزيد من البحث والمفاوضات لأن النشاط الخدمى متنوع ومتشعب إلى حد بعيد ويمثل النسبة الكبرى من النشاط الاقتصادى الآن فى معظم بلدان العالم ، وتختلف مقدرة الدول المتقدمة والمزايا النسبية لديها فى هذا النشاط اختلافاً كبيراً بل هائلا عن الدول النامية .

**ثالثا ـ** حقوق الملكية الفكرية مازالت بحاجة إلى مفاوضات مكثفة فهناك مشكلات معلقة بين الدول المتقدمة وبعضها مشكلات كثيرة تحتاج للبحث بين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية من الجهة الأخرى .

**رابعا ـ** مشكلات التكتلات الاقتصادية بين دول أعضاء فى الاتفاقية ، فهناك الاتحاد الأوربى E.U ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وكذلك احتمالات التكتل بين اليابان وبلدان شرق آسيا ربما استراليا .

الاتفاقية تسمح بالتكتلات الاقتصادية (استمراراً لاتفاقية الجات) على ألا تضر بمصالح دول أخرى أعضاء ، ومع ذلك فإن احتمالات الضرر الواقع من

التكتلات على دول أخرى قائمة على سبيل التأكيد وقد تؤدى إلى اجراءات حمائية مضادة من هذه الدول الأخرى .

**خامسا** ـ مشكلات التجارة بالنسبة لدول المعسكر الاشتراكى سابقا (روسيا ، بولندة ، بلغاريا ، رومانيا ، المجر ... ) تحتاج إلى معالجة خاصة ، حيث هذه الدول بحاجة إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها ودمجها مع العالم الحر من خلال التجارة ، وتحتاج إلى تدفقات استثمارية أجنبية كبيرة ... إلخ .

## قضايا ومشكلات الدول النامية ومناخ تحرير التجارة الدولية :

### شروط تحقيق مكاسب تحرير التجارة :

إن الدول النامية لاتستطيع تحقيق مكاسب تحرير التجارة الدولية على الوجه الذى انتهى إليه العالم فى التسعينات إلا بشروط أساسية من أهمها على المستوى الدا خلى : مرونة عناصر الإنتاج فى الحركة تبعاً للميزات النسبية ، مستوى مرتفع من التوظف ، درجة عالية من المنافسة ، والتقدم التقنى المستمر . ومعظم هذه الشروط غير متوافر بدرجة أو بأخرى ... ومن أهمها على المستوى الخارجى : الفجوتين الاقتصادية والتقنية بينها وبين الدول المتقدمة والآثار الجانبية للتكتلات الاقتصادية من جانب الدول المتقدمة بالإضافة إلى القيود النوعية والصحية على المنتجات الأجنبية والتى ينصب معظم أو كل أثرها على صادرات الدول النامية .

### حجج الحماية فى الدول النامية مازالت قائمة :

ان موقف الدول النامية من حيث عدم تمكنها من جنى مكاسب تحرير التجارة إلا بصفة ثانوية أو جزئية ، بالإضافة إلى مشكلاتها الاقتصادية القائمة والتى تتمثل أساسا فى : اختلال الهياكل الإنتاجية ، اختلال هياكل التجارة الخارجية وبطء معدلات نمو الصادرات وتدهور شروط التبادل الدولى والعجز المستمر فى موازين المدفوعات والمديونية الخارجية ، كل هذا يثير قضية الحماية وضرورتها مرة أخرى .

ومن أبرز الحجج التى تثار لأجل الحماية : حماية النشاط الإنتاجى الوطنى لأجل حماية العمل الوطنى من البطالة ، حماية المنتجات الوطنية لتمكينها من مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية فى السوق المحلى، معالجة عجز ميزان المدفوعات، تنويع القاعدة الإنتاجية لأجل تنمية الصادرات ، حماية الصناعات الناشئة ، حماية النشاط الإنتاجى للسلع الاستراتيجية .

وبعض حجج الحماية زائف False وبعضها صحيح True وبعضها يختلط فيه المنطق السليم مع المنطق الزائف . لذلك لابد من فحص كل حجة بروية استناداً على المنطق النظرى والتجربة .

وثمة شبه اجماع بأن حماية الصناعات الناشئة وتنويع القاعدة الإنتاجية لأجل تنمية الصادرات من أهم الحجج السليمة للحماية فى الدول النامية .

## مصر واتفاقية منظمة التجارة العالمية :

انضمت مصر إلى الجات فى ١٩٦٨ ووقعت اتفاقية WTO فى ١٩٩٤ (يلاحظ أن بلدان عربية أخرى لم تنضم إلى الاتفاقية فى حينه ومازالت تتباحث بشأنها ) .

وباستعراض الموقف الاقتصادى لمصر نجد أن معظم الشروط الأساسية التى تكفل جنى مكاسب تحرير التجارة الدولية بشكل مباشر ـ وقد سبق ذكرها ـ غير متوافر فى حالة مصر كما هو فى حالة البلدان النامية الأخرى خاصة ذات الدخل المنخفض أو ذات الدخل المتوسط المنخفض . فمصر تعانى من اختلالات هيكلية فى نشاطها الإنتاجى ومستوى مرتفع من البطالة العمالية ، والسوق المحلى مازال يعانى من درجات مختلفة من المنافسة الاحتكارية أو الاحتكار لأسباب عديدة وهناك فجوة تقنية كبيرة بين مصر والعالم المتقدم ، ويمر التقدم التقنى فيها من خلال أعناق زجاجات حيث لايعتمد على قوة دفع ذاتى من داخل المجتمع وإنما على عمليات استيراد التقنية من العالم المتقدم ( من خلال التصريح باستخدام براءات الاختراع أو تصنيع الماركات المسجلة باذن من الشركات الأجنبية أو من خلال استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تستخدم تقنيات متقدمة ) .

كذلك فإن صادرات مصر تواجه أيضاً مشكلات المنافسة فى السوق العالمى أمام الشركات الأجنبية العملاقة ومشكلات القيود النوعية والصحية التى تفرضها دول العالم المتقدم على المنتجات الأجنبية بالرغم من أن اتفاقية WTO حاولت تنظيم هذه القيود بما يبعد عنها شبهة الحماية .

وتنعكس معظم الاختلالات الهيكلية فى وجود أنشطة عديدة ضعيفة الإنتاجية نسبياً أو مفتقرة إلى الميزات النسبية وبالتالى غير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية من الواردات فى السوق المحلى و / أو غير قادرة على تنمية صادراتها فى السوق الخارجى .

وعلى ذلك فإن مزيداً من تحرير التجارة الخارجية ( خفض التعريفة الجمركية وإزالة القيود الكمية والمباشرة ) يعنى زيادة معدلات الواردات بينما أن هناك عجز عن تنمية الصادرات بشكل مماثل . كل هذا مما يثير الشكوك فى جدوى الانضمام إلى اتفاقية WTO وفرصة تحقيق مكاسب صافية من ورائها .

وبطبيعة الحال فإن هناك استثناءات خاصة بالدول النامية فى اتفاقية WTO لتخفيف الآثار المحتملة لتحرير التجارة الخارجية ، وهذه يمكن لمصر أن تستفيد منها حتى تتمكن من تعديل أوضاعها الاقتصادية على نحو يمكنها من جنى بعض مكاسب هذه الاتفاقية . من جهة أخرى فإن المحاولات الجادة لإحياء السوق الحر وتحسين آليته وعودة القطاع الخاص تدريجياً إلى زيادة النشاط الاقتصادى وذلك فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى يعطى أملا فى امكانية تنمية الصادرات المصرية التى تتمتع بميزات نسبية . ويلاحظ أن الانضمام إلى اتفاقية WTO يعنى مزيدا من التأييد والتأكيد على عملية الإصلاح الاقتصادى والتغيير الهيكلى التى بدأت فى مصر منذ ١٩٩٠ فالاتفاقية تؤكد الارتباط بقوى السوق الحر عالمياً وتضغط من أجل اتمام عملية الإصلاح الاقتصادى والتغير الهيكلى على أحسن وجه حتى يمكن مواجهة تحديات المنافسة الأجنبية محلياً وخارجياً .

أن الانضمام إلى اتفاقية WTO لاينبغى ، مع ذلك ، أن ينفى وجود ضرورة ماسة للحماية فى حالات .. وبعض هذه الحالات نالت اهتماماً فى مفاوضات أوروجواى وبعضها لم تنل إلا القليل من العناية . ولذلك فإن الحماية قد تكون ضرورية فى :

١ ـ عديد من الأنشطة الخدمية مثل الخدمات السياحية والخدمات المالية حتى يمكن ارساء مبادىء عادلة تحقق مصالح جميع الأطراف وليس مصالح الدول المتقدمة فقط .

٢ ـ لمواجهة حالات الإغراق وظروف التدفقات الكمية الكبيرة لمنتجات أجنبية داخل السوق المحلى والتى يمكن أن تصيب أحد مجالات النشاط الإنتاجى القومى بأضرار بالغة .

٣ ـ لتمكين الصناعات الناشئة Infant Industries من أخذ فرصتها فى النمو .

٤ – لتأمين الإنتاج الوطنى من بعض السلع التى يسود اتفاق عام على أنها من الضرورات الأساسية الهامة للأمن القومى .

وبالإضافة إلى ماسبق هناك عدد من المسائل ينبغى بحثها للتعرف على آثار انضمام مصر لاتفاقية WTO من الناحية العملية : التأثير على الصادرات والواردات من خلال خفض التعريفة الجمركية وإزالة القيود الكمية . ومن المسائل التى تستوجب الاهتمام بالذات التأثير على صادرات المنسوجات والملابس فى إطار الاتفاقية الخاصة بها والتأثير على مدفوعات واردات الغذاء فى إطار إزالة الدعم الحكومى من قبل البلدان المنتجة والتأثير على صادرات وواردات الخدمات (خاصة فى مجالات السياحة والخدمات المالية) ، وأثر قرارات حماية حقوق الملكية الفكرية على قضية التنمية فى مصر وعلى ميزان المدفوعات .. ونظراً للفترة القصيرة نسبياً التى مرت منذ الالتزام بالاتفاقية (ثلاث سنوات من يوليو ٩٥ إلى يوليو ١٩٩٨) فإنه من غير الممكن التوصل إلا إلى تقديرات تقريبية أو تكهنات بالنسبة لآثار اتفاقية WTO على مصر . وعلى سبيل المثال فإن حماية براءات الاختراع الذى

تكفله اتفاقية WTO سوف يؤثر غالباً على أسعار الأدوية فى مصر . ذلك لأن شركات الأدوية فى مصر إلى الآن تعمل على تصنيع أدوية بتوكيل أو بتفويض من الشركات الدولية الكبرى فى أوربا وأمريكا ، فإذا امتنعت هذه عن اعطاء الحق للشركات المصرية فى تصنيع منتجاتها فإن أسعار الأدوية سوف ترتفع قطعاً إلى أن تبدأ الشركات المصرية فى تخطى الحاجز التقنى مستقبلا .

كذلك فإن اتفاقية WTO تلزم حكومات الدول المتقدمة (أوربا والولايات المتحدة على وجه الخصوص) بوقف دعم انتاجها الزراعى مما يثير قضية ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة منها . ويلاحظ أن واردات مصر من الغذاء تمثل نسبة مرتفعة من اجمالى وارداتها بلغت ٣١٪ فى ١٩٩٠ ونحو ٢٥٪ فى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ . ومن ثم فإن من المتوقع ارتفاع مدفوعات واردات الغذاء مع تنفيذ الاتفاقية مالم تكن هناك بدائل أخرى مثل تنمية الإنتاج الغذائى المحلى فى مصر .

كذلك علينا أن نعمل على تقدير الآثار المترتبة على دخول شركات سياحية أجنبية وشركات تأمين أو بنوك أجنبية فى مصر ، إلى أى مدى سيكون فى صالح الاقتصاد المصرى؟ هل نستطيع أن نقف أمام منافسة شركات أجنبية عملاقة فى هذه المجالات؟ هل تؤدى المنافسة الشديدة إلى تنمية كفاءة وأعمال الشركات المصرية أم إلى تصفيتها لحساب الشركات الأجنبية ؟ .

## العولمة : المفهوم والحقيقة بين الفكر والواقع :

اتسمت الفترة الممتدة من الثمانينات إلى الآن ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين بتزايد الحديث والكتابات عن « العولمة » وذلك لعدد من الأسباب والظواهر الاقتصادية والسياسية شملت العالم بأكمله . وأمام الاتجاه الفكرى القائل بأن العالم كله أصبح ، أو فى طريقه ليصبح ، قرية واحدة لابد من التحقق مما يحيط بنا من ظروف جديدة . كيف يتأثر اقتصادنا القومى كدولة نامية بتصاعد قوى العولمة « فوق القومية » ، ماهو المستقبل الذى ينتظره فى هذا الإطار؟

من الضرورى بداية تحديد مفهوم العولمة Globalization حتى لانقع فى أخطاء منهجية أو تحليلية ثم نخرج بالتالى باستنتاجات وخلاصات غير صحيحة . ومن هنا تبدأ المشكلة حيث أن مفهوم العولمة إلى الآن أمر متنازع عليه على مستوى الفكر العالمى . وسوف نختص فقط بالجانب الاقتصادى أى بالعولمة الاقتصادية Economic Globalization .

هناك أولاً خلط بين العولمة والتدويل علينا أن نتبينه . فالتدويل Internationalism كظاهرة اقتصادية شقت طريقها فى عالمنا فى أواخر القرن التاسع عشر حينما عقدت القوى الاقتصادية العظمى (بريطانيا ومن ورائها فرنسا والعالم) عزمها على تنفيذ سياسة الحرية التجارية على المستوى العالمى . ثم خمدت حركة التدويل تحت الموجة الحمائية غير العادية التى اجتاحت العالم فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ثم نشطت تدريجياً إلى أن وصلت الآن إلى قمتها .. فهناك درجة عالية من حرية المعاملات فى أسواق الدول المختلفة تتيح لها الانفتاح على الاقتصاد الدولى والتشابك معاً ، وقد تحررت معاملات الصرف الأجنبى من قيودها ونمت أسواق رؤوس الأموال الدولية على نحو لم يسبق له مثيل ، وزاد نشاط الشركات العملاقة متعددة الجنسية Multi- Na-tional Corporations (MNC) ونمت التكاملات الإنتاجية الرأسية بين دول العالم داخل الصناعات ، كما وقعت اتفاقية لتحرير التجارة العالمية العالمية فى السلع والخدمات وهى اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO على المستوى العالمى امتداداً وتطويراً لاتفاقية التجارة والتعريفة GATT السابقة . أما العولمة Globalization فهى اتجاه جديد معاصر يمثل مرحلة تالية للتدويل ويؤدى إلى قيام نظام اقتصادى عالمى World Economic System ، يحل محل النظام الاقتصادى الدولى International Economic System، تختفى فيه الحدود المصطنعة بين اقتصادات الدول حيث تتحرر فيه من تحكم السياسات القومية وتصبح مسيرة بقوانين أو قوى محايدة « فوق القومية » . ويقرر Kenichi Ohmae أن العولمة تعتمد على أربع مقومات رئيسية : ١ ـ حرية رؤوس الأموال فى الحركة دون أى

عوائق على المستوى العالمى ؛ ٢ ـ حرية إقامة الصناعة فى أنسب الأماكن لها فى العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية ؛ ٣ ـ عالمية المعلومات التى ترتبت على الثورة التقنية الأخيرة ؛ ٤ ـ حرية المستهلك عالمياً فى انتقاء مايريد من أى مصدر يشاء . ويؤكد Ohmae وغيره ممن تناولوا العولمة الاقتصادية أن نشاط الشركات عابرة القوميات (TNC) Trans - Nationel Corporations سوف يحل محل نشاط الشركات متعددة الجنسية (MNC) حيث لن يرتبط بقاعدة أو بسياسة قومية وإنما يعتمد على تفاعل العوامل السابقة . وتؤدى العولمة إلى أن يصبح النظام الاقتصادى العالمى كما يقول K.Ohmae مسيراً بقوة اليد الخفية Invisible hand على نحو لم يخطر يوماً على بال آدم سميث لتبرز الميزات الإنتاجية والتنافسية الحقيقية لكل مكان أو نشاط فى العالم وتتحقق الرفاهة للمستهلك فى أى مكان فى العالم (١) . وسوف يكون التقدم الاقتصادى من نصيب من يستجيبون للقوى المحايدة التى تحكم الاقتصاد العالمى ، والتخلف الاقتصادى جزاء لمن يتصدى بسياسات اقتصادية قومية معاكسة لهذه القوى . لن يكون هناك من يخسر دائماً أو من يكسب دائماً فى التبادل العالمى بل سوف توزع المكاسب دائماً حسب المقدرة التنافسية التى تتوقف على كفاءة الإنتاج وارضاء المستهلك فى أى مكان فى العالم .

ويرى فريق من الاقتصاديين أن ثمة مبالغات بشأن العولمة لايستوعبها منطق ، بينما يرى البعض أنها بمثابة أسطورة أو خرافة Myth من نسيج عقل البعض . فهناك فعلاً قوى جديدة ظهرت فى الثمانينات والتسعينات خاصة وبدأت تتحكم

---

(١) Kenichi Ohmae, The End of the Nation State, the Rise of Regional Economics (1985), pp, 2 - 3, Harper. Collins Publishers; London .
ويتطرق إلى "Investment, Industry, Information and Individual Consumer" .
كما أن له مؤلف آخر : "The Borderless World (1992) Fontana Harper Collins London" وهو من أكثر من دافعوا عن العولمة وقالوا بحتميتها .

فى النشاط الاقتصادى الدولى ولكنها لاتعنى حاضراً أو مستقبلاً زوال السياسات الاقتصادية القومية بسبب حلول قوى عالية محايدة فوق القومية محل هذه السياسات فى تسيير دفة النشاط الاقتصادى فى أى مكان فى العالم . ويقول هذا الفريق أن التكاملات الإنتاجية الرأسية على المستوى الدولى « محكومة » باعتبارات مصالح شركات متعددة الجنسية أو سياسات اقتصادية قومية ، وأن نشاط الشركات عابرة القوميات TNC لم يختلف حقيقة إلى الآن عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات MNC . كذلك من الملاحظ أن الثورة العالمية فى المعلومات وثمارها مازالت «محكومة» ، فأسرار تقنيات المعلومات مازالت فى يد الذين فجروا هذه الثورة (١) فى العالم المتقدم . وأن المستهلك العالمى الذى يختار كيفما يشاء وينتقى بدقة من أى مصدر إنتاجى فى العالم أصبح ظاهرة واقعية فى الدول المتقدمة اقتصادياً التى تشكل ١٥ ٪ من سكان العالم (٢) . وفى بعض الدول الأخرى متوسطة الدخل فإن هذا المستهلك العالمى موجود على سبيل الاستثناء ، ولكنه غير موجود فى ثلثى سكان العالم الذين يعيشون فى مستويات الفقر المدقع أو الدخول المنخفضة .

وهكذا فإن العولمة قد لاتكون « تياراً محايداً » كما يقال وإنما «اتجاه متحيز» يدافع عنه أصحاب المصالح الاقتصادية فى البلدان المتقدمة لتحقيق مصالحهم العالمية بغض النظر عن مصالح البلدان النامية .

من جهة أخرى فإن النظرة الموضوعية للعولمة الاقتصادية لايمكن أن تكون تجريدية . فالظاهرة أو الفكرة الاقتصادية فى عالمنا البشرى لايمكن أن تجرد من جوانبها الاجتماعية أو السياسية ... الخ . هل يمكن لنظامنا الاقتصادى فى أى

---

(١) المرجع السابق The End of the Nation State صفحة 41 .
فى المرجع السابق يتصور K. Ohmae أن «جنى» المعلومات قد انطلق من قارورته والحقيقة أنه لن يخدم العالم كما يقول بل سيخدم السيد الذى أطلقه من سجنه ! .

(٢) اقتصادات الدول مرتفعة الدخل لا تؤلف من سكان العالم أكثر من هذه النسبة وفقاً لما ينشره البنك الدولى فى تقرير التنمية السنوى .

موقع على خريطة العالم أن يجرى تلقائياً بقوة عوامل لاتتأثر اطلاقاً بسياسة قومية تأخذ فى الاعتبار مصالح أهل هذا الموقع؟ قد يكون صحيحاً أن قوة موجة العولمة سوف تجبر الحكومات فى أى دولة من دول العالم على أن تحنى لها رأسها حتى تستطرد فى طريق النمو وزيادة الثروة ولكن هل تنمية الدخل أو الثروة للمجتمع (بفرض تحقق هذه الأهداف تلقائياً فى ظروف العولمة) هى كل شىء؟ كيف تتخلى الحكومات عن مسئولياتها تجاه عدالة توزيع الدخل والضمان الاجتماعى للمواطنين أو حماية المنتج الصغير الكفؤ؟ .. فإذا سلمنا بهذه المسئوليات للدولة بالإضافة إلى مسئولية الأمن داخلياً وخارجياً فسوف نسلم بضرورة وجود سياسات مالية ونقدية وتجارية ذات طابع قومى ، ولابد أن يكون لهذه السياسات آثار مباشرة وانعكاسات تالية على اقتصادات الدول التى تتعامل معها . هذه حقائق بديهية لايمكن التخلى عنها مقابل أوهام كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية العالمية فى أى مكان وأن الأبواب مفتوحة لكل من يريد أن يحقق مكاسب ويتقدم بلا حدود كما لايمكن التسليم بما يقوله بعض عتاة المذهب الرأسمالى من المعاصرين : لماذا يقف البعض عاجزين عن أن يلحقوا بالأغنياء ؟ لماذا يريدون البقاء مواطنين درجة ثانية أو ثالثة يتلقون إعانات أو دعم من الحكومات التى لاتستطيع ذلك إلا بفرض الضرائب على من يعملون وينتجون (١) . هذه أمور ستقف على وجه التأكيد أمام موجة العولمة الاقتصادية تحد منها .. كما أن هناك عقبات أخرى أمامها .. إحدى هذه العقبات الهامة ستنشأ من محاولات الهجرة العمالية من مكان لآخر فى العالم حسب الاحتياجات الإنتاجية وضرورات تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية عالمياً . والعجيب أن فلاسفة العولمة تفادوا دائماً الحديث عن حركة عنصر العمل عالمياً وكأنها غير محتملة أو كأن عنصر رأس المال يستطيع أن يحل تماماً محل عنصر العمل على المستوى العالمى فى تحقيق التخصصات المثلى . والحقيقة أن المصالح الاقتصادية للشركات العملاقة وللدول

---

(١) K. Ohmae فى The End of the Nation State ـ صفحات P. 52 - 57 .

الرأسمالية المتقدمة هى المتحكمة فى هذا التيار الفكرى العارم الذى يؤكد على أهمية حركة رؤوس الأوال عالمياً بينما ينكر تماماً ويهمل أهمية حركة عنصر العمل على المستوى العالمى .. فرؤوس الأموال حينما تتحرك عالمياً بحرية تامة تتحقق المكاسب لهذه الشركات العملاقة ولأصحاب المصالح الكبرى فى الدول المتقدمة ، أما العمل فإنه إذا تحرك فسوف يحل جزءا من مشكلات الدول النامية والفقيرة لكنه سوف يكون مصدر ازعاج شديد للدول المتقدمة .

وهناك عقبة أخرى هامة سوف تنشأ من احتكاك أصحاب رؤوس الأموال والمشروعات القادمين من مواقع أخرى فى العالم لكى ينتجوا أو يسيطروا على أنشطة إنتاجية داخل أحد البلدان . ويعترف K. Ohmae بأن هذه العقبة موجودة حتى فى حالة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن بدأ رجال أعمال يابانيون فى العمل داخلها وامتلاك مصانع فيها ويقول إنها مسألة حساسية بسبب ترسبات قومية وسوف تزول بعد ذلك من كل مكان فى العالم (١) .

ومن وجهة النظر السياسية / الاقتصادية يثور سؤال كيف تكون هناك عولمة بالمعنى الحقيقى وهناك بعض مراكز سياسية كبرى متحكمة فى شؤون العالم ؟ ويقرر المدافعون عن العولمة أن انهيار الاتحاد السوفياتى ساعد على تحرر عدد من بلدان أوربا وآسيا التى كانت مرغمة فى ظل وجوده على العزلة واتباع سياساته . كما أن البلدان النامية التى اصطبغت أنظمتها بالاشتراكية واعتمدت على القطاع العام والتخطيط الاقتصادى واتبعت استراتيجيات انمائية ذات توجه داخلى In-ward - Looking Strategies فى وجود الاتحاد السوفياتى ودعمه لها قامت بعد انهياره باتباع فلسفة السوق الحر واستراتيجيات التوجه الخارجى Out-ward - Looking Strategies وأصبحت تسعى بشكل مستمر إلى الاندماج فى الاقتصاد العالمى . ولكن أليس من الضرورى الانتباه من الجهة الأخرى إلى أن انهيار الكتلة الاشتراكية قد أعاد تركيز القوة السياسية والاقتصادية

---

(١) المرجع السابق .

فى قبضة المراكز الغربية الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؟، وأن اتباع سياسات تحررية وتوجهات انفتاحية خارجية من قبل بلدان العالم الأخرى لايعنى أنها خارج سيطرة هذه المراكز . بل أن هذه السياسات والتوجهات فى إطار الاختلالات الاقتصادية القائمة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة (التبادل اللامتكافىء) وفى إطار سيطرة عدد من الشركات العملاقة ـ متعددة الجنسيات أو عابرة القوميات ـ على أسواق كثيرة فى العالم ، وسيطرة الشبكة المصرفية والمالية الدولية المتمركزة فى الغرب على حركة رؤوس الأموال فى العالم... الخ لاتعنى سوى جريان الأمور فى إطار غير محايد عالمياً .

وختاماً لما سبق لانستطيع أن نبالغ فى شأن العولمة كما يفعل البعض ، لذلك لن نسلم بأنها أصبحت واقعاً قوياً يفرض نفسه ، أو أن العالم أصبح قرية صغيرة كما يدعى البعض . فالنظام الاقتصادى الدولى مازال قائماً ولم يحل النظام الاقتصادى العالمى محله بعد (١) . ومع ذلك ينبغى التسليم بأن هناك اتجاه العولمة وأن مقومات هذا الاتجاه مستقلة ومميّزة عن عوامل « التدويل » ومع ذلك فإنها متداخلة معها فى الواقع العملى ، كذلك فإنه يطرح الخلط الشائع بين التدويل والعولمة جانباً يمكن أن نرى أن عوامل ا لتدويل فى المرحلة المعاصرة التى تمثل (غالباً) أعلى مراحل النظام الاقتصادى الدولى لاتتعارض مع مقومات العولمة بل هى تمهد لها الطريق . فالسياسات الاقتصادية الانفتاحية التى تعتمد على حركية رؤوس الأموال الدولية وتحرير التجارة الدولية من كافة قيودها تعتبر بمثابة مقدمات طبيعية للمرحلة التالية التى تلتحم فيها اقتصادات الدول ونصبح فى عالم بلا حدود اقتصادية .

***

(١) يعتبر P. Hurst and G. Thompson من أبرز الكتاب الذين أثاروا الشك فى « العولمة » وما يكتبه المتحمسين المدافعين عنها . انظر مؤلفهما :
Globalization in Question (1997) 2 edn., Polity Press, London .

# الفصل التاسع *

# قضيـــــة الفائـــــدة

## رد على الحجج الاقتصادية المؤيدة للفائدة في البلدان الإسلامية المعاصرة

أثيرت مسألة المصلحة الاقتصادية للبلدان الإسلامية فى مجال الدفاع عن الفائدة ( الربا ) ونظام الفائدة وتصدى للحديث عن هذه المصلحة عدد من المفكرين من رجال الاقتصاد وغيرهم .. أما الاقتصاديون فقد حاولوا أن يدعموا دفاعهم عن الفائدة ونظامها بعدد من المقولات والحجج التى شاعت فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى . بعضهم يفعل ذلك وهو على أتم وعى بما يقوله وبالإطار المذهبى الرأسمالى الذى يتحرك فيه والبعض الآخر وهو الغالبية لايدرى من أى موقع يتحدث أو بأى رأى يأخذ سوى أنه ناقل أمين لأفكار أساتذة الاقتصاد الغربيين .. أما من دافعوا عن الفائدة أو الربا بحجة المصلحة الاقتصادية من خارج دائرة علماء الاقتصاد فيندر أن نجد من بينهم من هو على وعى بالإطار الفكرى المذهبى للجدل القائم حول الربا . وممن وجدناهم على درجة عالية من الوعى فى هذه القضية الشائكة أستاذ القانون الشهير الدكتور السنهورى رحمه الله الذى قرر فى وضوح تام ارتباط مايسمى بالحاجة إلى الربا بالنظام الاقتصادى الرأسمالى المهيمن على العالم . كما أنه قرر أيضاً فى وضوح تام وبشكل قاطع أن مثل هذه الحاجة والتى هى أم المصلحة فى الربا ونظامه يمكن أن تنتهى تماماً إذا تغير النظام الاقتصادى الرأسمالى ببديل مختلف عنه . أما الكثرة الغالبة من غير الاقتصاديين ومن بينهم فقهاء أجلاء وشيوخ علماء فإنهم أخذوا حجج الاقتصاديين الذين دافعوا عن الربا ونظامه بثقة لم تكن هذه الحجج جديرة بها على الاطلاق

وحيث نتعرض للرد على هذه الحجج التى أدلى بها اقتصاديون مسلمون فى قضية الربا فإننا نلفت النظر إلى أننا فى هذا المجال إنما نضع النقاط الرئيسية فقط فوق الحروف ، ونبين الطريق السليم لمن يريد أن يكتشف الحقيقة كاملة بعد ذلك .. ولن ندخل فى جدل حول مسائل اقتصادية لم يستقر عليها الرأى بعد وإنما نثبت فى هذا المقام ماتأكدت صحته من أفكار نظرية ومن خلال أبحاث تجريبية أجريت على يد مختصين ليس لهم مصلحة فى هجوم أو دفاع عن الربا .

وحينما نبدأ حصر المقالات أو الأبحاث التى دافعت عن الربا أو النظام الربوى فلن نجد شيئاً من هذا القبيل كتب على يد اقتصادى فى بلد مسلم . فرجال الاقتصاد فى البلدان الإسلامية فيما يبدو لايعارضون اطلاقاً فى مسألة تحريم الربا . ومع ذلك إذا بحثنا عن مؤلفات الاقتصاديين المسلمين فى نظرية الفائدة وأهمية نظام الفائدة للنشاط المصرفى والاقتصادى لوجدناها كثيرة . ولايجب أن نصاب بالدهشة تجاه مثل هذه الظاهرة حيث أن الفصل بين الفائدة والربا قد أخذ طريقه إلى الفكر الاقتصادى فى البلدان الإسلامية منذ سنوات عديدة . والآن يندر أن نجد من بين من تناول موضوعات البنوك المتعاملة بالفوائد أو السياسات النقدية التى تعتمد على آلية الفائدة من هو على وعى بالخلفية العقدية للفائدة وتطابقها مع الربا أو حتى من هو مهتم بإثارة الموضوع أصلاً !! أما عن أسباب عدم الاكتراث فيمكن تحديدها من غير صعوبة كبيرة ومعظمها يتعلق أساساً بالتبعية الفكرية التى هى نتيجة : ( أ ) تلقى نسبة كبيرة من أساتذة الاقتصاد فى البلدان الإسلامية ( كما هو فى تخصصات أخرى عديدة ) تعليمهم فى البلدان الغربية المتقدمة اقتصادياً وتأثرهم بالفكر المذهبى الرأسمالى والنظريات المتفرعة منه ومن أهمها نظرية الفائدة ؛ (ب) جانب من الصفوة التى حصلت على أعلى الدرجات العلمية من داخل جامعات البلدان الإسلامية تلقوا تعليمهم على يد أساتذة نقلوا لهم الفكر الغربى الرأسمالى حرفياً ودون مناقشة أو

اجتهاد وكأنه تنزيل من السماء ، (جـ) الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين العاملين فى البحث العلمى بأن المكانة العلمية للنظريات الاقتصادية فى النقود والفائدة ـ وفى غير ذلك من فروع ـ لابد وأن تكون مكانة عالية لأنها وليدة مجتمعات متقدمة علمياً واجتماعياً واقتصادياً ، ومن ثم فإن التفريط فى هذه النظريات ولو مثقال ذرة يعتبر تفريط فى حق العلم والاقتصاد ويجر إلى أخطاء جسيمة وانحراف مؤكد عن المسار الصحيح ؛ (د) العجز من جانب رجال الاقتصاد الذين تبينوا حقيقة التبعية الفكرية جزئياً أو كلياً أن يتقدموا بنظريات جديدة تحل محل النظريات المستوردة وذلك لفقدان الهوية الفكرية أو المذهبية أو لاصابتهم بمرض الثنائية الفكرية ( اختلاط الفكر الأصلى مع المستورد ) .

أما الجزء الثانى من الأسباب ، أى بالإضافة إلى التبعية الفكرية ، فيكمن فى ضعف الثقافة الإسلامية فى التعليم العالى فى البلدان الإسلامية المعاصرة مع الزيادة المطردة فى قوة الحجة العلمانية فى المراحل التعليمية المختلفة وفى الأجهزة الإعلامية الرسمية وغير الرسمية .

وعلى ذلك حين نأتى للرد على الاقتصاديين المدافعين عن الربا لن نجد واحداً يقول أنا دافعت عن الربا ، بل سنجد أى واحد منهم يقول أنا دافعت عن الفائدة وهى شىء يختلف عن الربا . وهنا تبدأ القضية الحقيقية ، قضية الاختلاف فى المفاهيم .. وهذه القضية لابد أن تحسم بصفة قاطعة .. والقول الفصل فيها أولا وأخيرا أن الربا وتحريمه مسألة عقدية لم يرد له تحريم قاطع الا فى الأديان فلا بد إذاً من الرجوع إلى الأصل الدينى للمفهوم والالتزام به ، ومن أراد غير ذلك فليناقش ماشاء أن يناقشه فهو بعيد عن القضية الأساسية . وحتى نتعرف على المفهوم الدينى للربا لابد من الرجوع الى المصادر الأصلية وسنجد أنه بينما أن هناك بعض اختلافات فى أشكال الربا إلا أن الاجماع فى جميع الأديان

أن الزيادة على القرض النقدى أو على مقدار الدين الأصلى ربا . ولكى نتأكد من هذه المعلومة لابد من قراءة التاريخ الاقتصادى للربا . وللأسف فإن الكثير من الاقتصاديين المعاصرين فى البلدان الإسلامية لم يقرأ هذا التاريخ أو لم يهتم بقراءته . وسوف نتأكد جميعا من قراءة التاريخ أن الفائدة كانت عين الربا وأنها لم تقنن فى العالم الرأسمالى ، الذى تتبعه البلدان الإسلامية حالياً ، إلا فى أواخر العصور الوسطى بسبب المصلحة الاقتصادية من جهة وضعف العقيدة الدينية من جهة أخرى .

إذاً حينما نرد على فئة الاقتصاديين المسلمين الذين يدافعون عن ربا البنوك فإنما نرد على الأغلبية التى تدافع عن فوائد البنوك دون وعى لحرمتها .. وردنا عليهم لن يكون أبداً دخولاً فى تفاصيل موضوع الفائدة وآليتها فى النشاط الاقتصادى إنما يكون أساساً بمطالبتهم بأن ينتبهوا إلى الإطار المذهبى الذى يتحركون فيه ألا وهو إطار الرأسمالية ، وإلى الإطار الاقتصادى الذى يحكمهم ألا وهو إطار التخلف الاقتصادى والتبعية للعالم الرأسمالى المتقدم ثم نقول لهم هل ترضون بهذه الأطر؟ وهل إذا صار عندكم من المعرفة مايؤكد لكم أن « الفائدة » عقيدة وممارسة على مر التاريخ منذ أيام أرسطو هى نفسها « الربا » فهل ترضون بالاستمرار فى الكتابة عن الفائدة ونظامها بنفس الحماس والاصرار؟؟ (١) .

واعتقادى أن بقية من الإيمان فى نفوس الاقتصاديين المسلمين الشبان كذلك الاقتصاديين العاملين فى خدمة البنوك أو فى المصالح الرسمية سوف توقظ ضمائرهم وعقولهم إلى خطورة الاستمرار فى حلقات المذهبية الرأسمالية والمصرفية الربوية والتبعية الاقتصادية الخبيثة . وإلى خطورة الاستمرار فى الاعتقاد أو الوهم بأننا أسارى فى هـذه الحلقات ولانستطيع أن نغيرها ، أو من نحن حتى

---

(١) كلمة « الفائدة » كانت معروفة أيام أرسطو كما أن كلمة « الربا » كانت أيضاً معروفة وعرفت الفائدة بأنها تعويض للخسارة التى تلحق بالمقرض أو الدائن نتيجة الاقتراض أو الاستدانة ؛ بينما عرف الربا بأنه العائد الذى يطالب به المقرض أو الدائن لنفسه فى عملية الاقراض أو السماح بالدين . وقال أرسطو أن الفائدة لاتختلف عن الربا بل هما شىء واحد لأن كما فى عبارته الخالدة « النقود عقيمة لاتلد » .

نغيرها ؟ ذلك لأننا فى الواقع لايمكن اعتبارنا فى عداد « الأحياء » إذا رفضنا منطق التغيير أو عجزنا عنه فإن هذه هى المهمة الأساسية للانسان على الأرض .... أن يتغير إلى الأحسن .. إلى مايريده منه الله عز وجل .. قال تعالى ﴿ **ونفس وماسواها فألهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها** ﴾ ( ٧ـ١٠ الشمس ) فالمفلحون هم الذين يتمكنون من تزكية نفوسهم أى الارتقاء بها واخراجها من وهم الشك والظنون إلى صدق الإيمان والالتزام بالعمل الصالح.

ولايجب أن يعبأ أحد بما يقال أن العالم قد أصبح الآن قرية واحدة لاغنى لطرف منها عن الآخر لأن كل هذه الشعارات إنما يطلقها كتاب الرأسمالية فى الدول الكبرى المتقدمة ـ وتنتقل إلينا اعلامياً ـ لكى يدخلوا الوهم إلى الدول الصغرى والنامية بأنها أطراف متساوية وأن مابينها وبينهم اعتماد متبادل وليس تبعية ضعيف لقوى وذلك تمهيداً لافتراس هذه الدول على مائدة التجارة والمعاملات الحرة والفوائد المترتبة على المديونية الناشئة عن هذه المعاملات .

هذا هو الرد على الذين لايعلمون أن الفوائد هى عين الربا وغير منتبهين لسبب أو لآخر لحقيقة الأطر أو الحلقات الخبيثة التى نعيش داخلها والتى علينا أن نغيرها لصالح ديننا ودنيانا .

أما الرد على الذين كتبوا عن الفائدة وتعمدوا الإشارة الصريحة أو التلميح إلى أنها ليست ربا أو أن جوهر الأمور الاقتصادية المعاصرة لم يكن معروفاً فى المجتمع الإسلامى الأول ، ومن ثم وجب الدفاع عن النظام الحديث الذى يعمل بالفائدة ويحذرون من انتكاسة اقتصادية مؤكدة إذا تخلينا عن هذا النظام .. فهؤلاء جديرون برد علمى من نوع آخر . فالرد هنا يستلزم اثبات بطلان حججهم وإظهار حقيقة الأمر وهى أن نظام الفائدة غير ذى نفع للبلدان النامية بصفة عامة

بل أن ضرره أكثر من نفعه المتصور ! وحينما تتضح هذه الحقيقة جلية لنا فإن هناك واجباً علمياً على كل من خالفها أو بنى على غير أساسها أحكاماً أن يعود إلى الحق .

سنختار مقالاً يمثل الاتجاه الأخير بشكل عام لكى نرد عليه . انه مقال لأحد رجال الاقتصاد المشهورين ليس فقط فى مصر بل على المستويين العربى والدولى وهو الدكتور سعيد النجار ، بعنوان « سعر الفائدة المصرفى والأغلبية الصامتة : سعر الفائدة يؤدى وظيفة حيوية فى النظام الاقتصادى المعاصر » . وقد ظهر هذا المقال فى غمار المناقشات المثيرة التى قامت على اثر الفتوى الدينية المصرية التى أباحت فوائد شهادات الاستثمار وصناديق توفير البريد ، وهى التى سبقت مباشرة اباحة فوائد البنوك على أساس أنها أرباح محددة مسبقا عن استثمارات حلال .

ومقال الدكتور سعيد النجار أخذ صيغة المقال الصحفى وقد نشر فى كتاب أكتوبر « أرباح البنوك بين الحلال والحرام » (١) . ومن ثم فإن الصيغة التى ظهر بها المقال لم تسمح بالدخول فى تفاصيل علمية دقيقة نحن على يقين بأن صاحب المقال كان قادراً على بيانها . ومع ذلك فإن هذه الصيغة الصحافية دائماً أكثر ابرازاً للنقاط الجوهرية والتركيز عليها . فحينما يخاطب الجمهور العريض من الناس فى مساحة محدودة من الورق أو من الزمن فإن أي كاتب لايملك إلا أن يخرج أولا أهم مالديه آملا فى اثبات حجته . وسوف نأخذ هذه الأمور فى الاعتبار فى ردنا على المقال آملين بأن من له رد على الرد فليتفضل والحق سبحانه وتعالى يقول ﴿ **وأما الزبد فيذهب جفاء وأما ماينفع الناس فيمكث فى الأرض** ﴾ (من الآية ١٧ ـ الرعد) .

---

(١) تحرير الكاتب الصحفى المعروف صلاح منتصر ، والذى يشكر على تجميعه للآراء المدافعة والمهاجمة للفائدة . وفى هذا الكتاب الذى يعد وثيقة حديثة خفيفة الحمل والقراءة سنجد ثلاث

يقول الدكتور سعيد النجار فى صدر مقاله « وإذا كان الدكتور سيد طنطاوى مفتى جمهورية مصر قد أفتى فى مسألة شهادات الاستثمار وتوفير البريد فإن هناك صوراً أخرى كثيرة فى معاملات البنوك تحتاج إلى استجلاء الجوانب الاقتصادية البحتة لها . واعتقد أنه من الأهمية بمكان كبير ألا يتخذ أحد موقفاً فى هذه القضية الهامة دون أن يحيط برأى الاقتصاديين الذين يرون أن سعر الفائدة يؤدى وظيفة حيوية فى النظام الاقتصادى المعاصر وأن الغاءها بدعوى أنها تندرج تحت الربا المحرم يعود بأوخم العواقب وأفدح الأضرار على الأمة الإسلامية » . ونقف أولاً عن هذه المقدمة لنبين مايلى من المضامين التى احتوت عليها :

١ ـ التقرير بأن سعر الفائدة يؤدى وظيفة حيوية فى النظام الاقتصادى المعاصر ، علماً بأن هذا النظام هو النظام الرأسمالى فى ثوبه المعاصر وهو نظام يحتوى على عديد من القيم السلوكية التى لايقرها من رجال الاقتصاد الإسلامى المعاصرون .. فلا يقر أحد فكرة معظمة المنافع المادية فى جانب الاستهلاك ولايقر أحد فكرة معظمة الأرباح حتى وان كانت من أنشطة لاتقرها الشريعة (كصناعة الخمور مثلاً ) أو تتم على أسس سلوكيات مرفوضة ( كغبن العمال ) ، ولايقر أحد استبدال الزكاة بالضرائب بل الزكاة تجمع أولا وتوزع على الفقراء والمساكين وغير ذلك من فئات محددة فى القرآن فإن كانت هناك أغراض أخرى للانفاق العام وأقر أهل الرأى والاختصاص مع أهل الشريعة بضرورتها جمعت لها ضرائب أو اقترض ولى الأمر لها قروضاً حسنة لتمويلها ، ولايقر أحد قيام البعض باستثمار الأموال عن طريق القروض المضمونة وأخذ فوائد عليها لأن القاعدة الشرعية الأصولية هى أن كل قرض جر نفعاً فهو ربا لانفرقة فى ذلك بين قرض استهلاكى أو انتاجى ، وكذلك القاعدة الشرعية أيضاً أن الغنم بالغرم فلا يصح أن يستأثر طرفاً من الأطراف بعائد مضمون لايتأثر بمخاطرة النشاط الانتاجى بل يجب أن يكون المبدأ هو المشاطرة فى الربح أو الخسارة ، ولا

أحد يقر أن يتصرف كل شخص فى ملكه الخاص كيفما شاء لأن الإسلام يؤكد على الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة تحت مظلة عقيدة الاستخلاف . إذاً فإن النظام الاقتصادى المعاصر القائم على فلسفة الرأسمالية لايعنى المسلمين فى شيء من ناحية العقيدة ولايهتم أحد بالدفاع عن قوائمه وأسسه كان منها الفائدة أو غيرها . أما إذا أخذنا هذا النظام على أنه علقم فرض شرابه على الأمة الإسلامية بسبب تخلف المسلمين ووقوعهم فى قبضة أصحاب هذا النظام اقتصادياً وسياسياً فيجب علينا أن لاندعى أننا سعداء بأحوالنا بل أن على المسلم واجب التغيير .. وأقل ماينبغى فى المرحلة الحالية اعلان عدم الولاء للنظام الاقتصادى المعاصر ثم بعد ذلك البحث عن كيفية هدمه بأساليب اقتصادية متقنة تتفق مع مبادىء الشريعة الإسلامية .. مثال فى مجال الفوائد ونظام الفائدة يحاول الاقتصاديون الإسلاميون ويبذلون جهداً علمياً متواصلاً فى الارتقاء بالنظم التمويلية القائمة على المشاركة كبدائل للنظام الربوى .

٢ ـ قول الدكتور سعيد النجار « الغاؤها ( أى الفائدة ) بدعوى أنها تندرج تحت الربا المحرم» يشير إلى تشككه أو رفضه للحقيقة الربوية للفائدة المصرفية والرد على ذلك بالعودة إلى كل ماكتب عن الربا ومراجعة مفهوم الربا سواء فى الفكر الإسلامى أو الفكر الغربى الرأسمالى حتى نتأكد أن الفائدة هى عين الربا[١] . ان العالم الرأسمالى نفسه لم ينكر إلى الآن أن الفائدة الباهظة ربا[٢] وما كان كثيره حرام فقليله حرام . ولم ينكر الدكتور السنهورى المشرع المصرى بلْوَى التعامل بالفوائد وحاول تقنين أسعارها على غرار مافعل الغربيون واتخذ موقفاً شديد الحدة من الفوائد المركبة فاعتبرها ربا بشعاً رغم أن هذه سارية المفعول فى كل المعاملات المصرفية حالياً كما هو معروف .. ماذا يمكن أن نضيف أكثر من ذلك؟ ان الذين قالوا أن الفائدة ربا محرم لم يدعوا هذا بل

---

(١) راجع عبدالرحمن يسرى أحمد ، الفائدة والربا رد على المدافعين عن فائدة البنك ، الدار الجامعية بالاسكندرية ، ١٩٩٦ . وهناك عشرات من المؤلفات الإسلامية التى تعرضت لمفهوم الربا وشرحت بالتفصيل كيف أنه لاخلاف فى ربوية الفائدة .

(٢) راجع أى قاموس للغة الانجليزية كلما ربا " Usury " ستجد أنه الفائدة الباهظة .

أكدوا ربوية الفائدة أما الذين يقولون أن الفائدة ليست ربا فهم الذين يحاولون اثبات دعاويهم منذ التاريخ القديم ..

٣ ـ أما عن التهديد بأن الغاء الفائدة سوف « يعود بأوخم العواقب وأفدح الأضرار على الأمة الإسلامية » كما يقول الدكتور سعيد النجار فهذه هى القضية الأساسية فى المقال ... وسوف نهتم بمناقشة هذه القضية من الناحية الاقتصادية البحتة .

ولكن قبل ذلك دعنا نقول ان القضية محسومة من الناحية العقدية بقوله تعالى ﴿ **يمحق الله الربا** ﴾ .. وهذا يعنى أن أوخم العواقب وأفدح الأضرار فى الأجل الطويل على من يتعاملون بالربا وليس على غيرهم . وقد يقول قائل ولماذا لم تصب الأمم الغربية بالخراب رغم أنها تعاملت بالربا والرد على ذلك يأتى من خلال أمرين أحدهما قانون الهى وثانيهما واقع مشهود . أما القانون الالهى فيخص من يحاربهم الله عز وجل من الكفرة والمشركين الذين اعرضوا عن الهدى الحق وضلوا بأهوائهم وهذا هو قانون ﴿ **سنستدرجهم من حيث لايعلمون وأملى لهم ان كيدى متين** ﴾ (١٨٢ ـ ١٨٣ الأعراف ) . فالحق سبحانه وتعالى يملى لهؤلاء بزيادة فى الثراء المادى ليس حباً فيهم أو فى أعمالهم وانما ليشبعهم من الدنيا التى عبدوها ثم ليجعل شبعهم هذا بعد ذلك سبباً فى خرابهم . ويقول تعالى ﴿ **ولايحسبن الذين كفروا إنما نملى لهم خير لأنفسهم إنما نملى لهم ليزدادوا اثماِ ولهم عذاب مهين** ﴾ ( ١٧٨ ـ آل عمران ) أما الواقع المشهود فهو الخراب الذى حل على الأمم التى تعاملت بالربا على مر التاريخ وآخرها الأمة الغربية المعاصرة ! وسوف يصاب بالدهشة كل من هو متعلق بالمادية البحتة فالأمة الغربية فى أوج مجدها الآن وهى مهيمنة على العالم اقتصادياً وسياسياً وحربياً ولكنها فى واقع الأمر بيت خرب من الداخل! ماقيمة التفوق الاقتصادى والسياسى والحربى حين ينتهى كل فترة بحروب مدمرة على غرار الحربين

العالميتين الأولى والثانية واللتين ضاعت فيهما آلاف الأرواح وانتهكت فيها أعراض النساء وشرد فيها البنين والبنات وهدمت فيها المساكن والمصانع وخربت فيها المزارع ؟ هل الذين يدافعون عن الأمة الغربية يظنون أن شبح حرب ثالثة بعيد عنها ؟ أم يظنون أن هذا الخراب حدث بفعل عوامل لاعلاقة لها بالدين أو بالأخلاق الفاضلة ؟ أين هى الحضارة المادية حينما نسمع ونقرأ ونشاهد التفكك الأسرى وانتهاء قيمة مؤسسة العائلة وعلانية ممارسة الشذوذ بين الرجال والرجال والنساء والنساء حتى تفشت فيهم بعض الأمراض العضوية التى لم يعرفوها من قبل ( مثل الأيدز؟ ) أليس هذا هو الخراب الحقيقى الذى انتهت إليه الحضارة المادية لمن يتعاملون بالربا ووصلوا إلى القمر ؟ .

على أى حال أن من المفيد الرد على الناحية الاقتصادية بشكل يحسمها اقتصادياً مما يتطلب مناقشة أهمية الفائدة أو سعر الفائدة لقضية التنمية الاقتصادية فى البلدان الإسلامية .

سنبدأ أولاً بمناقشة أربعة فروض أساسية اعتبرها الدكتور سعيد النجار بمثابة بديهيات يعتمد عليها فى اثبات رأيه عن الفوائد وهذه الفروض تخص المجتمع الإسلامى الأول وهى ( كما أنقلها مقتطفة من مقاله ) (١) :

١ ـ « المجتمع الإسلامى الأول لم يكن يعرف شيئا اسمه النظام النقدى والمقصود بالنظام النقدى وجود سلطة رسمية مسئولة عن اصدار النقود أو سكها والرقابة على كميتها فى التداول والعمل على استقرار الأسعار وثباتها ورفع مستوى النشاط الاقتصادى ومقاومة التضخم » .

٢ ـ « كذلك لم يكن المجتمع الإسلامى الأول يعرف شيئا اسمه النظام المصرفى وهو عبارة عن مؤسسات مالية نشأت وترعرعت خلال القرون الثلاثة أو

---

(١) كتاب التحرير ، المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

الأربعة الأخيرة وأصبحت حجر الزاوية فى النظام الاقتصادى المعاصر » .

٣ ـ « لم يكن المجتمع الإسلامى الأول يعرف شيئاً اسمه البنك المركزى وهو واسطة العقد فى النظام المصرفى »

٤ ـ أخيراً لم يكن المجتمع الإسلامى الأول يعرف شيئاً اسمه عملية التراكم الرأسمالى وتأثير ذلك على انتاج العامل ومستوى المعيشة بصفة عامة» .

أما عن الأول فلا يستطيع أحد ممن قرأ تاريخ المجتمع الإسلامى الأول أن يسلم بصحته . فكما هو ثابت أن أهل مكة تعاملوا بالدنانير الرومية والدراهم الفارسية فى زمن الرسول صلى الله عليه وسلم على أوزانهم الخاصة فأقرهم على ذلك لما رأى فيه من مصلحتهم . يقول أحد المؤرخين « كانت دنانير هرقل (حاكم الروم ) ترد إلى مكة فى الجاهلية وترد إليها دراهم الفرس فكانوا لايتبايعون بها إلا على أنها « تبر » ( وكلمة تبر تطلق على المعدن النفيس قبل عملية ضربه أو سكه فى شكل نقود ) ثم يضيف قائلاً « كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهما وتزن الذهب بوزن تسميه ديناراً فكل عشرة من أوزان الدراهم سبعة من أوزان الدنانير . فكانوا يتبايعون بالتبر على هذه الأوزان ، فلما قدم النبى صلى الله عليه وسلم أقرهم على ذلك » (١) . ولذلك يقرر أحد الباحثين أن الرسول صلى الله عليه وسلم أقر القاعدة النقدية ولكنه لم يقر عملات أجنبية محددة المعايير والأوصاف « ولهذا كان التعامل بهذه الدنانير والدراهم (الأجنبية) عن طريق الوزن وليس عن طريق العدد » (٢) .

---

(١) انظر البلاذرى ، كتاب النقود وهو منشور ضمن كتاب الأب انستاس الكرملى «النقود العربية وعلم النميات » ص ١٠ طبعة حديثة ، بيروت لبنان ، ويعتبر كتاب الأب الكرملى من خيرة الكتب التى قامت بتجميع ماكتب فى تاريخ النقود العربية.

(٢) دكتور موسى آدم عيسى ، آثار التغيرات فى قيمة النقود وكيفية معالجتها فى الاقتصاد الإسلامى سلسلة صالح كامل فى الاقتصاد الإسلامى ، جدة ١٤١٤هـ ١٩٩٣ م ، ص ٢٧ ـ ٢٨ . ولقد قمت بالاشراف العلمى على محتوى الكتاب حيث قدم لنيل درجة الماجستير وحصل عليها من جامعة أم القرى فى ١٤٠٤ هـ.

ونضيف إلى هذا أنه لو كان أمر « سك النقود » رسمياً له شأنه من جهة المصلحة الاقتصادية أو أهميته من ناحية العقيدة لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من فعل هذا . فليست عملية سك النقود بالأمر العسير فى ذلك الوقت . أما عن أول من سك النقود رسمياً وأوجد داراً لذلك فى المجتمع الإسلامى الأول فكان عبدالملك بن مروان الخليفة الأموى وقد رأى فى ذلك الحين مع توسع نشاط الدولة الإسلامية واتساع نطاقها ضرورة شرعية واقتصادية لهذا العمل .. هذا جانب من النظام النقدى الخاص بالمجتمع الإسلامى الأول وهو الجانب الأساسى .. أما عن الرقابة على كمية النقود فى التداول فلا يمكن الادعاء بأن حاجة المجتمع الإسلامى الأول قد استدعت هذا !! فلقد كانت النقود المتداولة إما ذهبية أو فضية فكانت الكميات المتاحة من هذين المعدنين النفيسين دائماً حاكمة لكمية النقود . ولم تنشأ حاجة إلى الرقابة على كمية النقود الا بعد أن اختفى معظم النقود الذهبية والفضية من التعامل وحل محلها نقوداً اصطلاحية تتحدد قيمتها وصلاحيتها بالكمية المصدرة منها بالمقارنة باحتياجات النشاط الاقتصادى . فلماذا يقحم الدكتور سعيد النجار مسألة ادارة كمية النقود على حياة المجتمع الإسلامى الأول؟ ان النظام النقدى شىء مرن يتحدد شكله بالمرحلة الحضارية والاقتصادية للمجتمع ولايمكن أن يقول قائل ان عدم وجود حاجة لادارة كمية النقود فى المجتمع الإسلامى الأول أو فى أى مجتمع آخر كان متماثلاً فى ظروفه يعنى عدم وجود النظام النقدى ! أما إذا أردنا أن نعرف قدرة الفكر الإسلامى على افراز مثل هذه الرقابة النقدية والتى ترتبط بسلامة النظام النقدى فلنراجع ماكتبه المقريزى ( ١٣٦٤ـ ١٤٤١م ) عن العلاقة بين كمية الفلوس ، النقود المسكوكة من المعادن الرخيصة وهى نقود بالاصطلاح عند فقهاء المسلمين ، والغلاء وضرورة العودة إلى نظام الذهب ( أو نظام المعدنين ) لتفادى هذه المشكلة . ومثل هذا الفكر الناضج الخاص بالنظام النقدى لم يتوصل

إليه أحد خارج العالم الإسلامى الا ربما بعد مايقرب من ثلاثة قرون أو أكثر بعد المقريزى . كما ذكر المقريزى أيضاً تدخل السلطة فى مصر فى بعض الحالات لادارة كمية الفلوس حتى يمكن تحقيق العدل فى المعاملات والحد من الغلاء . والقصد من ذكر هذا أن نبين قدرة الفكر الإسلامى على العطاء المتجدد كلما نشأت الحاجة إلى ذلك (١) .

عن القرض الأساسى الثانى الخاص بالمجتمع الإسلامى الأول وهو أنه لم يعرف شيئاً اسمه النظام المصرفى وهو عبارة عن مؤسسات مالية نشأت وترعرعت خلال القرون الثلاثة أو الأربعة الأخيرة وأصبحت حجر الزاوية فى النظام الاقتصادى المعاصر .. فهى كما يقول الدكتور سعيد النجار « تقوم بدور الوساطة بين المقرضين والمقترضين . تساعد الأولين على حماية مدخراتهم وتثميرها وتساعد الآخرين على تلبية الاحتياجات التمويلية لأنشطتهم الاقتصادية . بغير هذه المؤسسات لايصلح حال زراعة أو صناعة أو تجارة » .

ورداً على هذا نقول أنه من المؤكد أن المجتمع الإسلامى الأول لم يعرف هذه المؤسسات وكان مستحيلاً أن يعرفها كشكل مؤسسى حديث لأنها أتت كما يقول فى الثلاث قرون الأخيرة فقط .. ولكن الأهم من ذلك أن هذه المؤسسات لم تقم إلا على أكتاف المرابين فى العصور الوسطى ، وهم الذين حاربهم الإسلام فى عصره الأول حتى اختفوا كالجرذان ثم لم يعاودوا الظهور الا بعد ظهور معالم الوهن والضعف فى الأمة الإسلامية فى أواخر العصور الوسطى ثم فى القرون التالية لها خاصة فى القرنين الأخيرين . كيف يتصور الدكتور سعيد النجار أن وجود المؤسسة التى تمارس الربا يمكن أن يعد ميزة فى عصر من العصور ؟ أم كيف يتصور أن الوساطة بين المقرضين والمقترضين على أساس الربا يمكن أن

(١) انظر المقريزى « اغاثة الأمة بكشف الغمة » تحقيق عبدالنافع طليمات ، دار ابن الوليد ، حمص ، ١٩٥٦ .

يسمح به المجتمع الإسلامى الأول .

ولاشك أن الدكتور سعيد النجار بعلمه الغزير المعروف عنه يعرف أن أصحاب البنوك كانوا هم أنفسهم المرابين فى لومبارديا وصقلية والبندقية الذين حاربتهم الكنيسة بشدة حينما تمسكت بتعاليم العهد القديم والعهد الجديد وأن هؤلاء الصيارفة وكانوا معظمهم من اليهود كانوا قليلاً مايتعاملون بالفائدة فيما بينهم لاعتقادهم أنها ربا مؤكد وأن هذا محرم بين أبناء شعب الله المختار؟ أليس هؤلاء هم الذين أسسوا البنوك فيما بعد ؟ وألم تعدل اللوائح الكنسية والقوانين الوضعية فى القرن السادس عشر لتسمح بالتعامل بالفوائد على أنها ليست ربا الا إذا كانت باهظة؟ وأنه لفخر أن المجتمع الإسلامى الأول لم يعرف المؤسسات المصرفية التى تقوم بدور الوساطة الربوية وأنه لخزى مؤكد للمجتمع الإسلامى المعاصر أن يقبل هذه المؤسسات بلا أية محاولة لتغييرها والتخلص منها .

أما أنه « بغير هذه المؤسسات ( أى البنوك ) لايصلح حال زراعة أو صناعة أو تجارة » فلا أعتقد أبداً أن الدكتور سعيد النجار يقصد هذا حرفياً وإنما قاله على سبيل المبالغة اللفظية فى مقاله ذو الصبغة الصحفية . فمما لاشك فيه أن المجتمعات تقدمت زراعياً وتجارياً بلا بنوك وبلا فوائد خلال القرون السابقة لنشأتها .. نعم كانت هناك فرصة لمساهمة البنوك فى نمو النشاط التجارى خلال القرون السادس عشر إلى الثامن عشر ( العصر التجارى أو المركنتالى ) ولكن المفكرين الاقتصاديين كانوا يهاجمون بشدة أسعار الفائدة المرتفعة التى تكبدها التجار بسبب جشع أصحاب البنوك ( راجع ماكتب عن الربا والفائدة فى عصر التجاريين ) مما أعاق نشاط التجارة .. وانتعشت التجارة الخارجية فقط بعد تدفق الذهب بكميات كبيرة من القارة الأمريكية فزادت كمية النقود وانخفض سعر الفائدة رغماً عن أنف أصحاب البنوك !! أما خلال الثورة الصناعية فكان للبنوك

فعلاً دور فى تمويل وتنمية الصناعة خاصة فى انجلترا وفرنسا . ولكن التوسع الحقيقى فى النشاط الصناعى لم يحدث الا بعد نشأة أسواق رؤوس الأموال ونمو الشركات المساهمة مما اضطر البنوك إلى أخذ دور فى عمليات تسويق الأوراق المالية .. وكيف يقال أنه بدون بنوك وفوائد لايصلح نشاط زراعى أو صناعى أو تجارى ، أين دور العنصر البشرى فى مجال التنظيم والتجديد وأين دور اليد العاملة فى العمل المباشر؟ وأين دور المخترعين فى الاكتشافات العلمية وتطوير التقنية؟ أم أن كل شيء فى رأس المال النقدى الذى تتاجر به البنوك ؟ والحقيقة أن السؤال الذى يجب أن يطرح هو إلى أى مدى كان يمكن للعالم أن يتقدم أكثر مما هو عليه الآن لو لم يكن هناك مؤسسات تتعامل بالربا ؟ هذا هو السؤال الذى يستحق البحث والتحليل .

**بالنسبة للبديهية الثالثة** ، نقول نعم لم يعرف المجتمع الأول مؤسسة تدعى البنك المركزى . فهذه المؤسسة لم توجد الا لتنظيم المؤسسات المصرفية التى تتعامل بالفوائد وذلك بمراقبة نشاطها ومساعدتها « إذا نزلت بها نازلة » .. فكيف كان يمكن أن توجد بهذه الصفة فى المجتمع الإسلامى الأول ؟ وماقيل عن البنوك التى تتعامل بالفوائد سيعاد بالنسبة للبنك الذى ينظم نشاطها . أما إذا تكلمنا عن دور للبنك المركزى يرتبط بالسياسة النقدية التى تحقق مصلحة اقتصاد المجتمع الإسلامى المعاصر فهذا المجتمع فى أشد الحاجة إليه . وبهذه المناسبة فإن البنك المركزى بأسلحته التقليدية التى تعتمد على سعر الفائدة أساساً لم يعد أبداً بالشكل الملائم للبلدان النامية كما تقرر الدراسات الاقتصادية الأخيرة ، وسوف نتناول هذا فيما بعد (١) .

---

(١) سنذكر المراجع الخاصة بهذه النقطة حين نناقش أهمية سياسة سعر الفائدة ولكن انظر على سبيل المثال : M. Todaro, Economic Development, 5th edition, Longman, pp. 603 - 605.

وأخيراً فإن المجتمع الإسلامى الأول قد عرف بلاشك التراكم الرأسمالى على الأقل بالمفهوم التجارى الذى يعنى السعى نحو تنمية رؤوس ا لأموال الخاصة عن طريق نشاط التجارة ووفقاً لاحتياجاتها . ولكن ذلك المجتمع على سبيل التأكيد لم يعرف التراكم الرأسمالى بالمفهوم الذى ساد بعد الثورة الصناعية والذى يعنى بناء الطاقة الانتاجية الصناعية ( رأس المال الانتاجى ) والعمل على تنميتها بصفة مستمرة بتعبئة المدخرات واستثمارها . والتراكم الرأسمالى بهذا المفهوم لم يعرف قبل دخول الثورة الصناعية إلى حياة المجتمعات الغربية فى القرن الثامن عشر .. هذه مسلّمة . ولكن ليس هذا بيت القصيد .. ان الأمر الهام حقيقة هو هل سعر الفائدة يقوم بدور رئيسى فى تجميع مدخرات المجتمع وتوجيهها نحو شراء أو انتاج هذه العوامل المساعدة ( الآلات والأدوات والمعدات والمهمات والمبانى ) التى تكون جوهر التراكم الرأسمالى .. هل حقيقى أنه لاتوجد مشاكل من وراء نظام الفائدة فى تجميع المدخرات وتوجيهها إلى بناء رأس المال؟ هذا مانحتاج إلى فحصه بدقة .

ومن الواضح مما سبق أن الدكتور سعيد النجار يعى تماماً الإطار المذهبى الذى يتحرك من خلاله فهو يدافع بشدة عن نفس الأوضاع التى جند لها الاقتصاديون الرأسماليون عقولهم وأقلامهم .. لننظر الآن فى مسألة سعر الفائدة والدعوى بأهميته للمصلحة الاقتصادية .

فى مقال الدكتور سعيد النجار ثلاث فروض مفسرة لدور سعر الفائدة الحيوى ـ كما يقول ـ فى الحياة الاقتصادية وهى :

أولا : دور سعر الفائدة فى تجميع مدخرات المجتمع .

ثانيا : دور سعر الفائدة كمحدد للاستثمار ومن ثم فى توجيه الموارد التمويلية إلى أعلى المشروعات عائداً فى المجتمع .

ثالثا : دور سعر الفائدة كسلاح أساسى يعتمد عليه البنك المركزى فى رقابته على

البنوك التجارية وتحقيق أهداف السياسة النقدية وعلى وجه الخصوص مقاومة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار .

وهذه الفروض ليست من اجتهاد الدكتور سعيد النجار خاصة فهى معروفة ومذكورة تفصيلاً فى المؤلفات العربية فى اقتصاديات النقود والبنوك ، والتى تدرس للطلاب المسلمين فى الجامعات وتجرى لهم فيها اختبارات تنتهى بنجاح أو رسوب ، وهى منقولة برمتها من المؤلفات الأجنبية فى هذا التخصص . فالأساتذة العرب حين يتكلمون عنها ويتناقلونها ويتناقشون فيها إنما يمثلون امتداداً للفكر الغربى الرأسمالى ولكنه امتداد فى رأيى غير محمود علمياً لسببين أحدهما عقدى ـ سبق بيانه فى هذا البحث ـ والآخر اقتصادى وهو ماسوف نبينه فيما يلى .

## أولاً ـ دور سعر الفائدة فى تجميع مدخرات المجتمع :

هناك نقطة يجب توضيحها فى البداية تتمثل فى خلط مقصود ـ أحيانا وغير مقصود أحيانا أخرى ـ بين دور سعر الفائدة فى تحديد كمية مدخرات المجتمع ودور سعر الفائدة فى تجميع أو تعبئة مدخرات المجتمع . ففى إحدى العبارات يفهم أن سعر الفائدة محدد لكمية المدخرات ، حينما يقول « وتتوقف كمية المدخرات على سعر الفائدة الحقيقى » .. ( ص ٣٨ المقال ) ثم يتدارك فيكمل قائلاً « ليس معنى ذلك أن سعر الفائدة هو العامل الوحيد » . وفى موضع سابق يقول « والمهم أن نعرف أن سعر الفائدة يقوم بدور رئيسى فى تجميع مدخرات المجتمع » .. ( ص ٣٧ ) ..

والحقيقة أن النظرية الكلاسيكية (١) كانت تقرر أن سعر الفائدة هو العامل

---

(١) نسبة إلى المدرسة الكلاسيكية فى الاقتصاد والتى أسسها آدم سميث وتمتد من منتصف القرن ١٨ إلى منتصف القرن ١٩ وتبدأ المدرسة النيوكلاسيكية من بعد ذلك إلى وقت ظهور نظرية كينز فى بداية الثلاثينات .

المحدد لكمية المدخرات فى المجتمع . فحينما يرتفع سعر الفائدة يزيد الادخار والعكس بالعكس صحيح (ولذلك رسمت دالة الادخار موجبة الميل لسعر الفائدة) ويلاحظ أن هذا التحليل يفترض القبول الأخلاقى لمبدأ الفائدة والاستجابة السلوكية المرنة للتغيرات فى سعرها . ولقد تطورت هذه النظرية على يد النيوكلاسيكيين الذين قرروا أن سعر الفائدة يتحدد بعرض الأرصدة القابلة للاقراض Loanable - Funds والطلب عليها . ويتكون عرض هذه الأرصدة من المدخرات بالإضافة إلى الزيادة الصافية فى نقود الودائع لدى البنوك . ويلاحظ أن هذه النظرية لم تدعى أن سعر الفائدة محدد لمدخرات المجتمع اجمالاً وإنما هو محدد لكمية المدخرات التى يكون أصحابها على استعداد لاقراضها فى السوق النقدى . وهذا التحليل أفضل من التحليل الكلاسيكى حيث يحصر دور سعر الفائدة فقط وبدقة فى « تعبئة المدخرات المتاحة للاقراض من خلال السوق » . وبالإضافة فإن نظرية الأرصدة القابلة للاقراض أوضحت دور البنوك فى خلق نقود الودائع أو الائتمان المصرفى وهو الدور الخطير الذى لايعرفه الا المتخصصون فى الاقتصاد أو فى أعمال البنوك . ان البنوك مجتمعة تستطيع أن « تخلق نقوداً » بناء على ثقة الناس فيها ثم تقرضها بفائدة فتحقق أرباحاً ! تماماً كالساحر الماهر يخرج أرنباً من تحت قبعته (١) .

أما التطور الثانى فى النظرية فكان يخص مرونة عرض الأرصدة القابلة للاقراض لسعر الفائدة . فقد ساد الاعتقاد فى البداية أن عرض الأرصدة القابلة للاقراض مرن بالنسبة لسعر الفائدة ـ بمعنى أن عرض المدخرات (وصافى الزيادة فى نقود الودائع ) يستجيب للتغيرات فى سعر الفائدة دائماً بنسبة أكبر ( مثلا زاد سعر الفائدة بنسبة ٢ ٪ فيزداد عرض الأرصدة القابلة للاقراض بنسبة تزيد عن

(١) انظر أى مرجع فى اقتصاديات النقود والبنوك باللغة العربية أو الأجنبية ففيه شرح لكيفية خلق نقود الودائع لتعرف كيف أن النقود لاتقوم الا على الثقة وكيف أن خلقها لايستدعى بالضرورة اصدار أوراق نقدية من قبل السلطات الرسمية .

٢٪ ) . وهذا الرأى يعطى سعر الفائدة دوراً له أهميته فى تعبئة المدخرات من ضمن الأرصدة القابلة للاقراض . ثم ساد الاعتقاد بعد ذلك أن عرض الأرصدة القابلة للاقراض منخفض المرونة بالنسبة لسعر الفائدة مما يعنى التقليل من أهميته فى تجميع المدخرات .. ذلك لأنه كلما انخفضت مرونة عرض الأرصدة القابلة للاقراض لسعر الفائدة كلما كان يعنى هذا أن تأثيره فيها يقل.

هذه هى التطورات السابقة لظهور النظرية الكينزية والتى أدخلت الكثير من الشك فى دور سعر الفائدة سواء فى تحديد كمية المدخرات أو فى تجميع المدخرات القابلة للاقراض .

ثم جاءت النظرية الكينزية فأسقطت بالكلية أى فرض قائل بأن سعر الفائدة له دور فى تحديد كمية المدخرات فى المجتمع حيث أوضحت أن الادخار دالة موجبة للدخل القومى .. فالمجتمعات الأعلى دخلاً أكثر قدرة على الادخار تماماً كما هو الحال مع الأفراد .. ولقد أثبتت الأبحاث بالفعل أن الميل للاستهلاك مرتفع لدى الطبقات منخفضة الدخل مما يجعل الميل للادخار بالتالى منخفضاً (لاحظ أن النظرية تفرق بين الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك وللادخار)(١) .

ولذلك فالعائلات أو الأفراد ذوى الدخول المنخفضة لايستطيعون أن يدخروا إلا نسبة بسيطة من دخولهم ، فإذا انخفضت الدخول أكثر فإنهم لن يستطيعوا الادخار اطلاقاً . وفى حالات تصبح المدخرات سالبة لدى الطبقات الفقيرة .. بمعنى أنهم يطغون على مدخرات سابقة أو يتصرفون فى ثروات لهم أو يستدينون.وفى الاحصائيات الدولية مايثبت أن البلدان المتقدمة ذات الدخول

---

(١) انظر أى مرجع فى النظرية الاقتصادية الكلية أو فى اقتصاديات النقود . على سبيل المثال د . عبدالرحمن يسرى أحمد ، التحليل الاقتصادى ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٦٩ – ٧٣ .

المرتفعة أكثر مقدرة على الادخار من البلدان متوسطة الدخل وأن الأخيرة أكثر مقدرة على الادخار من الدول الفقيرة أو منخفضة الدخل (١) .

وهكذا تنقطع حجة الذين يدعون أن سعر الفائدة محدد لمدخرات المجتمع ، أن هذه تزيد بزيادة دخل المجتمع ، أى بزيادة النشاط الانتاجى للمجتمع وليس بزيادة سعر الفائدة . وهكذا يبقى لسعر الفائدة دور واحد يستطيع أن يدعيه المدافعون عنه ألا وهو دوره فى تعبئة مدخرات المجتمع . أى جذبها وتجميعها نحو الاستخدام الفعال لها .. ولكننا رأينا فيما سبق الانتقادات التى وجهت لنظرية الأرصدة القابلة للاقراض والتى تقرر أن عرض هذه الأرصدة قد يكون فعلاً قليل التأثر بسعر الفائدة والتغيرات فيه . ومع ذلك عادت المناقشات مرة أخرى لتدافع عن دور حيوى لسعر الفائدة فى تعبئة مدخرات المجتمع بفرضية جديدة وهى أنه السعر الحقيقى وليس النقدى الذى يلعب هذا الدور . ومعنى هذه الفرضية أن الشك فى دور سعر الفائدة لم يكن نتيجة قلة أهميته وإنما كان نتيجة خطأ تحليلى . فالعلاقة الدالية الصحيحة ليست بين السعر النقدى أو الاسمى للفائدة والمدخرات وإنما بين السعر الحقيقى للفائدة وهذه المدخرات . وسعر الفائدة الحقيقى كما هو معروف يساوى سعر الفائدة النقدى مطروحاً منه معدل التضخم – نسبة الارتفاع فى المستوى العام للأسعار . فمثلاً لو أن سعر الفائدة الجارى فى السوق ١٥ ٪ ومعدل التضخم فى نفس الفترة ١٠ ٪ فإن سعر الفائدة الحقيقى يساوى ٥ ٪ فقط .. وفرضية سعر الفائدة الحقيقى تعنى أن لدى الأفراد « وعى » بالنسبة للقيم الحقيقية وكيف تتغير وأن هذه هى الأهم. فهم مدركون عقلاً وبالممارسة العملية أن ارتفاع سعر الفائدة النقدى بنسبة معينة لايعنى شيئاً إذا كان المستوى العام للأسعار قد ارتفع بنفس النسبة فى نفس الفترة الزمنية .. وعلى

---

(١) انظر الاحصائيات الدولية التى تنشر سنوياً فى التقرير السنوى للتنمية الصادر عن البنك الدولى ( جدول احصائى رقم ٩ ) .

ذلك فإن قرار الادخار أو قرار إيداع المدخرات لدى البنوك أو غيرها من المؤسسات الادخارية يتوقف فى النظرية الجديدة على سعر الفائدة الحقيقى وليس النقدى ..

ولم يغفل المقال الذى بين أيدينا عن ذكر هذا التطور فى النظرية واظهار أهميته فى مجال الدفاع عن الدور الحيوى لسعر الفائدة . يقول الدكتور سعيد النجار « لايكفى أن تكون الفائدة مساوية لمعدل التضخم فإن ذلك يمثل الحد الأدنى وهو مايسميه الاقتصاديون العنصر النقدى فى سعر الفائدة . ولكن بالإضافة إلى العنصر النقدى فإن سعر الفائدة ينبغى أن يتضمن مايسميه الاقتصاديون العنصر الحقيقى وهو سعر الفائدة الذى كان يسود لو أن أسعار السلع والخدمات كانت ثابتة ثبوتاً مطلقاً من سنة إلى أخرى . ويتحدد سعر الفائدة فى هذه الحالة بالمستوى الذى يحقق التعادل بين عرض المدخرات والطلب عليها. هذه التفرقة بين العنصر النقدى والعنصر الحقيقى لسعر الفائدة تكمن وراء التمييز بين مايسمى بالسعر الاسمى والسعر الحقيقى للفائدة .. هذا السعر الحقيقى هو المؤثر فى عرض المدخرات والطلب عليها » (ص ٣٨ ـ مرجع المقال ) . ويؤكد هذا مرة أخرى بعد سطور يقول « وتتوقف كمية المدخرات على سعر الفائدة الحقيقى ، ليس معنى ذلك أن سعر الفائدة هو العامل الوحيد » (١) .

---

(١) يقول الدكتور النجار فى نفس العبارة « ولم يكن للمدخرات دور يذكر فى المجتمع الإسلامى الأول » ؟ .. فإذا كان يعنى بالمجتمع الإسلامى الأول عصر الرسالة والخلفاء الراشدين فقد كانت التجارة هى النشاط الرئيسى داخلياً وخارجياً وكان للتجار رؤوس أموالهم . قال تعالى فى آية الربا فى سورة البقرة ﴿ **فلكم رؤوس أموالكم لاتظلمون ولاتظلمون** ﴾ وكان التجار يقترضون فمم تكونت رؤوس الأموال ومن أين جاءت القروض ؟ كيف لم يكن للمدخرات دور يذكر؟ أما ان كان المجتمع الإسلامى الأول ممتداً إلى العصر الأموى فإن كتب التاريخ والموسوعات العلمية العالمية لاتستطيع أن تنكر تطورات النشاط التجارى والاقتصادى الهائلة للدولة الإسلامية فهل يتصور أن هذه التطورات كانت تتم من غير آلية الادخار والاستثمار أم هل من الضرورى أن يكون هناك معاملات بالربا حتى يتكون الادخار والاستثمار ؟؟ .

وبالرغم من أن هذا الفرض لقى نوع من القبول والتأييد فى الدراسات الخاصة بالبلدان المتقدمة إلا أن نفس الأمر لم يتوفر له فى الدراسات الاختبارية الخاصة بالبلدان النامية فمن بين تسع دراسات أجريت عن بلدان نامية مختارة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لاختبار فرضية العلاقة القوية بين سعر الفائدة الحقيقى ومدخرات المجتمع أثبتت واحدة منها فقط ( دراسة Fry 1987 ) صحة هذه العلاقة . أما الثمان دراسات الأخرى فقد أظهرت أن سعر الفائدة الحقيقى إما عديم التأثير أو ذو تأثير ضعيف جداً فى مدخرات المجتمع وذلك فيما عدا حالات محدودة من البلدان . وسيجد القارىء بياناً مختصراً عن هذه الدراسات التسع جاء فى مقال G. Arrieta 1988 (١).

ويشير G.Arrieta إلى أن اختبارات فرضية العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقى ومدخرات المجتمع قد :

١ ـ واجهت قيوداً ضخمة بسبب عدم توافر بيانات كافية أو بسبب عدم دقة البيانات فى عديد من حالات البلدان النامية .

٢ ـ أن هناك اختلافات منهجية فى تحديد أشكال العلاقات الدالية وطرق الاختبار للفرضية المطروحة ، كما أن هذه الطرق نفسها محل جدل كبير بين الاقتصاديين .

٣ ـ فى ضوء ماسبق فإن صاحب الدراسة G.Arrieta يرى أن فرضية قوة العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقى ومدخرات المجتمع مازالت فى حاجة إلى مزيد من الاختبار .

---

(١) انظر : World Development, Vol. 16. No. 5. pp 589 - 605, 1988, pergamon press, G. Britain. G.G. Arrieta, Interest rates, Savings and Growth in LDCs: An Assessment of Recent Empirical Research "

ويلاحظ أنه ثبت من دراسات أخرى سابقة عدم وجود علاقة مباشرة بين سعر الفائدة الحقيقى والادخار منها دراسات Chandavarkar 1971, Mikesell and Zinser 1972, Brown 1973 . (١)

**والتعقيب الوحيد الذى يمكن أن نقوله أن : نتائج الدراسات التى تمت إلى الآن أثبتت ضعف أو انعدام العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقى ومدخرات المجتمع . وأقصى مايمكن قوله بناء على تقارير الاقتصاديين المهتمين بالدراسات الاختبارية هو أن العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقى والمدخرات مازالت إلى الآن مجرد فرضية قابلة للرفض أو القبول .** فكيف يمكن للبعض ادعاء دور حيوى وخطير لسعر الفائدة بالنسبة للمدخرات ، ان دوره فى تحديد كمية المدخرات لم يعد مذكوراً بعد ظهور نظرية كينز أما دوره فى تعبئة المدخرات فى معظم البلدان النامية [ وبلداننا الإسلامية بلدان نامية ] . فهو اما لاقيمة له أو أنه محل شك لم يؤيده الواقع ولم يرفضه بعد .. فكيف يمكن أن نهدد بالخراب الاقتصادى ان لم نعطى سعر الفائدة أهمية فى حياتنا الاقتصادية ؟ .

**ثانيا ـ دور سعر الفائدة فى استبعاد المشروعات التى لايغطى مستوى العائد فيها سعر الفائدة وتوجيه المدخرات المتاحة إلى أعلى المشروعات عائداً .**

يشرح الدكتور سعيد النجار هذا الدور بأسلوب سلس فيقول : « هنا أيضاً يلعب سعر الفائدة دوراً هاماً فى توجيه المدخرات المتاحة إلى أعلى المشروعات عائداً أى أكثرها انتاجية . لبيان ذلك تصور أن كل المشروعات التى تسعى

---

(١) D. Khatkhate, Assessing the impact of Interest Rates in LDCs ", World Development , Vol. 16, No 5, pp. 577 - 588, Pergamon press, G. Britain.

للحصول على تمويل مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب مستوى العائد على رأس المال المستثمر فيها بحيث يكون أعلاها عائداً فى رأس القائمة ويليه الأقل فالأقل إلى أن تصل إلى أدنى المشروعات عائداً . طبيعى أن المشروعات ذات العائد المرتفع أقدر من غيرها على دفع الفائدة المطلوبة منها . ومن ثم فإن القروض تتجه نحو المشروعات التى يكون معدل العائد فيها أعلى من سعر الفائدة . أما المشروعات ذات العائد المنخفض أى التى يقل مستوى العائد فيها عن سعر الفائدة فإنها لاتستطيع القيام بخدمة الدين ولاتقوى على مزاحمة المشروعات الأخرى فى الحصول على قروض من النظام المصرفى . وهكذا تتجه المدخرات نحو أعلى المشروعات عائداً أى أكثرها انتاجية . ويقوم سعر الفائدة بدور الفرازة التى تستبعد المشروعات الفاسدة وتستبقى فقط تلك المشروعات التى تضمن الاستغلال الأمثل للمدخرات المتاحة » ( ص ٣٩ ـ المقال ) .

هذا هو التصوير الدقيق لما يسمى بدور سعر الفائدة فى تحديد الاستثمار وتوجيه موارد المجتمع نحو الاستخدام الأمثل ، تصوير دقيق كما هو فى النظرية لو تحقق فى الحياة الواقعية لأثبت أن سعر الفائدة له بعض النفع ، مع ملاحظة أن هذا حتى ان ثبت صحته لن يدخل الفائدة فى دائرة الحلال ، لأن الحلال ما أحل الله والحرام ماحرمه (١) .

---

(١) كل مافى الأمر أن هذه المناقشة إذا ثبت صحتها قد تثير فى نفس المؤمن شيئا ! إذ يجد أن لصفة نفع متوقع من شىء محرم ؟ ولكن المؤمن سرعان مايقرأ عن الخمر ، وهى لاتختلف عن الربا فى أن كلاهما من الكبائر ، قوله تعالى ﴿ ويسئلونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما ﴾ (٢١٩ – البقرة ) وحينئذ تهدأ نفس المؤمن حين يصل إلى الحقيقة .. قد يكون هناك نفع من حرام ولكن الاثم أو الضرر الناشىء منه أكبر ، فما هو مقدار النفع الخالص أو الصافى انه سالب وليس موجب . على أية حال سوف نرى فى بلداننا النامية (الإسلامية) أن سعر الفائدة لايقوم بأى دور له أهميته فى توجيه المدخرات نحو الاستخدام الأمثل لها ، بل أنه أحد العوامل التى تسبب « اختلالات » مستمرة فى هذا المجال ، بمعنى أنه حتى لو توقعنا منه نفع فإن ضرره أكبر .

ان المناقشة السابقة تعتمد أساساً على نظرية الكفاءة الحدية للاستثمار لكينز، والتى تقرر أن قرار الاستثمار لدى المشروع يتخذ بناء على مقارنة معدل العائد الصافى المتوقع من الاستثمار خلال السنوات المقدرة له بسعر الفائدة . وأطلق كينز على هذا المعدل مصطلح ا لكفاءة الحدية لرأس المال وبين كيفية حسابها(١) . وبناء على هذه النظرية فلن يقدم أى مشروع على الاقتراض الا إذا كان متوقعاً لعائد من استثمار على مدى سنوات استخدامه ( الكفاءة الحدية لرأس المال ) يغطى أو يزيد على تكلفة الاقراض ( سعر الفائدة ) . ولقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة تبعاً لبعض الدراسات التطبيقية فى مجال اختبار صحتها . ففى الخمسينات قامت مجموعة من الدارسين من جامعة اكسفورد بانجلترا ، وأخرى من هارفارد بالولايات المتحدة ، باستقصاء آراء مجموعة من رجال الأعمال فوجد أن سعر الفائدة لايعتبر من العوامل الحاسمة التى تدخل فى تقديراتهم عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية . ولقد شكك فى نتائج هذه الدراسات عدد من رجال الاقتصاد مدعين أن هذه النتائج بنيت على اجابات رجال أعمال فى « عينات » غير معبرة عن الرأى العام لرجال الأعمال فى المجتمع (٢) . وهكذا شأن من كانوا يدافعون عن نظرية كينز ولايعتقدون بامكانية وجود أى

---

(١) من الممكن الاطلاع على أى مرجع فى أصول الاقتصاد ، وثمة تفرقة بين الكفاءة الحدية للاستثمار والكفاءة الحدية لرأس المال وهى غير هامة الا لقارىء متخصص .

(٢) انظر مثلاً د. جمال الدين سعيد ، النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية، دار الجيل ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٢٧٥ - ٢٨٠ - « العينة » Sample تحتوى عادة على مجموعة حالات فردية مختارة لتعبر عن جميع الحالات . وليس من الضرورى أبداً أن تكون عدد الحالات الفردية التى تحتويها العينة كثيرة حتى تكون ممثلة بدقة للحالة العامة . ومعظم الاعتراضات التى أثيرت على الدراسات التى قامت بها مجموعة اكسفورد أو مجموعة هارفارد كانت بسبب الشكوك التى أثيرت بالنسبة لحجم العينات التى اختيرت لفحص آراء رجال الأعمال بالنسبة للعلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة .

خلل أو نقص فيها أو فى أجزاء منها . ومع ذلك فإن ثمة أسباب منطقية ذكرت لتفسير عدم وجود علاقة قوية بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، منها أن الكفاءة الحدية لرأس المال عادة ماتكون مرتفعة بشكل كبير فى ظروف الرواج نظراً لتوقعات الأرباح المرتفعة هذا بينما أن سعر الفائدة قد لايرتفع أبداً بنفس الدرجة لأن عدداً من العوامل تحكم تغيراته تبعاً لسياسة البنك المركزى . أما فى ظروف الكساد فإن الكفاءة الحدية لرأس المال تنخفض جداً بسبب توقعات الأرباح المنخفضة أو احتمالات الخسارة، هذا بينما أن سعر الفائدة قد لاينخفض إلا قليلاً (مرة أخرى محكوماً بسياسة البنك المركزى) .. ولذلك فإنه سواء فى ظروف الرواج أو ظروف الكساد التى تتتابع على اقتصادات السوق الحر نجد المقارنة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة غير ذات أهمية كبيرة مثلما افترضت النظرية .

وأظهر تقرير Lord Radcliff الذى تم انجازه فى بريطانيا فى آخر عقد الخمسينات أن المشروعات الكبيرة لا تأبه بالتغيرات فى سعر الفائدة حين تتخذ قراراتها الاستثمارية لأنها عادة ماتقوم بتمويل مشروعاتها ذاتياً من الاحتياطيات المتراكمة من الأرباح غير الموزعة ، أما المشروعات المتوسطة والصغيرة ـ وخاصة الأخيرة ـ فإنها تأخذ فى الحسبان أسعار الفائدة عندما تشرع فى القيام باستثمارات لها ..

ولكن التساؤلات التى أثيرت بعد ذلك : هل فى مصلحة الاقتصاد أن يؤثر سعر الفائدة فى القرارات الاستثمارية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ؟ هل يعنى هذا التأثير أن سعر الفائدة ذو أهمية حيوية فى توجيه موارد المجتمع نحو الاستخدام الأمثل ؟ أليس من الممكن أن تكون بعض استثمارات المشروعات المتوسطة أو الصغيرة التى يؤثر فيها سعر الفائدة أكثر انتاجية من استثمارات المشروعات الكبيرة التى تمر من خارج آلية سعر الفائدة ؟ .

جانب آخر من المناقشات حول سعر الفائدة ودوره فى توجيه الموارد إلى الاستثمارات الأكثر انتاجية فى المجتمع تركز حول التدقيق فى هذا السعر نفسه .. هل هو سعر توازنى يعبر بدقة عن عرض الموارد التمويلية النادرة فى المجتمع والطلب عليها أم لا ؟ ذلك لأنه إذا كان سعر الفائدة الجارى لايعبر عن السعر التوازنى فإنه بداهة لن يكون فاعلاً فى توجيه الموارد التمويلية إلى استخداماتها المثلى .. هذه المناقشة بالرغم من أهميتها للبلدان المتقدمة والنامية على السواء إلا أنها كانت أكثر أهمية للأخيرة نظراً للاختلالات القائمة فيها بالنسبة لأسعار عناصر الانتاج عموماً . وفى هذا المجال ظهرت نظرية القانون الحديدى Iron law لسعر الفائدة (١) وقد عبر عنها بدقة Claudio Gonazliz - Vega ) ( 1976 . ونقطة البداية فى هذا القانون تتمثل فى أن أسعار الفائدة تتحدد نظرياً بعرض الأرصدة القابلة للاقراض والطلب عليها ( النظرية النيوكلاسيكية وقد سبق الإشارة إليها ) . وحينما تتدخل السلطات النقدية بفرض سعر فائدة يقل عن السعر التوازنى ( الذى يتساوى عنده الطلب على الأرصدة القابلة للاقراض مع عرضها ) فإن هذا السعر سوف يشجع على زيادة الطلب على الأرصدة القابلة للاقراض بينما يحدث العكس بالنسبة لعرضها . وهكذا يتكون طلب زائد ex-cess demand ، بمعنى أنه لايمكن اعطاء قروض لكل من يطلب الاقتراض عند سعر الفائدة الذى يقل عن السعر التوازنى.

ويقرر القانون الحديدى المرتبط بتقييد سعر الفائدة أن البنوك فى ظل هذه الظروف سوف تتجه إلى التخلى عن اقراض صغار العملاء وتفضيل الكبار الذين يتعاقدون على قروض كبيرة . والسبب هو أن البنك يتحمل تكلفة ثابتة بالنسبة لأى قرض ومن ثم فإن هذه التكلفة سوف تكون مرتفعة بالنسبة للقرض الصغير بالمقارنة بالقرض الكبير . وفى حالة عدم وجود قيد على سعر الفائـــدة ( حينما

(١) انظر World Bank, World Development Report 1987 .

يتحدد بقوى الطلب والعرض الحرة ) فان البنك يستطيع أن يتفادى أثر التكلفة الثابتة على القروض الصغيرة بتحريك سعر الفائدة لأعلى حتى يحافظ ربحيته النسبية فيها . أما حينما تفرض القيود المشددة على سعر الفائدة عند مستوى أقل من المستوى التوازنى فإن البنوك حفاظاً على ربحيتها النسبية تعمل على تكبد أقل تكاليف ممكنة فى عمليات الاقراض وذلك بتفضيل القروض الكبيرة .. فهل ترتبط القروض الكبيرة دائماً بالمشروعات الأكثر انتاجية فى المجتمع ؟ لايستطيع أحد أن يدعى هذا .

ولقد استمرت سياسة تقييد أسعار الفائدة طويلاً دون تعديل إلى بداية برامج الاصلاح النقدى فى البلدان النامية فى أواخر الثمانينات . وإلى الآن بالرغم من برامج الاصلاح النقدى مازالت بلداناً نامية عديدة تمارس سياسات مقيدة لأسعار الفائدة وذلك لأسباب عديدة تدخل فى مجال السياسات الاقتصادية الكلية . ويجب أن يكون مفهوماً أننا نعرض هذه المسألة كمراقبين ومعتبين فقط حيث أن قضية الفائدة برمتها مرفوضة اسلامياً . وإنما القصد هو اظهار تخبط وفشل السلاح المسمى بسعر الفائدة فى توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر انتاجية .. وفى إطار تقييد سعر الفائدة وعدم تعبيره عما يسمى بسعر التوازنى لم يقتصر الأمر على تفضيل كبار العملاء على صغارهم فقط بل تعدى ذلك بكثير . لقد فضلت شركات القطاع المملوك للحكومة على شركات القطاع الخاص ، طوال الستينات والسبعينات وجزء كبير من الثمانينات ، من خلال قروض كبيرة بفوائد منخفضة . هذا بينما كان معروفاً حينذاك ـ وأصبح ثابتاً ومؤكداً فيما بعد ـ ان هذه الشركات المملوكة للحكومات كانت تعانى من انخفاض فى الانتاجية وتحقق خسائر سنة تلو أخرى . كذلك أجبرت حكومات كثيرة البنوك على الاستثمار فى سندات حكومية منخفضة العائد (١) .

---

(١) انظر World Development Report, W.B staff Report, No 6710, April 1987. p 7. 5 .

يقول أحد تقارير البنك الدولى أن ادارة أسعار الفائدة مع السياسات الائتمانية الانتقائية ( أى تشجيع تمويل مشروعات أو قطاعات معينة عن طريق البنوك ) قد تخدم أغراضاً معينة ولكنها اجمالاً كانت ذات تأثير سيء سواء على المدخرين أو المقرضين أو المقترضين ... لقد أدت هذه السياسات إلى خفض كفاءة الاستثمار .... إلى خفض المدخرات إلى حد المنع فى البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة .. وإلى اساءة استخدام الموارد التمويلية (١).

أين إذاً الاستخدام الكفؤ للموارد ، سيقال من المدافعين عن سعر الفائدة أنها الظروف المحيطة به التى تسيء استخدامه ولاشك أن هذا القول فيه شيء من الصحة ولكن إلى أى مدى يساهم نظام الفائدة فى خلق هذه الظروف؟ أن سعر الفائدة سلاح ضعيف ويستغل دائماً لصالح الأكثر ثراءً أو الأكثر نفوذاً فى المجتمع فمن الطبيعى أن تتبعه مصائب .

وفى اطار المناقشات التى دارت فى السبعينات والثمانينات بشكل خاص عن سعر الفائدة المقيد والمدار ومانشأ عنه من اختلالات ، اعتقد المدافعون عن هذا السلاح النقدى الحيوى ( كما يدعون ) من رجال البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أن الحل الأمثل يتمثل فى سياسات تحرير سعر الفائدة إلى أن يصير هذا موجباً .. أى إلى أن يرتفع السعر الجارى فوق معدل التضخم فيصبح سعر الفائدة الحقيقى موجباً . لم يحاول أحد من رجال البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى أو غيرهم من المدافعين عن سياسات الفائدة أن يتبينوا حجم العوامل الهيكلية المؤثرة فى استخدامات الموارد المالية وعناصر الانتاج داخل البلدان النامية واتجهوا مرة أخرى إلى القشرة النقدية الخارجية وإلى استخدام سلاح سعر الفائدة الذى لم تثبت صلاحيته من قبل . أنها تجارب الواحدة تلو الأخرى لأجل اثبات نجاح

(١) المرجع السابق pp. 7. 5 - 7. 6

السياسات المرتبطة بتجارة النقود ليس إلا..

وكما رأينا من قبل فإن نتائج الدراسات الخاصة بعلاقة سعر الفائدة الحقيقى على المدخرات أثبتت ضعف هذه العلاقة ، كذلك فإن أهمية سعر الفائدة الحقيقى بالنسبة للاستثمار أمر مشكوك فى صحته إلى الآن خاصة البلدان النامية.

لقد كان لتحرير أسعار الفائدة وتركها تأخذ مستويات ترتفع فيه فوق المعدل الجارى للتضخم دور فى كساد أوائل الثمانينات الذى اجتاح العالم المتقدم وانتقل إلى البلدان النامية .. ان المشروعات الضخمة التى تمول نفسها ذاتياً لم تتأثر بارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية .. أما المشروعات المتوسطة ـ دع الصغيرة جانباً ـ فقد تعرضت استثماراتها للنقص حيث زادت تكلفة الاقتراض بالنسبة لها وأصبح هناك شك فى امكانية تغطية هذه التكلفة بما تتوقعه من أرباح . بالإضافة إلى ذلك لوحظ أن مشروعات كثيرة أقبلت على شراء سندات بفائدة حيث وجدتها أكثر ربحية لها (١) .

وفى الغرب يطلقون على الذين يكتسبون الدخول عن طريق السندات ذات الفوائد لفظة الشركاء النائمون Sleeping Parteners .. فهم لايفعلون شيئا سوى أنهم يشترون هذه الأصول المالية وينتظرون عائداً مضموناً سواء ربحت الهيئات أو الشركات ا لمصدرة للسندات أو لم تربح .. هذه هى إحدى المصائب الأخرى لنظام الربا ! وفى تقرير Radcliff الذى صدر منذ أكثر من خمس وثلاثين عاماً فى انجلترا قيل أن زيادة نسبة الشركاء النائمون تؤثر سلباً فى عملية النمو الاقتصادى .

---

(١) انظر مثلاً : Lipsey, Courant, Purvis and Stiener, Economics, Harper - Collins, 1993 ( 10 th edition) p 309 .

أما فى البلدان النامية فإن المظهر الأخير منتشر بصورة أكبر ، ففى مصر مثلاً أدت سياسة التحرير النقدى فى بداية التسعينات ( ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ) إلى ارتفاع كبير فى أسعار الفائدة حتى وصلت إلى ١٨ ٪ و ٢٠ ٪ على الودائع بالجنيه المصرى وأذون الخزانة ( وإلى نحو ٢٢ ٪ فى بعض حالات الأخيرة ) وكان هذا يفوق معدلات التضخم (١٣ ٪ ـ ١٤ ٪ ) فأقبل الأفراد على ايداع أرصدة متزايدة فى البنوك وشراء أذون خزانة . أما عن حجم النشاط الاستثمارى فقد أصيب بحالة شديدة من الركود (١) . وظل الوضع سيئاً إلى أن تغير اتجاه أسعار الفائدة مرة أخرى إلى أسفل فى ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ .. وهكذا التناقض فى سياسة أسعار الفائدة .. فى الحالات التى يمكن أن تؤدى فيها هذه إلى رفع الأرصدة المتاحة للاقراض يحدث العكس بالنسبة للاستثمار . ذلك لأنه إذا ارتفعت الفوائد المدينة على ودائع الأفراد لدى البنوك وأصبحت تفوق معدلات التضخم الجارية فإنه لابد من ناحية أخرى أن ترتفع أيضاً الفوائد الدائنة على القروض ـ وغالباً بنسبة أكبر ـ حتى تربح البنوك . وهنا يصبح الحافز على الاقتراض لأجل الاستثمار الانتاجى ضعيفاً . فالمخاطرة تزيد بلا شك حينما ترتفع تكلفة الاقتراض بهذا الشكل وانتاجية المشروعات المقترضة يجب أن ترتفع بنسبة أكبر .. وحينما لايكون هذا ممكناً يتحول عدد أكبر من الأفراد وأصحاب الأعمال إلى شركاء نائمون يريدون دخلاً بدون مخاطرة عن طريق شراء السندات الادخارية والشهادات الاستثمارية وأذون الخزانة أو عن طريق الودائع الآجلة فى المصارف ..

والواقع أن عمليات التحرير النقدى فى البلدان النامية والتى أدت إلى ارتفاع

---

(١) انظر : د. عبدالرحمن يسرى أحمد ، قضايا اقتصادية مصرية معاصرة ، ص ١٦٦ – ١٦٧ ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٥ . ويلاحظ أن جانباً معتبراً من هذه الأرصدة كان عبارة عن ودائع محولة من العاملين المصريين بالخليج أجبرتهم ظروف حرب الخليج وشجعتهم سياسة الفائدة وسياسة الصرف الأجنبى معاً .

أسعار الفائدة الحقيقية وقيل أنها كانت مهيئة لتوجيه الموارد إلى أفضل استخداماتها الانتاجية لم تحقق أى شيء من هذا (١) .. فالعقبات الهيكلية التى تقف أمام استخدام الموارد التمويلية وعناصر الانتاج فى البلدان النامية كثيرة وكان ينبغى مواجهتها هى مباشرة بدلاً من الثرثرة حول السلاح السحرى المسمى بسعر الفائدة والذى لم يتحقق من وراءه أى شيء سوى سوء استخدام الموارد سواء حينما كان سالباً ( أى أقل من معدل التضخم ) أو موجباً (فوق معدل التضخم) .

دعنا نستكشف المزيد عن نظام الفائدة الزائف الذى يعرقل أكثر مما يساعد فى توجيه الموارد إلى الاستخدامات الأكثر انتاجية فى الدول النامية ، ومن ثم يتسبب فى إعاقة عملية التنمية .

ان من الحقائق التى ينبغى القاء مزيد من الضوء عليها أن نظام الاقتراض بالفائدة من البنوك لايتيح لصغار المشروعات أو لرجال الأعمال الصغار أو الجدد الحصول على التمويل الضرورى لاستثماراتهم ، فالاقتراض من البنوك يمر باجراءات معينة ويخضع لفحوصات دقيقة حتى تتأكد البنوك من أن المقترض قادر على رد مايحصل عليه بالإضافة إلى الفائدة . وبالطبع فإن جميع أصحاب الأموال سوف يثنون ثناء حاراً على مثل هذه الاجراءات التى تصاحب منح القروض لأنها تحمى أموالهم .. ولكن هذه الاجراءات والفحوصات التى تتخذها البنوك تجاه المقترضين لاتعتمد على معايير اقتصادية لاختيار المشروع الأكثر انتاجية بقدر ماتعتمد على المعايير المالية البحتة التى تهتم بالتأكد من ملاءة العميل Credit worthiness . فالعملاء المعروفين بأنهم أصحاب ثروات أو أصحاب مشروعات

---

(١) انظر M. Todaro مرجع سابق ، pp. 600 - 602

وانظر أيضاً نوع المشكلات التى نجمت عن التحرير النقدى فى شيلى فى تقرير البنك الدولى السنوى عن التنمية ، ١٩٨٧ ، النسخة الانجليزية ، ص ١٢٠ .

كبيرة يحصلون على كافة التسهيلات الائتمانية ومايحتاجونه من قروض حتى لو كانت مشروعاتهم الاستثمارية عديمة أو قليلة الجدوى بالنسبة للمجتمع . أما صغار العملاء الذين لايمتلكون ثروات ذات أهمية فى نظر البنوك فإنهم لن يحصلوا على التمويل الذى يريدونه لمشروعاتهم حتى لو تقدموا بأفضل المشروعات وأعلاها انتاجية بالنسبة للمجتمع .. وهكذا نجد الكبار الأغنياء يحصلون على تسهيلات ضخمة لاستيراد سلع استهلاكية من الخارج والمساهمة فى مزيد من مشاكل ميزان المدفوعات . وأحياناً أخرى يحصل هؤلاء الكبار على قروض سهلة بزعم القيام بمشروعات ولكنهم يقومون بتحويل ماحصلوا عليه إلى ودائع بعملات أجنبية فى الخارج ( أو فى الداخل ) ليحققوا دخولاً طائلة من الفروق بين الفوائد التى يدفعونها للبنوك المقرضة وتلك التى يحصلون عليها من البنوك الأخرى التى يضعون فيها « ودائعهم » . ولايمكن اعفاء النظام القائم على الاقراض بفائدة من مسئولية هذه التصرفات لأن هذا النظام قائم على تفضيل أصحاب الثروات وأصحاب الحسابات المصرفية الضخمة دون التفات حقيقى إلى مسألة المشروعات الأعلى انتاجية التى يتقدم العملاء بطلبات تمويل لها .

ولن نزعم أن جميع قروض البنوك تذهب لعملاء كبار ليقوموا بالاستفادة منها على النحو الذى يشبع فقط غريزة تكوين الثروة بغض النظر عن الكيفية التى يتم بها ذلك ، انتاجية أو غير انتاجية . فلاشك أن هناك جانب من العملاء الكبار للبنوك فى الدول النامية من أصحاب المشروعات الانتاجية المثمرة التى تساهم حقيقة فى عملية التنمية الاقتصادية ، ولكن هذا لاينفى الخلل الرئيسى الذى نتكلم عنه بالنسبة لعملية توزيع الموارد التمويلية .

يقول Todaro وهو أحد كتاب التنمية الاقتصادية المعروفين :

"Most important, the commercial banking system of many LDCs restricts its activities almost exclusively to

rationing scarce loanable funds to creditworthy medium - and large - scale enterprises in the modern manufacturing. Small farmers and indigenous small scale entrepreneurs and traders in both formal and informal manufacturing and service sectors must normally seek finance elsewhere - sometimes from family members and relatives , but

more typically from local money lenders and loan sharks who charge exorbitant rates of interest " (١)

ومجمل العبارة تتضمن المعنى الجوهرى وهو استقرار سياسة الاقراض على قاعدة الملاءة المالية والتى يرى Todaro أنها تؤدى إلى تفضيل « المشروعات الكبيرة الحجم والمتوسطة » العاملة فى النشاط الصناعى الحديث ، وهى ظاهرة موجودة فى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية السريعة النمو ولكن ليست فى البلدان النامية الأخرى بصفة عامة .

ثم يقول « أما صغار المزارعين والمواطنين من صغار المنظمين والتجار فى قطاعات الصناعة والخدمات الرسمية وغير الرسمية فإن عليهم أن يبحثوا عادة عن التمويل من مصادر أخرى غير البنوك .. وكثيراً مايحصل هؤلاء الأخيرين على تمويلهم من تجار النقود المحليين وحيتان التسليف الذين يفرضون فوائد باهظة على القروض .

---

(١) M. p. Todaro, Economic Development, 5 th edition Longman, 1994, p. 601 .

انظر أيضاً ص 607 حيث يقول ان قيام بنوك التنمية لم يحل مشكلة المشروعات الصغيرة مرة أخرى لاعتبارات تكلفة الاقراض .

وربما يزعم البعض أن المزارعين وصغار رجال الأعمال أو المشروعات الصغيرة أقل استحقاقاً للاقراض ـ على أساس الانتاجية ـ من المشروعات الصناعية الكبيرة ومتوسطة الحجم فى المدن .. ولكن هذا ليس صحيحاً بالضرورة. فالدراسات الحديثة التى أجريت عن النشاط الزراعى فى عديد من البلدان النامية أثبتت أن هذا النشاط يمكن أن يكون مصدراً هاماً للنمو الاقتصادى إذا أحسن توجيه وتنظيم المزارعين فى مجالات الانتاج التى تدر عوائد أكبر محلياً أو فى الأسواق الخارجية . كذلك فى عدد من الدراسات الخاصة بالصناعات الصغيرة وجد أن هذه تمثل نسبة معتبرة من حجم النشاط خارج القطاع الأولى تصل إلى نحو ٣٥٪ فى حالات عديدة فى أفريقيا وآسيا.. وأن هذه الصناعات تتميز أحياناً بانتاجية مرتفعة نسبياً والبعض منها ينتج سلعاً متميزة يمكن تصديرها إلى الخارج بمساعدة هيئات تسويق متخصصة كما أن البعض الآخر يمكنه المساهمة فى تغذية الصناعات ا لكبيرة ببعض احتياجاتها بتكلفة منخفضة نسبياً ..

ومع كل هذه الميزات للصناعات الصغيرة والتى استغلت وجودها فى الماضى دولة كاليابان فحققت نمواً جعلها تقف الآن فى مقدمة الدول المتقدمة، نجد هذه الصناعات الصغيرة وأصحابها فى البلدان النامية يقفون فى آخر سلم الاقراض المصرفى لا لشىء إلا لأنهم غير مليئين مالياً وقد لايستطيعون سداد الفوائد فى أوقاتها أو سداد القروض . كل هذا مما يثبت أن الفائدة معيار عام يعمى عن كل شىء الا عن مصلحة صاحب المال والبنوك تشرف بدقة على تطبيق هذا المعيار !.

وفى دراسة أجريت بواسطة احدى المؤسسات الدولية قدر حجم القروض التى حصلت عليها المشروعات الصغيرة من البنوك المتعاملة بنظام الفوائد بما لايتجاوز ١٪ من الاحتياجات التمويلية لهذه المشروعات (١)! وقد تسببت هذه المشكلة

---

(١) انظر World Bank, World Development Report No. 6710, April 1987, p. 719.

التمويلية العويصة ـ ومازالت تتسبب ـ فى اتجاه أصحاب الأعمال الصغيرة إلى الاقتراض بفوائد باهظة ( ربا وفقاً للتعريف المعمول به حتى الآن فى العالم الغربى ) تصل أحياناً إلى أكثر من ١٠٠٠ ٪ فى السنة عند حيتان القروض Loan Sharks .. (١)

ان هناك مسائل أخرى تخص « اساءة الاستخدام » للموارد التمويلية المتاحة لدى البنوك فى الدول النامية ويتعلق معظمها بأخلاقيات بعض رجال البنوك أو رجال السياسة الذين يستغلون مواقعهم فى الحصول على مايحتاجونه لمشروعات وهمية أو حقيقية في داخل البلاد أو خارجها .. ولن نتكلم عن هذا الآن لئلا يقال قد انحرفنا عن الموضوع الأصلى . ولكن صحف العالم النامى والأجهزة الاعلامية للعالم الغربى تظهر لنا مابين الحين والآخر بفضائح من هذا النوع . رجل أعمال شهير جداً أو واحد من رجال الحكم أو ابنا من أبنائه حصل على مايريد من قرض ضخم جداً ثم اختفى فى العالم الخارجى ثم عاد وظهر .. هل يضمن نظام الفائدة حقيقة أموال المودعين فى البلاد النامية ؟ وهل يضمن دائماً توجيه الموارد للاستخدام الأمثل ؟ أسئلة لابد أن يجيب عنها المدافعون عن الفائدة أو يطرحونها للنقاش ليبروا من المتسبب فى إضاعة أو اساءة استخدام الموارد التمويلية ، نظام الفائدة ؟ أم الأخلاقيات الفاسدة لبعض الرجال ؟ أم المزيج بينهما ؟ وهل هذا المزيج دائماً أمر طبيعى منتظر فى مثل ظروف البلدان النامية ؟ وهل يقودنا هذا إلى البحث عن نظم مصرفية أخرى تعتمد على المشاركة اليقظة

---

(١) حيث يفرض المرابى فى السوق غير الرسمى فائدة على القرض لمدة لاتتجاوز الأسبوع الواحد بسعر يساوى سعر الفائدة السنوى فمثلاً بفرض سعر فائدة ١٥ ٪ على القرض لمدة أسبوع فكم يساوى السعر فى الشهر الواحد ٦٠ ٪ ! . بل وأكثر لو حسبنا المعدل المركب ! فكم يصبح السعر فى العام .. لقد حسب فى بعض الحالات فوجد أنه يزيد عن ١٠٠٠ ٪ فى السنة .

فى استخدام الأموال أم نظل متمسكين بنظام تنبعث منه بين الحين والآخر روائح فساد كريهة جداً . ( لايسعفنى الوقت الآن لتجميع عدد من الأنباء الصحفية عن هذه الروائح ) .

**ثالثا ـ دور سعر الفائدة كسلاح أساسى يعتمد عليه البنك المركزى فى رقابته على البنوك التجارية ، وفى تحقيق أهداف السياسة النقدية وعلى وجه الخصوص مقاومة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار :**

ان تناول هذه النقطة لن يستغرق منا إلا القليل وذلك لأسباب سوف نبينها فيما يلى :

( أولا ) : البنوك التجارية التى تتعامل بالفوائد تمارس أنشطة لاتقر الشريعة الإسلامية معظمها [ قرارات مجامع الفقه القائمة فى العالم الإسلامى والأزهر بشأن التعامل بالفوائد ] وتاريخ هذه البنوك فى البلدان الإسلامية لايرجع إلا إلى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر .. ومستقبلاً فإن المسلم يرجو من الله أن تتغير أحوالها إلى مايوافق الشريعة الإسلامية ، وربما تم هذا ( بإذن الله ) فى بداية القرن القادم الحادى والعشرين .. ومن ثم فإن البنوك التجارية ليست إلا ظاهرة مرحلية فى تاريخ الأمة الإسلامية . فإذا كانت رقابة البنك المركزى على هذه البنوك من أجل تحسين أدائها فى الأنشطة المخالفة للشريعة الإسلامية فإن هذا لايعنى الاقتصاديين الإسلاميين اطلاقاً .. أما إذا كان هدف الرقابة من البنك المركزى التقليل من الآثار الضارة للنشاط المخالف للشريعة الإسلامية للبنوك التجارية أو مساعدتها فى الخروج عنه والتحول إلى نظم تمويلية قائمة على المشاركة فى الربح والخسارة فإن هذا محمود ومرغوب .. وللأسف الشديد فإن هذا الهدف الأخير غير وارد فى البلدان الإسلامية فيما عدا حالتين أو ثلاث (باكستان وإيران والسودان) .

واختصاراً فإن استخدام أداة غير شرعية ( سعر الفائدة ) فى الرقابة على البنوك التى تتعامل بهذه الأداة من أجل المحافظة عليها أمر لاينبغى أبداً أن يشغل تفكير المسلم . أن الذى ينبغى أن يشغل تفكيرنا هو كيف نعمل على الانتقال إلى الوضع الذى تقوم فيه هذه البنوك بنشاطها من غير اعتماد على الفوائد وكيف تتم الرقابة عليها من البنك المركزى حينئذ .

( ثانيا ) : من أجل تنبيه الذين مازالوا يتشككون فى حرمة الفائدة ، أو يقولون أنه بالرغم من حرمتها فإن فيها مصلحة راجحة للمجتمع الإسلامى فى الوقت الحاضر لابد من التعرف على حقيقة الدعوى بأهمية سعر الفائدة كسلاح فى مقاومة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار ..

ان سعر الفائدة جزء لايتجزأ من السياسة النقدية ( التقليدية !) ودور هذه السياسة فى مقاومة التضخم وتحقيق الاستقرار محل مناقشات طائلة بين رجال الاقتصاد . البعض يعلق أهمية كبيرة على هذه السياسة (وهم النقديون Mon-tarists ) والبعض الآخر يرى أن استخدامها يجب أن يكون محدوداً لأن من الأفضل الاعتماد على السياسة المالية متمثلة فى الضرائب والانفاق العام ( وهم الكينزيون الجدد Neo Keynsians ) هذا بينما أن هناك فئة أخرى من رجال الاقتصاد ترى أن مقاومة التضخم لاتتم بسياسات نقدية أو مالية أساساً وإنما بسياسات هيكلية (١) ( الهيكليون Structuralists ) ويمكن مبدئياً أن نرى من هذا أن سعر الفائدة لايتعدى أن يكون أداة لاحدى السياسات البديلة التى يمكن أن تستخدم فى معالجة التضخم ، فلا يصح منطقياً أن نبالغ من شأنه حتى وإن كانت له فاعلية فماذا ان لم تكن له هذه الفاعلية ؟ وماذا ان لم تكن

---

(١) السياسات العلاجية الهيكلية هى التى تعمل على ازالة المعقبات المؤسسية Institu-tional أمام الاستخدام الكامل والأكفأ لعناصر الانتاج المتاح .

للسياسة النقدية الأهمية التى يتصورها النقديون ؟؟ .

ان السياسة النقدية تعتمد أساساً فى مقاومة التضخم على التأثير فى كمية النقود المتاحة فى الاقتصاد حتى يمكن الحد من الطلب الكلى .. فإذا كان التضخم ناشئاً عن عوامل متعلقة بالطلب ( Demand Shocks ) فإن السياسة النقدية قد تؤتى ثمارها بالحد من معدل التوسع فى الائتمان المصرفى(القروض) وهذا الهدف يمكن انجازه برفع سعر الخصم أو بعمليات السوق المفتوحة ( بيع البنك المركزى لأوراق مالية من السوق وذلك لتقليل السيولة النقدية لدى الأفراد ومن ثم البنوك ) أو برفع نسبة الاحتياطى النقدى (١) . وعادة ماتؤدى هذه الاجراءات جميعاً إلى تقليل الائتمان المصرفى ومن ثم عرض النقود فى السوق . ويطلق على هذه السياسة « سياسة نقدية انكماشية » ، وقد أثبتت تجارب بعض الدول المتقدمة نجاحها فى **علاج التضخم الناشىء عن زيادة الطلب عند مستوى التوظف الكامل** . ومع ذلك فإن أنصار السياسة المالية من الكينزيين الجدد يرون أن التحكم فى معدل التضخم فى مثل هذه الظروف ( زيادة الطلب ) يتم بشكل أفضل عن طريق تقليل الانفاق العام أو زيادة معدلات ا لضرائب .

بالنسبة للبلدان النامية ( ومنها البلدان الإسلامية ) فإنه :

---

(١) سعر الخصم هو سعر الفائدة الذى تخصم به قيمة الكمبيالات ( الديون ) عند طلب تحصيلها قبل موعد استحقاقها . أما عمليات السوق المفتوحة فهى اما شراء أو بيع .. وشراء الأوراق المالية من السوق يعنى زيادة النقود فى أيدى الأفراد فيودعونها لدى البنوك فتزداد مقدرة هذه على الاقراض . والعكس فى حالة البيع . والمقصود بنسبة الاحتياطى النسبة التى تحتفظ بها البنوك من ودائعها لدى البنك المركزى ... فإذا طلب البنك المركزى زيادة هذه النسبة قل مالدى البنوك من نقود فتقل قدرتها على الاقراض والعكس صحيح . هذا شرح موجز وينبغى لمن يريد المزيد من المعلومات الرجوع إلى كتاب متخصص فى اقتصاديات النقود .

أولا ـ هناك قيود على استخدام السياسة النقدية بنفس الكفاءة التي تتم بها في البلدان المتقدمة للأسباب الآتية :

أ ـ هناك سوق غير رسمي للاقراض Informal credit market قائم في القرى والمدن وهو خارج سيطرة البنك المركزي !! وهو سوق ليس قليل الأهمية كما أشارت عدة دراسات .

ب ـ قوة العمل الموجودة لدى البنوك التجارية وفي البنك المركزي نفسه في عديد من الحالات غير مدربة تدريباً كافياً ولا تمتلك نفس درجة الثقافة العامة أو المصرفية الموجودة لدى العاملين في العالم المتقدم .

جـ ـ إدارة البنك المركزي غالباً غير مستقلة عن الجهاز الحكومي مما يؤثر في ادارة السياسة النقدية مباشرة .

**ثانيا ـ الحديث عن التضخم الناشيء عن زيادة الطلب عند مستوى «التوظف الكامل» أمر غير واقعي وعلاجه بسياسة نقدية انكماشية قد يسيء فعلاً إلى قضية التنمية .**

فهذه البلدان النامية لم تصل اطلاقاً إلى مستوى التوظف الكامل وتعاني من أنواع البطالة : الاجبارية والاحتكاكية والمقنعة . وفي هذه الظروف فإن السياسة النقدية الانكماشية يمكن أن تؤدي إلى خفض معدلات التضخم في الأجل القصير وذلك عن طريق خفض الطلب الكلي . **ولكن هذا في حد ذاته قد يعرقل فعلاً حدوث زيادة محتملة في الناتج الحقيقي حيث لم يصل هذا بعد إلى مستوى ناتج التوظف الكامل كما هو الحال في البلدان المتقدمة** . فمثلاً السياسة النقدية الانكماشية سوف تحد من الطلب على الاستثمار . وحيث أن هناك عناصر انتاجية مازالت غير موظفة فإن الحد من النشاط الاستثماري يعني ضياع فرصة لتنمية الناتج الكلي وزيادة التوظف .

والحقيقة أن من الأفضل للبلدان النامية التوجه إلى العلاج الهيكلى للتضخم فى الأجل الطويل . ولشرح هذا نقول أن العملية التضخمية فى الواقع ماهى إلا نتيجة اختلال بين التيار النقدى الذى يحدد جانب الطلب ويغذيه والتيار السلعى الذى يحدد العرض الكلى .. وفى البلدان المتقدمة تتعذر زيادة الناتج الكلى عند مستوى التوظف الكامل فيستلزم الأمر الحد من التيار النقدى الذى يغذى الطلب الكلى .. أما فى البلدان النامية حينما تكون هناك عناصر انتاج غير موظفة وبالامكان استخدامها لزيادة الناتج الكلى فيلزم الأمر السعى فى هذا السبيل . ان السياسات العلاجية الهيكلية للتضخم والتى تتضمن إزالة العقبات المؤسسية Institutional أمام الاستخدام الكامل والأكفأ لعناصر الانتاج المتاحة سوف تؤتى ثمارها فى شكل زيادة كميات السلع المنتجة وهى لذلك الأولى بالعناية والاهتمام حتى وإن كانت ثمارها المرجوة لاتتحقق الا تدريجياً أو بمشقة فى البداية .. أما السياسة النقدية الانكماشية فمن الممكن استخدامها للمساعدة فى تنفيذ السياسة العلاجية الهيكلية .. ولن يكون هذا ممكناً الا إذا أعدنا صياغة أدوات السياسة النقدية وأهدافها .. فمثلاً بدلاً من بذل الجهود لتقليل الائتمان المصرفى ينبغى أن نعمل على توجيه مزيد من الموارد التمويلية المتاحة بشروط معتدلة وملاءمة للأنشطة القابلة للنمو السريع وفى نفس الوقت نمنع هذه الموارد كلية عن الأنشطة منخفضة الكفاءة أو « الفاسدة » التى تعرقل النمو . ان أحوال البلدان النامية تستدعى منا جميعاً بذل جهد عقلى حتى نبتكر من السياسات مايخرجها من دائرة التخلف . أما الاستمرار فى اتباع الأساليب العلاجية الموجودة فى البلدان المتقدمة بالرغم من عدم صلاحيتها فإنه يمثل كارثة مستمرة .. وفى إطار هذه المناقشة لابد وأن تظهر لنا السياسة النقدية بأدواتها التقليدية ـ وعلى قمتها سعر الفائدة ـ فى ثياب بالية لاتستحق منا الا أن نرميها وراء ظهورنا.

***

## ﴿ فهرس الكتاب ﴾


رقم الصفحة

مقدمة ..... أ

**الفصل الأول** : الاقتصاد المصرى فى مطلع القرن ٢١ ..... ١

**الفصل الثانى** : الإصلاح الإقتصادى فى مصر ..... ١٩

**الفصل الثالث** : التحول من القطاع العام إلى الخاص (الخصخصة) ..... ٥٩

ملحق الفصل الثالث : دور المشروع الخاص والمشروع العام فى النظام الإقتصادى الإسلامى ..... ٨٧

**الفصل الرابع** : دور الدولة فى تنمية الصادرات فى إطار الظروف المعاصرة ..... ١١١

مراجع وحواشى الفصل الرابع ..... ١٥١

**الفصل الخامس** : مشكلة التضخم والحاجة إلى سياسات علاجية خاصة بالبلدان النامية ..... ١٥٩

مراجع وحواشى الفصل الخامس ..... ١٩٥

**الفصل السادس** : تنمية الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية ( المفاهيم ـ الأهمية ـ المشاكل ) ..... ١٩٩

حواشى الفصل السادس ..... ٢٣٥

**الفصل السابع** : التكامل الإقتصادى العربى .. التجربة وتحديات المشروعات التكاملية البديلة ..... ٢٤٥

**الفصل الثامن** : اتجاهات العلاقات الاقتصادية الدولية وتيار العولمة ..... ٢٦٩

**الفصل التاسع** : قضية الفائدة .. رد على الحجج الإقتصادية المؤيدة للفائدة فى البلدان الإسلامية المعاصرة ..... ٢٩١

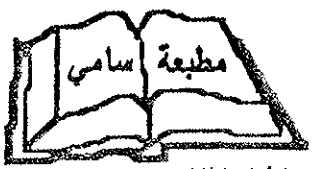

لطباعة الاوفست والماستر
١٢ شارع أماسيس الازاريطة ت : ٤٨٣٠٧٩٩
الاسكندرية